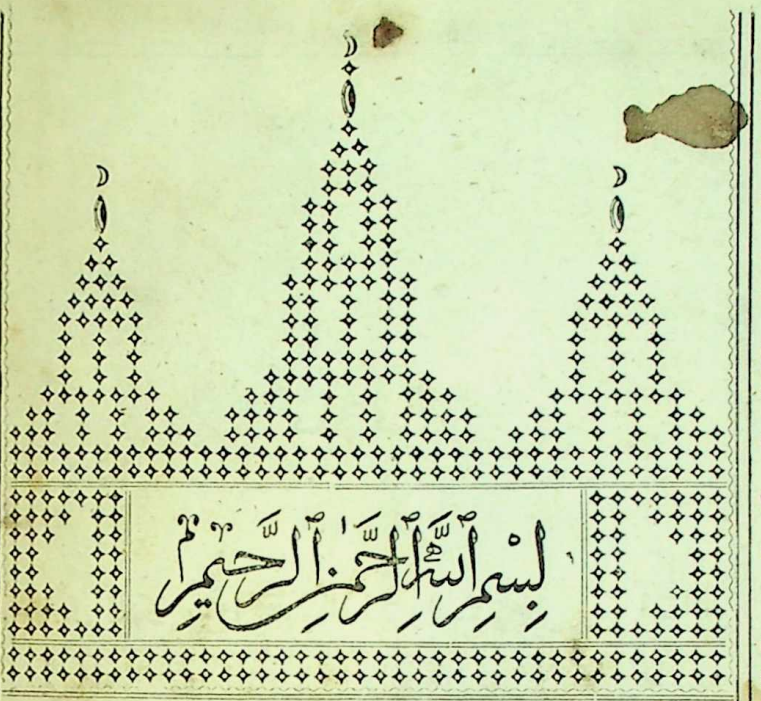
ملا جامی علی الکافیه

اما بعد الحمد علی آلائه والصلوة والسلام علی سید انبیائه
وعلی آله واصحابه المتأدبین بآدابه فان شرح الکافیة الحاجبیة
المسمی بالفوائد الضیائیة للفاضل الکامل السامی مولانا
نور الدین عبد الرحمن بن احمد الجامی قدس سره العالی
المتوفی بهراة سنة ۸۹۹ه کتاب شریف وتألیف لطیف مفید
فی حل متنه مغنی عن سائر شروحه وقد شرع فی طبعه
وتمثیله مزینا هوامشه بالحواشی بمصارف التاجر شمس الدین
بن حسین القزانی القورصاوی فی المطبعة الایمپیراطوریة
الکائنة فی بلدة قزان من بلاد الروسیة سنة اثنتین وثلثمائة
والف من الهجرة المبارکة المحمدیة علی صاحبها افضل الصلوة
والتحیة وکان ذلک باذن ورخصت صدرت من
جانب المعارف الروسیة الکائنة فی بلدة
پیطربورخ من الاماکن الشهیرة
۲۲ مارط ل ۱۸۸ سنه
من الهجرة المسیحیة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه * وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه * (امابعد) فهذه فوائد وافية * بحل مشكلات الكافية * للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب * الشيخ ابن الحاجب * تغمده الله بغفرانه * واسكنه بحبوحة[٢] جنانه * نظمتها فى سالك التقرير * وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف * حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف * وسميتها بالفوائد الضيائية * لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل * وما توفيقى الا بالله وهو حسبى ونعم الوكيل * اعلم ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزأ منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم

(قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس اوللاستغراق اى كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام حمده سبحانه يلايمه الاستيعاب كما يلايمه الاستغراق ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر يعنى سپاس وستايش (عصمت) والاظهر انه تفسير للحاصل بالمصدر المعلوم والاكتفاء بهذا التفسير بناء على كونه اصلا *منه*
وهو الاظهر لكونه معدولا من حمدت حمد الله للدلالة على العموم والدوام ولكثرة استعماله (سلكوتى) الحاصل بالمصدر بحسب الاصطلاح موضوع للهيئة الحاصلة للفاعل او المفعول به بسبب المعنى المصدرى اولا وبلاواسطة كالضاربية والمضروبية والمعنى اللغوى له هو الحاصل بسبب المصدر سواء كان حاصلا بلا واسطة اوبواسطة كالالم بالنسبة الى الضرب *

[٢] بحبوحة الدار وسطها وهى من كل شىء وسطه وخياره *

يعرفا

يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزأ من افراد الكلام ومفهومها جزأ من مفهومه فقال (الكلمة) قيل هى والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح ❁ (حيث قال) ❁ جراحات[٢] السنان لها التيام * ولايلتام ماجرح اللسان * والكلم بكسر اللام جنس لأجمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لايقع الأعلى الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول[٣] ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولامنافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد[٤] بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة (لفظ) اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها ثم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى مايتلفظ به الانسان حقيقة اوحكما[٥] مهملا كان اوموضوعا مفردا كان اومركبا واللفظ الحقيقى كزيد وضرب والحكمى كالمنوى فى زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لاحقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان فى بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هى مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملئكة والجن والدوال الاربع وهى الخطوط والعقود والاشارات والنصب غير داخلة فى اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم

٢ وهذا مما لايعلم قائله ولقد اصاب الشارح فى تعبيره عنه ببعض الشعراء وكذا المولى الفنارى فى حاشية ديباجة المطول حيث قال كما قيل جراحات السنان اه وقد غلط فيه الكازرونى ومن قلده نعم ذكر الميبدى فيما جمعه من الديوان المنسوب الى الامام على رضى الله عنه مايقرب من هذا (وكل جراحة فلها دواء) وسوء الخلق ليس له دواء (حاشيه)

٣ يعنى ان تأنيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظة الكلم الا ان الصاعد فى الواقع ليس الا بعضها فيجوز تذكيره باعتبار تأويله بالبعض هذا كتذكير الضمير الراجع الى المؤنث بتأويله بالشخص وليس مراد الش ان لفظ البعض ههنا مقدر على ماوهم *

٤ وفيه نظر لان هذه الوحدة مغايرة للوحدة التى هى مدلول التاء فانها فردية لا جنسية ويمكن ان يجاب بان الكلمة اللغوية اذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التى هى فى الكلمة اللغوية وحدة جنسية ويلزم من ذلك ان لايكون نسبة الكلمة الاصطلاحية الى الكلم كنسبة تمرة الى تمر (لارى)

٥ قوله حقيقة اوحكما صفة لمصدر محذوف اى تلفظا حقيقيا بان يكون من قبيل الحرف والصوت اوتلفظا حكميا بان يشارك الملفوظ به فى الاحوال *

الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر (وضع) الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثانى قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان فى محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد (لمعنى) المعنى مايقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمى بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذلم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا[٢] وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لاباز اء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لاباز اء المعنى (فان قلت) قد وضع بعض الالفاظ باز اء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى مايتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره (فان قلت) قد وضع بعض الكلمات المفردة باز اء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة باز ائها مفردة (وقد اجيب) عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع باز اء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل باز اء مفهوم كلى افراده الفاظ كلفظة الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة[٣] او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما

٢ اى لا تخصيص باز اء المعنى ولا تخصيص لغرض من الاغراض*

٣ اى مشخصة من حيث انها مشخصة سواء كانت فى انفسها مفردة او مركبة وذلك لان النقض الاول انما يتجه على تلك الحيثية ولا مدخل للافراد والتركيب فيه ولذا لم يقل الى الفاظ مفردة بخلاف النقض الثانى فانه انما يتجه على تركيبها ولذا قال او مركبة (لارى)

لكن

٢ ذكر التركيب بتبعية الافراد او لتعميم الفائدة اولدفع توهم الاختصاص * ٣ لان الرسم فى الخط
ان يكتب الالفاظ بصورة يقرأ فى حال الوقف ولهذا يكتب تاء التانيث فى الاسماء بصورة الهاء والتنوين
الذى قبله تقلب الفا فى حال (٥) الوقف فيكون فى آخر مفرد الفا فى حالة النصب عصمه

لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة
(مفرد) وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل
جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغى ان يرتكب
فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة
للفظ ومعناه حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد حينئذ
من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى
به بصيغة المضى بخلاف الافراد وامانصبه وان لم يساعده رسم
الخط فعلى انه حال من الضمير المستكن فى وضع او من المعنى فانه
مفعول بواسطة اللام * ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر
كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت
كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة
وبصرى وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله
علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين * ولا يخفى على الفطن
العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان
انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف الكلمة حيث قال

٤ اى صحة وقوع المفرد حالا
سواء كان من الضمير المستكن
فى وضع او من المعنى *
٤ قوله ووجه صحته جواب
سؤال مقدر هو ان مفردا
لا يصح ان يكون حالا من
المستكن فى وضع ولا من
المعنى لان الحال تدل على
المقارنة زمانا فيلزم ان يكون
الوضع فى زمان كون اللفظ
او المعنى مفردا وايا ما كان
لا يتقدم الوضع على الافراد
وقد قلت فيما سبق ان
الوضع مقدم على الافراد *
٥ ان قلت ما توجيه
الاعرابين لكلمة واحدة
وتعدد الاعراب ليس الا
لتعدد المقتضى ولا تعدد
للمقتضى فى كلمة واحدة فى
اطلاق واحد قلنا قد تعتبر
فى الاعلام الاحوال التى
يقتضيها الوضع السابق وهو
باعتبار الوضع السابق
كلمتان وقال صاحب اللباب
ان اعراب آخره محكى كما
فى تابط شرا ولما كان الآخر
مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه
فى الجزء الفارغ كما ظهر اعراب
ما بعد غيره فى الاستثناء فى
الغير فليس لعبد الله علما الا اعراب واحد (لارى) فعلى هذا المراد بقوله معرب مكيف بحركتين
على طبق قوله اعرب باعرب واحد * ٦ يعنى ان الغرض من علم النحو معرفة اه (سيالكوتى)
٧ لما ذكر ان فى تعريف المص خللا من وجهين اراد ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل مخل من وجه *

هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولولم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت* واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشىء بحيث يفهم منه شىء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة كما وقع فى هذا الكتاب لكن الدلالة لاتستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع كما فى المفصل (وهى) اى الكلمة (اسم وفعل وحرف) اى منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها (لانها) اى الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهى (اما) من صفتها (ان تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية (او) من صفتها ان (لا) تدل على معنى فى نفسها بل تدل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجىء تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم (الثانى) وهو مالايدل على معنى فى نفسها (الحرف) كمن والى فانهما تحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف

٢ اى حقيقة الوضع فان الوضع فى التعريف وان جرد بحيث يشمل حروف الهجا لكن بذكر المعنى عاد الى حقيقته *

٣ لو قال امر آخر لكان اشمل فان همزة الاستفهام مثلا يحتاج الى انضمام كلام وبعض الحروف يحتاج الى كلمتين فيما قبله وما بعده الا ان يقال اكتفى بالاقل المتيقن (عصمت)

٢ و انما قيد الفهم بقوله عنها لان الغرض مفهومية المعنى من الكلمة لا مطلقا و ليصح كون اقتران المعنى باحد
الازمنة من صفات الكلمة لان اقتران المعنى وان كان صفته لكن اقترانه فى المفهومية عنها صفتها كلنبوى
٣ اى سمى اسما حال كونه (٧) ماخوذا (ح) منه واصله سمو بكسر السين او بضمها لا
بفتحها لان فعلا بفتح الفاء اذا كان صحيح العين مجموع على افعل وفعول كفلس وافلس وفلوس وفعل بكسر الفاء وضمها يجمع على افعال كاحمال واقفال فى جمع حمل وقفل حذفت الواو لمجرد التخفيف من غير علة قياسية ثم نقل حركة السين الى ما بعدها ليصح الوقف عليه فان الوقف بالاسكان او الاشمام او الروم وشىء منها لا يصح بدون الحركة ثم اتى بهمزة الوصل لئلا يلزم الابتداء بالساكن *(ح) فماخوذا حال من المفعول الثانى ليسمى المستفاد من حمل الاسم على الثانى *

فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم و الفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف (و) القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى فى نفسها (اما) من صفتها (ان يقترن) ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها[٢] (باحد الازمنة الثلثة) اعنى الماضى و الحال و الاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له (او) من صفتها ان (لا) يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم (الثانى) وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة (الاسم)[٣] ماخوذا من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم[٤] وهو العلامة لانه علامة على مسماه (و) القسم (الاول) وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة (الفعل) سمى به لتضمنه[٥] الفعل اللغوى وهو المصدر (وقد علم بذلك)[٦] اى بوجه[٧] حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة (حد كل واحد منها) اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليها و الفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة و الاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة و الحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال فى الدلالة و الفعل

٤ و يدفعه اشتقاق سمى وجمعه على اسماء فانه لو كان كما قيل لكان فعله وسم وجمعه اوساما وارتكاب القلب بعيد (لارى)

٥ فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول التضمنى

٦ الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديه الاشارة او للعطف على انحصرت لانها او للعطف على العلم بالانحصار الذى افاده الدليل اى علم انحصار الكلمة وقد علم بذلك اى بوجهه وعلى هذا التقدير يحتمل ان يكون الواو للحال (لارى)

٧ فالباء للاستعانة او السببية ولك ان تجعل ذلك اشارة الى المدعى و الباء بمعنى مع كذا فى شرح العصام

ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده ومانع عن دخول غيره وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المص حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر اوّلا ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك الخ ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبائع (الكلام) فى اللغة مايتكلم به قليلا كان او كثيرا وفى اصطلاح النحاة (ما تضمن) اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما (بالاسناد) اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة اوحكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولاتضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة اوحكما دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فى هذه الجمل مع انها مركبات فى حكم[٢] الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه فى حكم[٣] هذا اللفظ

٢ ليس المراد انه فى حكم مجموع هذا اللفظ فانه ليس بكلمة بل مركب بل المراد انه فى حكم هذا او اللفظ لتعيين المشار اليه (عصمت)

٣ فان قلت على رأى من قال ان الالفاظ موضوعة لانفسها لاحاجة الا التاويل فى مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد لاندراجه فى الكلمة الحقيقية قلت حقق السيد قدس سره ان هذا الراى غير صحيح فان الالفاظ تحضر بانفسها فى ذهن السامع لا بد وال عليها ولو سلم فليس الدلالة بالوضع لثبوتها فى المهملات ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لايقدم عليه من له مسكة فى مباحث الالفاظ *

اعلم

اعلم ان كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح فى ان الكلام هو ضربت والمتعلقات[٢] خارجة عنه (ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى فى تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف[٣] الكلام وفى بعض الحواشى ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف ايضا اخص من الجملة (ولا يتأتى) اى لا يحصل (ذلك) اى الكلام (الا فى) ضمن (اسمين)[٤] احدهما مسند والاخر مسند اليه (او فى) ضمن (اسم)[٥] مسند اليه (وفعل) مسند وفى بعض النسخ او فى فعل واسم فان التركيب الثنائى العقلى بين الاقسام الثلثة يرتقى الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا فى اسمين او فى اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففى الحرف والحرف كلاهما مفقودان[٧] وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفى الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يازيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذى[٨]

٢ اى المعمولات مثل المفعول والحال ويجوز فيه كسر اللام نظرا الى ان الفعل عامل فيها فتحها نظرا الى ان الحدث يتعلق بها لكن المتعارف هو الاول *

٣ فان كون الاسناد مقصودا لذاته يمنع ان يلاحظ ارتباطه بشىء آخر على وجه يكون تلك النسبة مقصودة لذاتها اذ توجه النفس الى شيئين قصدا وبالذات فى آن واحد محال *

٤ وانما قدم هذا القسم لاستحقاق جزئية التقديم *

٥ انما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة الى الجملة الفعلية لاستحقاق الاسم التقديم واما تقديم الفعل على الاسم كما فى بعض النسخ ففيه موافقة الذكر للواقع لتقدم الفعل على الفاعل (لا ترى)

٧ لان معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية اى مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت اليه بالذات فان النفس مجبولة على انها مالم تلتفت الى شىء قصدا لم تتمكن من الحكم عليه وبه *

٨ جواب سؤال يرد على قول المص ولا يتأتى يعنى ان نحو يازيد كلام اتفاقا مع انه مركب من الحرف والاسم ولا يتم الحصر وجوابه ظاهر *

هو المنوى فى ادعو ❁ (الاسم مادل) اى[٢] كلمة دلت (على معنى) كائن (فى نفسه) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة فتذكير الضمير[٣] بناء على لفظ الموصول قال المصنف رحمه الله فى الايضاح شرح المفصل الضمير فيما دل على معنى فى نفسه يرجع الى معنى اى مادل على معنى باعتباره فى نفسه وبالنظر اليه فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها[٤] كذا اى لاباعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره اى باعتبار متعلقه لاباعتباره فى نفسه انتهى كلامه* ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة للاحظة غيره فلا يصلح[٥] لشىء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لاحاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الابذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الابضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد من

٢ الباعث على التفسير انه ان لم يفسر ما بالكلمة بل ابقى على عمومه دخل فى التعريف المركب والدوال الاربع والمصحح له جعل الاسم من اقسام الكلمة والمقسم معتبر فى الاقسام الا انه عبر بما اختصارا*

٣ اى ضمير فى نفسه او مطلق الضمير المذكور فيما دل على معنى فى نفسه ليتناول الضمير المستتر فيما دل ايضا فان تذكيره ايضا بناء على لفظ الموصول (عصمت)

٤ اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بديهة (لارى)

* اى ما يكوى لمعنى الحرف تعلق به ويكون حالا من احواله*

٥ اى ملحوظ فى حد ذاتها او ملحوظة فى حد ذاتها او ينسب اليها هذا الحكم فى حد ذاتها*

٥ اى عدم احتياج الكلمة فى الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى*

جزئياته المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها وبها اذ لابد فى كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو[٢] المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى فى غيرها* واذا عرفت هذا اعلمت[٣] ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ماسبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة* ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير[٤] وارجاع[٥] الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لايختل حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة

٢ يعنى كون تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لايتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد اه فالمراد بالغير فى هذا القول هو المتعلقات*

٣ وعلمت ايضا ان المراد بكينونة المعنى فى غيره عدم استقلاله بالمفهومية وبكينونته فى غيرها عدم دلالتها عليه الا بانضمام ذلك الغير اليها (شوكت)

٤ وهو كون المعنى ملحوظا فى نفسه ووجه الظهور قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير وحمل العبارة على ما هو مدار امتياز الحرف عن اخويه فان مداره انما هو كون المعنى الحرفى ملحوظا بالتبع والمعنى الاسمى والفعلى ملحوظا بالذات والامتياز باحتياجه الى الضميمة وعدم احتياج اخويه متفرع على ذلك*

٥ بالرفع جملة مستقلة معللة بقوله لعدم اه اى لم يصرف عن الظاهر بارجاع الضمير الى ما وارجع الى معنى لعدم مسبوقيتها الخ ويحتمل ان يكون بالجر عطفا على المعنى الاخير ويكون قوله لعدم اه علة للظهور فيرد ان عدم مسبوقيتها بما يدل على خلافها لايدل على ظهوره فافهم (شوكت)

٢ والحاصل أن معانى تلك الاسماء معان كلية ملحوظة بالذات لانفهامها منها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة فى الاضافة خارجة عنها ولزوم اضافة تلك الاسماء فى الاستعمال لاجل تخصيص الغرض من وضعها لالتوقف فهمها عليها بخلاف الحرف فانه لايفهم منه معناه بدون الضميمة فهى لفهم اصل معناه

٣ وههنا ابحاث الاول ان التعريف يصدق على الفعل لانه يدل على معنى فى نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن بالزمان وهو المعنى المطابقى اذ لامعنى لاقتران الشىء بجزئه والجواب ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى الموصوف بالصفة الاولى * الثانى انه بعد ذلك يصدق على الفعل ايضا لانه يدل على معنى فى نفسه وهو الزمان وليس ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة والجواب ان الاقتران فى حد الفعل معتبر بطريق الايجاب بالجزئى وعدم الاقتران معتبر بطريق السلب الكلى يعنى لم يكن شىء من معانيه المستقلة مقترنا باحد الازمنة الثلثة فخرج الفعل عن حد الاسم اذ بعض معانيه المستقلة وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة الثالث ان المعنى اذا عمم من المطابقى يصدق التعريف على الحرف لجواز ان يكون له معنى بحسب التزامى مستقل بالمفهومية والجواب انه اذا كان التوجه الى معنى الحرف تبعا لشىء آخر كان كل مالابد من ملاحظته فى ملاحظته كذلك ٤ فلايقدح فى عدم اقتران كون المعنى مقارنا بالزمان فى الواقع كضرب مصدر ولايقدح ايضا الاقتران فى الفهم لكن لاعن لفظه الدال عليه كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان واما ضارب امس فليس فيه اقتران بل ترتب فى الفهم

فى حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهى دالة على معانيها معتبرة فى حد انفسها لافى غيرها فهى داخلة فى حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى فى نفسه باعتبار معناه التضمنى اعنى الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة

فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله (غير مقترن باحد الازمنة الثلثة) اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقول عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او عن الجار والمجرور نحو امامك زيد وعليك زيدا فليس شىء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به

بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة عن ماسواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة (ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال

(ومن خواصه) منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم

(دخول اللام) اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم فى قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفى اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هى اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر واسماء الاشارة وغيرهما كالموصولات وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا (و) منها دخول (الجر) وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر

فى المجرور به لفظا اوفى المجرور به تقديرا كما فى الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا اوتقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغى ان يدخل الاسم ليفضى معنى الفعل اليه واما[٣] الاضافة اللفظية فهى فرع للمعنوية فينبغى ان لايخالف الاصل بان يختص بمايخالف مايختص به الاصل[٤] اعنى الفعل اويزيد عليه بان يعم الاسم والفعل (و) منها دخول (التنوين) باقسامه الا تنوين الترنم وسيجىء فى اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ماعدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به (و) منها (الاسناد اليه) وهو بالرفع عطف على الدخول لاعلى مدخوله[٥] لان المتبادر من الدخول الذكر فى الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان فى الاسناد وكذا فى الاضافة والمراد به كون الشىء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزمه خلاف وضعه (و) منها (الاضافة) اى كون الشىء مضافا[٦] بتقدير حرف الجر لابذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف[٧] والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشى مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما فى قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اى يوم نفع صدق الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة بقولنا بتقدير حروف الجر لئلا

٢ جواب سوال يرد على قوله لانه اثر حرف الجر اه من انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر لا اختصاص الجر مطلقا وحاصل الجواب ان الجر الذى ليس اثر حرف الجر لايكون الا فى الاضافة اللفظية وهى فرع المعنوية واختصاص الاصل يوجب اختصاص الفرع كيلا يخالف الفرع الاصل (سيالكوتى)

٢ ويجوز حمل الكلام على التعليل بطريق التوزيع فاشار الى علة بعض من الجر بقوله لانه اثر حرف الجر والى علة بعض آخر بقوله واما الاضافة اللفظية

٣ اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة اللفظية فلانها فرع للمعنوية

٤ تفسير لما يخالف وانما خص المقابل بالفعل مع ان الحرف ايضا مقابل للاسم لان الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لان يضاف اليه شىء*

٥ وهو امر ان احدهما المدخول الصريح وهو اللام والثانى غير الصريح وهو ما يلزم كونه مدخول الدخول من حكم العطف وهو التنوين (عصمت)

٦ حقيقة كما فى الاضافة المعنوية اوصورة كما فى الاضافة اللفظية وانما لم يتعرض بالحرف لظهور ان معناه لعدم استقلاله لايصلح لذلك*

٧ لان اللام علامة التعريف والتنوين علامة التنكير ولانهما لايجتمعان فى الكلمة ولان اللام تدخل فى الصدر والتنوين فى الآخر

ينتقض

ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا (وهو) اى الاسم قسمان (معرب ومبنى) لانه لايخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبنى الاصل اولا وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وماعداه اعنى غير المركب والمركب الذى يشبه مبنى الاصل مبنى (فالمعرب) الذى هو قسم من الاسم (المركب) اى الاسم الذى ركب مع غيره[٢] تركيبا[٣] يتحقق معه عامله[٤] فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تازيد عمرو بكر وبخلاف ماهو مركب مع غيره لكن لاتركيبا يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف (الذى لم يشبه) اى لم يناسب مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب (مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبنى الاصل كما سيجىء[٥] فى بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لايحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل

التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع بدون التركيب وذلك اى كونه -

٢ المركب يطلق على معنيين المضموم الى شئ ويستعمل بمع ومجموع المضمومين ويستعمل بمن فالمركب بالمعنى الاول زيد وبالمعنى الثانى مجموع قام زيد كما يقال لاحد الخفين زوج ولمجموعهما زوج واعترض عليه بان المتبادر من المركب هو المعنى الثانى والالفاظ فى التعريفات محمولة على المعنى المتبادر فالظاهر صدق التعريف على مثل بعلبك (لارى)

٣ لم يقل تركيبا مع عامله لئلا يخرج ما عامله معنوى ولا يبعد ان يراد بتركيبه مع العامل انضمامه بمعنى تحقق العامل معه*

٤ م لفظيا اومعنويا فالمقارنة المفهومة من لفظ مع هى المقارنة بحسب المعنى * * الفاء للتفسير والصحيح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر بعد المفسر (لارى)

٥ يعنى ان اللام الداخلة على قيد القسم للعهد والاشارة الى القسم الذى هو الاسم المعرب اذ لو جعل اللام للجنس يلزم التعريف بالاخص اذ المعرب مطلقا شامل للمضارع مع ان

التعريف غير جامع لان ايا في قولنا اضرب ايهم معرب مع ان التعريف لا يصدق عليه لانه مشابه مبنى الاصل قلنا اجاب المصنف في اوائل الكافية بما معناه انه قارنه لزوم الاضافة التي هي من خواص الاسم فغلب جهة الشبهة ومنع اثره فالشبه يكون كالمنفى (نجم الدين)

٢ انما قال من حيث هو معرب لان اختلاف آخر المعرب باختلاف العوامل انما هو اثر الحيثية المذكورة حقيقة لاذات المعرب وانما هو محل الاثر ومورده والاثر انما هو مرتب على المؤثر فتدبر *

٣ المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء هذا الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات (لارى)

٤ قوله او صفة اى حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما يقوم به * الحرف لكنها تابعة له لارى * وهو المتكلم في متفاهم العرف والهواء المتموج في التحقيق

٥ صورة الانتقاض ان يقال لو كان حكم المعرب ان يختلف آخره بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه يلزم ان يختلف آخره متى اختلف ـ لفظ

في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف (وحكمه) اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث[٢] هو معرب (ان يختلف آخره) اى الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة[٣] او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة[٤] بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة (باختلاف العوامل) اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض[٥] بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه (لفظا او تقديرا) نصب على التمييز اى يختلف

لفظا آخره اوتقديره اوعلى المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ اوتقدير والاختلاف لفظا كما فى قولك جائنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك[٢] جائنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لافسد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه[٣] الشاملة (الاعراب ما) اى[٤] حركة او حرف (اختلف آخره) اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة (به) اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرجا بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب[٥] السبب القريب والعامل والمقتضى من

العوامل والا يلزم تخلف المسبب عن السبب مع انه لم يختلف آخره اذا اختلف عامله بالاسمية والفعلية والحرف كما فى المثال المذكور ويندفع اذا كان المراد باختلاف العوامل الاختلاف فى العمل ففى المذكور لم يتحقق الاختلاف فى العمل الذى هو السبب فى اختلاف المعرب حتى يترتب عليه المسبب (عصمة)

٢ والاختلاف التقديرى قد يكون بتقدير الآخر والاعراب جميعا كما فى مثل جائنى فتى وقد يكون بتقدير الاعراب فقط كما فى قوله جائنى الفتى ومررت بالفتى (عصمة)

٣ اى من خواصه الاضافية بالقياس الى المبنى وانما قلنا ذلك لوجوده فى المضارع ولذلك قال هنا حكمه ولم يقل خاصته (لارى)

٤ قوله اى حركة او حرف كان القرينة عليه شهرة امر الاعراب بانه حركة او حرف او ما سنذكره فى ضبط اعراب الاسماء ولا يخفى بعده (لارى)

٥ فان قلت لا يصدق تعريف الاعراب على اعراب حدث فى آخر المعرب اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع

الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرجت[٢] حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد فى الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره (ليدل) الاختلاف او مابه الاختلاف (على المعانى) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (المعتورة) على صيغة اسم الفاعل (عليه) اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا الشىء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى

المقتضية

- عامله ابتداء فانه لم يختلف بسببه آخر المعرب قلت ليس المراد من السبب القريب ان يترتب عليه الاختلاف ولم يتوقف على شىء بل المراد سبب انعقد بينه وبين الاختلاف علاقة العلية بلا واسطة سبب آخر بان يكون ذلك السبب سبب سببيته وذلك لا يقتضى استلزام المسبب*

٢ وان كان تحول آخره من الاعراب الذى يستحقه بسبب التركيب الى الكسرة بعد التركيب بان ابقى الكسرة كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه فكسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما به تحول آخر المعرب من الاعراب اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ماقبل الياء ولذا كانت هذه الكسرة قبل التركيب موجودة*

المقتضية اومن عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمى به لانه يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض (وانواعه) اى انواع اعراب الاسم ثلثة (رفع ونصب وجر) هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولاتطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة (فالرفع) حركة كان اوحرفا (علم الفاعلية) اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما (والنصب) حركة كان اوحرفا (علم المفعولية) اى علامة كون الشئ مفعولا حقيقة اوحكما ليشمل الملحقات (والجر) حركة كان اوحرفا (علم الاضافة) اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له (العامل) لفظيا كان اومعنويا (ما به يتقوم) اى يحصل (المعنى المقتضى) اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب المقتضية (للاعراب) ففى جاءنى زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية فى زيد فجعل الرفع علامة لها وفى رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية فى زيدا فجعل النصب علامة لها وفى مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة فى زيد فجعل الجر

---

٢ هذا اشارة الى تقسيم الاعراب بعد تعريفه ولم يقل واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص (شرح عصام)

٣ اشار به الى ان مجموع قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فيصح الحمل على قوله وانواعه فيكون العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف وجدر ان لكن جعل هذا داخلا فى المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية فى الاعراب لان المعنى المقتضى للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق اعرابا واحدا لا انه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب كل على كل دفعا للتحكم الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة *

٤ هذا عند البصرية واما عند الكوفية فيطلق على الحركات البنائية ايضا فبين الضمة والرفع عموم وخصوص من وجه وقس عليه *

٥ اى انتفى الاطلاق انتفاء بالكلية اى لا غالبا ولا على قلة

٦ والمراد بالمفعولية المفعولية بلا واسطة حرف الجر فان علم تلك المفعولية الجر ولك ان

علامة لها (فالمفرد المنصرف) اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل (و) كذا (الجمع المكسر المنصرف) الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فى هذين القسمين من الاسم على الأصل من وجهين احدهما ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة وثانيهما اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث فى الاحوال الثلث فالاعراب فيهما (بالضمة رفعا) اى حالة الرفع (والفتحة نصبا) اى حالة النصب (والكسرة جرا) اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثانى مثل جاءنى طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة (جمع المؤنث السالم) وهو مايكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم (بالضمة) رفعا (والكسرة) نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذى هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجىء ذكره مثل جاءتنى مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات (غير المنصرف بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءنى احمد ورأيت احمد ومررت باحمد (اخوك وابوك وحموك) بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها (وهنوك) والهن الشىء المنكر الذى يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال

القبيحة

- تريد مطلقها وتجعل علامة المفعولية بواسطة حرف الجر النصب المحلى وتجعل الحرفية علامة اضافة *

٢ ترك العاطف هنا وفيما بعد ليشعر كون كل منها قسما ومحلا بالاستقلال *

٣ اى عن جمع المؤنث المكسر كحمر فى جمع حمراء

٤ يعنى قد علم ان اعراب المكسر ليس كذلك والا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه (عصمه)

٥ وانما لم يجعل اعرابه على وتيرة الاصل لانه ليس فى آخره حرف صالح لان يجعل اعرابا بخلاف جمع المذكر السالم لكن يلزم بسبب جعل اعرابه بالحركة مزية الفرع على الاصل (عصمه)

٦ وحاصله انه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشاكلة بينهما

*

القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية (وفوك) وهو اجوف واوى لامه هاء اذ اصله فوه (وذومال) وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف لانه لايضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة (بالواو) رفعا (والالف) نصبا (والياء) جرا ولكن لامطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءنى اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة (ومضافة) لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة ولكن (الى غير ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها[٢] كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف فى هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف* وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب[٣] المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة[٤] ومنافرة تامة وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا فى مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى فى كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب فى اواخرها حين الاعراب سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب

٢ اى يكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف نحو جاءنى ابى ورأيت ابى ومررت بابى*

٣ هذا يشعر بتقديم اعراب المثنى والمجموع واستعمالهما فى كلام العرب على استعمال هذه الآحاد مع ان هذا غير ظاهر فالمراد لما ارادوا ان يجعلوا اعراب المثنى والمجموع بالحروف بسبب وجود حرف صالح للاعراب فى آخرهما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك (عصمه)

٤ ولان الحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف من تلك الحروف كحركتين فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى (لارى)

٢ وانما قدم كلا على اثنان مع ان مناسبته بالمثنى صورة ومعنا اما لكون اعراب كلا فى بعض الاحوال بالحركة والاسم المعرب بالحركة مقدم على المعرب بالحروف لاصالة الاعراب بالحركة او لكونه مفردا صورة والمفرد مقدم على المثنى او لكونه اهم اذ فى لحوقه بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنان او لكونه اخف بالنسبة الى اثنان والاخف بالتقديم اليق وانسب (عصمت)

٢ وهو ليس بمثنى لانه لم يثبت كل فى المفرد ولجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك كلا الرجلين جاء وللزوم الالف فى الاحوال الثلث حال اضافته الى المظهر ولجواز امالته فان المثنى لايمال لان العلامة لاتتغير (لارى)

٣ واعلم ان كلا وكلتا لايضا فان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولايؤكد بالتأكيد المعنوى الا المعارف كمايجئ فى بابه (رض)

٣ لانه مؤنثه وشاع ذكر المذكر وترك المؤنث على المقايسة عليه فى الاحوال المشتركة *

❁ (المثنى) ❁ ومايلحق به (و) هو (كلا)[٢] وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا (مضافا)[٣] اى حال كون كلا وكلتا مضافا (الى مضمر) وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها (بالالف) رفعا (والياء) المفتوح ماقبلها نصبا وجرا كما سيجئ * (جمع المذكر السالم) والمراد به ماسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا وهو يجمع بالواو والنون (و) ما الحق به (اولو) جمع ذو لا عن لفظه (وعشرون واخواتها) اى نظائرها السبع وهى ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والاصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على

معان معينة ولا تعيين فى الجموع (بالواو) رفعا (والياء) نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما[٢] فرع الواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة[٣] التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة * ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى الجمع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل منهما فضلة فى الكلام * ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق[٤] ولما ان كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى ماعداه فقال (التقدير) اى تقدير الاعراب (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى (تعذر) الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف

٢ لايخفى ان هذا الدليل مخصوص بالمثنى والمجموع واذا ثبت كون اعرابهما بالحروف ثبت كون اعراب ملحقاتهما بالحروف ايضا *

٣ قال الشيخ الرضى جعلت الالف علامة التثنية والواو علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا *

٤ اى فى ضمن ماسبق من تقسيم الاختلاف الى اختلاف لفظا وتقديرا فان انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما *

الذى هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين (كعصا) بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين غير قابلة للحركة (و) كما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو (غلامى) فانه لما اشتغل ماقبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فماذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر لفظى غير مرضى (مطلقا) اى فى الاحوال الثلث يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها (او استثقل) عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او فى الاسم الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فى اللفظ ثقيلا على اللسان كما فى الاسم الذى فى آخره ياء مكسور ماقبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كقاض) او غير محذوفة كالقاضى (رفعا وجرا) اى فى حالتى الرفع والجر لا فى حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة (ونحو مسلمى) عطف على قوله كقاض يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف نحو مسلمى بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة (رفعا) يعنى تقدير الاعراب فى نحو مسلمى انما هو فى حالة الرفع فقط

٢ اى فى موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف ولك ان تقول ان آخر الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد (لارى)

٣ اعلم ان اكثر النحاة ذهبوا الى ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المص لان غلامای معرب لثبوت الالف فى حالة الرفع وقلبها ياء فى حالة النصب والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما تخلف الحكم عنها ولان الاضافة الى المبنى لا يوجب البناء الا اذا كانت الاضافة غير ظاهرة لان ظهور الاضافة يرجح جانب الاسمية ولم يبدل من المضاف اليه شىء ادلو ابدل منه شىء كما ابدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يكن المضاف مبنيا *

٤ اوكان الاعراب بالحرف واجتمع ذلك الحرف مع حرف آخر يوجب ثقل الكلمة على اللسان وانما قلنا ذلك ليصح التمثيل بنحو مسلمى وعطفه على قوله كقاض *

٥ يعنى ان قوله رفعا وجرا ظرف لاستثقال المقدر والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته او وقت رفع العامل وجره له ولك ان تجعل مصدرا اى استثقال رفع وجر او حالا مما اضيف اليه دون الاستثقال المقدر اى حال كونه مرفوعا ومجرورا *

٦ فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو وترك العطف على قاض بدونه كما فى قوله كعصا وغلامى مطلقا مع انه اخصر قلت فائدته ما اشار اليه -

دون النصب والجر نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلب الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسر ماقبل الياء فلم يبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ فصار الاعراب فى حالة الرفع[٢] تقديريا بخلاف حالتى النصب والجر فان الادغام لايخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلث فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا (واللفظى) اى الاعراب المتلفظ به (فيما عداه) يعنى فيماعدا ماذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر فى تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الاعراب التقديرى واللفظى عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال (غير المنصرف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) تؤثران باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجئ ذكره (من) علل (تسع او) علة (واحدة منها) اى من تلك التسع (تقوم) هذه العلة الواحدة (مقامهما) اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تأثيرهما (وهى) اى العلل التسع مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة لاكل واحد منها حتى يقال لايصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع (عدل ووصف وتأنيث ومعرفة* وعجمة ثم جمع ثم تركيب) والعدول فى عطف هاتين العلتين

- الشارح بقوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون بالحركة اه وهو انه نبه بعدم ادخالهما تحت حرف واحد على كونهما نوعين متباينين واشتركا فى مجرد الاستثقال بخلاف عصا وغلامى فانهما مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلهما مدخول حرف واحد (سيلكوتى)

٢ وذلك الامتناع ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها فى الدلالة كما جعلت كسرة جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة لان الزائل بالاعلال فى حكم الثابت فلو جعل الياء بدلا عنها لكان لكلمة واحدة اعرابان لفظى وتقديرى بخلاف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا (لارى)

من الواو الى ثم لمجرد[٢] المحافظة على الوزن (والنون زائدة من قبلها الف* ووزن الفعل وهذا القول تقريب) فقوله زائدة منصوب[٤] على انه حال اذ المعنى ويمنع[٥] النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف[٦] فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المقدم ولا يخفى انه لا يفهم[٧] من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف لفهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاءنى زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف* وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنتان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنتان وقال بعضهم احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل التسع المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال (مثل عمر) مثال للعدل (واحمر) مثال للوصف (وطلحة) مثال للتأنيث (وزينب) مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التأنيث اللفظى والمعنوى (وابراهيم) مثال

٢ فجردت عن التراخى واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للجمع ليس متاخرا عن ثبوتها لما سبق وكذا الحال فى التركيب (لارى)

٣ فيه مساهلة بجعل جزء العلة شرطا لها اذ العلة مجموع الالف والنون (لارى)

٤ او صفة محذوف منصوب بتقدير اعنى والتقدير والنون اعنى نونا زائدة ويجوز ان يكون مرفوعا على انه صفة للنون على ان يكون اللام للعهد الذهنى او زائدة للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقى او بدل بحذف موصوف اى نون زائدة او خبر مبتدأ محذوف اى هى زائدة *

٥ فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره فى نظم الكلام فيكون عامل الحال معنويا ولذا قال الش اذ المعنى ولم يقل اذ التقدير*

٦ الجملة حال من صاحب الحال الاولى فيكون من الاحوال المترادفة او من ضميره المستتر فى زائدة فيكون من الاحوال المتداخلة او صفة (لارى)

٧ ولا يخفى انه كما لا يفهم زيادة الالف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون علة لمنع الصرف بل يفهم منه علية -

مثال للعجمة (ومساجد) مثال للجمع (ومعدى كرب) مثال للتركيب (وعمران) مثال للالف والنون (واحمد) مثال لوزن الفعل (وحكمه) اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما (ان لا كسر) [٢] فيه (ولا تنوين) وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن *وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلى (ويجوز) اى لا يمتنع سواء كان ضروريا اوغير ضرورى (صرفه) اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه

- النون فقط مع ان العلة مجموع الالف والنون وكذا لا يفهم هذا من التوجيه الثانى ايضا *

٢ ولا يخفى ان ذلك الحكم لم يظهر فى المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث الا اذا اعربا اعراب المفرد كما ذهب اليه بعضهم (لارى)

٢ وهو كلام موزون مقصود به ذلك فما وقع موزونا اتفاقا من غير قصد من المتكلم لا يسمى شعرا ولا يسمى قائله شاعرا كقوله تعالى الذى انقض ظهرك ورفعنا لك ذكرك والوزن مساواة شئ لشئ فى العدد والترتيب*

٣ وهى عبارة عن الساكنين (٢٨) اللذين فى آخر البيت مع مابينهما من المتحرك حرفا كان او اكثر ومع الحركة التى قبل الساكن الاول او المتحرك *

٤ يجوز الكسر فى ان وح يكون الجملة استينافية والفتح وح يكون منصوبا بنزع الخافض وهو اللام وانما لم يمثل الضرورة لظهور امرها (لارى)

٥ قوله ما كررته ظرف ليتضوع وهو خبر بعد خبر عن اسم ان وهو ذكره فالضمير راجع الى ذكره (شوكت)

٦ فان قلت الساقط فى البيت الاول ايضا التنوين فلم اوجب سقوطه هناك الانكسار وهنا الانزحاف قلنا التنوين فى البيت الاول مقابل لنون متفاعلن والتنوين هنا مقابل لنون مفاعيلن وسقوط نون متفاعلن ليس من الزحافات بل انكسار يوجب خروج الشعر عن الوزن بخلاف نون مفاعيلن فانها قد تسقط بالكف (شوكت)

٧ وانما قال عن بعض الزحافات لان بعض الزحافات لعدم اخراجه الوزن عن لتناسب السلاسة لا يضطر الى الاحتراز عنه عند الشعراء وان امكن * ٨ ماخوذ من الرواء بكسر الراء وهو لغة حبل يشد به الحمل على البعير واصطلاحا عبارة عن الحرف الذى يبتنى عليه القصيدة وتنسب اليه فكان الشاعر شد ابيات قصيدته بحبل * ٩ تعليل لصحة التمثيل به او للمكان اشارة الى قرائه.

(للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر[٢] اورعاية قافية[٣] فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله *

* صبت على مصائب لو انها ❁ صبت على الايام صرن لياليا*

واما الثانى فكقوله *

* اعد ذكر نعمان لنا ان[٤] ذكره ❁ هو المسك ما كررته[٥] يتضوع*

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم[٦] الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشتمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض[٧] الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما فى قوله *

* سلام على خير الانام وسيد ❁ حبيب اله العالمين محمد *

* بشير نذير هاشمى مكرم ❁ عطوف رؤف من يسمى باحمد*

فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى[٨] فى سائر الابيات الدال المكسورة (او للتناسب) اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امرمهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة (مثل سلاسلا واغلالا) حيث[٩] صرف سلاسلا

لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه (ومايقوم مقامهما) اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان[٢] مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما (الجمع) البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساور واناعيم اوحكما كالجموع الموافقة لها فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التأنيث لكن لامطلقا بل بعض اقسامه (و) هو (الفا التأنيث) المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لاتفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعى ❁ (فالعدل) ❁ مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا (خروجه) اى خروج الاسم اى[٣] كونه مخرجا (عن صيغته الاصلية) اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولايخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغيير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض بماحذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز

- اخرى بدون رعاية التناسب (عصمت)

٢ فان قلت لايصح ان يقال العلة الواحدة هى العلتان لعدم الاتحاد الخارجى قلت المراد كل واحدة منهما بناء على ما سبق فى تعريف الكلام ان التثنية اختصار العطف فكانه قال علة وعلة فكما ان العطف بالواو حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك فى صيغة التثنية وليس المراد ان العلة الواحدة هى العلتان بشرط الاجتماع كما سبق الى الفهم من استفادتهما بلفظ واحد فان قلت بعد توصيف العلة الواحدة بقوله التى تقوم اه لاحاجة الى توصيف العلتين بقوله قامت كل واحدة اه فهو مستدرك قلت القيام فى الاول مطلق وفى الثانى مقيد بالعلة فلا استدراك (شوكت)

٣ وانما فسر الخروج بكونه مخرجا اشعارا بان المراد بالخروج هنا الخروج المستند الى الاخراج وهو المخرجية وان كان المتبادر منه الخروج بنفسه وذلك ليصح تفسير العدل المبنى للمفعول به فهذا التفسير من تتمة الجواب عن اعتراض الرضى (شوكت)

٢ كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة *

٣ وانما كان شاذا لان العرب امتنعوا من افعل فى المعتل العين واويا كان او يائيا لاستثقال الضمة على حرف علة (شوكت)

٤ ولهذا يضافان اليهما *

٥ لان هذا الاعتبار فى جميع العدول بسبب منع الصرف كما سيأتى ولا منع صرفها (عصمت)

٦ اى حين كون الملقى من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك الملقى حاصلا ايضا من هذا التعريف *

٧ كان وجهه ان نظر النحاة فى تتبعهم اولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا نظروا الى اعراب ثلث واخواته وجدوا اعرابها اعراب منع الصرف ولما علموا بالتتبع ان منع الصرف لا يكون الا بفرعيتين حقيقة او حكما فتشوا عن حال تلك الامثلة فوجدوا فرعية ظاهرة وهى العلمية او الوصفية فلم يجدوا اخرى فاضطروا الى اعتبار فرعية ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه ثم فتشوا عن حال الاصل ففى بعض الامثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الاصل الا اقتضاء العدل المعدول عنه وفى بعضها وجدوا دليلا آخر * اعتبار

٨ استدراك من قوله اعتبروه فيها ودفع توهم نشأ منه وهو ان اعتبارهم فى تلك الامثلة لو كان لمنع الصرف لم يكن عدل تحقيقى اصلا (شوكت)

مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعنى اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما * وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات * واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون

اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لادليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل ليتحقق العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف فعلى هذا قوله (تحقيقا) معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف (كثلث ومثلث) والدليل على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال فى آحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب فى منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية التى كانت فى ثلثة ثلثة صارت اصلية فى ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام اوبالاضافة اوبكلمة من فحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اى عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اى عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة

٢ اعلم ان ثلثة من اسماء العدد وهى موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات حتى يكون اوصافا بحسب الاصل نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازا وذلك المعنى المجازى لثلثة ثلثة لما وضع لفظ ثلث ومثلث له صارت الوصفية اصلية بالقياس الى وضعهما ولقائل ان يمنع كون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع التركيبى مجازا فى المعنى الوصفى (لارى)

٣ اى فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا كما تقول جاء زيد وآخر اى رجل آخر او امرأة اخرى (لارى)

٤ اى عن اسم تفضيل مستعمل باحدها كما يقتضيه قوله عما فيه اللام وقوله عما ذكر معه من وحمل هذا على ظاهره وتأويل ذينك القولين بعيد كما لايخفى (شوكت)

لانها توجب التنوين اوالبناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقيل وياتيم تيم عدى وليس فى آخر شئ من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين (وجمع) جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل[2] كحمراء على حمر وان كانت[3] اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى اوصحراوات فاصلها اماجمع اوجماعى اوجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقى والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة فى باب التأكيد اسما وفى اجمع واخوانه احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ماذكرنا لايرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ فى هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول (او تقديرا) اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعى الى تقديره وفرضه منع الصرف لاغير (كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل[4] عنهما الى عمر وزفر (و) مثل (باب قطام) المعدولة عن قاطمة

٢ واعترض عليه بان فعلاء انما يجمع على فعل اذا كان مذكره مجموعا على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لاعلى جمع (لارى)

٣ ويرد عليه ان جمعاء لو كانت اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه على اجمعون شاذ اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم وله ان يقول انه علم جنس فانه وضع تأكيدا للمعارف بلاعلامة التعريف ولم يستعمل فى شخص معين فيكون علم جنس *

٢ فان قلت اعتبار العدل فى الامثلة المذكورة بعد وجدانها غير منصرف يوجب الدور فى جعل امثلة العدل غير منصرف اذلاشك ان منع الصرف موقوف على علية العدل فاذا توقف اعتباره على منع الصرف يلزم الدور قلت منع الصرف موقوف على ذات العدل والعلم به موقوف على منع الصرف فتغاير جهتا التوقف *

وأراد ببابها كل ما هو على فعال علما للأعيان[٢] المؤنثة من غير ذوات الراء (فى) لغة (بنى تميم) فانهم اعتبروا العدل فى هذا الباب حملا له على ذوات الراء فى الأعلام المؤنثة مثل حضار وبوار وطمار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف *وانما قال فى بنى تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بنى تميم اكثرهم فان الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ماعداها عليها ❁(الوصف)❁ وهو كون[٣] الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما فى المثال المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى هى من قبيل المعدودات لا الاعداد

٢ المراد بالعين المؤنث القائم بنفسه كالمرأة والناقة والأرض والكواكب وفى مقابلته المعنى المؤنث وهو المعنى القائم بغيره كالكتابة والتجارة فان قلت المناسب للعين المؤنث بالافراد لان كل فرد مما هو على وزن فعال علم لفرد من الأعيان المؤنثة قلت نعم لكن لما بنى قوله كل ما هو على فعال على تعددها جمع المعنى الموضوع له ليقابل آحاد الجمع باحاد تلك المتعدد (عصمت)

٣ واعلم ان الوصف قد يطلق بمعنى الصفة وهو الاسم الدال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وقد يطلق بمعنى الوصفية وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها وما هو علة منع الصرف هو الوصفية لانها حالة فى الاسم الغير المنصرف لا الصفة لانها عين الاسم الغير المنصرف لا علة فلذا اختار المعنى الثانى فى تفسيره (عصمت)

علم ان معناها مرت بنسوة موصوفة بالاربعية وهذا معنى وصفى عرضى له فى الاستعمال لا اصلى بحسب الوضع والمعتبر فى سببية منع الصرف هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المصنف رحمه الله تعالى (شرطه) اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف (ان يكون) وصفا (فى الاصل) الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية اوزالت عنه (فلا تضره) بان تخرجه عن سببية منع الصرف (الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل مافيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لايحتاج فى الفهم عنه الى قرينة (فلذلك) المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صرف) لعدم اصالة الوصفية (اربع فى) قولهم (مررت بنسوة اربع وامتنع) من الصرف لعدم مضرة الغلبة (اسود وارقم) حيث صارا اسمين (للحية) الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض (وادهم) حيث صار اسما (للقيد) من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم يهجر استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها فى معانيها الاصلية فلا اشكال فى منع صرفها لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال (وضعف منع افعى) اسما (للحية) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه

٢ فانه فى معرض الزوال فكانه لم يثبت والسبب الرافع للاصل وهو الصرف هذا لايكون الا اذا كان راسخا *

٣ وانما صرح هذا الفرع دون الفرع الآخر وهو ان لا يكون الوصفية العارضة مؤثرة لان فى هذا الفرع خلافا والبعض يصرف اسود وارقم (عصام)

٤ اى غلبة الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوصفى ببعض افراده او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على معنى ببعض افراده فعلى الاول اللام فى الغلبة للعهد وعلى الثانى للجنس *

٥ قال الرضى ان غلبة الاسمية على الوصفية مشروطة ببقاء المعنى الوصفى فاذن لم يصر اللفظ الدال على المعنى الوصفى اسما محضا وان خرج عن كونه وصفا لفظا اى لا يتبع الموصوف لفظا لعدم صحة اجرائه على غير ذلك الفرد وهو ظاهر ولا عليه لاعتباره فى المفهوم وقال السيد ظاهر كلام المصنف يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد بالصفة ولذلك استدل بمنع هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه فى شرح قوله وخالف سيبويه الاخفش حيث قال ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من

من الفعوة التى هى الخبث (و) كذلك منع (اجدل للصقر) على على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة (واخيل للطائر) اى لطائر ذى خيلان[٢] على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف ❁(التأنيث)❁ اللفظى الحاصل (بالتاء) لا بالالف فانه لا شرط له (شرطه) فى سببية منع الصرف (العلمية) اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة (و) التأنيث (المعنوى كذلك) اى كالتأنيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولابد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله (وشرط تحتم تأثيره) اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة[٣] (زيادة على الثلثة) اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب (او تحرك[٤] الحرف (الاوسط) من حروفها الثلثة مثل سقر (او العجمة) مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج[٦] الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب (فهند يجوز صرفه)[٧] نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث

٢ قالوا هو الشقراق وهو طائر اخضر يخالطه قليل حمرة يصول على كل شىء قال فى الصراخ الخيل نام مرغى كه اورا بفال بد دارند (لارى)

٣ قدم الزيادة على الثلثة لان الزائد ناب مناب علامة التأنيث والتحرك نائب عن الزيادة واخر العجمة لانها ليست نائبة منابها ولا مناب الزائد بل مقوية لامر منع الصرف *

٤ اى بالفعل فدار كهند فى جواز الصرف وعدمه مع انها متحرك الاوسط بحسب الاصل لان اصلها دور *

٥ قيد به لانه لا حاجة فى الزيادة على الثلثة الى تحرك الاوسط والا فتحرك الاوسط الذى هو احد الامور اعم منه وكذا العجمة لا يحتاج اليها فى الزائد على الثلثة وفى تحرك الاوسط والافهو اعم من الثلاثى الساكن الاوسط

٦ فيناسبه منع الصرف المستلزم للخفة باسقاط الكسرة والتنوين *

٧ هذا الجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة المقابلة بقوله ممتنع

المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه (وزينب وسقر) علما لطبقة من طبقات النار (وماه وجور) علمين لبلدتين (ممتنع)[٢] صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة (فان سمى به) اى بالمؤنث المعنوى (مذكر فشرطه) فى سببية منع الصرف (الزيادة على الثلثة) لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث قائم مقامها (فقدم) وهو مؤنث معنوى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (منصرف) لان التأنيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شىء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف (وعقرب) وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل (ممتنع) صرفها لانه وان زال التأنيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمى ❁ (المعرفة) ❁ اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة (شرطها) اى شرط تأثيرها فى منع الصرف (ان تكون علمية)[٣] اى ان يكون هذا النوع من جنس التعريف علي ان تكون الياء[٤] مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية

لان

الخاص لما احتيج الى هذا القول كما لا يخفى (شركت)

٢ يعنى ان الاسناد ممتنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كان الظاهر ح ممتنعة بتأويل الجماعة لان الضمير الراجع الى المعطوفات لا يجوز افراده واليه اشار الشارح بتأنيث صرفها الا ان المص قال ممتنع باعتبار كل واحد منها (سيلكوتى)

٣ ولا يخفى ان بين اشتراط المعرفه بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها فرقا وهو ان المعرفة لا تحقق لها الا تحقق العلمية لان الجنس لا تحقق له سوى النوع بخلاف البواقى فان تحققها مغاير لتحقق العلمية للتباين بينها وبين العلمية *

٤ وما قيل انه على تقدير ان يكون الياء مصدرية لا حاجة الى قوله ان تكون بل الاولى ان يقال شرطه العلمية وهم لان العلمية على تقدير ان يكون الياء مصدرية نوع من التعريف لا العلم فلو قال شرطه العلمية لكان المعنى شرطه ان يكون ذلك التعريف علما وفساده بين فلابد من ان تكون *

لان تعريف المضمرات والمبهمات لايوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجىء فلايتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق[٢] الا التعريف[٣] العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية[٤] التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له ۞(العجمة)۞ وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتأثيرها فى منع الصرف شرطان (شرطها) الاول (ان تكون علمية) اى منسوبة الى العلم (فى)[٥] اللغة (العجمية) بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القرآء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لايمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمية (و) شرطها الثانى احد الامرين (تحرك) الحرف (الاوسط او زيادة على الثلثة) اى على ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين (فنوح منصرف) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلايجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لايتعبر فان قلت

٢ فيه انه بقى تعريف النداء فالمناسب التعرض له بانه لايصلح لسببية منع الصرف لكونه غير لازم فانه يدل على قصد المتكلم ولان بعض انواعه من المبنيات وبعضها مضاف او مشبه به فلايصلحان لسببية منع الصرف لما مر واما البعض الباقى وهو المنادى المستغاث باللام فلم يعتبر للاطراد *

٣ هذا مبنى على ان السبب الاخر فى اجمع واخواته الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف بالاضافة المقدرة او باللام المقدرة كما ذهب اليه جمع *

٤ لان الفرعية لمقابلة التنكير والتعريف يذكر فى مقابلة التنكير لا العلمية

٥ كما انها منسوبة الى العلم فى الحال فلايلزم عدم صرف اعجمى فيه وزن فعل بعد التنكير كوزن الفعل والعجمة لوجود الشرط وهو كونها علمية فى العجمة *

قد اعتبرت العجمة فى ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال (وشتر) وهو اسم حصن بديار بكر (وابراهيم ممتنع) صرفهما لوجود الشرط الثانى فيهما فان فى شتر تحرك الاوسط وفى ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما[٢] خص التفريع بالشرط الثانى لان غرضه التنبيه على ماهو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى[٣] ❁ واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح ❁ (الجمع)[٤] ❁ وهو سبب[٥] قائم مقام سببين (شرطه) اى شرط قيامه مقام سببين (صيغة منتهى الجموع) وهى الصيغة التى كان اولها مفتوحا وثالثها[٦] الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهى التى لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة واما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغته مصونة[٧] عن قبول التغيير

٢ ولم يفرع على الشرط الاول ايضا بان يقول فلجام منصرف *

٣ وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو الاشرف يكون مقدما على ما يتفرع على العدم الذى هو اخس *

٤ اى الجمعية او جمعية الجمع او الجمع من حيث انه جمع (لارى)

٥ فان قلت ما فائدة هذا القول مع ذكر ما يقوم مقامهما الجمع قلت فائدته الاشارة الى ان الجمع المذكور بعينه هو المذكور فى قوله وما يقوم مقامهما الجمع وليس قسما آخر من الجمع لم يكن قائما مقام العلتين كما فى التأنيث فى قوله التأنيث بالتاء شرطه العلمية وانما ذكر شرطه هنا ولم يذكر هناك لانه اراد ذكر شرائط العلل على الترتيب الذى ذكر العلل فتأمل (عصمه)

٦ وما قبل الالف لابد ان يكون مفتوحا ولذا لم يتعرض الى الثانى *

٧ مع حفظ معنى الجمعية ليظهر قيامه مقام السببين والا فالصيانة تحصل بالعلمية ايضا *

فتؤثر (بغير هاء) منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد بها تاء التأنيث باعتبار ما[٢] يؤل اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فواره جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل فى قوة الجمعية فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد[٣] محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما مايكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تأثيرها (كمساجد) مثال لما بعد الفه حرفان (ومصابيح) مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن (واما فرازنة) وامثالها مما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فمنصرف) لفوات شرط تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء (وحضاجر علما للضبع) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى[٤] الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى[٥] شرط للجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع (غير منصرف) لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية (لانه منقول عن الجمع) فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظيم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو

٢ كلمة ما اما موصولة فالضمير المجرور راجع اليه والمرفوع الى تاء التأنيث والمعنى باعتبار كونها مايؤل ذلك التاء اليه اومصدرية فالضمير المجرور راجع الى ها والمرفوع كماسبق والمعنى باعتبار اول ذلك التاء اى ها يعنى بعلاقة الاول *

٣ بخلاف فرازنة فانه جمع يحتاج فى اخراجه الى قوله بغير هاء *

٤ جواب سؤال مقدر وهو انه وان انتفى فيه الجمعية لكنه على صيغة منتهى الجموع فليكن عدم انصرافه لذلك (شوكت)

٥ فلابد من الجمعية ايضا اذ لا فائدة فى وجود الشرط بدون المشروط (شوكت)

الجمعية الاصلية فان قلت لاحاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير موثرة والا[٢] لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان اوموءنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى الجمعية (وسراويل) جواب عن سوءال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت[٣] عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون فى الحال اوفى الاصل فما تقول فى سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولاجمعية فيه لا فى الحال ولا فى الاصل فاجاب بانه قد اختلف[٤] فى صرفه ومنعه منه فهو (اذا لم يُصرَف وهو الاكثر) فى موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت (فقد قيل) فى التفصى عنه (انه اسم اعجمى) ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل لكنه (حمل) فى منع الصرف (على موازنه) اى على مايوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه فى حكمهما من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية اوحكمية فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن (وقيل)

٢ اى وان لم تكن غير موثرة بل كانت موثرة مع التأنيث لكان بعد التنكير منصرفا لانها اذا كانت موثرة مع التأنيث كانت موثرة مع شرطية له فاذا نكر الاسم لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب لانه قد انتفى العلمية بذاتها والتأنيث من حيث هو سبب (شوكت)

٢ هذا البحث وان كان غير مضر للمجيب لكنه يفهم من ظاهر الجواب ان المجيب مضطر فى هذا التوجيه لمنع صرف حضاجر فاورد عليه انه لاحاجة اليه فانه يجوز ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث (عصمت)

٣ وفيه اشارة الى ان جواب السوءال الاول منشا ورود هذا السوءال فلذا قدم حضاجر على سراويل *

٤ فان قلت كون صرف سراويل وعدم صرفه مختلفا فيه كيف يكون جوابا عن السوءال المقدر فى سراويل بالتقرير المذكور قلت هذا الكلام جواب عن السوءال بسراويل وقوله قد اختلف فى صرفه ومنعه لتضعيف السوءال بان سراويل ليس مادة النقض بالاتفاق فانه اذا صرف سراويل لا يرد اشكال والسوءال انما يرد على استعماله غير منصرف كذا قيل بل هو متوجه لقول المص اذا لم يصرف واذا صرف لاجواب (شوكت)

٥ اعتذار عن انه لم يعد الحمل على الموازن من الاسباب وقد يعتذر عنه بانه سبب على سبيل الاحتمال.

هو اسم (عربى) ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه (جمع سروالة تقديرا)[٢] وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة[٣] فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل (واذا صرف) اى سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل فى الاسماء الانصراف (فلا اشكال) بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصى عنه (ونحو جوار) اى كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجوارى والدواعى (رفعا وجرا) اى فى حالتى الرفع والجر (كقاض) اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءنى جوار ومررت بجوار كما تقول جاءنى قاض ومررت بقاض واما فى حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رأيت جوارى فلا اشكال فى حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار فى قولك جاءنى جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم هو الصرف فبنى الاعلال على ماهو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك

- لانه على تقدير كون سراويل اعجميا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس بسبب*

٢ اى قدر تقديرا والجملة صفة سروالة او استينافية وهو الظاهر وضمير قدر راجع الى السروالة على الاول والى كون سراويل جمع سروالة على الثانى (شوكت

٣ اى فى الحال وانما صدر التسمية بكان لان السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من السراويل بل بمعنى قطعة الخرقة او القطعة مطلقا وصدر الجمع به ايضا لان السراويل اسم جنس لم يلاحظ فيه معنى الاقطاع فالمراد انه قدر جمعيته فى الحال فان قلت فلم لم يقدر الجمعية فى حضاجر حال كونه علما قلت هو فى الاصل جمع تحقيقا فلا حاجة الى تقدير جمعيته فى الحال بخلاف سراويل فانه لم يوجد فى كلامهم بمعنى الجمع فقدر انه فى الحال جمع سروالة هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (شوكت)

٢ كماهو الاولى والانسب بالقياس لانه اذا كان حذف الياء لاجل التنوين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف يكون التنوين كالمنافى لليا والعوض عن الشئ يجب ان يكون مناسباله كذا فى بعض الشروح * ٣ ولان تأثيره اما فى الجزء (٢ م) الاول وهو باطل لما ذكر لان الاضافة تجعل المضاف منصرفا او من حكمه فلو اثرت فى منع صرفه يلزم اجتماع المتضادين واما فى الجزء الثانى على قياس بعلبك وهو ايضا باطل لانه مشغول باعراب الحكاية بخلاف بعلبك لعدم سبق حال التركيب على العلمية *

٤ قوله لان الاضافة قيل ان اراد ان الاضافة تخرج المضاف اليه الى الصرف اى التركيب الاضافى فعلى هذا لا يرد المناقشة فى قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب لا الاضافة قيل ان اراد ان الاضافة تخرج حين ارادة المعنى الاضافى فمسلم وان اراد ان الاضافة مطلقا تخرج فممنوع والجواب بارادة الشق الثانى ودفع المنع بانه يفهم من موارد استعماله ان التركيب الاضافى مطلقا ينافى منع الصرف *

٥ فاذا كان طبع شئ اقتضاء امر لا يجوز ان يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما فى مادة واحدة حكما فان المركب الاضافى فى حكم كلمة (ح) واحدة فاندفع ما يحتاج فى الوهم من انه يجوز ان يكون مؤثرا باقية فى المضاف المصرف وفى المضاف اليه لعدمه (ح) ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما فى سعة * ٦ وجه التسمية انه تابط سيفه اى جعله تحت ابطه فسئلت عنه امه فقالت لا ادرى لا انه تاباط شرا فخرج فسمى به *

وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفى لغة بعض العرب اثبات الياء فى حالة الجر كما فى حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول رأيت جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال واما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال فى الحالتين كما عرفت ❁ (التركيب) ❁ وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى علميين (شرطه العلمية) ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها فى منع الصرف (وان لا يكون باضافة) لان الاضافة تخرج المضاف اليه الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى مضاف اليه ما يضاده اعنى منع الصرف (ولا باسناد) لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها

باقية فى حالة العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لايكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولامتضمنا بحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين قلت كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا ولذلك احتاج الى اخراجها (مثل بعلبك) فانه علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية اوغيرهما ❁ (الالف والنون) ❁ المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما لالفى التأنيث فى منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما[٢] لالفى التأنيث والراجح هو[٣] القول الثانى ثم انهما (ان كانا فى اسم) يعنى به مايقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس اويدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى صفة * فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة (فشرطه) اى شرط الالف

٢ يعنى ان تأثيرهما فى منع الصرف عند بعض النحاة بسبب مشابهتهما لا لفى التأنيث والسبب عند هذا البعض ايضا نفس الالف والنون لا المشابهة ولما كان المشابهة مستلزما لفرعية المشبه بالنسبة الى المشبه به فيما قصد من التشبيه اقيم (ح) الملزوم مقام اللازم فكانه قال واما فرعيتهما لا لفى التأنيث اللازمة للمشابهة وبهذا ظهر تحقق الفرعية فى السبب وقد خفى هذا على الفاضل المحشى هنا فتكلف فى بيان الفرعية على هذا المذهب (شوكت) (ح) بل الظاهر انه من قبيل حذف المعطوف فكانه قال واما مشابهتهما لا لفى التأنيث وفرعيتهما لهما على طريق عطف اللازم على الملزوم كما عطف قوله وفرعيتهما للمزيد عليه على قوله كونهما مزيدتين هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (منه)

٣ باعتبار ان اشتراط انتفاء فعلانة انما يظهر على القول الثانى واختار فيما سبق فى بيان فرعية كل سبب القول الاول لان الفرعية على القول الاول ظاهر (شوكت)

والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف (العلمية) تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التأنيث (كعمران او) كانا (فى صفة فانتفاء فعلانة) اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة (وقيل) شرطه (وجود فعلى) لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها (ومن ثمه) اى ومن اجل المخالفة فى الشرط (اختلف فى رحمن) فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لارحمى ولارحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لاعلى مذكر ولاعلى مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف (دون سكران) فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لاسكرانة (و) دون (ندمان) فانه لاخلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة (ووزن الفعل) وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لايكفى فى سببية منع الصرف بل (شرطه) فيه احد الامرين اما (ان يختص) فى اللغة العربية (بالفعل) بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل (كشمر) على صيغة الفعل الماضى

٢ منهم من قال انها شرط وسبب ومنهم من قال انها شرط محقق للمشابهة لاسبب لانهما كالفى التأنيث يقومان مقام علتين والاول اولى لضعفهما اذ ليس المشبه فى مرتبة المشبه به (شوكت)

المعلوم

المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما[٢] لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص[٣] (و) مثل (ضرب) على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة (او يكون)[٤] غير مختص به لكن يكون (فى اوله) اى فى اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل (زيادة) اى زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين (كزيادته) اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول الفعل (غير قابل)[٧] اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل (للتاء) لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجىء التاء فى اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية (ومن ثمه) اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء (امتنع احمر) عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء (وانصرف يعمل) لقبوله التاء لمجىء يعملة للناقة القوية على العمل والسير (وما فيه علمية موءثرة) اى كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية

٢ وهو معرب أذ أسمى به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لا للعجمة لانه اسم جنس (سيد)

٣ اى فى اختصاص وزن الفعل فى اللغة العربية بالفعل لوجوده فى الاسم العربى مثل شجر وحجر*

٤ انما لم يقل بدله او يغلب هذا الوزن فى الفعل كما قاله النحاة لان فاعل اذا جعل علما لمذكر كان منصرفا مع انه غالب فى الافعال لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل ولم تجر الاسماء الاكلمات معدودة مثل خاتم وعالم وساسم ولان فى اثبات الغلبة زيادة موءنة اذ هو يتوقف على تتبع جميع الاسماء والافعال ليعلم هل هو غالب فى الاسماء او فى الافعال وهو متعذر او متعسر بخلاف ما قاله المص فان موءنته تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتاء ام لا ولا تعسر فيه فضلا عن التعذر (لا يقال) فى القسم الاول يلزم الزيادة ايضا فان العلم بالاختصاص موقوف على تتبع اوزان الاسماء والافعال كلها لانا نقول لعله لم يجد فيه كما يحترز به عن ذلك المحذور اعنى زيادة الموءنته فبالضرورة التزمها (شوكت)

٥ وانما لم يجعله شرطا للشق الاول لانه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء اصلا (شوكت)

موءثرة فى منع الصرف بالسببية المحضة اومع شرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما يجامع الفى التأنيث اوصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف لاتأثير فيه للعلمية (اذانكر) بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد اويجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق (صرف لما تبين) اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيماسبق (من انها) اى العلمية (لاتجامع موءثرة الا ما) اى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) وذلك فى التأنيث بالتاء لفظا اومعنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة بالعلمية (الا العدل ووزن الفعل) استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لاتجامع غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما موءثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما فى ثلث واحمر (وهما) اى العدل ووزن الفعل (متضادان) لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان[٢] مخصوصة ليس شىء منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف (فلا يكون) اى لا يوجد شىء معها من الامر[٣] الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط (الا احدهما) فقط لا مجموعهما (فاذا نكر) غير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (بقى بلا سبب) اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من

٢ * اوزان عدل شش شمر اى صاحب جمال * فعل وفعل فعال وفعل مفعل فعال *

٣ يعنى ان المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقا لعدم صحة الحكم ح اذ ليس مطلق السبب منحصرا فى احدهما ولا السبب الذى هو احد الامرين للزوم استثناء الشىء من نفسه لاتحاد المستثنى منه والمستثنى من حيث المفهوم بل مفهوما مرددا بين مجموع السببين واحدهما (شوكت) (ح) كذا قيل وفيه انه يجوز ان يكون الحصر اضافيا بالاضافة الى كليهما ولا يخفى ان كليهما سبب لكل منهما فلا حجر فى كون المستثنى منه سبب منع الصرف مطلقا (شوكت)

حيث هو وصف سببيته فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب (او على سبب واحد) فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد[٢] قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان[٣] الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدل وعنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين وان لم يشتهر فالاوزان التى تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذ انكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه الاخفش)[٤] المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك (فى) انصراف (نحو احمر علما اذا نكر) والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران وامثاله[٥] ويخرج عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف

٢ اى اعترض لان القول اذا عدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (شوكت)

٣ اذ فى اوله زيادة كزيادته وليس من الاوزان المختصة بالفعل لوجود نحو اصبع بل من الاوزان الغالبة فيه والغلبة ليست بمعتبرة عند المص (شوكت)

٤ الاخفش ثلثة ابو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد احد شيوخ سيبويه وهو الاخفش الاكبر والثانى ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وهو الاخفش الاوسط والثالث ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد وهو الاخفش الاصغر وحيث يطلق الاخفش فهو الاوسط المشهور (شوكت)

٥ مما كان فيه الف ونون زائدتان وكان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى (شوكت)

لظهور معنى[٢] الوصفية فيه بسبب من التفضيلية (اعتبارا[٣] للصفة الأصلية) اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الأصلية (بعد التنكير) فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين * فان قلت كما انه لامانع من اعتبار الوصفية الأصلية لاباعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ماهو خلاف الاصل فيه اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما حينئذ * وفيه بحث[٤] لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنه بالكلية * واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الأصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله (ولا يلزمه) اى سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما (باب حاتم[٥]) اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الأصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية (لما يلزم) فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف

٢ وكون علامة الوصف اعنى من مذكر اللوصفية الزائدة فانها غير زائدة بخلاف باب احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف (شوكت

٣ ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض بل معنى اعتباره انه يجعله مع زواله كالثابت لكونها اصليا وزوال مايضاده (شوكت)

٤ ويمكن ان يمنع كون الاسود اسما للحية السوداء والارقم اسما للحية التى فيها سواد وبياض بل اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية ممنوع وان صرح به الرضى وظاهر كلام المص يقتضى عدم الاشتراط لعدم تقييد الحية والقيد فيما سبق بالصفة لكن لم يلتفت اليه الش لمخالفته اللغة ان قيل جاز اعتبار شمة من الوصفية فى العلم كما اذا سميت باحمر من فيه حمرة اجيب بان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ماوضع له لغة ولذلك تراها مجردة عن المعنى الاصلى كزيد (لارى)

٥ بمعنى الحاكم والقاضي من حتم كضرب اى حكم وقضى ثم جعل اسما لابن-

من

(من اعتبار المتضادين) يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم (فى حكم واحد) وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم * فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية فى منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن (وجميع الباب) اى باب غير المنصرف (باللام) اى بدخول لام التعريف عليه (او الاضافة) اى اضافته الى غيره (ينجر) اى يصير مجرورا (بالكسر) اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا. وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا * وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة * ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين

- عبد الله بن سعد بن الحشرج الذى يضرب به المثل فى الجود *

٢ فيه اشارة الى امرين احدهما اراد المص بالتضاد مطلق التقابل لان الخصوص والعموم ههنا بمعنى التعين وعدمه وهما ليسا وجوديين حتى يتصور التضاد بينهما وثانيهما انه لم يرد التقابل الذاتى لانه اثبت التضاد بين العلمية والوصفية باعتبار كون موصوفيهما اعنى العلم والوصف مستلزمين لتعين المدلول وعدم تعينه اللذين لهما من صفات معانيهما فالتقابل بين العلمية والوصفية بالعرض (شوكت)

٣ اى فى شأن اثر واحد وتحصيله يعنى الكلام على حذف المضاف اذ ليس الحكم حاصلا فى حاتم (شوكت)

٤ فان لزوم اجتماعهما فى التصور حالة تأثيرهما امر شخصى بمنزلة اجتماعهما فى التحقق (شوكت)

٥ يعنى ان اللام للعهد وليس المراد انه حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم او باضافة مثله او بالتنوين ويمكن ان يجعل اللام بدلا عن الضمير المضاف اليه فان البصريين والكوفيين -

لامتناعه من الصرف * ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا اوزالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احديهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المصنف غير المنصرف ❁ (المرفوعات) ❁ جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه اسم وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لايعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات (وهو) اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد

(ما اشتمل) اى اسم اشتمل (على علم الفاعلية) اى علامة كون الاسم فاعلا وهى الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا اوتقديرا اومحلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لوكان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا اوتقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ (فمنه) اى فمن المرفوع اومما اشتمل على علم الفاعلية (الفاعل) وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية

- اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن عائدا كما فى الصلة والصفة اذا كانتا جملة وتعويض اللام عنه وانما لم يجوز البصريون ذلك اذا كان عائدا لكن فى ارجاع الضمير الى غير المنصرف نوع خفاء فافهم (شوكت)

٢ لان التعريف قول يكتسب من تصوره تصور شئ آخر اما بكنهه اوبوجه يميزه عما عداه فالمكتسب بالتعريف انما هو تصور مفهوم المعرف وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور والمقصود بهذا الكلام رد من جعل الضمير راجعا الى المرفوعات على ان يكون جملة هو ما اشتمل خبرا عن المرفوعات والتذكير باعتبار كل واحد اولرعاية مطابقة الخبر لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع وقد رجحه المص فى الايضاح على مطابقة المرجع لان الخبر هو مناط الفائدة دون المرجع الا ان يقال على الاول ان المقصود تعريف جنس المرفوع الا انه حمل على جميع افراد المعرف اشارة الى كون التعريف جامعا لافراده والى ان علامة الفاعلية لاتخص الفاعل بل تعم جميع انواع المرفوع وعلى الثانى ان اللام للجنس وهو يبطل معنى صيغة الجمعية فيكون التعريف بجنس المرفوع واقحام الجمع للاشارة الى تعدد الانواع (شوكت)

التى

التى هى اصل[٢] الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل[٣] المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق (وهو) اى الفاعل (ما) اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا (اسند اليه الفعل) بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد فى جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها (او شبهه) اى ما يشبهه فى العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف (وقدم) اى الفعل او شبهه (عليه) اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد فى زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ[٤] اسناد اليه فى الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو فى الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل (على جهة قيامه به) اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز[٥] بهذا القيد عن مفعول مالم يسم فاعله كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج

٢ لاشتماله على ما هو موضوع للاسناد وهو الفعل فانه وضع مسندا لاعتبار النسبة الى الفاعل فى مفهومه (شوكت)

٣ ولا يخفى ان ماذكر من الوجهين انما يفيد فضيلة حاله ولا يفيد اصالته فى المرفوعية (شوكت)

٤ ووجه الاحتراز به ان الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند اليه فان قلت الفعل يكون مبنيا للفاعل ويكون مبنيا للمفعول ولا شك ان ضرب زيد يدل على قيام الفعل المبنى للمفعول وهو المضروبية بالمسند اليه اعنى زيدا وكذا مضروب ابوه فكيف يخرج بهذا القيد مفعول مالم يسم فاعله قلت هذا الكلام مبنى على ان الداخل فى مفهوم المشتق المصدر المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول كذا فى شرح العصام يعنى ان المصدر المتعدى لم يوضع الا للمعنى المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبته الى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه لنسبته الى المفعول به من جهة الوقوع فعلى هذا يكون معنى قولنا كسر الزجاج انه وقع عليه التأثير القائم بالكاسر لا انه قام به كونه بحيث وقع عليه

الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به (مثل) زيد فى (قام زيد) فهذا مثال لما اسند اليه الفعل (و) مثل ابوه فى (زيد قائم ابوه) فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل (والاصل) فى الفاعل اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع (ان يلى الفعل) المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت لانه لدفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة (فلذلك) الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جاز ضرب غلامه زيد) لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز (وامتنع ضرب غلامه زيدا) لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى ومستندهما فى ذلك قول الشاعر

*جزى ربه عنى عدى ابن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل*

واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل اى جزى رب الجزاء (واذا انتفى الاعراب) الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع (لفظا فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره

صريحا

- كسر الكاسر وقيل القيام ثبوت موجود لامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم لان مصدر المجهول لا يوجد اصلا بل هو امر اعتبارى مطلقا لانه لم يصدر من الفاعل الا الحدث القائم لكن لتعلقه بالمفعول حصل له وصف اعتبارى وهو كونه متعلقا لذلك الحدث الذى يعبر عنه بالمصدر المجهول فلا يمكن التعبير به عن القيام (شوكت)

صريحا اوفى ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة (والقرينة) اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شئ انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه اذالقرينة شاملة له وهى اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى (اوكان) الفاعل (مضمرا متصلا) بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط[٢] ان يكون[١] المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت (او وقع مفعوله) اى مفعول الفاعل (بعد الا) بشرط[٣] توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا (او) بعد (معناها) نحو انما[٤] ضرب زيد عمرا (وجب تقديمه) اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس[٥] واما فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب * وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل

٢ ظرف مستقر صفة لقوله مضمرا متصلا او حال عنه او عن اسم كان او ظرف لغو متعلق بالجزاء اعنى وجب (شوكت)

٣ الجار والمجرور قيد للفظة الا بان يكون حالا منها او صفة لها يعنى ان التقديم الثابت مشروط بتوسط الا بينهما اذلو لم يتوسط وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بالفاعل بين اداة الاستثناء والمستثنى وذلك غير جائز والتأخير الممتنع ايضا مشروط بتوسط الا بينهما لما سيذكره الش من جواز تأخير الفاعل اذا قدم المفعول مع الا لعدم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر كذا قال المحشى اللارى اقول بل يلزم انقلاب الحصر المطلوب بحسب الظاهر وفوت المطلوب على الاحتمال الغير الظاهر اذ معنى ما ضرب زيد الا عمرا على الظاهر انحصار مضروبية عمرو فى زيد وعلى غيره ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وكلاهما خلاف الحق (شوكت)

٤ لم يقل او انما لان الواقع فى انما ضرب زيد عمرا بعد انما هو الفعل لا المفعول انما هو واقع بعد معنى الا لان انما تضمن معنى ما ولا ومعنى النفى ملحوظ فى صدر الكلام فالمفعول واقع بعد الا لا بعد انما (شرح عصام)

٥ اى المخل بالحق اذلو لم يخل بالحق لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوجهان كما فى اقام زيد *

مع الا فيقال ماضرب الاعمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيمايلى الافلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقدم العامل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها * وانما قلت فالظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الاعمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما فى الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا (واذا اتصل به) اى بالفاعل (ضمير مفعول) نحو ضرب زيدا غلامه (اووقع) اى الفاعل (بعد الا) المتوسط بينهما فى صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او) وقع الفاعل بعد (معناها) اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد (او اتصل مفعوله) بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (وهو) اى الفاعل (غير) ضمير (متصل) به نحو ضربك زيد (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا اومعناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو ضربتك * (وقد يحذف الفعل) الرافع[٢] للفاعل

٢ يعنى ان اللام للعهد الخارجى النوعى اشارة الى الحصة المعينة من مفهوم مدخولها اى الفعل الرافع للفاعل وتلك الحصة علمت من قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه الخ اذ يعلم من كون الفاعل من المرفوع ان له رافعا ويعلم من التعريف ان ذلك الرافع هو الفعل او شبهه فعلم ان له فعلا رافعا فتلك الحصة سبق ذكرها كناية ولو قال المسند الى الفاعل لكان سبق ذكرها بطريق الصراحة فهو اقرب بالعهد كما فى شرح العصام ثم فى توصيف الفعل بكونه رافعا للفاعل فوائد احدها الاشارة الى ان المراد من الفعل العامل ليتناول الحكم حذف شبه الفعل ايضا وذلك لان كل كلام فيه قيد فهو محيط الفائدة فى ذلك الكلام كما تقرر فى محله والثانى الاشارة الى ان عامل الرفع يرفعه لفظا او تقديرا والثالث الاشارة الى ان العامل فى الفاعل المرفوع بعمل الرفع هو مسند لانه قد علم فيما سبق ان الفعل مسند الى الفاعل *

للفاعل (لقيام قرينة) دالة على تعيين المحذوف (جوازا) اى حذفا جائزا (فى مثل قولك زيد) اى فيما كان جوابا لسوءال محقق (لمن قال من قام[٢]) سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف جزئها والتقليل فى الحذف اولى (و) كذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوءال مقدر فى نحو قول الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل (ليبك) على البناء للمفعول (يزيد) مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله (ضارع) اى عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السوءال[٣] المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه (لخصومة) متعلق بضارع اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر البيت ❁ ومحتبط مما تطبح الطوايح ❁ والمحتبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمحتبط وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطى السائلين بغير وسيلة (و) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى مثل وان احد من المشركين استجارك) اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف

٢ والقرينة جملة قام لانه المشتمل على المسند فهو الذى يدل على وجوده فى الجواب وقولهم السوءال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذى هو قام (چلبى على المطول)

٣ المدلول عليه بلفظ المبنى للمفعول فانه منشأ لالتباس الفاعل والتردد فيه وهو منشأ للسوءال فنزل السبب وهو لفظ المبنى للمفعول منزلة المسبب وهو السوءال فى جعله قرينة على الفعل المقدر (شوكت)

فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جائنى رجل اى زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان مفسره قائم[٢] مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد[٣] له من الفعل (وقد يحذفان) اى الفعل والفاعل (معا) دون الفاعل وحده (فى مثل نعم) جوابا (لمن قال اقام زيد) اى نعم قام زيد فحذفت[٤] الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية ❁ (واذا تنازع الفعلان) بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر[٥] من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان (ظاهرا) اى اسما ظاهرا واقعا (بعدهما) اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك

٢ فلو ذكر لم يكن مفسره قائما مقامه فان قلت وجه وجوب الحذف سبق بيانه بقوله فانه لو ذكر آه فهذا مستدرك قلت ما سبق بيان وجه الوجوب فى نوع المثال وهذا بيانه فى شخصه فان قلت قد علم من بيان وجه الوجوب فى النوع وجهه فى الشخص قلت نعم علم ضمنا لا صراحة فهذا تصريح بما علم ضمنا (شوكت)

٣ ومذهب الاخفش الى جواز وقوع الجملة الاسمية بعد حذف الشرط بشرط كون الخبر فعلا كما فى الرضى فاحد فى الآية عنده يجوز كونه فاعل فعل محذوف كقول الجمهور ومبتدأ خبره استجارك وذهب بعض الكوفيين الى جواز تقديم الفاعل على عامله كما فى شرح التسهيل فاحد على قولهم فاعل استجارك المذكور وعلى كلا التقديرين ليس الآية مما نحن فيه (شوكت)

٤ لانا نفهم حين الجواب بنعم نسبة تامة يصح السكوت عليها ونعم لكونها حرفا غير مستقل بالمفهومية غير صالحة لافادتها (شوكت)

٥ نحو كما صليت وسلمت وباركت وترحمت على ابراهيم وح يكون الاخير من الاكثر كالثانى من الاثنين فى ان العمل له والبواقى من الاكثر كالاول من الاثنين فى اضمار الفاعل وحذف المفعول- الموضع

الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لايتصور تنازعهما فى الضمير المنصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهومع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى *واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ماضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هوطريق القطع عندهم وهواضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار وهوممتنع

لما عرفت (فقد يكون) اى تنازع الفعلين (فى الفاعلية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر بعدهما فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية (مثل ضربنى واكرمنى زيد و) قد يكون تنازعهما (فى المفعولية) بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية (مثل ضربت واكرمت زيدا و) قد يكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد

-واظهاره عند البصريين فالاول من الاكثر كالاول من الاثنين فى الاعمال او المفعول وحذف او اظهاره (شوكت)

٢ كلمة قد للتحقيق مع التقليل لكن التقليل بالنسبة الى القسمين الاخيرين بان يكون الحكم قبل العطف فلا يلزم وجود قسم آخر وان كان الحكم بعد العطف فهو لمجرد التحقيق (شوكت)

٣ قوله فاعلا له فان قلت الضمير اما ان يكون راجعا الى كل او الى المضاف اليه المحذوف اعنى واحد وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ لا يقتضى كل من الفعلين كون الاسم الظاهر فاعلا لكل منهما ولا لواحد منهما غير معين (قلت) قد صرح الرضى فى بحث المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام معرفة لصيرورته معهودا به فيختار ان الضمير راجع الى واحد منهما والمعنى بان يقتضى كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا لذلك الواحد الذى اعتبر اتصافه بالاقتضاء (شوكت)

٤ وان اقتضى احدهما فاعلا حقيقيا والآخر مفعول مالم يسم فاعله الذى هو فاعل حكمى (شوكت)

عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولاشك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله (مختلفين) لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على[٢] وجوه كثيرة مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا (فيختار) النحاة (البصريون اعمال) الفعل (الثانى) لقربه مع تجويز اعمال الاول (و) يختار النحاة (الكوفيون الاول) اى اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر (فان اعملت) الفعل (الثانى) كما هو مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا (اضمرت الفاعل) فى الفعل (الاول) اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف (على وفق) الاسم (الظاهر) الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا

[٢] وهذه ستة عشر وجها صرح الشارح باربعها من الامثلة الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا وفى هذه الثمانية الفعل الاول اقتضى الفاعل والثانى المفعول وثمانية اخرى بان يكون الفعل الاول مقتضيا للمفعول والثانى للفاعل (شوكت)

للمرجع فى هذه الامور (دون الحذف) لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده (خلافا للكسائى) فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان عند الكسائى (وجاز) اى اعمال الفعل الثانى مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل (خلافا للفرآء) فانه لا يجوز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائى بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثانى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما فى صورة تأخير الناصب تقول ضربنى واكرمنى زيد هو وضربنى واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه (وحذفت المفعول) تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لو اضمر (ان استغنى عنه والا) اى وان لم يستغن عنه (اظهرت) اى المفعول نحو حسبنى منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة (وان اعملت) الفعل (الاول) كما هو مختار الكوفيين (اضمرت العامل فى) الفعل (الثانى) لو اقتضاه نحو ضربنى

٢ اصله يخالف قول الاضمار قول الكسائى خلافا فحذف الفعل مع الفاعل للايجاز واقيم المصدر مقامه وزيدت اللام فى المفعول لتقوية العمل فصار خلافا لقول الكسائى ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية ويجوز ان يقال اصله تخالف الكسائى على صيغة الخطاب خلافا على ان تكون الجملة حالا من فاعل اضمرت (شوكت)

٣ واما نحو ضربنى واكرمنى زيد فلا يظهر لانه لا يعلم ان فاعل الفعل الاول محذوف او مضمر (شوكت)

٤ والجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفرآء (شوكت)

٥ واما عند اقتضاء الاول المفعول فيجوز عنده اعمال الفعل الثانى لانه يحذف ح المفعول من الاول وهو جائز (شوكت)

٦ واما فى صورة تأخير الرافع فيحذف المفعول من الفعل الاول فافهم (شوكت)

٧ قوله وحذفت المفعول اعلم انه ليس حذف الفاعل او المفعول فى هذا الباب حذف نسيان كما يستفاد من بعض الحواشى اذ حذف الفاعل بنسيان بتنزيل ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب وح لا يطلب الفعل فاعله او مفعوله.

واكرمنى زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربنى واضمرت فى اكرمنى ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز (و) اضمرت (المفعول) فى الفعل الثانى لو اقتضاه (على) المذهب (المختار) ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربنى واكرمته زيد (الا ان يمنع مانع) من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار (فتظهر) المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبنى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فى حسبتهما واظهر المفعول الثانى وهو منطلقين لمانع وهو انه لو[٢] اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف[٣] المرجع وهو قوله منطلقا * ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى لان الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع * ولما استدل[٤] الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس * ولو انما اسعى لادنى معيشة[٥] * كفانى ولم اطلب قليل من المال * حيث قالوا قد توجه الفعلان

- فلا يتحقق التنازع بين الفعلين ح اذ لا معنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك المعمول (شرح عصام)

٢ ولو حذف لزم حذف احد مفعولى باب حسبت وهو غير جائز كما مر وينبغى للشارح ان يذكره لكن تركه اكتفاء بما مر (شوكت)

٣ (قال الرضى) جاز مخالفة الضمير للمرجع اذا لم تلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد ففى كانت ارجاع ضمير المفرد الى الجمع فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وفى التفريع بحث للفرق البين بين الاصل والفرع فان فى الاصل اعنى الآية ارجاع الضمير المفرد الى الجمع ولا شك فى جوازه لتضمن الجمع للمفرد وفى الفرع اعنى ما نحن فيه ارجاع ضمير التثنية الى المفرد والمفرد لا يضمن التثنية (شوكت)

٤ قوله ولما استدل الكوفيون يعنى لما كان قول امرئ القيس من جملة استدلالهم لانه منحصر فيه حتى يردانهم استدلوا بسبق طلب الفعل الاول وعدم لزوم المحذور عند اعماله ايضا (عصمت)

٥ قوله لادنى معيشة المعيشة زندكانى وانچه بدان زندكانى كنند والمراد هو هذا (لارى) اعنى

اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعرآء العرب اعمل الأول فلو لم يكن اعمال الأول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال (وقول امرىء القيس * كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه) اى ليس من باب التنازع (لفساد المعنى) على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان اوجزآء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالى * وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له ۞ (مفعول ما لم يسم فاعله)۞ اى مفعول فعل اوشبه[٢] فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا[٣] (كل مفعول[٤] حذف فاعله) اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به (واقيم هو) اى المفعول (مقامه[٥]) اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل

٢ المراد بشبه الفعل ما يشبه الفعل فى العمل فيشمل المنسوب وليس المراد ما يعمل عمله وهو من تركيبه اى يشمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه اذ هو بهذا المعنى لا يشمله ولابد منه (شوكت)

٣ فيه ان المنظور فى التعريف الجنس لا الفرد فلا يصح لفظ كل فلعله اقحم للاشعار بالطرد (لارى)

٤ متناول لجميع المفاعيل فى قولنا ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره تأديبا مع انه ليس شىء منها سوى زيد من المحدود والمفعول فى قولنا اضربوا القوم واضربى القوم فاخرجها بقوله واقيم الخ (شوكت)

٥ الفرق بين المقام بالفتح والمقام بالضم انه اذا قيل اقيم الفلان او قام الفلان مقام الفلان مثلا نظر الى الفلان الثانى ان كان المقام له يقال بالفتح سواء قرىء الفعل اقيم او قام وان كان المقام لغير فلان الثانى فى نفس الامر يقال مقام بضم الميم سواء قرىء الفعل اقيم او قام الباء فى حروف القسم فانها اصل فى القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو فاذا قيل التاء اقيم مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس للواو بل للباء فى نفس الامر لان

الواو بدل من الباء واذا قيل اقيم التاء مقام الباء يقال مقام بالفتح لان المقام للباء فى نفس الامر لانها اصل فى القسم وعلى هذا ظهر فساد ما قيل من ان الفعل اذا قرئ من الثلاثى يكون مقام بالفتح واذا قرئ من المزيدات يكون مقام بالضم (شوكت)

او شبهه اليه (وشرطه) اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا (ان تغير صيغة الفعل الى فعل) اى الى الماضى المجهول (او يفعل) اى الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها (ولا يقع) موقع الفاعل (المفعول الثانى من) مفعولى (باب علمت) لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا و مسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام (ولا) المفعول (الثالث من) مفاعيل (باب اعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا (والمفعول له) بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتأديب (والمفعول معه كذلك) اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف اذ هى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه (واذا وجد المفعول به) فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (تعين) اى المفعول به (له) اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما

فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة (تقول ضرب زيد) باقامة المفعول به مقام الفاعل (يوم الجمعة) ظرف زمان (امام الامير) ظرف مكان (ضربا شديدا) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه (فى داره) جار ومجرور[٢] شبيه بالمفاعيل اقام مقام الفاعل مثلها (فتعين زيد وان لم يكن) اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به (فالجميع)[٤] اى جميع ما سوى المفعول به (سواء)[٥] فى جواز وقوعها موقع الفاعل (و) المفعول (الاول من باب اعطيت) اى الفعل المتعدى الى المفعولين ثانيهما غير الاول (اولى) بان يقوم مقام الفاعل (من) المفعول (الثانى) لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ❁ (ومنها المبتدأ والخبر) ❁ وفى بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى (فالمبتدأ هو الاسم) لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم (المجرد عن العوامل اللفظية) اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى

٢ اى مجروره شبيه بالمفاعيل بلا واسطة اقيم ذلك المجرور فى استعمال الفصحاء مقام الفاعل مثلها وانما قلنا اى مجروره فان التحقيق ان القائم مقام الفاعل المجرور كان القائم مقامه اسم والمجرور ليس باسم وانما قلنا بلا واسطة لان الظرف وان كان معه فى مفعول فيه عند المص فلا يظهر حرج القول بالتشبيه لان من جملة المفاعيل المفعول فيه فيلزم ان يكون الشىء شبيها لنفسه وانما قلنا فى استعمال الفصحاء لانه لم يقم مقام الفاعل فى هذا التركيب ثم الغرض من هذا القول دفع ما اورده الفاضل الهندى من ان قوله فى الدار مفعول به بالواسطة عند القوم مفعول فيه عند المص فقد وقع التكرار فى مثال المفعول فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وخلاصة الدفع ان التمثيل به باعتبار انه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لا باعتبار انه مفعول فيه (شوكت)

٣ الفاء للتعليل على التمثيل المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قيل مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى (هندى)

٤ ينبغى ان يقيد الجميع بقولنا وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة او بما يؤدى مؤداه كان يقال فالجميع سواء اذا كان الاسناد اليه مفيد الفائدة متجددة او اذا صح نيابته (شوكت)

٥ ورجح البعض الجار والمجرور وبعض الظرفين وبعض المفعول المطلق (شوكت)

كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون موثرا
فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم (مسندا اليه)
واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا
القسم فانهما لايكونان الامسندين (او الصفة) سواءكانت مشتقة
كضارب ومضروب وحسن اوجارية مجراها كقريشى (الواقعة
بعد حرف النفى) كما ولا (والف الاستفهام) ونحوه كهل وما
ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفى مع
قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر * فخير نحن
عند الناس منكم * فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا
عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو منكم باجنبى
بخلاف ما لوكان فاعلا لكونه كالجزء (رافعة لظاهر) اوما يجرى
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب
انت عن الهتى يا ابراهيم واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان
لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز[٢] تثنيته (مثل زيد قائم) مثال للقسم الاول
من المبتدا (وماقائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف
النفى (واقائم الزيدان) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
(فان طابقت) اى الصفه الواقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام
اسما (مفردا) مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد
واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او
مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا
(جاز الامران) كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد
الخبر وكون مابعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث

٢ على اللغة المشهورة لان تثنية اسم الفاعل وجمعه كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لايجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد وهو جعل ما فى تثنيته وجمعه حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه لا فاعلا او جعل المظهر بدلا من المضمر كذلك لا يجوز اسناد تثنية اسم الفاعل وجمعه اليه وان لم يلزم ما لزم فى تثنية الفعل وجمعه للمشابهة المذكورة (شوكت)

صور احديها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت ❁(والخبر هو المجرد)❁ اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم (المسند به) اى ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لامسند به (المغاير للصفة المذكورة) فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ[٢] او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور فى به راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا * واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد[٣] الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شىء او يسند اليه شىء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال[٤] آخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لايكونان مجردين عن العوامل اللفظية (واصل المبتدأ) اى ما ينبغى[٥] ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع (التقديم) على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا (جاز) قولهم

٢ بان يكون قولنا الى المبتدأ مقدرا فى نظم الكلام بقرينة انهما ركنان متلازمان ويكون المراد من المسند به ما يوقع به الاسناد (شوكت)

٣ فان قيل التجريد عدمى لدخول السلب فى مفهومه فلا يؤثر فى الوجودى الذى هو الاعراب اذ الوجودى لا يكون اثر العدمى قلنا العوامل فى كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لاموثرات والعدم الخاص يجوز ان يكون علامة لشىء بخصوصه اعنى عدم الشىء المعين (ش)

٤ هذا الوجه قوى عند الرضى وهناك قولان آخران قال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف فى ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير فى الخبر الجامد ايضا (شوكت)

٥ المراد بالابتغاء الاولوية الغير الواصلة الى حد الوجوب (شوكت)

(فى داره زيد) مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا التقدمه رتبة لاصالة التقديم (وامتنع) قولهم (صاحبها فى الدار) لعود الضمير الى الدار وهو فى حيز الخبر الذى اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز (وقد يكون المبتدأ نكرة) وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل (اذا تخصصت) تلك النكرة (بوجه ما) من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة (مثل) قوله تعالى (ولعبد مؤمن خير من مشرك) فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره (و) مثل قولك (ارجل فى الدار ام امرأة) فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفى الدار خبره (و) مثل قولك (ما احد خير منك) فان النكرة فيه وقعت فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة (و) مثل قولهم (شر اهر ذاناب) لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذاناب الاشر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه

٢ اختلف فى ما التى تلى قوله مثلا ما مثل اى مثل وقال بعضهم زائدة فتكون حرفا وفائدتها اما التحقير نحو هل اعطيت الاعطية ما او التعظيم نحو لامر ما او التنويع نحو اضربه ضربا ما اى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعانى كلها فى الابهام وتأكيد التنكير اى عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا غير معين وفائدتها هنا التنويع *

٣ اى احتمالا انها اذ لا اشتراك فيهما لا لفظيا ولا معنويا بل لكونها موضوعا لفردها تحتمل على سبيل البدل لكل واحد من الافراد *

٤ لان ام المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم باصل الحكم *

٤ ولو لم يعلم كون احدهما فى الدار لما استفهم بهذا الوجه بل يقول افى الدار احد

٥ فان فيه معنى العموم لان الطبيعة التمرية يقتضى التفضل على الطبيعة الجرادية فيعم الحكم كل فرد اولا ان فردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس آخر من غير خصوصيته علم ان التفضيل بينهما باعتبار الاندراج فى الجنس فيعم الكل او لان العبارة لما لم تدل على خصوصية فرد كان المناسب ان يراد الجميع حذرا بالقيام

بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام (واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجىء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجىء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لاخيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذاناب وعلى الثانى لايصح القصر فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لاحقير اهرذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوى ادركه العجز فى حادثة (و) مثل قولك (فى الدار رجل) لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان مايذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة (و) مثل (قولك سلام عليك) لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لاعلى ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولايجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب * ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم

٢ ولايخفى عليك انه اذا كان سلام مصدر سلمت بمعنى قلت سلام عليك يكون التقدير قولى سلام عليك عليك الاان يقال انه بيان لحاصل المعنى لاتقدير النظر فان معنى قولى سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبلى عليك *

٢ وانما اخر الجار والمجرور مع ان الظاهر تقديمه لكونه ظرفا والمبتدأ نكرة كقولك فى الدار رجل لتقديم الاسم لدلالته على معنى السلام وان كان كل منهما ركنا والمتبادر الى المراد اذلو قدم الخبر لربما ذهب الوهم الى اللعنة فيظهر ان المراد عليك اللعنة *

٣ فيجرى هذا الوجه فى مثل ويل لك ايضا اذ اصله هلكت ويلا اى هلاكا فتخصص بالنسبة الى المخاطب الذى هو فاعل الفعل المقدر *

٤ لان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدث لدلالته على الزمان المقتضى لحدوث مايقارنه الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط فان ما اما موصول بفعل او موصوف به *

٥ الضابط فى تجويز الاخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين اونكرتين جهل المخاطب بالنسبة (ح) فان كان جاهلا بها صح الاخبار وان كان المخبر عنه نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان المخبر عنه معرفة اى (ح) بنسبة الخبر الى المبتدأ ونسبة الفعل الى الفاعل *

*٥

فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال (والخبر قد يكون جملة) اسمية (مثل زيد ابوه قائم و) فعلية مثل (زيد قام ابوه) ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها (فلابد) فى الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (من عائد) يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما فى المثالين المذكورين اوغيره كاللام فى نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد (وقد يحذف) العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لايسعر غيرهما (وما وقع ظرفا) اى الخبر الذى وقع ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا (فالاكثر) من النحاة وهم البصريون على (انه) اى الخبر الواقع ظرفا (مقدر) اى مأول (بجملة) بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا وجه الاكثر ان الظرف لابد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل فى الخبر الافراد ثم ان الاصل فى المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله (واذ كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام) اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا لصدارته (مثل من ابوك) فان

من

من مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره واجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام (اوكانا) اى المبتدأ والخبر (معرفتين) متساويين فى التعريف اوغير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق (او) كانا (متساويين) فى اصل التخصيص لا فى قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا (مثل افضل منك افضل منى) دفعا للاشتباه (او كان الخبر فعلاله) اى للمبتدأ احتراز عما لايكون فعلاله كما فى قولك زيد قام ابوه فانه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس (مثل زيد قام وجب تقديمه) اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور اما فى الصور الاول فلما ذكرناه واما فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به اوبالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء فى ضربت هند (واذا تضمن الخبر المفرد) اى الذى ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة اوغير جملة (ماله

٢ والضابط فى جعل احديهما مبتدأ والاخرى خبرا ان ما زعمت ان السامع يطلب العلم بكونه وصفا للاخرى اى امرا قائما بالاخرى تجعله خبرا مثلا اذا عرف السامع زيدا بعينه وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان كان طالبا لتعيين ذلك المنطلق ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولايصح زيد المنطلق وبهذا البيان ظهر ان كونهما معرفتين اى معلومين للسامع لا ينافى كون الكلام المركب منهما مفيدا لجواز كون النسبة بينهما مجهولة بحيث يجوز السامع كونهما متعددين فى الخارج فيفيد للسامع الحكم باتحادهما فى الخارج *

٣ فان قلت ينبغى ان يقيد المبتدأ بالمفرد ايضا فان المبتدأ الذى هو جملة اذا اشتمل على ماله صدر الكلام لايجب تقديمه كما فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فان الجملة فى موضع الرفع فاعل لسواء او مبتدأ مؤخر قلت قد انسلخ الهمزة وام عن معنى الاستفهام وقصد بهما مجرد الاستواء *

صدر الكلام) اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام (مثل اين زيد) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخير صدارة ماله صدر الكلام لتصدره فى جملته (اوكان) الخبر بتقديمه (مصححا له) اى للمبتدأ من[٢] حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ (مثل فى الدار رجل) فان فى الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر[٣] بقى المبتدأ نكرة غير مخصصة (او) كان (لمتعلقه) بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له تبعية يمتنع[٤] معها تقديمه على الخبر فلا يرد على الله عبده متوكل (ضمير) كائن (فى) جانب (المبتدأ[٥]) راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى (مثل على التمرة مثلها زبدا) فقوله مثلها اى مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل (او) كان الخبر (خبرا عن ان) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ اذ فى تأخيره[٦] خوف لبس[٧] ان المفتوحة بالمكسورة فى التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة (مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) اى تقديم الخبر على المبتدأ[٨] فى جميع هذه الصور لما ذكرنا (وقد يتعدد الخبر) من غير

---

٢ اى لا من حيث ذاته اذ لا معنى لكون الخبر مصححا لذات المبتدأ بل هو مصحح لوصف كونه مبتدأ فقيد الحيثية للتقييد وان كان عين المحيث (شوكت)

٣ ولا يصح وقوعها مبتدأ فلو اخر لا يصح وقوع المبتدأ مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ *

٤ انما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشىء على نفسه فان الخبر فى المثال المذكور على التمرة فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور (لارى)

٥ اى فى المبتدأ نفسه اما اذا كان فى صفته فلا يجب التقديم نحو على التمرة زبد مثلها لجواز تأخير الخبر بان يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف (لارى)

٦ دون تقديمه فانه حينئذ متعين لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسمها وخبرها اذ لا يجوز ان يكون مما فى حيزان المكسورة معنى لصدارتها ولا مما فى حيز ان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز تقديم ما فى حيز الموصول عليه فتعين ان يكون خبرا اما لان المفتوحة مع اسمها وخبرها او لان المكسورة معهما والثانى باطل لانها جملة تامة غير مأولة بمفرد فتعين الاول (لارى)

٧ ولا يرفع مجىء خبر المبتدأ بعد خبر ان اللبس اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او ظرف لخبرها * تعدد

٧ اما للتقليل مع التحقيق القلة بالنسبة الى عدم التعدد او لمجرد التحقيق نظرا الى الكثرة الذاتية *

تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد[٢] اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف (مثل زيد عالم عاقل) واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مر[٣] وفى هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف * ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عطف لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) وهو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط فى سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء (فيصح دخول الفاء فى الخبر) ويصح عدم دخوله نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه (وذلك) المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما (الاسم الموصول بفعل اوظرف) اى الذى جعلت صلته جملة فعلية اوظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا اوظرفا ماولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لايكون الا فعلا[٤] وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به (او النكرة الموصوفة بهما) اى باحدهما وفى حكم الاسم المضاف اليها (مثل الذى يأتينى)

٢ واعلم ايضا ان ذلك التعدد قد يكون واجبا لكونه خبرا عن متعدد معنى نحو هما فاضل وعالم ولابد من العطف ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لايرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه اولكون المجموع حالا واحدا للمبتدأ الذى هو امر واحد وذلك قسمان احدهما ان يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ لتنافيهما نحو هذا اسود ابيض وثانيهما ان يقوم كل واحد بالمجموع نحو هذا حلو حامض ويجوز فى هذين القسمين العطف وتركه وقد يكون جائزا نحو زيد عالم فاضل ويصح فيه العطف *

٣ المر الجامع بين الحلاوة والحموضة *

٤ لانهما فى حكم لفظ واحد وكذا المضاف الى الاسم الموصول المذكور فى حكمه لكونهما فى حكم لفظ واحد *

هذا مثال للاسم الموصول بفعل (او) الذى (فى الدار) هذا مثال للاسم الموصول بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله[٢] تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم (و) مثل (كل رجل يأتينى) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل (او) كل رجل (فى الدار) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فله درهم) واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم (وليت ولعل) من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره (مانعان) عن دخوله عليه لان صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو (بالاتفاق) من النحاة فلا يقال ليت اولعل الذى يأتينى اوفى الدار فله درهم * فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا[٣] ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها (والحق بعضهم) قيل هو سيبويه (ان) المكسورة (بهما) اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا[٤] تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل الاية * فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة

٢ ونحو الرجل الذى فى الدار فهو ضيفك *

٣ اى لا من بين دواخل المبتدأ والخبر مطلقا *

٤ ولا بد ان يدعى ان ليس ههنا مانع اخر *

بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله[٢] وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لايساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلمو انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر ❁ فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ❁ ولكن ما يقتضى فسوف يكون (وقد يحذف المبتدأ[٣] لقيام قرينة) لفظية او عقلية (جوازا) اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الأصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم اوغير ذلك فلو[٤] ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد (كقول المستهل[٥]) اى المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره (الهلال والله) اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف (و) قد يحذف (الخبر جوازا) اى حذفا جائز القيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه (مثل[٦]) الخبر المحذوف جوازا فى (قولك خرجت فاذا السبع) فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف

٢ لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن *

٣ اللام للوقت لا اجل لانه مصحح لا مقتضى وداع والدواعى مذكورة فى علم البلاغة كتعينه او ادعاء تعينه اوتأتى الانكار لدى الحاجة اوغير ذلك *

٤ يعنى اذا حذف المبتدأ يكون الخبر فى صورة الوصف كما هو وصف لما قبله والمعنى فيعلم انه وصف فى الأصل ثم غير وقطع عما قبله بجعل اعرابه مخالفا لاعراب المتبوع ولابد من نكتة التغيير ولو ذكر المبتدأ لم يبق فى صورة الوصف فلم يتبين انه فى الأصل وصف ثم غير فلا يطلب نكتة التغيير *

٥ الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم فجمع الشارح بين المعنيين اشارة الى بيان المعنى اللغوى وان كل واحد منهما يصح ارادته لا بيان المراد حتى يلزم استعمال المشترك فى المعنيين *

٦ يعنى بعد اذا المفاجاة وينبغى ان يراد اذا المفاجاة مالم يقع موقع الفاء الجزائية لانه كالفاء فكما لا حذف بعد الفاء لا حذف بعده *

على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادمسده اى ففى وقت خروجى السبع واقف (و) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وجوبا) اى حذفا واجبا (فيما التزم) اى فى تركيب التزم (فى موضعه) اى فى موضع الخبر (غيره) اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذى بعد لولا (مثل لولا زيد لكان كذا) اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشىء لوجود غيره فتدل على الوجود وقد التزم فى موضع الخبر جواب لو فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قوله *

* ولولا الشعر بالعلماء يزرى ❁ لكنت اليوم اشعر من لبيد *

هذا على مذهب البصريين وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ❁ وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او بتأويله منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابى راجلا وضربى زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به (و) مثل (ضربى زيدا قائما) او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف

٢ اى منه اى من هذا التركيب فهذا التركيب من قبيل منه اقيس من تقدير فيه *

٣ لعدم دلالة لولا عليه ولو دل عليه بالقرينة الخارجية جاز الحذف بلا وجوب *

٤ ذهب الى كون لولا مركبة من لو الشرطية ولا النافية ولذا اوجب تقدير الفعل بعدها *

٥ قوله منسوبا الى الفاعل اه لم يقل مضافا الى الفاعل او المفعول او كليهما مثل تضاربنا كما قال الرضى لان الش اعتبر ههنا المصدر ولا يمكن اضافته على ان المصدر صورة ايضا لا يمكن اضافته الى الفاعل والمفعول معا مثل تضاربنا مضاف الى الفاعل فقط لان التضارب لازم لما تقرر ان تفاعل اذا بنى من متعد الى مفعول لم يتعد (شوكت)

٦ مفردة كانت او جملة اسمية كانت او فعلية والاسمية يجب معها الواو على الاصح (لارى)

٧ قيد به لئلا يتوهم كون زيد فاعلا ويكون المثال مكررا *

٨ لت السويق لتا بله (مصباح)

٩ والقرينة الدالة على الخبر المحذوف عقلية وهى ان الاخبار عن ضرب زيد بكونه متقيدا بقيامه لا يكون الا عند حصول الضرب ووجود زيد * لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة * القائم

القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر * قال الرضى هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة[٢] والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ والعامل فى الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة * وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد[٣] شىء مسده ونقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما * وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شىء بالواو التى بمعنى مع (و) ذلك مثل (كل رجل وضيعته[٤]) اى كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم المعطوف فى موضعه * ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم (وذلك مثل لعمرك[٥] لافعلن كذا) اى يحذفان معا جوازا كقولك نعم فى جواب ازيد قائم وقد يحذف المبتدأ وحده والخبر جوازا

٣ لانه اذا كان قائما من متعلقات المبتدأ كان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد شىء مسده لفظا *

٤ وضعيته مقرونة معه فخبر المعطوف محذوف ايضا ويرد على هذا التقدير وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد شىء مسده الا ان يقال اجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه فى لزوم وجوب حذف خبره *

٥ وقد يستعمل لعمرك فى قسم السوءال اى فى قسم يكون جوابه امرا او نهيا او استفهاما نحو لعمرك افعلن اقول ولجعل المثال منه المجال فتأمل ونقول الضوابط المشار اليها اربعة وله خامس وهو ما انت الا سيرا ونظائره لم يذكره للاعتياد بالبحث عنه فى المفعول المطلق وسادس وهو زيد الخبز اكله بنصب الخبز ولم يذكره لمثل ما عرفت وسابع استفيد من بيان الخبر الظرف ولم يلتفت المص اليه لان تقدير الخبر لامر لفظى لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بان الخبر فى الدار ليس الا وقد

لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلاشك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ❁ (خبر ان واخواتها) ❁ اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهى مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء[٢] على المذهب الاصح لانها[٣] لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ عملت نصبا ورفعا مثله (هو) اى خبر ان واخواتها (المسند) الى شئ آخر (بعد دخول) احد (هذه الحروف) عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التى لنفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم فانه مأول بقائم (مثل) قائم فى (ان زيدا قائم) فانه المسند بعد دخول هذه الحروف (وامره كامر خبر المبتدأ) اى حكمه كحكم خبر المبتدأ فى اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من

كونه

- كقولك نعم العبد فانه فى تقدير هو زيد ولم يذكر الاول لاستفادته من حذف الفعل والفاعل معا والثانى لشيوع بيانه فى بحث افعال المدح والذم *

٢ كما ذهب اليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين والجواب ان عملها لمشابهة الفعل المتعدى فتعمل عمل ماتشبهه *

٣ ولان اقتضاءها للجزئين على السواء فاولى ان تعمل فيهما *

كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلابد من عائد ولايحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبر ابوجود شرائطه وانتفاء موانعه فلا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب انحتى يردانه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز[٢] ان يقال ان اين زيدا وان من اباك (الا في تقديمه)[٣] اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لايجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي[٤] ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل (الا اذا كان)[٥] الخبر (ظرفا) اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في التقديم الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى * ان الينا ايابهم * وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة * نحو ان من البيان لسحرا * وان من الشعر لحكمة (وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها ۞(خبر لا)۞ الكائنة (لنفي الجنس) اى لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه (هو المسند) الى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبران وكان وغيرها (بعد دخولها) اى دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبران فلايرد نحو ان في الدار اياك لان اتصال المنصوب لعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصاله *

٢ لان الاستفهام ينافي التحقيق ولاستلزام رعاية صدارة احدهما بطلان صدارة الآخر *

٣ مستثنى عن محذوف اى شأنه مثل شأن خبر المبتدأ في جميع مايتعلق به الا في تقديمه فان شأن تقديم الخبر الجواز والوجوب وشأن تقديمه الامتناع *

٤ كما مر في قوله والاصل ان يلي الفعل من انه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه *

٥ استثناء مفرغ والتقدير الا في تقديمه في كل حال من احوال الخبر الا اذا كان ظرفا ويجوز (ح) ان يكون استثناء من معنى الكلام والحاصل ان اخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا (لارى) (ح) بان يؤول قوله الا في تقديمه بجملة مستقلة اى يخالف امره امر خبر المبتدأ في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا *

٦ ولابد من قيد آخر وهو ان لايكون الاسم ضميرا متصلا فان مع كون الخبر ظرفا لايصح تقديمه على الاسم فلايصح في انك في الدار

يضرب فى لارجل يضرب ابوه (نحو لاغلام رجل ظريف) انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لارجل فى الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ماذكره لان غلام رجل معرب منصوب لايجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر (فيها) اى فى الدار خبر بعد خبر لاظرف ظريف ولاحال لان الظرافة[٢] لاتتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره (ويحذف) خبر لاهنه حذفا (كثيرا) اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى عليه نحو لا اله الا الله اى لااله موجود الا الله (وبنو تميم لايثبتونه) اى لايظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل لا مال انتفى الاهل والمال فلايحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر (اسم ما ولا المشبهتين بليس)[٣] فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها (هو المسند اليه) هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه (بعد دخولهما) خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لايرد ابوه فى مثل ما زيد ابوه قائم (مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك) وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لايعمل الا فى النكرات بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم[٤] فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم[٥] والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز

٢ وفيه ان الظرافة بمعنى الملكة لاتتقيد واما الظرافة بمعنى اثر الملكة فتقيد *

٣ لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفى الحال كليس بخلاف لا فانها للنفى المطلق او لنفى الاستقبال *

٤ اى بنو تميم لكن ذلك القول انما هو من وظيفة النحاة فاسناد القول اليهم مجاز عقلى من قبيل بنى الامير المدينة يعنى انهم يتلفظون الاسم والخبر بحيث يكون سببا لقول النحاة ذلك (شوكت)

٥ اى مايقال له الاسم والخبر على لغة اهل الحجاز *

ورد القرآن نحو ما هذا بشرا[٢] (وهو) اى عمل ليس (فى لا) دون ما (شاذ) قليل لنقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال ولا ليس كذلك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله * من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لابراح[٣] * اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار فى البيت * اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع * ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال ❁ (المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية) ❁ قد تبين شرحه بما ذكرنا فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين (فمنه) اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية (المفعول المطلق) سمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له (وهو) اى المفعول المطلق (اسم ما فعله فاعل فعل) والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما

٢ واذا عمل فى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية *

٣ لقائل ان يقول هب ان لا ليست لنفى الجنس لكن لا يجوز ان يكون براح مبتدأ لا يقال يلزم عدم تخصيص المبتدأ النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فانه كاسم ليس لانا نقول يجوز ان يتخصص بتقديم الخبر فان لنا ان نقدر الخبر مقدما او بالعموم نحو ما احد خير منك ولا يخفى ان المعنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة فى سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ما او ليس او مع الاستفهام او النفى ويحتمل ان يصرف عن الاستغراق بالقرينة فنقول لا رجل بل رجلان هذا اذا لم ينتصب به اسم اما اذا انتصب وانفتح فانه ح نص فى العموم فلا تقول لا رجل بل رجلان (لارى)

زيد لفظ الاسم لان مافعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد (بمعناه) صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد به ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تأديبا فى قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتمل منها فعل اسند اليه ولاشك ان معنى الفعل مشتمل عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا (وقد يكون) المفعول المطلق (للتأكيد) ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل (والنوع) ان دل على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست جلوسا) للتأكيد

٢ اراد بالمصدر اسم الحدث الجارى على الفعل اى يكون له فعل يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بعده وانما سمى به لانه من صدر اذا رجع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية وقد يطلق على المفعول المطلق لانه فى الغالب مصدر وانما قلنا فى الغالب لانه قد لا يكون مصدرا وح اما ان يدل على الحدث نحو الويل او لا يدل عليه نحو ضربته انواعا ورأيته الفا *

٣ اى الفعل الاصطلاحى المذكور وتعميم هذا المقيد اما بتعميم المذكور فيشمل المحذوف فانه فى حكم المذكور واما بتعميم الفعل فيشمل الاسم الذى فيه معنى الفعل لكونه فى حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله وليس الضمير راجعا الى المذكور فقط لان تعميمه لا ينفع فى ادخال الاسم الذى بمعنى الفعل *

٤ ويظهر الفرق من قولنا كراهت داشتم كراهت داشتن وقولنا كراهت داشتم كراهت داشتن خود (سيد)

٥ ومايكون للتأكيد لايكون للنوع والعدد اذ ما هو للتأكيد لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل وماهو للنوع يدل على نوعيته لم تفهم من الفعل وماهو للعدد يدل على عدد كذلك *

(وجلسة) بكسر الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد (فالاول) اى الذى للتأكيد (لا يثنى ولا يجمع) لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد (بخلاف اخويه) اللذين هما للنوع او العدد نحو جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها (وقد يكون) المفعول المطلق (بغير لفظه) اى مغايرا[٢] للفظ فعله اما بحسب المادة (نحو قعدت جلوسا) واما بحسب الباب مثل انبته الله نباتا[٣] وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا ۞ (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق (لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم) من سفره (خير مقدم) اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اى حذفا واجبا (سماعا) اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها (نحو سقيا) اى سقاك الله سقيا (ورعيا) اى رعاك الله رعيا (وخيبة) اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه (وجدعا) اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد (وحمدا) اى حمدت حمدا (وشكرا) اى شكرت شكرا (وعجبا) اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا * قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما

٢ يعنى المراد بالمغايرة بحسب المادة او بحسب الباب فلا يتجه ان المراد بالمغايرة بوجه ما فيلزم ان يكون جلست جلوسا من هذا القبيل ويجاب ايضا بان المراد بغير لفظه بغير لفظ مصدره *

٣ فانه مصدر نبت فجعل منصوبا بانبت اما لانه فى ضمنه اى مفهوم منه تبعا اما بدلالة التضمن لان معنى انبت جعله ينبت او بدلالة الالتزام لان نبت مطاوع انبت واما لانه جعل بمعنى الانبات وفيه تأمل لان مجيء المصدر المجرد بمعنى المزيد لا شاهد له وقيل انه بمعنى التنبت كالسلام بمعنى التسليم وقيل انه ليس من هذا الباب اى من باب المفعول المطلق بغير لفظه لانه مغير انبات بحذف الزوائد فهو مصدر من لفظ الفعل *

استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له (و) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا) اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف معه الفعل لزوما (فى مواضع) متعددة (منها) اى من هذه المواضع موضع (ما وقع) اى مفعول مطلق وقع (مثبتا) اى اريد اثباته لانفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لايجب حذفه (بعد نفى) داخل على اسم لايكون المفعول المطلق خبرا عنه (او) بعد (معنى نفى داخل على اسم لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ماسرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اى فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه (نحو ما انت الا سيرا) اى تسير سيرا (وما انت الا سير البريد) اى تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف (وانما انت سيرا) اى تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفى (وزيد سير اسيرا) اى يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا (ومنها) اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (ما وقع)

٢ انما اشترط كون المصدر مثبتا بعد نفى او كونه مكررا لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشىء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد فينافيه وضعا وان لم ينافيه استعمالا فان المضارع قد يستعمل للدوام وان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو ما زيد الا سير وزيد سير سير انما عن الكلام معنى الحدث رأسا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه ولهذا المعنى اعنى لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التى يجب حذف عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك *

اى

اى موضع مفعول مطلق وقع (تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة (نحو) قوله تعالى (فشدوا الوثاق فاما منا بعد) اى بعد شد الوثاق (واما فداء) فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه وتعالى هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اى اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء (ومنها) اى من تلك المواضع (ما وقع) اى موضع مفعول مطلق وقع (للتشبيه) اى لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه (علاجا) اى حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح (بعد جملة) احترز به عن صوت زيد صوت حمار (مشتملة) تلك الجملة (على اسم) كائن (بمعناه) اى بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار (و) على (صاحبه) اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار (نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار) اى يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى قوله له صوت

٢ احترازعما يكون تفصيلا لمضمون جملة دون مكررة نحو له سفر سفرا قريبا او بعيدا *

٣ اى مصدر المفهوم يعنى ان الاضافة ليست لنسبة المصدر الى مايشتق منه كما هو المتبادر بل بادنى ملابسة

٤ اى غايته لان الغرض لا يضاف الى المضمون بل الى الفاعل ولكونه حاملا للفاعل وانما سمى غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذى يكون بعد المؤثر *

٥ ظرف للفعل المقدر عند السيرافى او للمفعول المطلق عند سيبويه واختار الاول الرضى *

٦ وهو ان يترك الامير الاسير الكافر ويأخذ مالا او اسيرا مسلما فى مقابلته

٧ الزهد فى اللغة ترك الميل الى الشيء وفى اصطلاح اهل الحقيقة هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا طلبا لراحة الاخرة وقيل هو ان يخلو قلبك مما خلت منه يداك (تعريفات)

٨ انما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل وباشتمالها على صاحبها تدل على مالابد منه اعنى الفاعل قال سيبويه هذه الدالة تغنى غناء التقدير وحسنه الرضى *

٩ احتمل ان يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف وان يكون بدل غلط لكنه مستبعد فى كلام الفصحاء وان نصبت كان مفعولا مطلقا اى يصوت صوت حمار *

وهى مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور فى له (و) نحو مررت به فاذا له (صراخ صراخ الثكلى) اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها (ومنها) اى من تلك المواضع (ماوقع) اى موضع مفعول مطلق وقع (مضمون جملة لامحتمل لها) اى لهذه الجملة (غيره) اى غير المفعول المطلق (نحو على الف درهم اعترافا) اى اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله له على الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لنفسه) اى نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار (ومنها ما وقع مضمون جملة لها) اى لهذه الجملة (محتمل غيره) اى غير المفعول المطلق (نحو زيد قائم حقا) اى حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهى قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل (ويسمى) هذا النوع من المفعول المطلق (تأكيدا لغيره) لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر * ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغى ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل (ومنها ما وقع مثنى) اى على صيغة التثنية وان لم

٢ واحترز بقوله مضمون جملة عما وقع مضمون مفرد نحو ضربت ضربا مما لا يحتمل غيره ونحو رجع القهقرى مما يحتمله وبقوله لا محتمل لها غيره عن قسميه *

٣ والمراد بالغير المنافى والا فما من جملة الا ويحتمل كونه حقا وباطلا فكيف يكون له مضمون لا يحتمل غيره *

٤ له خبر وعلى متعلق به او بالعكس فالاحتمال الاول له وجه لفظى مؤيد له وهو قلة لزوم خلاف الاصل فان فيه تقديم الخبر على المبتدأ بخلاف الاحتمال الثانى فان فيه تقديم المعمول على العامل ايضا والاحتمال الثانى له وجه معنوى وهو دلالته ح على لزوم الالف على المتكلم قصدا فيكون مؤديا لمعنى عامل المفعول المطلق قصدا فيكون قرينة ظاهرة على المحذوف نائبا منابه بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله ح ثبوت الالف للمقر له مقيدا بكونه على المتكلم فتكون دلالته على معنى اعترفت تبعا *

٥ وهو الحكم المطابق للواقع يطلق على الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك ويقابله الباطل واما الصدق فقد شاع فى الاقوال خاصة ويقابله

يكن

يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا مكررا كثيرا وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف (مثل لبيك) اصله الب لك البابين اى اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد (و) على هذا القياس (سعديك) اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام

❁(المفعول به هو ما وقع)❁ اى اسم ما وقع عليه (فعل الفاعل) ولم يذكره اكتفاء بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون فى ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لايقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله اومعه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعله حقيقة اوحكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل

- الكذب وقد يفرق بينهما بان المطابقة تعتبر فى الحق من جانب الواقع وفى الصدق من جانب الحكم فمعنى صدق الحكم مطابقته الواقع ومعنى حقيته مطابقة الواقع اياه *

٢ لا يقال لايصح اخراجه لانه مفعول به لانا نقول لانم انه مفعول به مطلقا فى اصطلاحهم بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر وكلامنا فى المطلق*

اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر (نحو ضربت زيدا) فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم (وقد يتقدم) المفعول به[٢] (على الفعل) العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما[٣] تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم يكرمك وهذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه فى حيزان نحو من البر ان تكف لسانك (وقد يحذف الفعل) العامل فى المفعول به (لقيام قرينة) مقالية او حالية (جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية (ووجوبا فى اربعة مواضع) تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب (الاول) من تلك المواضع الاربعة (سماعى) اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى (نحو امرأ ونفسه) اى اترك امرأ ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) اى انتهوا عن التثليث واقصدوا[٤] خيرا لكم وهو التوحيد (واهلا وسهلا) اى اتيت

٢ خص المفعول به ببيان التقدم مع ان سائر المفاعيل يشاركه ايضا سوى المفعول معه لان المفعول به لاجل مشاركته الفاعل فى شدة اقتضاء الفعل اياهما وامتناع تقديم الفاعل يتوهم امتناع تقديمه ايضا فلدفع هذا التوهم خص البيان *

٢ وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها فى الاصل للعطف وموضعها اثناء الكلام *

٣ وكذا فيما اذا كان معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما ولم يكن له (ح) منصوب سواه كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر لئلا يلزم اتصال اما مع الفاء الجزائية *

(ح) اذ لو كان له منصوب سواه لم يجب تقديمه نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا *

٤ وقيل هو صفة مصدر محذوف اى انتهوا انتهاء خيرا لكم وقيل هو خبر يكن المقدر اى انتهوا يكن خيرا لكم وفيهما نظر لعدم اطراد الاول فى نحو انته امرا قاصدا وكون حذف كان بلا حرف شرط شاذ *

اهلا

اهلا اى مكانا مأهولا اى معمورا لاخرابا او اهلا[٢] لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لاحزنا ۞ (و) الموضع (الثانى) من تلك المواضع الاربعة (المنادى وهو المطلوب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه اوبقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد اوحكما مثل ياسماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه[٣] تحكم لان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يامحمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى (بحرف نائب مناب ادعو) من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز[٥] به عن نحو ليقبل زيد (لفظا اوتقديرا[٦]) تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يازيد اوتقديريا بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا اوللنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين اوللمنادى والمنادى الملفوظ مثل يازيد والمقدر مثل الا[٧] يا اسجدوا اى الا ياقوم اسجدوا * وانتصاب المنادى عند سيبويه

٢ اى كما جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص فى مقابلة الاجانب جمع الاجنبى فكانك قلت اتيت اهلك واقاربك *

٣ اى فى اخراج المندوب وادخال مثل ياسماء ويا جبال ويا ارض *

٤ الانشائى لان الجملة النداءية انشائية فالاولى تقدير دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (لارى)

٥ لم يقل عن نحو اطلب اقبال زيد كما قال بعضهم لانه ظاهر فى الاخبار وان جاز استعماله بمعنى انشاء الطلب فلا يكون زيد مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله *

*مطلوب اقباله لكن لا بحرف نائب بناب ادعو بل بصيغة الامر *

٧ بتخفيف الاعلى انه حرف تنبيه وياحرف نداء اى ياقوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قرائة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للفعل المضارع ادغمت نونها فى لام ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب *

على انه مفعول به وناصبه الفعل[٢] المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله[٣] ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل * وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف* وعلى المذاهب كلها مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه كلا جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه (ويبنى) اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما (على ما يرفع به) اى على الضمة او الالف او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة[٤] النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور[٥] اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام (ان كان) المنادى (مفردا)[٦] اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه (معرفة) قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى

---

٢ وهو ينصب المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا والحال ايضا عند المبرد نحو يازيد قائما اذ ناديته فى حال قيامه*

٣ اى مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا *

٤ اما قبل النداء فيكون الاسناد باعتبار ما يؤل اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه باعتبار ما كان *

٥ اى الى المجرور بواسطة الجار ففى العبارة مسامحة على ما هو التحقيق من ان القائم مقام الفاعل هو المجرور اذ الجار الة ووسيلة فى افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذى هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذى هو من قبيل المعمول ويؤيد ان القائم مقام الفاعل اسم ومجموع الجار والمجرور ليس باسم وظاهر كلام الكشاف حيث قال عليهم فى محل الرفع وكلام ابن مالك فى التسهيل ان القائم مقام الفاعل هو المجموع *

٦ ولا يخفى ان المجرور باللام والمفتوح بالالف داخلان فى المفرد المعرفة فينبغى اخراجهما باعتبار قيد ولا يكون مستغاثا بقرينة لمشابهته

لمشابهته الاسم المبنى (مثل يا زيد ويا رجل) مثالان لما هو مبنى على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء (ويازيد ان) مثال المبنى على الالف (ويازيدون) مثال المبنى على الواو (ويخفض) اى ينجر المنادى (بلام الاستغاثة) اى بلام تدخله وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء (نحو يا لزيد) وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى ياقوم للمظلوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير ياء نحو يالزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يالزيد ويا لعمرو* وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو[٢] يا للماء ويا للدواهى ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا* واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة

ـ ذكره فيما بعد واما اخراجهما بارادة الفرد الكامل من المفرد بان لا يكون فيه تركيب اصلا فبعيد لان الفرد الكامل بمعنى مايقابل المضاف مالا يكون فيه شائبة الاضافة لا ما لا يكون فيه شائبة التركيب *

٢ يستعمل فى العبور على ماء عظيم فى موضع لايظن فيه وجوده *

كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضى منه العجب ويتخلص منه * واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى ليس الماء ولا الدواهى وانما المراد ياقوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها كما هو الظاهر مما سبق (ويفتح) اى يبنى المنادى على الفتح (لالحاق الفها) اى الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها (ولا لام فيه) حينئذ لان اللام تقتضى الجر والالف تقتضى الفتح فبين اثريهما تنافٍ فلا يحسن الجمع بينهما (مثل يا زيداه) بالحاق الهاء به للوقف (وينصب ما سواهما) اى ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وماسوى المفرد المعرفة اما ما لايكون مفردا بان يكون مضافا اوشبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لايكون مفردا لكونه مضافا (مثل يا عبد الله و) القسم الثانى وهو ما لايكون مفردا لكونه شبيه مضاف مثل (يا طالعا جبلا و) القسم الثالث وهو مايكون مفردا ولكن لايكون معرفة مثل (يارجلا)

٢ فان قلت لايلزم فتح المنادى لالحاق الالف بل يجوز ان يلحق المنادى المبنى على مايرفع به الالف نحو يازيدان اه ويازيدون اه الان يقال لايلحق الالف المنادى فى التثنية بل النون والنون مقارن للتثنية وليس منها والا لم يكن الاعراب فى آخر الكلمة ولا يختلف آخر المثنى به ولك ان تقول فاعل يفتح نحو يا زيد اه فيخرج عن الحكم المثنى والمجموع فان قلت اذا جعل منه علما ومنك بكسر الكاف علما يقال يامنهوه ويامنكيه اذ حكم الف الاستغاثة حكم الف الندبة فلا يصح قوله فيمابعد وينصب ماسواهما قلت هذا داخل فى المنادى المعرفة اذ الحاق علامة الاستغاثة لاينافى البناء على الضم المحلى على ان ضمير التثنية راجع الى المنادى المفرد المعرفة ومطلق المستغاث لا المستغاث المذكور فان قلت كيف يلحق الالف آخر مافيه الف قلت يحذف الالف الاول عند النحاة والمصنف يكتفى بالالف الذى فى الآخر ولا يلحق الف الاستغاثة ولا يخفى ان القياس كان يقتضى قلبها واوا او ياء كما هو الحاق الف التثنية *

٣ وقال الخليل ان الاصل الالف واللام نائب عنه فلا تجتمعان * ٤ من جهة الحركة ومن جهة الاعراب والبناء * مقر لا

مقولا (لغير معين) اى لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لاتقييدله لانه منصوب لايحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لايكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفاؤهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان يراد بقوله ياطالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا

حاجة الى ايراد مثال له على حدة (وتوابع المنادى المبني) على ما يرفع به (المفردة)[٢] حقيقة اوحكما انما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرا لا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لولم تكن مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب * وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف اوحكما بان يكون مضافا لفظيا اومشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما[٣] الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه * ولما لم

---

٢ هذا القيد مستفاد من الحكم فان الرفع لايتصور فى تابع المستغاث بالالف قيل وكذا لا يتصور الرفع فى توابع العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا *

٣ والحاصل ان لهما شبهين شبها بالمضاف وشبها بالمفرد فعمل بالاول اذا كانا منادين وبالثانى اذا كانا تابعين للمنادى المبنى فيتحقق العمل بالشبهين كما هو القاعدة المستحسنة ولم يعكس الامر لان حكم المفرد فيما اذا كان منادى هو البناء على ما يرفع به ولما انتفى سبب البناء فيهما لم يمكن اعتبار هذا الحكم فيهما بل اعتبر حكم المضاف بخلاف حكم المفرد فيما اذا كان تابعا وهو الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله فانه يمكن اعتبار هذا الحكم فيهما كما امكن اعتبار حكم المضاف اعنى النصب لكن لما اعتبر فيهما حكم المضاف اذا كان منادى اعتبر حكم المفرد اذا كانا تابعين ليتحقق العمل بالشبهين وماقيل لم يعكس الامر لان اعتبار حكم المفرد فيما اذا كان منادى بان يكون مرفوعا يقتضى رفعهما حال كونهما تابعين بالطريق الاولى لانه اذا لم ينصب

حال مباشرة حرف النداء كيف ينصبان حال كونهما تابعين فيلزم ترك العمل -

يجر الحكم الاتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد فصل التوابع الجارى هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال (من التأكيد) اى المعنوى لان التأكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوى (والصفة) مطلقا (وعطف البيان) كذلك (والمعطوف) بحرف (الممتنع دخول يا عليه) يعنى المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجىء (ترفع) حملا (على لفظه) الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضى فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه (وتنصب) حملا (على محله) لان حق توابع المبنى ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية (نحو) يا تميم اجمعون واجمعين فى التأكيد ومثل (يا زيد العاقل والعاقل) فى الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا فى عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه (والخليل) ابن احمد وهو استاذ سيبويه (فى المعطوف) الممتنع دخول يا عليه (يختار الرفع) مع تجويزه النصب لان المعطوف فى الحقيقة منادى مستقل فينبغى ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهى الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا (وابو عمرو) ابن العلاء

بالشبه بالاضافة ليس بشىء لان عدم كونه منصوبا لمباشرة حرف النداء واذا لم يباشر يجوز نصبه الا ترى ان المفرد المعرفة اذا باشره حرف النداء لا يجوز نصبه واذا كان تابعا يجوز على ان اعتبار حكم المفرد يتحقق بان يكون مبنيا على ما يرفع به لا بان يكون مرفوعا (شوكت)

٢ هذا الواو ليس من المثال بل هو لعطف المثال على المثال لكن مع تقدير يا زيد وهذا اذا كان الواو واحدا كما وجدنا فى النسخ التى رأيناها ولو كان اثنين فالمقدر حينئذ يا زيد فقط بدون الواو (شوكت)

٣ متعلق بقوله يختار والتقديم للحصر اى يختار فى المعطوف دون غيره من التوابع بل النصب مختار فيها بالاتفاق اذ جهة ترجيح الرفع فيه وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهت ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائمة *

٤ قوله لان المعطوف بحرف آه نظر ابو عمرو الى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب المعنى واستقلاله فجعله مرفوعا تنبيها على الاستقلال ان قلت ينبغى ان يختار الرفع اذا كان المتبوع غير المضموم بغير هذا الوجه -

النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه (النصب) مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب (وابو العباس) المبرد (ان كان) المعطوف المذكور (كالحسن) اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه (فكالخليل) اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنده (والا) اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق (فكابى عمرو) اى ابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا (والمضافة) عطف على المفردة اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية (تنصب) لانها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل ياتميم كلهم فى التأكيد ويازيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجىء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا بالاضافة الحقيقية لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية (والبدل والمعطوف غير ما ذكر) اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لا يمتنع دخول يا عليه (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم) المنادى (المستقل) الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع

١ اجيب بانه اراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظى يعنى ليس علة اختيار الرفع مجرد الاستقلال بل مع رعاية الاتباع للفظى وهى لا توجد الا حين كون متبوعه مضموما *

٢ المناسب للسياق ان يقدر فيختار الرفع كالخليل والا فيختار النصب كابى عمرو لكن لاختصاره اختاره *

٣ نظر الى ان تميم فى نفسه غائب ويجوز كلكم نظرا الى الخطاب العارض *

من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه (مطلقا) اى حال كون كل منهما فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين اومضافين اومضارعين للمضاف اونكرتين فالبدل[٢] مثل يازيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا[٣] والمعطوف مثل يازيد وعمرو ويازيد واخا عمرو ويازيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا (والعلم) اى العلم المنادى المبنى[٤] على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبى[٤] عن جواز ضمه فان جواز الضمة لايكون الا فى المبنى على الضمة (الموصوف بابن) مجردا عن التاء اوملحوقا بها اعنى ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل[٥] يازيد الظريف بن عمرو (مضافا) اى حال كون ذلك الابن مضافا (الى علم آخر[٦]) فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من فاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن (يختار فتحه) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه[٧] بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا (واذا نودى المعرف باللام) اى اذا اريد نداؤه (قيل) مثلا (يا ايها الرجل) بتوسيط اى مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف بلا فاصلة (ويا هذا الرجل) بتوسيط هذا (ويا ايهذا الرجل) بتوسيط[٨] الامرين معا (والتزموا) يعنى العرب (رفع الرجل) مثلا وان كان صفة

٢ بدل الكل من الكل على تقدير ان يكونا اسمين لشخص واحد والا فبدل الغلط*

٣ وانما اتى بالوصف لأنه اذا ابدل النكرة من المعرفة فالنعت واجب *

٤ فخرج بقيد المبنى عبد الله وبقيد على الضم زيدان وزيدون اذا جعلتهما علما اذلو لم يجعلا علما لخرجا بقيد العلم اذ المثنى والمجموع ليس بعلم الا الفاظا مخصوصة كابانين وعمايتين وعرفات *

٥ فانه لايفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف *

٦ يخرج بظاهره يامحمد بن محمد الا ان يقال اكتفى فيه بالمغايرة الاعتبارية الحاصلة من تفاوت الوضع *

٧ ويحذف الالف خطا فى ابن وابنة وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات فى غير النداء بحذف تنوينه والالف فى ابن خطا (لارى)

٨ اى يفصل بينهما بايها وذا فيجعل ذا صفة لاى والمقصود بالنداء صفة لذا وانما وصف اولا باسم الاشارة لما فيه من التدرج فى التعيين وتكرار المبهم الذى يورث زيادة شوق *

وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر (لانه) اى
الرجل مثلا هو (المقصود بالنداء) فالتزموا رفعه لتكون
حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى
عن قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة (وتوابعه)
بالجر عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل
مضافة اومفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل
ذو المال (لانها توابع) منادى (معرب) وجواز الوجهين
انما يكون فى توابع المنادى المبنى (وقالوا) بناء على قاعدة
تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى اجتماع الامرين
احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة
(يا الله) لان اصله اله حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها
ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام لاه * ولما لم يجتمع
هذان الامران فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك
الجواز ولهذا قال (خاصة) واما مثل النجم والصعق وان
كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما
الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
اناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة فى التى فى قوله * من اجلك يا التى تيمت قلبى
وانت بخيلة بالوصل عنى * لان لامها ليست عوضا عن محذوف
وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان

٢ بحسب الواقع لابحسب اللفظ فانه ذكر ليدل على معين فى المتبوع *

٣ لهذا لايجمع بينهما الا قليلا نحو قوله شعر معان الا له ان تكون كظبية *

٤ اى بلا ضرورة شعرية اما عندها فيقال نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف اى الكبير *

فى قوله فيا الغلامان اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا (ولك) اى[٢] وجاز لك[٣] (فى مثل ياتيم تيم[٤] عدى) اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة[٥] وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول (الضم والنصب) وفى الثانى النصب فحسب اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه اومضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف اوتابع مضاف وتمام البيت *

* ياتيم تيم عدى لا ابالكم * لايلقينكم فى سوأة عمر *

والبيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوأة اى مكروه من قبلى يعنى مهاجاته اياهم (و) المنادى (المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه) وجوه اربعة فتح الياء مثل (يا غلامى و) سكونها مثل (يا غلامى و) اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل يافتاى مثل (ياغلام و) قلبها الفا مثل (ياغلاما) وهذان الوجهان يقعان غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه

٢ لان اللام مشعر للجواز كما ان على مشعر للوجوب *

٣ اى لا يمتنع فالجواز بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود بقرينة قوله وفى الثانى النصب فحسب فانه يأبى عن الحمل على الامكان الخاص كما لا يخفى واما كون الضم فى الاول ممكنا بالامكان الخاص فيستفاد من عطف والنصب (شوكت)

٤ التيم العبد ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفى العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وهذا التيم تيم بن عبد مناف اخو عدى خاطب القبيلة (شرح عصام)

٥ متعلق بالمفرد قيد الافراد به اذ فى الحقيقة كلاهما مضاف او الاول مضاف او الثانى مضاف لكن كلاهما مفرد صورة اما افراد الاول صورة فظاهر لعدم ذكر ما يصلح الاضافة اليه بعده واما كون الثانى مفردا صورة فلانه تكرار الاول بعينه فلا مغايرة بالافراد والاضافة واما ذكر عدى بعده مجرورا لا يعين كون الثانى مضافة لان حاله مجهول لا يدرى يقينا له هو مجرور باضافة الاول ام باضافة الثانى وعدم لزوم الفصل كان مؤيدا اضافة الثانى فكونه تكرارا للاول يؤيد عدم الاضافة واذا لم يتعين اضافة الثانى كان مفردا صورة *

الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان فى كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف اوالقلب فلا يقال ياعدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى ياغلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم (بالهاء) فى هذه الوجوه كلها (وقفا) اى فى حالة الوقف تقول ياغلاميه وياغلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل (وقالوا) اى العرب فى محاوراتهم (يا ابى ويا امى) على الوجوه الاربعة كسائر ماأضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما فى كلامهم كما اشار اليها بقوله (ويا ابت ويا امت) اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء (فتحاوكسرا) اى[٢] حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء اومكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه[٣] مجرى المنادى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته (و) قالوا يا ابتا ويا امتا (بالالف) بعد التاء جمعا بين العوضين (دون الياء) فما قالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز (و) قالوا (يا ابن ام ويا ابن عم خاصة)[٤] هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال بل يقال يا ابن اخى

٢ يعنى ان قوله فتحاوكسرا حال مؤل بالمشتق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الش وهو بابدال التاء بالياء او مذكور وهو قوله يا ابت ويا امت اى مفتوحا تاؤه ومكسورا *

٣ لانه اذا ابدل التاء بالياء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المعرفة *

٤ نبه بذكرهما على ان الحذف فيهما اكثر من الاثبات لمزيد نقل فيهما *

ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يابنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة (مثل باب ياغلامى) فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا (وقالوا) بزيادة وجه آخر شذ فى المضاف الى ياء المتكلم (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال (وترخيم المنادى جائز) اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى (و) هو (فى غيره) اى غير المنادى واقع (ضرورة) اى لضرورة شعرية داعية اليه لا فى سعة الكلام (وهو) اى ترخيم المنادى (حذف فى آخره) اى فى آخر المنادى (تخفيفا) اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة * ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم (وشرطه) اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول اوشرط الترخيم

اسمه وان حذف منه بخلاف غير حالة النداء فانه يلزم الالتباس *

٣ عند وجود الشرائط واما عند فقدها فالمنادى كغيره لا يرخم الا اذا صار الترخيم ضروريا (شرح عصام)

٤ الاظهر ان يقدم تعريف الترخيم على حكمه لان الحكم على الشئ بعد معرفته بالمعنى المصطلح اولى لكن قدم لكونه المقصود بالذات والتعريف من منادى الاحكام *

٥ فخرج حذف ياء ياغلامى لانه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الاعراب فيما قبله ودخل فيه حذف الكلمة الاخيرة فى بعلبك بدليل اجراء الاعراب عليها *

٦ الحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى كالحذف احتياطا *

٧ اورد ان الحذف لضرورة الشعر لو كان للتخفيف فليس لمجرد التخفيف بل له علة وسبب وعلة اخرى من رعاية وزن اوقافية فكيف يكون ترخيما ويمكن ان يجاب المراد لا لعلة اخرى من نفس الكلمة كالاعلال كذا قيل والاوجه فى الجواب ان المراد بالعلة الاخرى قاعدة تصريفية اقتضى ذلك التخفيف اوسماع لغوى اقتضاه والحذف للتخفيف اصطلاح فى هذا المعنى اى لمجرد التخفيف من غير اقتضاء قاعدة صرفية ومن غير اقتضاء سماع لغوى *

اذا كان[٢] واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى (ان لا يكون مضافا) حقيقة اوحكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (و) ان (لا) يكون (مستغاثا) لامجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض النسخ ولا مندوبا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف (و) ان (لا) يكون (جملة) لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (و) الشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو (ان يكون) المنادى (اما علما زائدا على ثلثة احرف) لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة (واما) اسما ملتبسا (بتاء التأنيث) وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد

٢ لان ترخيم غير المنادى لاشرط له لكونه ضروريا وكذا ترخيم المنادى فى الضرورة لاشرط له وانما الشرط فى سعة الكلام *

الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله منادى * ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف بسببه فقال (فان كان فى آخره[٢]) اى آخر المنادى (زيادتان) كائنتان (فى حكم[٣]) الزيادة (الواحدة) فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة[٤] فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التأنيث فلم يحذف منهما الا الآخر (كاسماء) اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار (ومروان[٥] او) كان فى آخره (حرف صحيح) اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح فى الاصالة (قبله مدة) اى الف اوواو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير (وهو) اى والحال ان[٦] ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة (اكثر من اربعة احرف)

٢ اى فى جانب آخره فلا يلزم ظرفية الاقل للاكثر ولا ظرفية الشىء لنفسه *

٣ صفة لزيادتان فان قيل ان حكم الواحدة فى الزيادتين وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الظرفية قلت ان الظرفية فيه مجازية شبه اشتمال الصفة بالموصوف باشتمال الظرف على المظروف كما فى فلان فى السعادة *

* وهو ثلثة اقسام حرفان اوكلمة برأسها اوحرف واحد *

* وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفى التأنيث وعند غيره ينصرف لكونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا *

* وانما عم لان ترخيم مثل مدعو ومرمى بحذف الحرف الاخير والمدة السابقة *

٤ فان قلت فى جانب آخر مرجانة زيادتان فى حكم الواحد وهما الالف والنون ولا يحذف منهما الا التاء قلت هما فيهما فى الوسط فانما يكونان فى جانب الآخر لو لم يكن بعدهما ما يجعلهما وسطا *

٥ بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل ويحتمل الكسر بان يكون تثنية مرو فهو مثال زيادة التثنية * فاكتفى بها *

* وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف كمنصور

٦ يعنى ان الجملة حال من الضمير المجرور فى آخره *

* جمع قلة وهى الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يعنى چلك والمقل چوماق *

كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم يأخذ هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم (حذفتا) اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكما زيد تا معا حذفتا معا واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد (وان كان مركبا) ويعلم من بيان شرائط الترخيم انه لايكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين (حذف الاسم الاخير) فيقال فى بعلبك يابعل وفى خمسة عشر ياخمسة لنزوله منزلة تاء التأنيث فى كون كل واحد منهما كلمة على حدة صار بمنزلة الجزء (وان كان غير ذلك) المذكور من الاقسام الثلثة (فحرف واحد) اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو ياحار ويا مال فى ياحارث ويا مالك (وهو) اى المنادى المرخم (فى حكم) المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (على) الاستعمال (الاكثر فيقال) فى يا حارث (ياحار[٢]) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (و) فى يا ثمود (ياثمو) بواو متطرفة بعد ضمة (و) فى يا كروان (يا كرو) بواو متحركة بعد فتحة (وقد يجعل) قد للتقليل اى ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل (اسما برأسه) كانه لم يحذف

٢ مثل بثلثة امثلة لان التغيير فى الاستعمال الاقل اما بالحركة فقط او بالحرف او بكليهما فايراد الامثلة الثلثة هنا توطئة للتغييرات الثلثة الآتية فيها عند جعله اسما برأسه *

منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لاحكم الاصل (فيقال ياحار) بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم (ويا ثمى) لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كادل فى ادلو (ويا كرا) لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وقد استعملوا) يعنى العرب (صيغة النداء) يعنى يا خاصة (فى المندوب) لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى * والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع (و) فى الاصطلاح (هو المتفجع عليه) وجودا اوعدما (بيا او وا) فالمتفجع عليه عدما مايتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يازيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه (واختص) المندوب (بوا) ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما (وحكمه) اى حكم المندوب (فى الاعراب والبناء حكم المنادى) اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا

٢ اختاره على يامع ان صيغته احصر واصح تنبيها على ان المندوب يلحق المنادى ومن فروعه فلذا لم يجعل مواضع حذف عامل المفعول به خمسا *

٢ لما كانت يا اشهر صيغ النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء اليها وفى هذا التعبير اشعار بان يا اصل فى هذا الباب *

٣ فاستعير من طلب الاقبال التفجع لاشتراكهما فى الاختصاص فاجرى مجرى المنادى وان لم يكن منادى والمتفجع عليه بوا محمول على المتفجع عليه بيا طرد الباب المندوب على طريقة واحدة *

٤ التفجع دردمند شدن صلته اللام فالظ المتفجع له ولعل على بمعنى لام الاجل كما يقال فى المحمود عليه اولتضمين معنى البكاء وفيه انه لا يشمل المتفجع عليه وجودا لان المبكى عليه هو المفقود لا الموجود *

٥ الباء للالصاق صفة للمتفجع وليست للسببية او الاستعانة *

٦ وكذا حكم توابعه كحكم توابع المنادى *

٧ اذا لم يلحقه الالف ولم يكن موصوفا بابن مضافا بابن الى علم آخر اذ يفتح وجوبا اذا لحقه الالف واختيارا اذا وصف هذا الوصف * اومشابها

او مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد انه لايقع نكرة لانه لايندب الا المعرفة (و) جاز (لك زيادة الالف فى آخره[٢]) اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فى الندبة (فان خفت اللبس) اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة اوضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة (قلت واغلا مكيه) لاواغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت (واغلا مكموه) اذ الميم اصلها الضم لاغلا مكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين (و) جاز (لك الهاء) اى الحاقها بهذه المدات (فى) حال (الوقف) لبيانها (ولايندب[٣] من قسم المندوب المتفجع عليه عدما (الا) الاسم (المعروف[٤]) الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته فى ندبته[٥] والتفجع عليه (فلا يقال وارجلاه) اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه (وامتنع[٦]) الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جىء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جىء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل ياامير المؤمنيناه ولم يجز مثل (وا زيد الطويلاه خلافا ليونس) فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان فى اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا

٢ حقيقة اوحكما لجعل آخر المضاف اليه فى حكم آخره يرشدك اليه بقوله واغلامكيه *

٣ لاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت وهذه الهاء يحذف وصلا *

٤ وجب ان يكون المندوب معرفة سواء كان قبل الندبة او بعدها ووجب ايضا ان يكون المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم علما كان اوغير علم نحو وامن قلع باب خيبراه *

٥ مصدر مضاف الى الفاعل او المفعول *

٦ عطف على لايندب الا المعروف *

انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هوزيد لاغير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران[٢] * وحكى يونس ان رجلا ضاع له قد حان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح (ويجوز) لقيام قرينة (حذف حرف النداء الا) اذا كان مقارنا (مع اسم الجنس) ويعنى به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداءه لم يكثر كثرة ندآء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى (والاشارة) اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس فى الابهام (والمستغاث والمندوب) لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقى على هذا من المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل (نحو يوسف اعرض عن هذا) اى يا يوسف (و) لفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو (ايها الرجل) اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الى * واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك (وشذ) حرف النداء من اسم الجنس فى (اصبح ليل) اى صر صبحا يا ليل فحذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ

٢ اى فى الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه فى الاضافة البيانية متحدان *

القيس حين كرهته (و) فى (افتد مخنوق) اى يا مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا (و) فى (اطرق كرا) اى يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هى رقية يصيدون بها الكروان يقولون ❁ اطرق كرا اطرق كرا ❁ ان النعامة فى القرى ❁ فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا (وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى ياقوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب *(الثالث)* من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها (ما) اى مفعول (اضمر) اى قدر (عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر (وهو) اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كل اسم بعده فعل اوشبهه) احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل اوشبهه متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام الذى بعده

٢ اى الموضع الثالث بحذف الموصوف لان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة فان وصف باحدهما فانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ماقبله من المجرور بمن او بفى فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا فى الشعر*

* صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وليس صفة فعل بدليل افراد الضمير كما قيل لان شرط الاشتغال معتبر فى كل من الفعل وشبهه وحاصله مافى الرضى ان افراد الضمير وتثنيته فى المعطوف باو موكول الى قصد المتكلم فان قصد احدهما افرد وان قصد كلاهما ثنى نحو زيد اوعمرو جاءنى وقد دعوتهما وههنا قصد المتكلم متعلق باحدهما اذ لا اجتماع بينهما فى اسم واحد فكانه قيل كل اسم بعده احد من الامرين مشتغل فان قلت احد الامرين معرفة لا يمكن توصيفه بالنكرة قلت الاضافة للعهد الذهنى *

٣ بحسب المفهوم وهو ما يتوقف عليه وجود الشىء ولا يدخل فيه ولا يكون مفضيا اليه ولا موثرا فيه لكن ههنا بمعنى العلة بطريق الاستعارة او بطريق المجاز المرسل بمرتبتين (شوكت)

٤ وهو ما يشبه الفعل فى العمل فيشمل جميع افراده لكن بقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد الاشتغال سوى

نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضار به (مشتغل) ذلك الفعل اوشبهه (عنه) اى عن العمل فى ذلك الاسم (بضميره) اى بالعمل فى ضميره (او) فى (متعلقه) اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل فى ضمير ذلك الاسم اومتعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لوسلط) بمجرد رفع ذلك الاشتغال (عليه) اى على ذلك اسم (هو) اى احد الامرين الفعل اوشبهه بعينه (او مناسبه) اى ما يناسبه بالترادف اواللزوم (لنصبه) اى لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر * فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك * وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه * وههنا صور اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولايتصور حينئذ الاتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل

اسمى الفاعل والمفعول الذين اعتمدا على الموصوف اى على حرف الاستفهام او النفى اما المصدر فلا يصح ان يعمل فيما قبله لان منصوبه لايتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وكذا افعل التفضيل واسماء الافعال وكذا اسم الفاعل والمفعول بدون الاعتماد فاذا اعتمد انتصباه لو سلطا عليه سواء كان ما اعتمد اعليه قبل الاسم المحدود نحو زيد هند اضاربها وازيدا ضاربه العمران وبعده نحو زيدا انت ضاربه ومثل زيدا ضاربه عمرو على ان يكون عمرو مبتدأ وضاربه خبراله قال الرضى شبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الافعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيدا قام وان زيدا ضربته وفيه نظر لان شبه الفعل يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان يمنع مايوجب تقدير الفعل تسليطه على الاسم لايمنع تسليط ماينا سبه من الفعل فلا مانع فى ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون فى تقدير ان ضربت زيدا لان ضربت مناسب انا ضاربه

قبل هذا الزمان وينصبه لو سلط عليه *

بالمتعلق كما لا يخفى وجهه (نحو زيدا ضربته) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه (وزيدا مررت به) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف بجاوزت (وزيدا ضربت غلامه) مثال الفعل المشتغل بالمتعلق (وزيدا حبست عليه) مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه (ينصب) زيد فى هذه الامثلة (بفعل) مضمر (يفسره ما بعده اى ضربت)[٢] يعنى الفعل المفسر الناصب لزيد فى زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعنى ضربت الثانى (و) على هذا القياس (جاوزت) فانه مفسر بما يرادفه اعنى مررت به (واهنت) فانه مفسر بما يستلزمه اعنى ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (ولابست) فانه مفسر بما يستلزمه اعنى حبست عليه *ثم ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوى فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال (ويختار) فى الاسم المذكور (الرفع بالابتداء) اى بكونه مبتدأ[٣] لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح[٤] (عند عدم قرينة خلافه) اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى النصب[٥] لان قرينتى الصحة فيهما متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح

٢ عطف بيان لفعل وقيل بدل الكل منه وقيل عطف تفسير له على ان يكون اى من الحروف العاطفة كما هو مذهب السكاكى ومن تبعه*

٣ علة الصحة المستفادة من الاختيار لان الاختيار عبارة عن الصحة مع الرجحان *

٤ اشارة الى ان قوله عند عدم اه متعلق بيختار باعتبار الرجحان اذ لا يصح تقييد الصحة بعدم قرينة خلافه لان الصحة موجودة عند وجودها ايضا *

٥ لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه

(رضى)

النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته (اوعند وجود) القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع (اقوى منها) اى من القرينة المرجحة للنصب (كاما) الداخلة على ذلك الاسم[٢] (مع غير الطلب) اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالأمر[٣] والنهى والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهى اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا[٤] وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بالتأويل (و) مثل اما مع غير الطلب (اذا) الواقع على الاسم المذكور (للمفاجأة) فى كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من اذا للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض (ويختار النصب) فى الاسم المذكور (بالعطف) اى بسبب عطف الجملة التى هو فيها (على جملة فعلية) متقدمة (للتناسب) اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجب فزيدا لقيته (و) بعد (حرف النفى) يعنى ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع

٢ ومع (ح) عطف الجملة التى بعدها على فعلية او مع كونها جوابا بجملة استفهامية فعلية نحو اما زيد فقد اكرمته فى جواب ايهم اكرمت لان القرينة التى تقوى جانب النصب هى التناسب والتطابق المذكوران*
(ح) فاما مع هاتين القرينتين غالب ومع الطلب مغلوب فهى تجامع ثلث قرائن*

٣ هذه الكاف ككاف اما فى المتن فان غير الامر والنهى والدعاء كالاستفهام مثلا لا يكون اما معها من باب الاضمار على شريطة التفسير لامتناع التسليط على الاسم *

٤ اى كما كانت اقوى من جهة انه لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ *

٢ اذا كان الاسم المحدود اما اذا كان اسم المحدود بعده نحو من زيدا ضربته كان حكمه حكم هل فى ان الرفع والنصب فى ذلك الاسم قبيحان الا ان النصب احسن القبيحين لوجود الدخول على الفعل تقديرا
٣ عطفا على مدخول بعد ولم يقل وفى الاستفهام عطفا على بعد حرف النفى اى فى موضع الاستفهام ان كان حرفا وفى نفسه ان كان اسما (١٠٩) فيشملهما لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام وليس مراده

ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تأديبا (وبعد حرف الاستفهام) نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل (و) بعد (اذا الشرطية) الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه (و) بعد (حيث) الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه (وفى) ما قبل (الامر والنهى) يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير فى هذه المواضع اى بعد حرف النفى والاستفهام واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى النصب فى الاسم المذكور (اذ هى) اى هذه المواضع (مواقع الفعل) اى موضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا (و) كذلك يختار النصب فى الاسم المذكور (عند خوف لبس المفسر) اى التباس ما هو مفسر فى حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر فى هذه الحال بل من حيث هو خبر فى حال الرفع (بالصفة) فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور فى

انما قال وحرف الاستفهام ولم يقل وكلمة الاستفهام عطفا على حرف النفى لانه يخرج المذكور ايضا لانه ليس بعد كلمة الاستفهام (شوكت)
٤ واصله اهل كما قيل اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة *
٥ فيه انه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع فيقال فى اذا زيد يقتله اذا قتل زيد يقتله ويمكن ان يقال الاولى مطابقة المفسر للمفسر وفيه فوات ذلك *

* وفيه بحث لان فى النصب فى ازيدا لا يقع الفعل بعد الهمزة بل الاسم فانه فى تقدير اضارب زيدا انت ضاربه الا ان يقال اسم الفاعل فى حكم الفعل علة يختار بواسطة العطف وهل هو حرف كلام التعليل او ظرف كحين والتعليل مستفاد من المقام فيه مذ هبان كما فى مغنى اللبيب * ٦ لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة * ٧ فان قلت مراده من التباس المفسر بالصفة اما

حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا (مثل) قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للمنصب فى اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية للعباد (ويستوى الامران) اى الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمته) اى عنده او فى داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اى يستوى الامران فيما اذا عطف الجملة التى وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففى الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية * فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هى معارضة بقرب المعطوف عليه * فان قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ المبدأ فالصغرى اقرب (ويجب النصب)

ـ الالتباس فى حال النصب او فى حال الرفع والاول بط لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة وكذا الثانى اذ فى حال الرفع لا يتحقق المفسر اصلا لانه خبر او صفة قلت اراد ما هو المفسر حال النصب يلتبس بالصفة حال الرفع (نجم الدين)

٢ اى فى الاختيار فان فى الجواز يستوى الامران فى صورة اختيار النصب ايضا *

اى نصب الاسم المذكور (بعد حرف الشرط) والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (و) كذا يجب نصبه بعد (حرف التحضيض) وهو هلا و الاولو لا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (نحو ان زيدا ضربته ضربك) مثال حرف الشرط (والا زيدا ضربته) مثال حرف التحضيض (وليس مثل ازيد ذهب به منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى اذهب* فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب او يلابسه احد بالذهاب او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك (فالرفع) اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب (وكذلك) اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى (كل شىء فعلوه فى الزبر) اى فى صحائف اعمالهم

٢ معناه اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر *

٣ ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارايت احدا فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين *

٤ خبر مقدم او مبتدأ لكن فيه بحث لانه يكون الكاف ح اسما ولا يقول سيبويه باسميته الا عند الضرورة وان جاز عند الاخفش من غير ضرورة *

فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المعنى المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر * لان كل شيء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة * واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحملوا لاخراجه عن هذه القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحملوا به لاخراجه عنها فقال (ونحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما) الفاء فيه مرتبط (بمعنى الشرط عند المبرد) لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل

٢ لانه لو كان صفة لقدم على فعلوه فلما اخر كان الظاهر ان يكون خبرا *

٣ ان كان المراد بالشرط المعنى المصدرى اعنى الاشتراط يكون الاضافة بيانية وان اريد به حرف الشرط تكون لامية *

٣ والتحقيق ان حرف الشرط سببية الجملة الاولى للثانية ومعنى الفاء ايضا سببية ما قبلها لما بعدها فهو بمعنى الشرط يؤكد بها معنى الشرط *

٢ وهو سببية الاول للثانى او للحكم به *

ما فى حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع (و) الآية (جملتان) مستقلتان (عند سيبويه) اذ[٢] الزانية مبتدأ[٣] محذوف المضاف والزانى عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعد وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة[٤] او للتفسير[٥] وجزء الجملة لايعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل فى الضابطة فتعين الرفع (والا) اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهى تكون داخلة تحت الضابطة (فالمختار) حينئذ فيها (النصب) واختيار[٦] النصب باطل لاتفاق القرآء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع ❁ (الرابع) ❁ من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التحذير) وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره (وهو) فى اللغة تخويف شىء عن شىء وتبعيده منه وفى اصطلاح النحاة (معمول) اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية (بتقدير اتق تحذيرا) اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا اوذكر تحذيرا فيكون مفعولا له[٧] (مما بعده) اى مما بعد ذلك المعمول (اوذكر المحذر منه مكررا) على صيغة المجهول عطف على حذر اوذكر المقدر * فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام اومعمول بتقدير اتق ذكر مكررا لا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول

٢ توجيه المبرد اقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه الى اضمار ولذا قدمه المص لكن فيه انه يلزم ان يكون الانشاء خبرا وهو مما اختلف فيه والحق تأويله بمقول فى حقه فلا ترجيح لقول المبرد *

٣ اوخبر كذلك والتقدير هذا حكم الزانية والزانى كما يقال فى الفصل والباب *

٤ وما بعدها ابتداء كلام ولايخفى ان القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد *

٥ لان اجلدوا ايجاب والايجاب متضمن للوجوب الذى هو الحكم *

٦ يعنى ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائى استثنى فيه نقيض التالى ليثبت نقيض المقدم وهذا ماذهب اليه المبرد اوسيبويه وانما حمله على ذلك اذ لولم يحمله لكان معناه ان اختيار النصب واقع على بعض التقادير لكنه غير واقع اصلا فان الشاذ لايعبابه (لارى)

٧ فلايجب الحذف فى ولك من الاسد اتق نفسك لحذف الرمى بالعصا كما ان الحذف بالحاء والذال المعجمتين الرمى بالحصا (هندى)

اشعارا بانه محذر منه لا محذر (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها (والطريق الطريق) مثال لثانى نوعيه اى اتق الطريق الطريق * ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق او نحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على تقديره بعد نفسك مما يوءذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور * قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير * واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد (وتقول) فى قسمى النوع الاول (اياك من الاسد) كما كنت تقول اياك والاسد (ومن ان تحذف) كما كنت تقول اياك وان تحذف (و) تقول فى المثال الاخير (اياك ان تحذف بتقدير من) اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس (ولا تقول) فى المثال الاول (اياك الاسد لامتناع تقدير من) وشذوذه مع غير ان

٢ عطف على ما قبلها من حيث المعنى كانه قيل تقول هكذا وتقول آه *

٣ اى بعد نفسك من الاسد فالجار والمجرور متعلق بالفعل المقدر *

٤ لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها فى تأويل اسم فلما طال لفظا ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر *

وان فان قلت فليكن[٢] بتقدير العاطف قلنا حذف حرف العاطف
اشد شذوذا لأن حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير
في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا [٣] ❁ (المفعول
فيه هو ما فعل فيه فعل [٤]) ❁ اى حدث (مذكور) تضمنا في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان
كلها فانه لا يخ زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر
الفعل الذى فعل فيهما اولا * وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر
فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه
فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقى مثل شهدت يوم
الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل
مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر
فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه
فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير
اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير
المعرف وقوله (من زمان او مكان) [٥] بيان لما الموصولة او الموصوفة
اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل واحد منهما
وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها
وما يقدر فيه فى وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح

٢ الضمير مفعول ما لم يسم فاعله وراجع الى الالف واللام فلا ضمير فى المفعول فان قلت اذا ذكر المفعول فالى شىء يرجع الضمير قلت الى موصوف مقدر اى شىء مفعول فيه ولك ان تجعله راجعا اليه على تقدير كونه معرفا باللام ايضا على ان يكون اللام حرف تعريف لعدم قصد الحدوث بالصفة اى الشىء المفعول فيه *

٤ اى اسم ما فعل فيه آه فان ما فعل فيه فعل مذكور هو المعنى والمفعول فيه من اقسام اللفظ فذكر المص الاسم فى تعريف المفعول المطلق وتركه فى تعاريف اخواته من قبيل الاكتفاء والشارح ايضا اكتفى بذكره فى تعريف المفعول به ويجوز ان لا يقدر الاسم ويجعل من قبيل اجراء صفات المدلولات المطابقية على دوالها فذكر المصنف الاسم فى تعريف المفعول وتركه فى تعاريف اخواته من قبيل التفنن فى البيان (شوكت)

٥ قد يجعل المصدر حينا بحذف المضاف او يجعل المصدر مجازا عن الحين لاشتراكهما فى مدلولية الفعل وعلاقة المظروفية

والظرفية وقد يجعل العين مكانا نحو جلست فى الشمس اى فى مكانها اذا اريد بالشمس النور او فى مكان اثرها اذا اريد بها الجرم فالزمان والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين *

القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير
فى واما المجرور بها فهو المفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول
فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك
قال (وشرط نصبه) اى شرط نصب المفعول فيه (تقدير فى)[٢]
اذ التلفظ بها يوجب الجر (وظروف الزمان كلها)[٣] مبهما[٤] كان الزمان
او محدودا (تقبل ذلك) اى تقدير فى لان المبهم منها جزء مفهوم
الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول
عليه اى على المبهم لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا
وافطرت اليوم (وظروف المكان ان كان) المكان[٥] (مبهما قبل
ذلك) اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى
الابهام نحو جلست خلفك (والا) اى وان لم يكن مبهما بل
محدودا (فلا) يقبل تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان
المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى المسجد (وفسر
المبهم) من المكان (بالجهات الست) وهى امام وخلف ويمين
وشمال وفوق وتحت وما فى معناها فان امام زيد مثلا يتناول
جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم
يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال
(وحمل عليه) اى على المبهم المفسر بالجهات الست (عند
ولدى وشبههما) نحو دون وسوى (لابها مهما) اى لابهام عند
ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما
وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر (و) كذا حمل على
المبهم من المكان (لفظ مكان) وان كان معينا نحو جلست مكانك
(لكثرته) فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه (و) كذا

٢ احترازعما ذكر فيه فى او الباء بمعنى فى نحو جلست بالمسجد فانه لا يصح تقدير فى مع هذا الذكر لاعما قدر فيه الباء بمعنى فى فانه ايضا منصوب فالمراد بفى وماهو بمنزلته وربما يقال لا يقدر الا ما هو الشائع والشائع فى الظرفية فى *

٣ قال الفاضل الهندى الاضافة من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى بيانية ولا يخفى ان الظرف ههنا بمعنى المفعول فيه فهو من اقسام اللفظ والزمان مدلوله فالاضافة لامية من قبيل اضافة الدال على المدلول الا ان يراد بالزمان ما يدل عليه فبينه وبين الظرف عموم من وجه فتكون بيانية الا انه تكلف (شوكت)

٤ بقرينة نقيض ظروف المكان باعتبار الابهام وعدمه *

٥ او محمولا عليها او ارادقبل اصالة لا بالحمل على الغير وعلى التقديرين لا يخفى عليك قوله والا فلا *

حمل عليه (ما بعد دخلت) وان كان معينا (نحو دخلت الدار) لكثرته فى الاستعمال لالابهامه (على الاصح) اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لايطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه[٢] ولاشك ان معنى الدخول لايتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لامفعول فيه ومما يؤيد ذلك[٣] ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك[٤] فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لايصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به* وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ (وينصب) اى المفعول فيه (بعامل مضمر) بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة (و) بعامل مضمر (على شريطة التفسير) نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كمامر فى المفعول به ❁ (المفعول له هو مافعل لاجله) ❁

٢ يريد ان تعقل معنى الدخول موقوف على تعقل متعلقه كسائر الافعال المتعدية فينبغى ان يكون مابعده مفعولا به بواسطة حرف الجر اعنى فى ثم حذفت تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ان مابعد ضده الذى هو الخروج مفعول به بواسطة حرف الجر اعنى عن ولا ينبغى ان يكون ظرفا اذ الظرف لايتوقف عليه تعقل الفعل بل وجوده فظهر ان كل مجرور بفى لايلزم ان يكون ظرفا بل اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل واما اذا توقف وكان فى صلة له فهو مفعول به بواسطة حرف الجر كسائر المجرورات بما هو صلة الفعل وهذا هو الحق الحقيق بالقبول وليس مراده انه متعد بنفسه حتى يتجه عليه ما قيل ان الدخول لازم للزوم كلمة فى فى غير المكان مثل دخلت فى البلد * ويكون الدخول فعولا والمفعول من المصادر اللازمة غالبا وبكونه ضد الخروج وهو لازم* مثل دخلت فى مذهب فلان ودخولها فى المكان *

٣ ضرورة ان ظرفية الجزء للشىء يستلزم ظرفية الكل لذلك الشىء *

٤ اى كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان شامل له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولايصح ان يقول ضربت القوم *

اى لقصد تحصيله اولسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه (فعل) اى حدث (مذكور) اى ملفوظ حقيقة اوحكما فلا يخرج عنه ماكان فعله مقدرا كما اذا قلت تأديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احترز به عن مثل اعجبنى التأديب* فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه * فان قلت هو مذكور معه فى ضربته تأديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد ح نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه (مثل ضربته تأديبا) مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التأديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه (وقعدت عن الحرب جبنا) مثال لما فعل لسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف (خلافا) ظاهرا (للزجاج فانه) اى المفعول له (عنده) اى عند الزجاج (مصدر) من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب[٢] تأديبا وجبنت فى القعود[٣] عن الحرب جبنا اوضربته[٤] ضرب[٥] تأديب وقعدت قعود جبن * ورد قول الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لاتدخله فى حقيقته الايرى الى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها (وشرط نصبه لفظا) اى شرط انتصاب المفعول له لاشرط كون

٢ بتقدير الفعل من جنسه وجعل الفعل المذكور متعلقا لذلك الفعل *

٣ فيه ان القعود مغاير بالذات للجبن فانه مقدم على القعود بحسب التحقق فكيف يصح ان يكون مصدرا مغايرا للفظ فعله اللهم الا ان يراد بالجبن اثر الكيفية القائمة بالنفس وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الاثر المترتب على الكيفية النفسانية وهو الاقدام ولا يخفى ان فى ذلك مخالفة من وجه آخر *

٤ الظاهر ان المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور واطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما فى ضربته سوطا اى ضرب سوط فالقول بانه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لايخلو من شىء اللهم الا ان يقال المراد بالتأديب ضرب تأديب وبالجبن قعود جبن من غير تقدير مضاف *

٥ بتقدير مصدر مضاف من جنس الفعل المذكور *

الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام فى قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال فى المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير فى وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم (تقدير اللام)[٢] لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالبة فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله ۞ وقوله تعالى ۞ فبظلم[٣] من الذين هادوا حرمنا * وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان امرأة دخلت النار فى هرة * اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان الاصل ابقاءها فى اللفظ والنية فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط بل الحاجة اليه انما تكون فى حذفها من اللفظ[٤] ولهذا قال (وانما يجوز حذفها) ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (اذا كان) المفعول له (فعلا) احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل به) اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازعما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى (ومقارنا له) اى للفعل المذكور (فى الوجود) بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربت زيدا تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار[٥] او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان

٢ والمراد تقدير غير مراد من حيث العمل كما فى الاضافة والالم يصح نصبه *

٣ علة حرمنا اى حرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت لهم لاجل ظلم صدر عنهم *

٤ اى لكون تقدير اللام عبارة عن مجموع حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكون الاحتياج الى الشرط فى حذفها من اللفظ فقط *

٥ فان المعنى المخصوص الذى يعبر عنه بزيد من حيث انه مولم يقال له الضرب ومن حيث انه يترتب عليه الانزجار عما لا يليق به يقال له التأديب *

المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب* واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شىء منها

(المفعول معه) اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الأكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد[٣] حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لايقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول (هو مذكور بعد الواو) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء (لمصاحبة معمول فعل) اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى[٤] الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل (لفظا) اى لفظيا

كالمثالين

٢ وانما قال فى الاكثر لانه قد يجىء مجرورا اضيف الى ياء المتكلم *

٣ اوله اهم بامر الحرم لو استطيعه قاله صخر بن عمرو وقد سئلت امرأته كيف زوجها فقالت لاحى فيرجى ولا ميت فينعى فاستدعى بالسيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال هذا البيت *

٤ اى تساوى الماء الخشبة فى العلو اى واصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته *

كالمثالين المذكورين (او معنى) اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا اومكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها[٢] فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لاتدل الاعلى المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة* اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل اومعناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية (فان كان) اى[٣] وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (لفظا وجاز) اى لم يجب (العطف) ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه (فالوجهان) اى العطف والنصب على المفعولية جائزان (نحو جئت انا وزيد) بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية (وان لم يجز العطف) بل يمتنع (تعين النصب مثل جئت وزيدا) فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لابتأكيد المتصل بالمنفصل ولابغيره (وان كان) الفعل (معنى) اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ (وجاز) اى لم يمتنع (العطف تعين) العطف حيث لايحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة[٤] مع جواز وجه آخر وهو العطف (نحو ما لزيد وعمرو والا) اى وان لم يجز العطف بل امتنع (تعين النصب) حيث لاوجه سواه (نحو مالك وزيدا وما شأنك وعمرا) فانه امتنع العطف فيهما لان العائد على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز[٥] ولم

٢ بچه ء شتران شير باز كرده رضع الصبى شير خورد كودك

٣ ويجوز ان يكون كان ناقصة لكن الاولى كونها تامة لان مناط الفائدة وجود الفعل اللفظى والمعنوى لاتصاف الفعل بكونه ملفوظا او مستنبطا من اللفظ *

٤ قال الرضى الحاجة ثابتة وهى التنصيص على المصاحبة ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف *

٥ خلافا للكوفيين فانه عنده جائز وقال الاندلسى يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لما قاله المص لوروده فى القرآن كقوله تعالى يتساءلون به والارحام بالجر فى قراءة حمزة *

يجز عطف عمرا على الشأن اذ السوءال عن شأنهما لا عن شأن احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية[٢] الفعل فى هذه الامثلة (لان المعنى ما تصنع) وما يماثله فمعنى ماشأنك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى مالك وزيدا ايضا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو ❁(الحال)[٣]❁ لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو (مايبين هيئة الفاعل او المفعول به) اى من حيث هو فاعل اومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيئة يخرج مايبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين (لفظا[٥]) اى سواء كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما (اومعنى) اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه[٦] * والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى[٧] الفاعل او المفعول به وكذ المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه

٢ المشعر بالمعنى الفعلى فى المثالين الاولين كلمة الاستفهام وحرف الجر الطالبان للفعل وفى الاخير ايضا شيئان كلمة الاستفهام والشان الذى بمعنى الفعل والصفة *

٣ وهى ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه *

٤ قضية شرطية اتفاقية فائدتها التنشيط للمتعلم فيما سيأتى حيث حصل قدرا معتدا من العلم والتنبيه على انه اذا وقع مسئلة مما تقدم فيما تأخر فهو بطريق الاستطراد *

٥ فلفظا خبر لكان المقدر والجملة استينافية *

٦ سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما *

٧ صاحبته اياه فى صدور الفعل عنه لو وقوع الفعل عليه *

٢ بينه وبين ما تقدم عموم من وجه كما لا يخفى ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين (شوكت) ٣ هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل والمفعول به ولا يخفى انه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه والمفعول له * ع حال من التاء او زيدا كذا فى شرح المص وقال الرضى الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول انتهى ولا يخفى ان ما قاله المص مخالف لهذا الا ان يقال مراد المصنف بيان الاحتمال مع قطع النظر عن وجود قرينة وعدمها *

○ فان قلت لا يجوز ان يكون زيد ذا الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان العامل فى زيد هو الابتداء

الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشىء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه (مثل ضربت زيدا قائما) مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة (وزيد فى الدار قائما) مثال اللفظى الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن فى الظرف انما هى باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما (وهذا زيد قائما) مثل للمعنوى لان مفعولية زيد ليس

وفى الحال معنى التنبيه او الاشارة وهو غير جائز فى كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال الضمير الذى فى اشير اليه وانبه عليه قلت اطلاق ذى الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشىء باسم العائد

باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر فى نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هو باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهى معنوية لا لفظية (وعاملها) اى عامل الحال اما (الفعل) الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد فى الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل (او شبهه) وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا (او معناه) المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه فى نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمنى والترجى والتشبيه فى نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله فى الدار قائما وكانه اسد صائلا (وشرطها) اى شرط الحال (ان تكون نكرة) لان النكرة اصل[٢] والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض (و) ان يكون (صاحبها معرفة) لانه محكوم عليه فى المعنى فكان الاصل فيه التعريف (غالبا) اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها بل فى غالب موادها اى اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جائنى رجل من بنى تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة

ـ اليه وانما اطلق ذو الحال عليه لكون الضمير العائد غير ملفوظ فاطلق عليه لكونه اياه فى المعنى *

٢ للمعرفة لفظا ومعنى اما لفظا فلانك تقول رجل ثم الرجل واما معنى فلان ما نعرفه كان مجهولا لنا فالمعرفة فرع للنكرة لفظا ومعنى*

لاستغراقها[٢] نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة فى حيز الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الانقضا للنفى[٣] نحو ما جاءنى رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءنى راكبا رجل وثانيهما مايكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فى هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة * فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه فى بعض المواد تنافى الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره[٤] ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ اوخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة (وارسلها العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال (البيت للبيد يصف الحمار الوحشى والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشى الاتن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل[٥] وما يريده اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى لم يخف[٦] على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه[٧] لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض آخر او المعنى على نغص مثل نغص الدخال (ومررت به وحده ونحوه[٨]) مثل فعلته جهدك (متأول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة[٩] اى

٢ اى لاحاطة تلك النكرة افرادها بحيث لايشذ فرد منها فح تكون فى حكم المعرفة *

٣ وانما قال نقضا للنفى لان الحال لا يقع بعد الا الا ان يكون الاستثناء مفرغا الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا نادرا فقوله نقضا للنفى بيان للواقع وليس قيدا احترازيا *

٤ وح يكون قوله غالبا للنسبة بين المبتداء والخبر او لمعنى فعل مستفاد من قوله معرفة اى يتعرف غالبا *

٥ اى الاجتماع مع ان الاجتماع لوجب النقض اى عدم تمام الشرب فقوله ولم يشفق بيان لوجه عدم الذود *

٦ اما الان حفظ الصياد اهم من الحفظ عن النغص واما لانه قادر على ضبطهن او حفظهن بحيث يمتنعن الدخال خوفا من تأديبه اياهن *

٧ اى البعير والضمير المنصوب واقع موقع المرفوع عند الاخفش وعسى محمول على لعل لتقاربها فى المعنى فالاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل كما سيجىء فى المضمرات *

٨ اى نحو كل منهما من الحال معنى اللام والاضافة الى المعرفة *

٩ والحذف غير واجب فى المثال الاول واجب فى الثانى على قاعدة الشيخ واخر وهو كون المصدر مضافا الى الفاعل او المفعول مع عدم كونه للنوع *

تعترك العراك وينفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان احسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة (فان كان صاحبها) اى صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى زيد وزيد راكبين (وجب تقديمها) اى تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب (ولا يتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا (بخلاف الظرف) اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظروف فى العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا * ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا

٢ فيه ان الحال اما عن الفاعل او عن المفعول به وكل منهما مختص بالحكم المتقدم فلا حاجة الى تخصيص آخر اللهم الا ان يقال الحال حكم آخر فلا يجرى التخصيص الحاصل بالقياس الى حكم آخر *
*وح يكون قوله بخلاف الظرف حالا عن قوله على العامل المعنوى كما انه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثانى ويحتمل ان يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ *

٣ اى فى تقدم الحال على العامل الذى هو ظرف او شبهه *

ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى لتوسعهم فى الظروف والحال لايتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا فى العامل المعنوى واما اذا جعلته داخلا فى العامل المعنوى كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثانى[٢] لا غير (و) كما لايتقدم الحال على العامل المعنوى كذلك (لا) تتقدم (على) ذى الحال (المجرور) سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى * وما ارسلناك الا كافة للناس * ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا[٣] عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اى ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف (وكل مادل على هيئة) اى صفة سواء كان الدال مشتقا اوجامدا (صح ان يقع حالا) من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تأويل

٢ وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوى اى فى الجملة يعنى اذا كان العامل المعنوى ظرفا اوشبهه فانه اذا لم يكن كذلك لم يجز تقديم الظرف عليه اتفاقا *

٣ والمعنى وما ارسلناك الا مانعا للناس عما يضرهم ان قلت انه عليه السلام كما ارسل مانعا ناهيا ارسل آمرا فكيف يصح الحصر قلنا الحصر اضافى لاحقيقى اى لا آمرا بما يضرهم فلاينافى كونه آمرا بما ينفعهم كما اذا جعلته حالا من الناس فان الحصر اضافى ايضا اى لا لبعض الناس كما زعمت اليهود انه مبعوث الى العرب خاصة لاحقيقى لانه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى الثقلين ان قلت الحال قيد للعامل فيلزم ان يكون الكف فى وقت الارسال وليس كذلك لتراخيه عنه قلنا الحال مقدرة والتقدير لايلزم ان يكون من صاحب المال بل يجوز ان يكون من المتكلم *

الجامد بالمشتق ومع هذا فلاشك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
(مثل) بسرا و رطبا فى قولهم (هذا بسرا) وهو ما بقى فيه خموضه
(اطيب منه رطبا) وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين
حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى
تأويل البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب النخل اذا صار ما عليه رطبا والعامل
فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم * وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشىء
واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه
والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه
الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه
لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه
واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان يليه * قال الرضى واما الضمير
المستكن فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان
كالعدم ومع هذا فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد
احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا
اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم
لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا (وتكون)
اى الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كالمفردات فتصح ان تقع
حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية (خبرية) محتملة

٢ فى اصلها واما فى حال الحالية فقد اخرجت من قبول التصديق والتكذيب *

للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لاتصلح ان يحكم بها على شىء ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهى الضمير[٢] والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل (فالاسمية) اى الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو والضمير) معا لقوة[٣] الاسمية فى الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب (او بالواو) وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون فى الحال المنتقلة واما فى الحال المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لاشك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما (او بالضمير) وحده (على ضعف) لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء[٤] فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلا بد من الواو على الصحيح (والمضارع[٥] المثبت) اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة (بالضمير وحده[٦]) لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع (وما سواهما) اى سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجملة

٢ اما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع واما الواو فلكونه موضوعا لربط ما بعده بما قبلها *

٣ لتركبها من اسمين ولكونها خارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر *

٤ اى فى ابتداء الكلام بل قد يكون فى الاخر نحو جئت راكبا انا وفى الوسط نحو ضربته يداه مغلول *

٥ ويشترط فى المضارع الواقع حالا الخلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لمناقضة اجتماع الحال والاستقبال وان كان الحال الذى نحن فيه غير مناقض للاستقبال *

٦ ونحو قمت واصك وجهه فقيل المبتدأ محذوف اى وانا اصك وقيل شاذ وقال عبد القاهر الواو للعطف والاصل قمت وصككت عدل الى المضارع حكاية للحال الماضية وقال العصام لو جعلوا الحكم اكثريا لكان اقرب الى المصلحة *

المشتملة على المضارع المنفى او الماضى المثبت او المنفى (بالواو والضمير) معا (اوباحدهما) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جائنى زيد وما يتكلم غلامه اوجائنى زيد مايتكلم غلامه اوجائنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جائنى زيد وقد خرج غلامه اوجائنى زيد قد خرج غلامه اوجائنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جائنى زيد وما خرج غلامه اوجائنى زيد ما خرج غلامه اوجائنى زيد وماخرج عمرو (ولا بد فى الماضى المثبت) لا المنفى (من) دخول (لفظة قد) المقربة زمان الماضى الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذى الحال اووقوعه عليه تجوزا لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولامقدرة سواء كانت (ظاهرة) فى اللفظ نحو جائنى زيد قد ركب غلامه (اومقدرة) منوية نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوز ان حذف قد فسيبويه ياوّل قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة لموصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى بلا قاطع فيشمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) فى الحال لقيام

٢ اذا لم يكن تاليا بالا اومتلوا باو نحو ماتأتيهم من آية الا كانوا به يستهزؤن وكقوله كن للخليل نصيرا جارا و عنه ولاتشح عليه جاد اوبخلا *

٣ ورد بان الموصوف المذكور اذا قد ريكون حالا موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لاسيما اذا حذف الموصوف فانه يكون فى صورة الحال القائمة مقامه *

٤ وهو الايجاب المنافى لذلك النفى كما فى قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم ووجه كون النفى مستمرا بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لايفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود فانه يحتاج الى سبب موجود كنسبة وجود عقيب وجود ولابد للوجود الحادث من السبب واما استمرار العدم فليس لذلك فانه عدم فلا يحتاج الى سبب موجود بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل فى الحوادث العدم فيكون الانتفاء فى سبب الوجود اصلا *

قرينة

قرينة حالية (كقولك للمسافر) اى الشارع فى السفر او المتهيء له (راشدا مهديا) اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان[٢] الن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل (فى) بعض الاحوال (المؤكدة) وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لاتنتقل من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة[٣] (مثل) زيد (ابوك عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر (اى احقه) بفتح الهمزة اوضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين اومن احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى[٤] اثبته اى تحققت ابوته لك وصرت منها على اليقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر بمعنى عطوفا (وشرطها) اى شرط وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اى مؤكدة (لمضمون جملة) احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لايجب حذفه (اسمية) احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لايجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال موكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط وكان المص اكتفى عن هذا

٢ والمراد بالانسان الجنس والاسناد الى الكل بحسب البعض كثير والهمزة لانكار الواقع واستقباحه وان مخففة من الثقيلة *

٣ فانها ليس قيدا مخصصا للعامل فالقول بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صحيح الا ان يراد انها قيد له بحسب العبارة والتصور *

٤ معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون لاحق منشعبا معنيان التحقيق والاثبات ولا حق مجرد معنى وهو التحقق *

القيد بالمثال ❁(التمييز)❁ اى الاسم الذى (يرفع الابهام) واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شىء بل هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى * واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته اولكل جزئى منها ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ له من تعدد الموضع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له * وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى (عن ذات) لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات * وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين

٢ قال التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء قيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه بين الاجناس برفع الابهام (عف)

٣ دفع لما ذكره الشيخ الرضى من ان لفظ المستقر لا يدل الا على الثابت المطلق *

٤ بحيث لا يفاد ولا يفهم منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك *

ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل اوغيرهما و الامن حيث[٢] وصفه فانه لايعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى اومكى فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة اوحال فيقال رطل بغدادى واذا اريد رفع الابهام الذاتى قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت و الحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف (مذكورة[٣] اومقدرة[٤]) صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحوطاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا طاب شىء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشىء المقدر فيه (فالاول) اى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه[٥] (عن مفرد) يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف (مقدار) صفة لمفرد وهو ما يقدر[٦] به الشىء اى يعرف به قدره ويتبين (غالبا[٧]) اى فى غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا يتحقق[٨] فى ضمن هذا الرفع الخاص فى اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار (اما[٩] متحقق (فى) ضمن (عدد نحو عشرون درهما وسيأتى[١٠] ذكر تمييز العدد وبيانه فى باب اسماء العدد (واما) فى ضمن (غيره) اى غير العدد كالوزن (نحو رطل زيتا) فان الرطل نصف المن (و) نحو (منوان سمنا) وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا (و) كالمقياس نحو (على التمرة مثلها زبدا) والمراد بالمقادير فى هذه الصور هو المقدرات لان قولك

٢ والابهام من حيث الوصف يتصف به الوزن بذاته والموزون بواسطته كما ان الابهام من حيث الجنس يتصف به الموزون بذاته والوزن بواسطته *

٣ اى معتبرة فى نظم التركيب سواء كانت ملفوظة اولا *

٤ اى غير معتبرة فى نظم التركيب لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب *

٥ جعل عن صلة للرفع كما ينساق الى الفهم فالظرف لغو ويجوز ان يكون كلمة عن للتعليل كما يقال فعلت عن امرك اى بسبب امرك فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له فالظرف مستقر خبر المبتدأ ويجوز ان يقال ان عن بمعنى بعد *

٦ وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس (هندى

٧ يعنى ان تقييد الرفع بقوله غالبا بالنسبة الى قيده اعنى قوله عن مفرد مقدار لانه قيد للرفع مطلقا والا فيفيد الكلام ان القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة قد لا يرفع الابهام وهل هذا الا تناقض *

٨ وقد لا يتحقق فى ضمنه بل فى ضمن الرفع عن مفرد غير مقدار نحو خاتم حديدا

كماسيجىء *

٩ يعنى ان الظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون حالا عن مفرد مقدار اوصفة له *

١٠ يعنى ان ضمير سيأتى راجع الى العدد بتقدير مضافين *

عندى عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لاغير * وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما فى رطل زيتا او النون كما فى منوان سمنا او الاضافة كما فى على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لايمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونونى التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف مرة ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها فى آخر الاسم كما ان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقود خلا (فيفرد) اى التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا (ان كان) اى التمييز (جنسا) وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس (الا ان يقصد الانواع) اى ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لايدخل لفظ الجنس مفردا عليها فلابد من ان يثنى او يجمع

٢ سواء كان فى التثنية او شبه الجمع نحو عشرون الا نون الجمع نحو حسنون وجها لان التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة (لارى)

٣ الجملة الشرطية خبر ان والواو زائدة لزيادة الربط*

٤ ضمير يفرد ويجمع راجع الى تمييز غير العدد بقرينة الاحالة وذلك لان هذا الحكم لايجرى فى العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا اولا وسواء كان قصد به الانواع او لا قال الشيخ الرضى اذا قصد به الانواع وجب تجرد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا واذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء (لارى)

٥ فح لا يجب الافراد بل يجب المطابقة للمق *

٦ فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا اوتمرين او تمورا فيجب المطابقة للمقصود *

*قيل

* قيل وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية (ويجمع) اى يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا[٢] حيث لم يقصد الواحد (فى غيره) اى فى غير الجنس نحو عندى عدل ثوبين او اثوابا (ثم ان كان) اى المفرد المقدار تاما (بتنوين او بنون التثنية) او المعنى ان وجد التمييز ملتبسا بتنوين المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز (جازت الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا[٣] شائعا كثير الحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن (والا) اى وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة (فلا) يجوز الاضافة الا بقلة فى نون الجمع نحو عندى عشرون درهم واما فى الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما فى نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وعشرى رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التمييز ايضا لزم الالتباس فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف فى غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد (وعن غير مقدار) عطف على عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن

٢ اى وجوبا حيث قيد بقوله حيث لم يقصد الواحد فالمراد بالجواز عدم الامتناع هذا اذا اخذ بمعنى بل يقصد المثنى والمجموع واما اذا ابقى على اطلاقه بمعنى سواء قصد المثنى او المجموع او لم يقصد ايضا كان الامكان العام باقيا على عمومه *

٣ وانما قيد الجواز بالشيوع والكثرة ليصح قول المص والافلا اذ لا يصح فى الشق الثانى نفى الجواز بمعنى الامكان المقيد بجانب الوجود مطلقا لان ما يكون بنون الجمع يجوز الاضافة فيه ولا يمتنع واما اذا قيد الجواز بذلك يتوجه النفى الى المقيد من حيث انه مقيد ويكون انتفاؤه تارة بانتفاء اصل الجواز وتارة بانتفاء القيد الذى هو الشيوع فافهم (شوكت)

مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ماليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس (نحو خاتم حديدا) فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا (والخفض) اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه (اكثر) استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة (والثانى) اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه (عن نسبة) كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى ظرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى لمجرد النسبة لاغير (فى جملة) اى نسبة كائنة فى جملة (اوماضاهاها) اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلى ماء اواسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذلك كل ما كان فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا (نحو طاب زيد نفسا) مثال للجملة والتمييز

٢ واذا قصر عن طلبه لم يحتج الى نصب التمييز الذى يكون للتنصيص على التمييز فان التنصيص عليها انما يناسب ماهو طالب للتمييز* ٣ واعلم ان العامل فى هذا القسم من التمييز منسوب بنسبة يرفع التمييز الابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه كما ان العامل فى القسم الاول الاسم المبهم التام *

٤ لان التمييز انما يرفع الابهام عن الذات مذكورة اومقدرة *

٥ وهو الذات المقدرة لانها الطرف فى الحقيقة *

٦ لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم *

٧ بيان للنكتة المرجحة يعنى ان النكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا وذكرها فى السابق الاترى ان نعم رجلا مندرج فى القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور هذا حاصل كلامه وفيه ان المقدر فى نعم رجلا ليس كالمقدر فى هذا المقام لانه معتبر فى نظم الكلام بحيث يجرى عليه حكم لفظى وهو الاعراب فهو فى حكم الملفوظ والمقدر فى هذا القسم ليس كذلك فيحصل المقابلة باعتبار ذكر الذات وعدمه ايضا فالاولى ان يقول تنبيها فيه على ان المقصود بالتمييز فى هذا القسم رفع الابهام عن النسبة وان لزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة* ٨ فيه مسامحة والمراد باسم الفاعل مع فاعله وهكذا * ٩ اى مثل ماذكر من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما كل مافيه معنى الفعل فى كونه شبه جملة *

فيه خاص بالمنتصب عنه[٢] (وزيد طيب ابا) مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه[٣] قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله (وابوة ودارا وعلما) عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة اوما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى هو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم غير اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه (او فى اضافة) عطف على قوله فى جملة اوما ضاهاها (مثل اعجبنى طيبه) نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات ولاخفائه و (ابا وابوة ودارا وعلما) اورد هذه الامثلة على وفق ماسبق وزاد عليه قوله (ولله دره فارسا) اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التفرس

٢ ونعنى بما انتصب عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب ذلك الاسم مقام فضلة كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد *

٣ اى كانه مثل بفعل اوشبه فعل تنازعا فى نفسا وابا وكذا فيما عطف عليه اعنى ابوة *

(ثم ان كان) اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه (اسما) لاصفة (يصح جعله لما انتصب عنه) والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه (جاز ان يكون) ذلك التمييز تارة (له) اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) تارة (لمتعلقه) بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه (والا) اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (فهو لمتعلقه) خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشىء المنسوب الى زيد (فيطابق التمييز فيهما) اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه (ماقصد) من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء اولمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد آباء اذا اردت ابا واجدادا له فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد

٢ بمعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود *

٣ فيه مسامحة اذ لا ابهام فيما انتصب عنه بل فى الذات المقدرة فالمراد عن ذات مقدرة هى نفسه *

٤ اى الكون تارة له وتارة لمتعلقه يعلم *

٥ اى عن ذات مقدرة هى عين زيد *

٦ المغاير لزيد بالذات وانما قلنا ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشىء المنسوب الى زيد *

٧ اى فى صورة جاز فيها ان يكون التمييز آه واياك وان تجعل ما عبارة عن التمييز وان كان مستغنيا عن التقدير لانه يوجب القلق فى المعنى كما لا يخفى على اولى النهى *

٨ التميز هنا لما انتصب عنه والالم يكن الوحدة والتثنية والجمعية للموافقة بل لمعنى فى نفسه *

تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لاتصلح ان تطلق على المثنى والمجموع (الا اذا كان) التمييز (جنسا) يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس اويجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته اوجمعيته نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما (الا ان يقصد) بالتمييز[٣] الذى هو الجنس (الانواع) من حيث امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى (وان كان) اى التمييز (صفة) مشتقة مثل لله دره فارسا اوموؤلة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كامل فى الرجولية (كانت) الصفة صفة (له) اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا (وطبقه) الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره (واحتملت) اى الصفة المذكورة (الحال) ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو

٢ اى لايطابق التمييز ما قصد اذا كان جنسا فى جميع الاوقات الاوقت ان يقصد*

٢ الظاهر انه لاحاجة الى هذا القيد لان الانواع انما هو المقيد بهذا القيد الا انه لما حمل الانواع فيما سبق على مايشمل الافراد احتاج الى التقييد هنا بهذا القيد ليحترز عن الافراد فان ههنا حين قصد الافراد لايجب تثنيته وجمعه بل فيما سبق ايضا وانما حمل الانواع فيما سبق على مايشمل الافراد على سبيل التنزل (شوكت)

* يتضمنه لانه مطاوع له فكان التمييز باعتبار المتضمن بالفتح وكذا الحال فى العكس لانه مطاوع فعل يتضمن ذلك الفعل (لارى)

طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس اوحال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات (ولايتقدم) التمييز (على عامله) اذا كان اسما تاما[٢] بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلايقوى ان يعمل فيما قبله (والاصح) اى اصح المذاهب (ان لايتقدم) التمييز (على) ما هو عامل فيه من (الفعل) الصريح او الغير الصريح لكونه[٣] من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه اوفاعلا له اذا جعلته لازما نحو وفجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها[٤] او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لايتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل * وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لاجرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها

٢ يعنى ان المراد بالعامل الاسم التام لامايشمله والا ففى قوله والاصح ان لايتقدم على الفعل تطويل والعبارة المنقحة والاصح ان لايتقدمه التمييز على عامله *

٣ ولفوات الغرض من التمييز وهو البيان بعد الاجمال ليكون اوقع لكن البيان بمن البيانية لايمنع من التقديم كما فى قوله تعالى فغشيهم (لارى)

٤ انما اتى بالجمع لان المتفجر متنوع الى ماء عذب وملح وغير ذلك او الى جار وقار وغير ذلك يعنى ان التمييز اسم جنس قصد به الانواع *

مجازا

مجازا * وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى اومفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة (خلافا للمازنى[٢] والمبرد) فانهما يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر *

❁ انهجر سلمى بالفراق حبيبها ❁ وما كاد نفسا بالفراق تطيب ❁

على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ يكون فى كاد ضمير الشأن لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه* واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك * وما قيل[٤] يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف عسير[٥] غير قادح فى التمسك ❁ (المستثنى) ❁ اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الابعد معرفته فقال (متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج)

٢ المازن كصاحب ابو قبيلة كما فى القاموس استاد المبرد وتلميذ الاخفش *

٣ قال سيبويه جوابا لاستدلالهم كلام العرب استقراء لا قياس *

٤ قيل يحتمل ايضا ان يكون تطيب المذكور مفسرا لتطيب المقدر قبل نفسا *

٥ اذ بناء تمسكهم على الظاهر الذى يقبله الطبع السليم *

اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (عن متعدد) جزئياته نحو ما جائنى احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان المتعدد (لفظا) اى ملفوظا نحو جائنى القوم الا زيدا (او تقديرا) اى مقدرا نحو ما جائنى الا زيد اى ما جائنى احد الا زيدا (بالا) غير الصفة (واخواتها) واحترز به عن نحو جائنى القوم لا زيد وما جائنى القوم لكن زيد جاء (و) المستثنى (المنقطع) هو (المذكور بعدها) اى بعد الا واخواتها (غير مخرج) عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جائنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد اولم يكن نحو جائنى القوم الا حمارا (وهو) اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا اوغير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار (منصوب) وجوبا (اذا كان) واقعا (بعد الا) لابعد غير وسوى وغيرهما (غير الصفة) قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى لئلا يذهل عنه (فى كلام موجب) اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جائنى القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع فى كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون

المستثنى

٢ اى فى عدد وكثرة وليس المراد التعدد فى اللفظ *

٣ بيان للواقع لئلا يذهل وليس للاحتراز اذ لا اخراج بالا الصفتية ولا احتياج الى هذا القيد بعد قوله هذا المخرج عن متعدد *

٤ اراد بها كلمات محفوظة لا ماهو بمعناها مطلقا حتى يلزم ان يكون جاء القوم المخرج منهم زيد او المستثنى منهم زيد مستثنى وذلك امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه نعم لو ادعى ان تلك الكلمات المحفوظة صارت بمعنى الا فى عدم الاستقلال لم يلزم ذلك اى كون ماذكر مستثنى لعدم كون معناه معنى الادوات للفرق بينهما بالاستقلال واندفع ايضا ما قلنا على ماقال الشيخ الرضى فى دفع شبهة الاستثناء *

٥ قيل لا ولكن لا يستدعيان اخراجا بل مخالفة للحكمين اثباتا ونفيا ولهذا تستعملان فى صورة لا يتصور فيها الاخراج كان تقول جاء عمرو لا زيد وماجاء عمرو لكن زيد *

٦ بل يجوز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل *

٧ رد للفاضل الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا *

المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الايوم كذا فانه منصوب[٢] على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام فى كونه منصوبا مطلقا لا فى كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اوكان بعد خلا وعدا[٣] الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل فى نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصريين اما الفعل المتقدم اومعنى الفعل بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل اومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول (اومقدما)[٤] عطف على قوله[٥] بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما (على المستثنى منه) سواء كان فى كلام موجب اوغيره نحو جاءنى الا زيدا القوم وما جاءنى الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه (اومنقطعا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما فى الدار احد الاحمارا (فى الاكثر) اى فى اكثر اللغات وهى لغة اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون اوفى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لايصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة *واما بنوتميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم[٦] يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لايكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون

٢ لعل المعترض اراد بذلك انه من قبيل المفرغ فينبغى ان يكون داخلا فى الآتى وليس مقصوده انه منصوب على الظرفية والكلام فى المنصوب على الاستثناء حتى يرد ماذكره الشارح *

٣ لان الواقع بعدهما منصوب على المفعولية لا على الاستثناء *

٤ واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه *

٥ هذا مبنى على ان قوله بعد الا خبر وقوله فى كلام موجب حال *

نحو ماجاءنى الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيد ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا فى الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وجوزه الكوفيون لكن الاولى مذهب البصريين كما فى الرضى واعلم ايضا انه لايلزم ان يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتدأ الابتداء لا الخبر *

٦ ظرف للمنصوب الملحوظ بطريق الايجاب اوظرف مستقر مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اى هو *

٧ متعددا كان اوغير متعدد نحو ماجاءنى زيد الا عمرا *

الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اى من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا فى العاصم فيكون منقطعا (اوكان بعد خلا وعدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءنى القوم خلا زيدا وهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس* وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا كما فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءنى القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائى منهم او بعض منهم زيدا وهما فى محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التى هى الاصل فى باب الاستثناء (فى الاكثر) اى النصب بهما انما هو فى اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر (وما خلا وما عدا) اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ماخلا اوما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اى

٢ ذهب كثير الى ان الاستثناء متصل فمنهم من قال ان عاصم بمعنى معصوم كدافق بمعنى مدفوق ومنهم من قال ان عاصما بمعنى ذو عصمة ومنهم من قال ان من رحم بمعنى الراحم وهو الله تعالى وغير ذلك*

٣ لانها موضوعة للاستثناء وماعداها ليست موضوعة له بل موضوعة لمعان اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفى وغير ذلك استعملت فى الاستثناء بضرب من المناسبة *

* من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس المستثنى لامر يختار فيه والاوضح الابدال *

* اراد به بدل البعض من الكل وانما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه لان الاستثناء المتصل يغنى غناء الضمير لانه يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه فان قلت كيف يكون بدلا والاول مخالف للثانى فى النفى والايجاب قلت لامنع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز فى الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعل حرف النفى مع الاسم الذى بعد صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل فى نحو ماجاءنى القوم الازيد قولنا الازيد بدل والاعراب على الاسم كذا

وقت خلوهم اوخلو مجيئهم من زيد اووقت مجاوزتهم اومجاوزة مجيئهم عمرا اوعلى الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد اومجاوزا بعضهم اومجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف اولم يعتد به ولهذا لم يقل فى الاكثر (و) كذا المستثنى منصوب (بعد ليس) نحو جائنى القوم ليس زيدا (و) بعد (لا يكون) نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لأنهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمهما فى باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهى لا يتصرف فيها (ويجوز فيه) اى فى المستثنى (النصب)[٢] على الاستثناء (ويختار البدل) عن المستثنى منه (فيما بعد الا) حال من الضمير المجرور اى حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما (فى كلام غير موجب) احتراز عما اذا كان فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر (و) الحال انه قد (ذكر المستثنى منه)[٣] احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب

-فى الرضى وبهذا ينحل الاشكال (ح) الذى اوردوه من انه لايصدق تعريف البدل عليه لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وكلا النسبتين هنا مقصودتان (ح) يعنى لا منع من ذلك مع الحرف المقتضى لذلك لكن التحقيق ان المفرغ وما فى حكمه مايكون المستثنى جزئيا من المستثنى منه المقصود فيه الاثبات الذى يستفاد من المستثنى وانما ذكر النفى تأكيد له (مطول سيالكوتى

٢ قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لاقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل وقدم فى التمثيل البدل تقديما للقرائة الراجحة *

٣ انما اعرب ح باعراب المستثنى منه لأن المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده فى حيز الفضلات فاعرب النصب فاذا حذف المستثنى منه لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ماهو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول *

اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثني منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك (نحو ما فعلوه الا قليل) بالرفع على البدلية (والا قليلا) بالنصب على الاستثنائية ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا[٢] البدل فى هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة (ويعرب) اى المستثنى (على حسب العوامل) اى بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وهو) اى والحال ان المستثنى واقع (فى غير) الكلام (الموجب) واشترط ذلك (ليفيد) فائدة صحيحة (مثل ما ضربنى الا زيد) اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربنى الا زيدا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا (الا ان يستقيم المعنى) بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا (مثل قرأت الايوم

٢ وانما وجب نصبه اذا كان بعد الا فى كلام موجب لانه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل فيلزم ثبوت الايجاب واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفى العارض اولان المبدل منه فى حكم النتيجة فيكون فى حكم التفريع وهو فى الايجاب ممتنع وفيهما نظر اما فى الاول فلان معنى تكرير العامل ليس الا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز جاءنى زيد لا عمرو واما فى الثانى فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ وما فى حكمه (لارى) واجيب عن النظر الاول بان البدل فى حكم تكرير العامل من حيث انه الق بالنسبة فلابد فيه من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا فانه فى قوة تكرير العامل من جهة الصرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وفيه نظر ظاهر اذ لا يلزم من كون البدل مقصودا بالنسبة تكرير العامل من حيث الايجاب والسلب اذ لا منع من الاختلاف مع الحرف المقتضى لذلك واجيب عن الثانى بان مراد المستدل انه فى حكم- كذا

كذا) اى اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر اومثل ذلك * ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى الموجب فى بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه فى غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغى ان يشترط فى غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لايصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص فى ضربنى الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين فى كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها * واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب فى الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفى النفى عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس فى انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل كما فى المثال المذكور * وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربنى الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه فى الاول وعدم ظهورها فى الثانى فلو قام فى الثانى ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربنى الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه

المفرغ باعتبار عدم كون النسبة فى كل منهما مقصودة اصالة والمفرغ يمتنع فى الايجاب فكذا ما فى حكمه ولم يدع فساد المعنى فيه حتى يرد ماذكر *

المعنى لكن الغالب عدم وجد ان قرينة كذلك فى الموجب
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثمه) اى ومن اجل
ان المفرغ لا يكون فى الموجب الا ان يستقيم المعنى
(لم يجز) مثل (ما زال زيد الا عالما) اذ معنى مازال ثبت[٢]
لان نفى النفى اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على
جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم * وقال الشارح
الرضى يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
زيد عليها مما لايتناقض ويستثنى من جملتها العلم اويحمل
ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الاصفة العلم وعلى هذين التقديرين
يندرج فى صورة الاستقامة ولايخفى[٣] على المتفطن انه يمكن
بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع مواد الايجابية عند الاستثناء
الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا فى قولك ضربنى الازيد
المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود
منه المبالغة فى غلو المجتمعين على ضربك (واذا تعذر البدل)
من حيث حمله (على اللفظ) اى لفظ المستثنى[٤] منه (فعلى
الموضع) اى يحمل على موضع المستثنى منه لاعلى لفظه
عملا بالمختار على قدر الامكان (مثل ما جاءنى من احد
الا زيد) فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لامجرور
محمول على لفظه (و) مثل (لا احد فيها)[٥] اى فى الدار
(الا عمرو) فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه (و)
مثل (ما زيد شيئا الا شىء لايعبأ به) اى لايعتد به فشىء
مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه

٢ فالمراد بغير الموجب غير
الموجب فى التحقيق ولا ينفع
النفى الظاهر كما لا يضر
صورة الايجاب المؤل بالنفى
٣ ويمكن ان يقال المراد
عدم الجواز من غير جعله
مستقيم المعنى بنصب قرينة
على الخصوص او قصد
المبالغة *
٤ فيه اشارة الى انه لايبدل
من المحل فى البدل الغير
المختار نحو ماجاءنى من احد
الا زيدا فالمراد بالبدل
البدل المختار بان يكون
اللام للعهد *
٥ اعلم انه يتعذر البدل
على اللفظ فى اربعة مواضع
فى المجرور بمن الاستغراقية
والمجرور بالباء المزيدة
لتأكيد غير الموجب نحو ما
زيد اوليس زيد اوهل زيد
بشىء وفى اسم لا التبرئة اذا
كان منصوبا اومفتوحا نحو لا
رجل ولاغلام رجل وفى الخبر
المنصوب بما الحجازية فلو
مثل المصنف بالباء المزيدة
لتأكيد غير الموجب ايضا
لاستيفاء الصور الاربع لكان
اولى *

وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شىء المستثنى* قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشىء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفية غر الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى (لان من) الاستغراقية (لاتزاد) اتفاقا (بعد الاثبات) اى بعد ماصار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتأكيد[٢] النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جائنى من احد الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جائنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل[٣] المستثنى على اللفظ وقيل لاحد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لافهى كالنصب[٤] الحاصل بالعامل فلابد حينئذ من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الاشىء لوحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد حينئذ من تقدير ما كذلك لتعمل فيه (وما ولا لاتقدران) حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل اوحكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما (عاملتين) فى المستثنى المحمول على البدل (بعده) اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا (لانهما) اى ما ولا (عملتا للنفى وقد انتقض

٢ اى نفى مجرورها سواء باشرته اولا نحو ماجائنى من رجل وامرأة *

٣ اى وانما ابدل المستثنى على اللفظ مع ان لفظه مبنى والحمل على الحركة البنائية لايجوز*

٤ فكما يحمل على ذلك النصب يحمل على هذه الفتحة *

بالا) وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية * فان قلت لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب * قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض النفى بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه (بخلاف[٢] ليس زيد شيئا الا شيئا) مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا (لانها) اى ليس (عملت[٣] للفعلية) لا للنفى (فلا اثر لنقض معنى النفى) فى عملها (لبقاء الامر العاملة هى) اى ليس (لاجله) اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية (ومن ثمه) اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس[٤] (جاز ليس زيد الا قائما) باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها (وامتنع ما زيد الا قائما) باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا (والمستثنى مخفوض) اى مجرور (بعد غير وسوى) مع كسر[٥] السين اوضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه (وبعد حاشا فى الاكثر) لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيد اى برأه الله[٦] عن ضرب عمرو (واعراب

٢ متعلق بالتمثيل لا بقوله لانهما عملتا للنفى والا لاكتفى بقوله بخلاف ليس *

٣ اى لكونها على صورة الفعل ومتصرف ببعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها لمعنى ما كان فبعد الاثبات تبقى على ما كان حتى يرد ان ليس كما لنفى مضمون الجزء ونفى مضمون الشئ ليس الا نفى كونه فجعل ليس متضمنا لمعنى الكون دون ما تحكم *

٤ ومن ثمه ايضا لم يجز ليس زيد الا قائم وجاز ما زيد الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب الا المسلم بالرفع قلت هذه لغة تميمية لتنزيل ليس منزلة ما *

٥ قال الرضى كسر السين مع القصر وفتحها مع المد مشهور وكسرها مع المد وضمها مع القصر لغتان غير مشهورتان *

٦ يعنى ضمير حاشا راجع الى الله تعالى من غير سبق ذكره صراحة لتعينه *

غير فيه) اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو حينئذ باعراب موصوفه (كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه (وغير) اى كلمة غير فى الاصل (صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جائنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها (حملت على الا) واستعملت مثلها (فى الاستثناء) على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله (كما حملت الا عليها) اى على كلمة غير (فى الصفة) لكن لايحمل الا عليها فى الصفة غالبا (الا اذا كانت) اى الا (تابعة لجمع) اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جائنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لابد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة جائنى رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال اوتقديرا كقوم ورهط وان يكو مثنى

٢ متعلق بالمستثنى ان اريد به المعنى اللغوى اوصفة له ان اريد به معناه الاصطلاحى *

٣ من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمتقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى الناقص نحو جائنى القوم غير زيد وماجائنى غير زيد احد وماجائنى القوم غير حمار بالنصب وماجائنى احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وماجائنى غير زيد

٤ سواء بحسب الذات نحو مررت برجل غير زيد او بحسب الوصف نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لايكون فيه كذلك لكن قال الشيخ الرضى ان استعمال الغير باعتبار الثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات *

٥ متعلق بالحمل اوحال عن الا للاحتراز عن الا فى الصفة فانه المحمول لا المحمول عليه *

٦ يعنى انه استعير غير بمعنى الا لاشتراك كل منهما فى معنى المغايرة فان غيرا يدل على مغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا او وصفا والا تدل على مغايرة مابعدها لما قبلها فى الحكم فجاز استعمال كل منهما فى معنى الآخر بعلاقة المشابهة *

* انما اشترط ذلك ليكون اظهر فى كونها صفة لان الاصل فى الصفة ذكر الموصوف *

٧ حمل حمل الا عليها مشبها به مع ان كون عمل غير على الاشايعا بالنسبة الى عمل الا عليها مستدعى جعله مشبها لئلا يلزمه الفصل الكثير بين المشبه والمشبه به اذ اولى قوله اذا كانت متعلقه اوتوهم تعلقه بحمل غير على الا اذا لم يل (شوكت)

٨ المراد به ههنا مالم يكن له مفرد من لفظه ويستعمل فى معنى الجمع *

فيدخل فيه نحو ما جائنى رجلان الازيد (منكور) اى منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل اوعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع (غير محصور) والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جائنى رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم اوعشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول مابعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جائنى وله على عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير (التعذر الاستثناء) عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا فى صدر هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء فى المحصور نحو جائنى مائة رجل الا زيد وقد لايتعذر فى غير المحصور نحو جائنى رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه فى بيان هذه القاعدة (نحو لوكان فيهما) اى فى السماء والارض (الهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الاالله) اى غير الله (لفسدتا) اى لخرجتا عن الانتظام فالا فى الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور هى آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفى الآية

مانع

مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لوكان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لايدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى لجواز ان يكون حينئذ فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب[٢] ان لايتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة (وضعف) حمل الا على غير (فى غيره) اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الازيد ان يكون الازيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله[٣] * وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * فالا الفرقدان صفة لكل اخ لااستثناء منه والا لوجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذ ان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل (واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية) اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جائنى القوم سوى[٤] اوسواء زيد فكانك قلت جائنى القوم مكان زيد (على) المذهب (الاصح) وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية و التصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا

٢ اى يجب ان لايكون اله الا الله لان التعدد يستلزم المغايرة والمغايرة مستلزمة للفساد وانتفاء اللازم مستلزمة لانتفاء الملزومات كما ان اثبات الملزوم مستلزم لاثبات لوازمه كلها يعنى ان الملزوم للفساد فى الذكر امكان وجود الهة مغايرة لذاته تعالى لكن الفساد لازم لمطلق المغايرة اذلو فرض اله واحد غير الله تعالى يلزم الفساد ايضا فانتفاء الفساد يستلزم انتفاء التعدد مطلقا وانما ذكر فى الآية تشنيعا بالكفار بانهم اعتقدوا شركاء لمن لايجوز له شريك اصلا *

٣ اى بقول عمرو بن معدى كرب ويحتمل ان يريد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية *

٤ اعلم ان سوى وسواء فى الاصل بمعنى مكان مستوثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء فهو ظرف بحسب الاصل وغير ظرف بحسب المراد فالبصريون نظروا الى معناه الاصل والكوفيون نظروا الى المعنى المراد فجعلوه فى حكم الغير *

كغير متمسكين بقول الشاعر * ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جائنى سواك وفى الدار سواك مثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

❁(خبر كان واخواتها)❁ وستعرفها فى قسم الفعل ان شاء الله تعالى (هو المسند بعد دخولها) اى دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لايكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم فى هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف * ويمكن ان يقال فى جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه فى خبر ان واخواتها (مثل كان زيد قائما وامره) اى امر خبر كان واخواتها (كامر خبر المبتدأ) فى اقسامه واحكامه وشرائطه على ماسبق فى بحث المبتدأ والخبر (و) لكنه (يتقدم) على اسمها حال كونه (معرفة) حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر

٢ واجيب عن استدلالهم بهذا البيت بانه محمول على الضرورة او هو ليس بفاعل بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدوان *

٣ اوله فلما صرح الشر وامسى وهو عريان *

٤ بيان للواقع فلا دور لعدم دخوله فى التعريف *

٥ لايقال وكذا الاسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على انها تدخل الجملة الاسمية لانا نقول ذلك الاسناد قد غير بدخولها *

٦ من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا *

٧ من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة *

٨ من انه ان كان جملة فلابد من عائد ولايحذف الا اذا علم بالقرينة *

فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة[٢] رافعة للبس وكذلك[٣] اذا انتفى الاعراب فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لايجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا (وقد يحذف عامله) اى عامل خبر كان وهو كان لاخبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها (فى مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فى مثلها) اى فى مثل هذه الصورة وهى[٤] ان يجىء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم (اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته (ويجب الحذف) اى حذف عامله يعنى كان (فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت) منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر

٢ واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ *
٣ اى كما لايجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا لم توجد قرينة *
٤ الضمير راجع الى المثل والتمثيل باعتبار كونه عبارة عن الصورة لان المماثل للصورة صورة ايضا *

المصنف على الاول لانه اشهر ❁ اسم ان واخواتها ❁ وستعرفها
في قسم الحرف ان شاء الله تعالى (هو المسند اليه بعد دخولها)
اى بعد دخول أن او احدى اخواتها (مثل ان زيدا قائم)
وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا
ابوه قائم ❁ المنصوب بلا التي لنفي الجنس ❁ اى لنفي صفة
الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره
من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها
وان لم يكن كله من المنصوب لكن اكثره منها فاعطى للاكثر
حكم الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو
المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه (هو المسند
اليه بعد دخولها) خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت
وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد
عليه قوله (يليها) اى يلي المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها
بلا فاصلة (نكرة مضافا او مشبها به) اى بالمضاف في تعلقه بشيء
هو من تمام معناه وهذه احوال مترادفة من الضمير المجرور
في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في يليها (مثل لا غلام رجل) مثال
لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها
وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها (ولا عشرين

٢ وامره كامر المبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة مخصصة او وقوعه نكرة مع تعريف الخبر *

٣ ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان لنصب بها بل يجوز الغاء لا يضعف عملها وح يجب التكرير كما في المعرفة والمقصود صرح به الرضى *

٤ لا يقال ان المرفوع بعدها معرفة كان او نكرة لا يسمى اسما لها فالتعريف غير مانع لانا نقول المراد العمل فيه *

٥ وهو خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وانما لم يلزم الكذب ح لان المجموع خبر واحد حقيقة فيكون المعنى نفي كون غلام رجل جامعا للظرافة وكونه في الدار وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره *

درهما

درهما لك) مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على
النسخ[٢] المشهورة من تتمة المثالين كليهما (فان كان) اى المسند[٣]
اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان (مفردا)
بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا اومشبها به اى يليها
نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله (فهو مبنى[٤]
على ما ينصب به) فانه لو كان مفردا معرفة اومفصولا فحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب
به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الواحد نحو لا رجل
فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين[٥] نحو لا
مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور
ما قبلها فى الجمع الذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك *
ويعنى بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى
والمجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار
لا من رجل فيها لانه جواب[٦] لمن يقول هل من رجل فى الدار
حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بنى على ماينصب
به ليكون البناء على حركة اوحرف استحقها النكرة فى الاصل
قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح
جانب الاسمية فيصير الاسم بها مائلا الى ما يستحقه فى الاصل
اعنى الاعراب (وان كان) اى المسند اليه بعد دخولها[٧] (معرفة)
بانتفا شرط النكارة (ومفصولا بينه) اى بين ذلك المسند اليه
(وبين لا) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا
مع انتفاء شرط كونه مضافا اومشبها به اولا وهى ست صور
نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا

٢ واما على بعض النسخ وهو لا غلام رجل ظريف فيها فهو من المثال الثانى قطعا *

٣ يعنى ان ضمير كان راجع اليه لا الى المنصوب لانه لا يكون مفردا وان ذهب اليه الوهم من كون الكلام مسوقا له ولا الى اسم لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر لكونه مذكورا صريحا *

٤ ليس ذلك وايضا بل يجوز الفاء وح يجب الرفع والتكرير *

٥ وانما قال بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن لكنه مشابه له فمنع من الدخول على المبنى *

٦ ولانه نص فى الاستغراق والنفى بدون من الاستغراقية لا يفيد التنصيص الا يرى ان ما جائنى رجل لا يفيد الاستغراق ولذا جاز بل رجلان اورجال بخلاف ما جائنى من رجل (لارى)

٧ بالمعنى الظاهر والا فالمسند اليه بعد دخولها لا يكون معرفة ولا مفصولا *

* مفعول مالم يسم فاعله عند الاخفش ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته لا عند الجمهور فان لازم الظرفية لا يكون نائب الفاعل عندهم مفعول مسند الى ضمير مصدره وبينه ظرف واما صلة نائب الفاعل مع كونه مرفوعا لفظا فمخالف الجمهور والاخفش معا *

عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولاعمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو (وجب) فى جميع هذه الصور الست (الرفع) على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التأثير مع الفصل (والتكرير) اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه[٢] اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى التنكير من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا (ومثل قضية) اى هذه قضية (ولا اباحسن لها) اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه بانه (متأول) بالنكرة اما بتقدير المثل[٣] اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتأويله[٤] بفيصل بين الحق والباطل لاشتهار[٥] على رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التأويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير (وفى مثل لاحول ولا قوة الا بالله) اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل واحد منهما نكرة بلا فصل يجوز (خمسة اوجه) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول (فتحهما) اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطفا على لاحول

٢ يعنى اراد تكرير النوع لا تكرير الشخص انما قدر السوءال مكررا اذ لو لم يكن مكررا لقال نعم اولا *

٣ فيكون اباحسن على تعريفه والمراد به على رضى الله عنه يعنى هذه فظيعة عظيمة يحتاج الى حاكم عادل مثل على ولا مثل لها *

٤ فيكون اباحسن نكرة فكانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فينصرف وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور *

٥ ولقوله عليه السلام اقضاكم على *

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولاقوة موجود الابالله اوعطف جملة على جملة اى لاحول الابالله ولا قوة الابالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية (و) الثانى (فتح الاول ونصب الثانى) اى لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الثالث فتح الاول و (رفعه) اى رفع الثانى نحو لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد اوعطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة (و) الرابع (رفعهما) بالابتداء نحو لاحول ولاقوة الابالله لانه جواب قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا (و) الخامس (رفع الاول) على ان لا بمعنى ليس (على ضعف) فان عمل لا بمعنى ليس قليل (وفتح الثانى) نحو لاحول ولا قوة الابالله على ان يكون لا لنفى الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولادخل فيها لتوافق الاسمين بعدها فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الابالله

٢ عطف على فتح الثانى المفهوم من قوله فتحهما لانه فى معنى فتح الاول وفتحهما الثانى لاعطف على فتحهما حتى يكون حال الاول غير مبين فى قوله ونصب الثانى ورفعه *

٣ عند غير سيبويه فان لا عاملة عند غيره فى المتبوع والتابع فالخبر خبر لا فلا يلزم التوارد واما عند سيبويه فلا يجوز تقدير خبر واحد لان لا عنده مع اسمه المبنى مبتدأ ولا يعمل فى الخبر بل هو مرفوع على انه خبر المبتدأ والمعطوف منصوب بلا فيعمل لا فى خبر المعطوف لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر فيرتفع الخبر لعاملين مختلفين ولا يجوز قياسا على توارد المؤثرين على اثر واحد فيجب ان يقدر لكل منهما خبر *

٤ يحتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا للتبرئة ولازائدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على انه اسمه وان يكون للتبرئة ملغاة *

والايلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لايخفى (واذا دخلت الهمزة على لا) التى لنفى الجنس (لم تغير العمل) اى عمل لا اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لايتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام (ومعناها) اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما (الاستفهام) حقيقة فتقول الارجل فى الدار مستفهما (و) اما (العرض) مثل الانزول عندى ولم يذكر سيبويه ان حال الا فى العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافى وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه (و) اما (التمنى) نحو الاماء اشربه حيث لايرجى ماء واما قوله ❁ الا رجلا جزاه الله خيرا ❁ فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه قال الا ترونني رجلا يعنى هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر (ونعت) اسم لا (المبنى) لانعت اسمها المعرب احترازعن مثل لاغلام رجل ظريفا (الاول) بالرفع صفة للنعت اى لا الثانى وما بعده احترازعن مثل لارجل ظريف كريم فى الدر (مفردا) حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لارجل حسن الوجه (يليه) حال بعد حال او صفة مفردا احتراز

* اما السادس وهو رفع الثانى على ان لابمعنى ليس وفتح الاول على ان لانافية للجنس فتوهم لانه باعتبار الصورة عين الثالث ولو اعتبر اختلاف الوجوه زادت الوجوه على الستة *

٢ فيه مسامحة والمراد متعلق الا بالله ولاموجود *

٣ فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى *

٤ وهى هلا والا ولو لاولوما *

٥ قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام عن حقيقة فلايكون للتمنى *

٦ ومعنى التحضيض فى المضارع على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر * ومعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل *

عن المفصول نحو لاغلام فيها ظريف وهذا القيد يغنى[٢] عن الاول (مبنى) على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى[٤] على الفتح ثم جىء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس[٦] مما يليه لتوسط التابع بينهما (ومعرب) لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء (رفعا)[٧] حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على اللفظ او على محله القريب (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (وظريف) بالرفع (وظريفا) بالنصب (والا) اى وان لم يكن النعت كذلك (فالاعراب) اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوائد القيود (والعطف) على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل[٧] منصوبا (و) بان يحمل (على المحل) ويجعل مرفوعا (جائز) ولا يجوز فيه البناء لامكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى تزاد فيه لا كثيرا

٢ لانسلم الاغناء اذ النعت الثانى قد يكون متصلا باسم لا بان حذف الاول بقرينة نحو البر لا كر نقيا عندى فانه فى تقدير لا كر منه نقيا ولو سلم (ح) فالاغناء اغناء المتأخر عن المتقدم ولا بئس فيه (ح)

(ح) مدار التسليم ان الولى منتف تقديرا فى هذه الحالة والمراد من الولى الولى لفظا وتقديرا *

(ح) لكن لا يليق بالكتاب المطلوب منه الاختصار *

٣ من حيث المعنى فان محط الفائدة القيد الاخير فاذا قلت لا رجل ظريف فكانك قلت لا ظريف *

٤ كالاول لكونه تأكيدا لفظا ويجوز الرفع والنصب ايضا *

٥ بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء *

٦ اى امثلة النعت الذى لم يكن كذلك *

٧ مصدر ان نوعيان والقول بانه منصوب بنزع الخافض ضعيف لانه سماعى الا فى ان وان *

٨ يعنى ان المراد بالحمل على اللفظ اصل اعرابه مثل حركة البنائية لا بنائه اذ البناء لا يكون تابعا لبناء اخر بل يكون بالاستقلال *

٢ فى مدح عبد الملك بن مروان ومروان ملك من ملوك العرب والمجد الكرم يقال ارتدى بكذا جعله رداء وكذا تأزر به جعله ازارا معنى البيت فلاب موجود فى الدنيا ولا ابنا يشبه مروان وابنه فى وقت ارتداء كل منهما بالمجد وتأزره به وليس اياه * ٣ يعنى يبنى البدل وجوبا اذا كان مفردا نكرة وكذا يجب بناء التأكيد اللفظى واما التأكيد المعنوى فلا (١٦٢) يكون فى المنكر ويجوز الرفع والنصب فى عطف البيان وفى البدل اذا لم يكن مفردا نكرة *

٤ الواو من المصنف فهو لعطف المثال على الثال *

٥ لكن لا الى حد الشذوذ *

٦ اى اجازوا مثل هذين التركيبين تشبيها *

٧ اشار به الى ان المراد بالتشبيه بالمضاف تنزيله منزلة المضاف الحقيقى واجراء احكامه عليه لاصله مضارعا للمضاف بالمعنى المشهور والا لنون لا اباله كما نون لا حسنا وجهه ولم يحذف النون فى لا غلامى *

٨ لما كان قول المص لمشاركته له فى اصل معناه غير صحيح بحسب الظاهر اذ اسم لا فى هذين التركيبين نكرة وتركيبه بالجار والمجرور خبرى عند المص فلا اختصاص لاسم لا فى هذين التركيبين حتى يشارك المضاف اعنى لا اباه ولا غلاميه فيه اوله الشارح بتأويلين حاصل الاول ان اسم لا المضاف باظهار اللام مشارك للمضاف بتقديره فى افادة الاختصاص الاضافى لاشتمال كل منهما على الاضافة وصورة اسم لا فى هذين التركيبين صورة المضاف باظهار اللام فاعطى له حكمه وحاصل الثانى ان مثل هذين التركيبين مع عدم الاضافة فيه اصلا مشارك للتركيب الاضافى فى افادة مطلق الاختصاص واعطى اسم لا فى الاول حكمه فى الثانى لا يعتبر انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له * ٩ بالمضاف من حيث انه مضاف *

نحو لا حول ولا قوة (مثل لا اب وابنا وابن) فى قول الشاعر *

* ولا اب وابنا مثل مروان وابنه * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا *

اذ سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى (ومثل لا اباله ولا غلامى له) اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين (جائز) يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيها مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة (تشبيها له) اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف (بالمضاف) واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو (لمشاركته) اى لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه (له) اى للمضاف (فى اصل معناه) اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامى له جائز

تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف
اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى لمشاركة مثل
هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه
اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى
انم مما يفهم من غيره (ومن ثمه) اى ولاجل ان جواز مثل
هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى
الاختصاص (لم يجز) تركيب[٢] (لا ابا فيها) اى فى الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شىء
انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة
الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا
ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له فى اصل
معناه (وليس)[٣] اى مثل هذين التركيبين (بمضاف) حقيقة
(لفساد المعنى) المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفى
ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال
من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير
الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على
تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر
اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد
نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود عن ابيه
المعلوم او غلاميه المعلومين (خلافا لسيبويه) والخليل وجمهور
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم
اولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه

٢ وهذا التركيب الخبرى *

٣ وان يكون اللام تأكيد
اللام المقدرة *

والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت (ويحذف) اسم لاحذفا كثيرا (فى مثل عليك[٣] اى لابأس عليك) ولايحذف الامع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لامثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد ❁ (خبر ما ولا المشبهتين بليس)[٤] فى النفى والدخول على الجملة الاسمية (هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما ولا (وهى) اى خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما (لغة حجازية) وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر[٦] باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لايذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هى التى جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ❁ ما هذا بشرا وما هن امهاتهم (واذا زيدت ان مع ما) نحو ما زيد قائم قيل[٧] انما خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا فى استعمالاتهم وهى زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين (او انتقض النفى بالا) نحو ما زيد الا قائم (او تقدم الخبر) على الاسم نحو ما قائم زيد (بطل العمل) اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبهه ليس

٢ اى فيما اذا ذكر الخبر *
٣ كما لايحذف الخبر الا مع وجود الاسم والعلة واحدة *
٤ قال الرضى ان ما وليس لنفى الحال بخلاف لا فانها لنفى المطلق او لنفى الاستقبال *ان ما وليس لنفى الحال عند النحاة والحق انهما لمطلق النفى *
٦ يعنى ان الضمير راجع الى الخبرية المستفادة من خبر ما ولا قال الرضى لاينقل عن احد رفع اسم لا ونصب خبرها لا من الحجازيين ولا من غيرهم فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها *
٦ لان الاسم لما كان مرفوعا قبل دخولهما ايضا فلا يظهر اثر عملهما فلا يعلم انه مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها *
٧ مرضه لان الشرط عدمها فلا يقتضى الوجوب فى الاستعمال بل يكفى الامكان على ان عدم الوجد ان لا يستلزم عدم الوجود فالاولى ان يقال ان الاشتراط تفاد باولوية *

فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا انتقض النفى بالا فلان عملها لمعنى النفى فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها فى العمل (واذا عطف عليه) اى على خبر ما[٢] (بموجب) بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافرا وما عمرو قائما لكن قاعدا (فالرفع) اى فى حكم المعطوف الرفع لا غير لكونهما بمنزلة الا فى نقض النفى ❁ (المجرورات هو ما اشتمل) ❁ اى اسم اشتمل ليخرج الحروف الاواخر التى هى محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم (على علم المضاف اليه) اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعنى الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا * وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية[٣] كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته[٤] اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل فى تعريف المجرور[٥] مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه (والمضاف اليه) وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا (كل اسم) حقيقة او حكما ليشمل الجمل التى يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها فى حكم المصادر (نسب اليه شىء) اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد (بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا) اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما فى مثل مررت

٢ منصوبا كان او مجرورا بالياء *

٣ والحاصل لم يقل على علم الاضافة لانه قصد ان تأخذ لاحق كلامه اعنى قدمه والمضاف اليه كل حجر سابقه مع ان المراد فتنبه *

٤ اى ذات العلامة لا من حيث انها علامة اذ قد يتحقق الشىء بمعنى ذات العلامة بدون ذلك الشىء *

٥ اى المجرور بالحرف الزائد *

بزيد اومقدرا حال كون ذلك المقدر (مرادا) من حيث العمل[٢] بابقاء اثره وهو الجر[٣] مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف نحو قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به (فالتقدير) اى تقدير الحرف (شرطه ان يكون المضاف اسما) اذ لو كان فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد (مجردا) اى منسلخا عنه (تنوينه) اوما قام مقامه من نونى التثنية والجمع (لاجلها) اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هى فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية * ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا[٤] قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والتصريح فى شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شىء فيه فى سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضارب لزيد وفى اضافتها الى فاعلها[٥] مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان فى اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اى شىء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت

٢ يعنى ان المراد للعمل لا للمعنى اذ ليس المعنى فى الاضافة المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة او اجمال يذكر فى تفصيله حرف حتى لو ذكر حرف الجر لانقلب الاضافة الى الوصف *

٣ بيان للواقع لان الاثر ملحوظة بهذا العنوان حتى يتجه ماقيل من ان تعريف المجرورات يصير دوريا لان الخفاء فى المجرور باعتبار الجر فلو اخذ فى تعريفه ما يتوقف على الجر لزم الدور وهو مح *

٤ لا لمعنى لاعتبار حرف فى حسن الوجه لانه هو هو ولا فى ضارب زيد لانه متعد بنفسه ففى عامل هذا المضاف اليه اشكال اذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الاضافة عمل الجر لانهما اذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر قال الشيخ الرضى يجوز ان يقال عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة *

٥ اى فى الا والا فالفاعل الان الضمير المستتر *

هذا[٢] فى الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان اللفظية لاتفيد الا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة[٣] فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف فى اللفظ (وهى) اى الاضافة بتقدير حرف الجر (معنوية) اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا (ولفظية) اى منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد اوكان صفة ولكن غير مضاف الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه (وهى) اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء (اما بمعنى اللام فيما) اى فى المضاف اليه (عدا جنس المضاف وظرفه) اى لايكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد (واما بمعنى من)[٤] البيانية (فى جنس المضاف) الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه (واما بمعنى فى فى ظرفه) اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وحينئذ ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى اللام واما مساوله كليث واسد اواعم مطلقا كاحد[٥] اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك

٢ اى كون الحسن مضافا الى الوجه بهذا التوجيه *

٣ بالفاعل الذى هو الوجه مما يختص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه من هو فلما قلت زيد الخ *

* وتمسككهم بالاتحاد بين المضاف والمضاف اليه فيما صدقا عليه غير صحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة ايضا ولم يقل به احد *

٤ دون التبعيضية لان هيئة الاضافة لم توضع له ولا يستفاد من الاضافة وان كان اضافة البعض الى الكل نحو يد زيد فان تلك الاضافة اختصاص اليد بزيد ولنا ان الاختصاص هو الجزئية او الكلية فانما يعرف من خارج دلالة الاضافة *

٥ فان الاحد يوم الاحد لعدم الفائدة فى الاضافة *

٢ اذ لم يستعمل يوم للاحد وكذا الحال فى الباقيين ولما لم يستعمل مقطوعة فاذا قطعت

اوجب تنافرا لانه غير مأنوس (لارى)*

٣ قيل فى تصحيح اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطة جزئيات كلى اضيف هو اليه واضافة الجزئى الى الكلى بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التأويل بالجزئيات او الافراد مثلا والايلزم فك كل عن الاضافة وذا لايجوز لان كلا لايستعمل الا مضافا الى ظاهر او مضمر محذوف نحو كلا هدينا اى كلهم او ملفوظ نحو ان الارض كلها لله وفيه بحث لان كلا للاحاطة والجزئى والفرد ملحوظ من جانب المضاف اليه كما تقرر فى الميزان فتصحيح اضافة الجزئى الى الكلى مما لايجد نفعا فى تصحيح اضافة كل الى الجزئى والفرد لكن الظاهر من كلام اهل العربية ما ذكره صاحب القياس *

٤ يعنى ان هذه الاضافة بادنى ملابسة ويكفى فى الاضافة بمعنى اللام ادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء لسهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهيء لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها * معلومية

٥ وايضا لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير وذلك لان الاضافة بادنى ملابسة مجاز*

فالاضافة حينئذ ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة فيه بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بمعنى من واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى* واعلم انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولايصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد (وهو) ان كون الاضافة بمعنى فى (قليل) فى استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه * فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة (نحو غلام زيد) مثال للاضافة بمعنى اللام اى غلام لزيد (وخاتم فضة) مثال للاضافة بمعنى من اى خاتم من فضة (وضرب اليوم) مثال للاضافة بمعنى فى اى ضرب واقع فى اليوم (وتفيد) اى الاضافة المعنوية (تعريفا) اى تعريف المضاف (مع) المضاف اليه (المعرفة) لان الهيئة التركيبية فى الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على

معلومية المضاف لا ان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى * فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف قلنا لا يضير ذلك كما ان المعرف باللام فى اصل الوضع لمعين ثم قد تستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللئيم يسبنى * وذلك على خلاف وضعه وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما فى الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شىء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذى يماثله فى الشىء الفلانى (و) تفيد الاضافة المعنوية (تخصيصا) اى تخصيص المضاف (مع) المضاف اليه (النكرة) نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه (وشرطها) اى شرط الاضافة المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (من التعريف) فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة فى نفسه من غير تجريد

اوكان معرفة جردت عن التعريف وانما وجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل[٢] الحاصل[٣] فتضيع الاضافة حيث لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا * فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والثريا والصعق[٤] وابن عباس فى لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لانسلم ان فى هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال[٥] تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف (وما اجازه الكوفيون من) تركيب (الثلثة الاثواب وشبهه من العدد) المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار (ضعيف) قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلثة الاثافى والديار البلاقع * واما ما جاء فى الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة (و) الاضافة (اللفظية) علامتها (ان يكون المضاف صفة) احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد (مضافة الى معمولها) احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد (مثل ضارب زيد) من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (وحسن الوجه) من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها

٢ يعنى ان المقصود من الاضافة الى المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة فلو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيلا لما هو الحاصل فيها يعنى اصل التعريف فلا يرد ان التعريف الحاصل بالاضافة غير التعريف الحاصل بما عداها فلا يكون تحصيلا للحاصل *

٣ ان افادت التعريف والا فتضيع *

٥ حاصله ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى الوضع الاول بخلاف الاضافة فانها لما لم تكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الاول فلو اضيف المعرفة الى المعرفة لادت الى اجتماع التعريفين فى الارادة *

(ولا تفيد) الاضافة اللفظية فائدة (الا تخفيفا) لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها فى تقدير الانفصال[٢] (فى اللفظ) لا فى المعنى بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظى اما فى لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد اوحكما مثل حواج بيت الله اوبحذف نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما فى لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره فى الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر فى القائم واضيف القائم اليه للتخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة (ومن ثمه) اى ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جاز) تركيب (مررت برجل حسن الوجه) باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب (وامتنع) تركيب (مررت بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز

٢ لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل او مفعول ذلك كان مجرورا ظاهرا (لنا)

ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص (و) من جهة انها تفيد تخفيفا (جاز) تركيب (الضاربا زيد والضاربوا زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه (خلافا للفراء) فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب[٢] المصنف عنه فى شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخير اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع فى شعر الاعشى من قوله * الواهب المائة الهجان وعبدها * فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) يعنى ان هذا القول ضعيف لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة * ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة[٣] على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد انه ضعيف[٤] فى الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه لا يحتمل النصب حملا عن المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه كما فى رب شات وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز

٢ واجاب بعضهم بان الاضافة ضايعة بقاء وان كانت معتبرة ابتداء فيلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها والرجوع الى النصب الذى هو الاصل لزوال ما عرضت الاضافة لاجله *

٣ لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل الخصم اذا كان موجود الئلا يعارض دليل ابطال المطلوب وابطاله يتوقف على اثبات المط حيث استدل بثبوته على بطلانه وانما قال شوب مصادرة ولم يقل مصادرة لانه لو اكتفى فى بيان ضعفه بعدم الفائدة فى الاضافة اندفعت المصادرة *

* فكان الدليل يتوقف على المطلوب *

* وهو توقف الدليل على المدعى *

٤ لا يخفى بعده لان المتبادر ضعف فى التركيب لا فى الاستدلال *

رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف و البيت بتمامه * الواهب المائة الهجان وعبدها * عوذا يزجى خلفها اطفالها * اى ممدوحه الواهب المائة الهجان وعبدها اى البيض من النوق يستوى فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة او بدل عنها اومن قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اى راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة فاضافته لادنى ملابسة عوذ بالذال المعجمة جمع عائذ اى حديثات النتايج حال من المائة يزجى بالزاى المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية اوعلى صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لاتنكشف الابعد معرفة حركة حرف الروى[٢] من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف عنه بقوله (وانما جاز الضارب الرجل) يعنى كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز (حملا على) الوجه (المختار فى الحسن الوجه) وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما فى كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه[٣] قياس مع الفارق (والضاربك) يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت (و) كذا (شبهه) وهو الضاربى والضاربه وغيرهما (فيما قال) اى فى قول من قال[٤] يعنى سيبويه واتباعه (انه) اى الضارب فى الضاربك (مضاف) دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل

٢ وهذا الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال ميمية اورائية اولامية وحركة الروى *

٣ اى على الضارب الرجل

٤ مصدر المضاف اوعند من قال على ان يكون فى بمعنى عند *

على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لايحتاج جوازه الى حمل (حملا) اى لمحموليته (على ضاربك) فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعنى جاز وبيانه انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف فى ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد * والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغى ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضارب ك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة * ولقائل ان يقول لم لايجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم

٢ ولا للام ايضا والا فينبغى ان يتصور التنوين بدون اللام وهو غير متصور * ٣ او لحاملتهم له بناء على جعله مفعولا له للفعل المفهوم اى جوزوا حملا * ٤ لان التنوين مشعر بتمامية الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فيلزم كون الضمير متصلا ومنفصلا فى حالة واحدة *

٥ من جانب المضاف والمضاف اليه كما ترى (لارى)

*فان قلت يرد على هذا نقض القاعدة المعلومة من السابق وهى ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف قلنا لعل المص لم يرض بالاضافة فى ضاربك مع عدم التخفيف بان لايقول بالاضافة ويكون الضمير منصوبا او بان يقول بالاضافة مع التخفيف كما فى التقرير الثانى لكن هذا الجواب لاتحسم مادة الاشكال لانه باق عندك يقول بالاضافة مع عدم التخفيف فالمقصود دون القاعدة مخصوصة بما عدا باب ضاربك ويمكن ان يجاب بان التنوين قدر باتصال الضمير فان اتصال الضمير انما ينافى التنوين لفظا ثم حذف من التقدير كما فى حواج بيت الله فحصل التخفيف بحذف التنوين المقدر ان قلت فعلى هذا ينبغى ان لايجوز الضاربك لوجود التخفيف فى المحمول عليه دون المحمول كما لايجوز الضارب زيد يحملوا للحمل على ضارب زيد قلنا بين المثالين فرق لان الضاربك مشابه لضاربك فى ان حذف تنوينهما لفظا قبل الاضافة وليس الضارب زيد مشابها لضارب زيد فى ذلك *

يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد * واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين * ولك ان تجعل كل واحدة منهما اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل فى المعطوف ما لا يتحمل فى المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما (ولا يضاف موصوف الى صفته) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر (و) لهذا المعنى بعينه (لا) يضاف (صفة الى موصوفها) فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق (و) يرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفته (مثل مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء) فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف

موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب (متأول) فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت[٢] الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا فى نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف * وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا[٣] عليه فيكون بمنزلة الصفات[٤] الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف * وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لايتمشى فى جانب الغربى فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لاتوصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى (و) يرد على القاعدة الثانية وهو قوله والاصفة الى موصوفها (مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب) فان اصلها قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه (متأول) بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة[٥] فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم فى كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذى يتخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة

٢ وذلك الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى المسجد للصلوة فاضافته كاضافة سيف شجاع اى سيف رجل شجاع (شوكت)

٣ لان النائب مناب الشىء يؤدى مؤداه ويغنى عنه *

٤ هى الصفات التى وضعت فى الاصل للمفهوم الكلى ثم استعملت فى الفرد الخاص لايحتاج الى قرينة بخلاف سائر الافراد كالاسود فانه كان موضوعا فى كل مافيه سواد فكثر استعماله فى الحية السوداء حتى لايحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه لابد لكل منها اذا قصدت من قرينة اما الموصوف نحو ليلى اسود او نحو عندى اسود من الرجال *

٥ بمنزلة خاتم فى انه يستعمل بدون الموصوف *

٦ مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود *

* اى لما يصير مضافا على تقدير الاضافة ففيه مجاز اولى

فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب (ولا يضاف اسم مماثل[٢]) اى مشابه (للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين (كليث واسد) فى الاعيان والجثث (وحبس ومنع) فى المعانى والاحداث اوغير مترادفين بل متساويين فى الصدق كالانسان والناطق (لعدم الفائدة) فى ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لايفيد الا ما يفيده رأيت ليث بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه (بخلاف[٣]) اضافة[٤] العام الى الخاص فى مثل (كل[٥] الدراهم وعين الشىء فانه) اى المضاف فيهما (يختص) اى يصير[٦] خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء كان فائدة الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشىء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء (و) يرد على قولهم ولايضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص (قولهم سعيد كرز ونحوه) فان سعيد او كرز اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب عنه بانه (متأول) بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ ولم يكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجىء الى اللفظ ولم يضيف اللقب الى الاسم ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا (واذا اضيف الاسم الصحيح) وهو فى عرف النحاة ما ليس

٢ واعلم ان المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لاينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب اب وابن ابن الى مالايخفى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه فى الوضع وانما المراد المماثلة بحسب المراد فالمراد بالمعدود فى الف الف غير ماهو المراد بالعدد كذا فى شرح العصام *

٣ خبر مبتداء محذوف او حال من مدخول الكاف *

٤ ومما اخذته من افواه بعض الرجال ان اضافة العام الى الخاص انما تقبل اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام فيسمجن انسان زيد (شرح عصام)

٥ بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف الى النكرة بمعنى كل واحد *

٦ يعنى ان الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف فيصح المثالان *

فى آخره حرف علة (او الملحق به)[٣] وهو ما فى آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لايثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان ولايثقل عليها الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء وكذا بعد السكون (الى ياء المتكلم كسر آخره) للتناسب مثل ثوبى وداري فى الصحيح وظبيى ودلوى فى الملحق به (والياء مفتوحة اوساكنة) وقد اختلف فى ان ايهما الاصل[٣] والصحيح انه الفتح اذ الاصل فى الكلمة التى على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة[٤] اوحكما[٥] والاصل فيما بنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف (فان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (الفا تثبت)[٧] اى الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاى ورحاى (وهذيل) وهى قبيلة من العرب (تقلبها) اى الالف حال كونها (لغير التثنية ياء) لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم فى الياء مثل عصى وحى ولاتقلب الف التثنية كغلامى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب (وان كان آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت) فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم اسقط النون للاضافة وادغم الياء فى الياء فصار مسلمى (وان كان) آخره (واو اقلبت) الواو (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء (وادغمت) الياء فى الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب

٢ يعنى الالحاق بالصحيح والاظهران يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لااضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه *

٣ بالمعنى اللغوى وهو ما يبتنى عليه الشىء *

٤ فيما اذا لم يكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها *

٥ فيما اذا كانت فى صدر الكلام *

٦ فى غير لدى فانه لامحالة مع الادغام نحو لدى بالتشديد اى من فوقى ومن فى الاسمية نحو الى بالتشديد اى نعمتى *

* لان الياء الساكنة اذا كانت قبلها ضمة تقلب واوا *

* على انه يجوز ان يكون مختصا بالضرورة *

* فلايصح اثبات مذهب بمجرد الاحتمال *

بقاء الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمى وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلهما مفتوحا كقولك فى مسلمين مسلمى وفى مصطفون مصطفى لخفة الفتحة (وفتحت الياء) اى ياء المتكلم فى الصور الثلث (للساكنين) اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تتحرك واختير الفتحة لخفتها (واما الاسماء الستة) التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم (فاخى وابى) اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف بجعله نسيا منسيا (واجاز المبرد) فيهما (اخى وابى) برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياء وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر* وابى مالك ذو المجاز بدار * وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى * واجاب عنه المصنف فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون بالاضافة فاجتمعت يا آن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابى وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر

* فلما تبين اصواتنا * بكين وفدينا بالابينا *

اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداءكم (وتقول) اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر (حمى وهنى) بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم ينقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة (ويقال) فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم

(فى) بالرد والقلب والادغام (فى الاكثر) اى فى اكثر موارد استعمالاته (وفمى) فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة (واذا قطعت) هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة[٢] (قيل اخ واب وحم وهن وفم) بالحركات الثلث (و) لكن (فتح الفاء افصح منهما) اى من الضم والكسر (وجاء حم مثل يد) فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك (و) مثل (خبأ) بالهمزة فيقال هذا حموء وحموءك ورأيت حموأ وحموأك ومررت بحموأ وحموأك (و) مثل (دلو) بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حمو وحموك ومررت بحمو وحموك (و) مثل (عصا) بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك (مطلقا) اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجىء هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة (وجاء هن مثل يد مطلقا) اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك (وذو لا يضاف الى مضمر) لانه وضع وصلة[٣] الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر * انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه * ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل[٤] فكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض

٢ اعلم ان لام الاربعة الاولى واو بدليل تثنيتها والثلثة الاولى مفتوحة العين لجمعها على افعال لان قياس جمع فعل صحيح العين افعال كنخبل واخبال واما هن فلم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه وموءنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان ماقبل تاء التأنيث لا بد من فتحها وكذا لا دليل فى هنوات لانه يمكن ان يكون خلاف القياس كتمرات ولام الخامسة هاء وعينها واو بدليل افواه وعينها ساكنة اذ لا دليل على الحركة والاصل السكون ولا تدل صيغة الجمع هنا على حركة عينها لان فعلا ساكن العين ومعتلها يجمع على افعال كحوض واحواض وانما عوضت الميم عن العين لان لامه لما حذفت نسيا فلو لم يعوض الميم عن الواو يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرف عند جريان الاعراب عليه وتنوينه فانه عند جريان الاعراب يصير الواو متحركا فيجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا لحقه التنوين التقى ساكنان فيجب حذف الالف وبقى الكلمة على حرف واحد وقد جمع الشاعر بين البدل والمبدل منه قال هما نفثا فى فى من فمويهما وتكلف بعضهم بان الميم بدل من الهاء وهى اللام قدمت على العين (شوكت)

٣ وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب فجاؤا بذو فاضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب *

٤ لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى اسم الاشارة *

تلك الأسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى مضمر مطلقا[٣] نفيا لاختصاصه بحال خاص باعتبار اضافته اليه (ولا يقطع) اى ذو (عن الاضافة) لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها ❁ (التوابع) ❁ وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل[٣] الاسمى يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل[٤] والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان وضرب لعدم كونهما من افراد المحدود (كل ثان) اى متأخر متى لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا ملتبس (باعراب سابقه) اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما (من جهة[٥] واحدة) شخصية[٦] مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية زيد العالم لان المجىء[٧] المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم[٧] منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وان واخواتهما وثانى مفعولى باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل من غير التوابع الاخبر المبتدأ وثانى مفعولى باب اعطيت

٢ اى سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا * ٣ وهكذا الفاعلة الوصفية من الفاعل الوصفى اذ هو لا يجمع على فواعل الا اذا كان مما لا يعقل فانه يجوز ح ان يجمع على فواعل قياسا مطردا تقول فى خيلى ذكور روافس من الرفس وهو الضرب بالرجل وسره هو ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجرى مجرى المؤنث فيمن يعقل (كذا فى شرح المفصل) ٤ وهو اسم بحسب الاصل واما التابع فهو اسم بحسب العارض اى النقل * ٥ والمراد من الجهة المقتضى للاعراب فلا يضر اختلافهما من جهة المتبوعية والتابعية والاعراب والبناء وغير ذلك * ٦ فلا يرد المفعول الثانى من باب علمت مثلا اذ جهة نصبهما متحدة نوعا وهو المفعولية لا شخصا لان مفعولية الاول غير مفعولية الثانى فان الاول مسند اليه لا الثانى * ٧ فيه انه يلزم ان يكون المقتضى لاعراب زيد فى جاءنى غلام زيد هو فاعلية غلام زيد لان المجىء المنسوب الى غلام فى قصد المتكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان يراد ٨ اى سواء كان موصوفا

المعية فى الانتساب اليه لان النعت هو المنعوت بحسب الذات * بالعالم او لا اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط *

وظننت وقوله من جهة واحدة[٣] يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة * واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جائني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولارجل ظريفا * ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف[٤] انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهوثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل عليه كل افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه ❋ (النعت تابع) جنس شامل للتوابع كلها وقوله (يدل على معنى في متبوعه) اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه (مطلقا) اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف

٢ اى مع اعتبار الشخصية والافبدونه لا يخرج شيئا لان المراد منها المقتضى للاعراب كما عرفت والاعرابان اذا كانا من جنس واحد يكونان من مقتضى واحد لامحالة فان قلت فلا فائدة في ذكره في التعريف فينبغي اسقاطه قلت اذا ذكر يراد منه الواحدة الشخصية فيخرج بعض الاغيار ولو لم يذكر لم يكن لهذه الارادة وجه صحة اذ ح تكون من خارج العبارة (شوكت)

٣ اى ليسند الى فاعله كما في القسم الثاني من المبتدأ اوليسند اليه الخبر كما في القسم الاول منه)

٤ لان قوله يكتسب من تصوره تصور شيء اخر اما بكنهه كما في الحد التام اوبوجه يميزه عما عداه كما في غيره فالمكتسب بالمعرف انما هو تصور مفهوم المعرف وتمييز الافراد من ثمرات هذا التصور وتصور مفهوم المعرف انما يكتسب من تصور مفهوم المعرف فلا بد ان يكونا جنسين (لنا)

في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت (وفائدته) اى فائدة النعت غالبا[٢] (تخصيص) في النكرة كرجل عالم (او توضيح) في المعرفة كزيد الظريف[٣] (وقد يكون لمجرد الثناء[٤]) من غير قصد تخصيص او توضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم (او) لمجرد (الذم[٥]) نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او) لمجرد (التاكيد[٦]) مثل نفخة واحدة) اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله (ولا فصل) اى لا فرق (بين ان يكون) النعت (مشتقا او غيره) في صحة وقوعه نعتا (اذا كان وضعه) اى وضع غير المشتق (لغرض المعنى) اى الغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (عموما) اى في جميع الاستعمالات (مثل تميمي وذي مال) فان التميمي يدل دائما على ان لذاته[٧] ما نسبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل عن ان ذاتا ما صاحب مال (او خصوصا) اى في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى

٣ وقد يكون للتعميم اى الشمول على سبيل البدل وعدم التخصيص بفرد دون فرد نحو كان ذلك في يوم من الايام وقد يكون للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يكون لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق فان قلت ان كلا من الطويل والعريض والعميق نعت وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس نعتا قلت ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجرى على اجزائه كما في قرأت الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدران ثم الفرق بين الصفة الكاشفة والمؤكدة الاولى موضحة مفسرة والثانية مقررة والفرق بين الايضاح والتقرير ان الايضاح يستدعي سبق الابهام والتقرير يقتضي عدمه وقيل الفرق بينهما ان المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامس الدابر ونفخة واحدة والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذكرها الحاقا بالمؤكدة (شوكت)

٤ وهو بيان صفة الكامل *

٥ وهو بيان النقص *

٦ فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما *

٧ ولذا يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقدرا *

لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا وفى بعضها لايدل على ذلك وحينئذ لايصح جعله نعتا (مثل مررت برجل اى رجل) اى كامل فى الرجولية فاى رجل باعتبار دلالته فى مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلايصح ان يقع نعتا (و) مثل مررت (بهذا الرجل)[٢] فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمة ولهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان (و) مثل مررت (بزيد هذا) اى بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنى حاصل فى ذات زيد فوقع صفة له وفى المواضع الاخر التى لايدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفة (وتوصف النكرة) لا المعرفة (بالجملة الخبرية)[٣] التى هى فى حكم النكرة لان الدلالة على معنى فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لاتقع صفة[٤] الا بتأويل بعيد[٥] كما اذا قلت جائنى رجل اضربه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه (ويلزم) فيها (الضمير) الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جائنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية[٦] بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفة له مثل جائنى رجل زيد عالم (ويوصف بحال الموصوف) اى بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته

٢ يريد به كل اسم جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة *

٣ اطلق الجملة فى خبر المبتدأ لانه يجوز زيدا ضربه بلا تاويل بخلاف جائنى رجل اضربه لانه لا يجوز الابتأويل مقول فى حقه اضربه وذلك لان الصفة لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انت تأتى به والجملة الانشائية غير معلومة النسبة قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدأ الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما هو يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية (شرح عصام)

٤ لان الصفة يجب ان يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها وهى ان يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوما له والانشائية لايكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا حكم الصلة (شوكت)

٥ لاستلزامه كثرة التقدير مع خفائه *

٦ اى لم يكن حالا لنفس الموصوف ولا لمتعلقه *

(وبحال متعلقه) اى متعلق الموصوف يعنى بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا (فالاول) اى النعت بحال الموصوف (يتبعه) اى الموصوف فى عشرة امور يوجد منها فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب) رفعا ونصبا وجرا (والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث) الا اذا كان صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلامة (والثانى) اى النعت بحال متعلق الموصوف (يتبعه فى الخمسة[٢] الاول) وهى الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها فى كل تركيب اثنان (وفى البواقى) من تلك الامور العشرة وهى ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (كالفعل) لشبهه[٣] به يعنى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاما هما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور[٤] او معمورة داره او قائم اوقائمة فى الدار جاريته مثل يقوم او تقوم فى الدار جاريته*

٢ ثلثة منها ذكر بقوله فى الاعراب. *

٣ فى كونه مسندا الى الظاهر *

٤ مثل يعمر او تعمر داره ولم يذكره الشاح اكتفاء بالسياق والسباق *

فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحدة المؤنثة ولذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثانى بهذا الحكم* قلنا المقصود الاصلى فى هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه فى الامور العشرة وكان لاتخرجه مشابهته للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثانى فانه لما حكم عليه بالتبعية فى الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (ومن ثمه) اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل (حسن قام رجل قاعد غلمانه) كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد غلمانه (وضعف) قام رجل (قاعدون غلمانه) لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتى المثنى والمجموع فى الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف (ويجوز) من غير حسن ولا ضعف (قعود غلمانه) وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك

٢ وهو الكون كالفعل فى الخمسة البواقى *
٣ استدلال بالاثر على المؤثر *
٤ لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب فيلزم ان يكون للفعل الواحد فاعلان فيحتاج الى تمحل ان الظاهر بدل من الضمير البارز ولايحتاج الى ذلك فى الصفة لان الالف والواو فيها علامتان وانما قلنا فى الاغلب احترازا عن اسروا النجوى الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل اسروا والواو علامة الجمع*
٥ الظاهر من تقريره انه جعل قوله ويجوز جملة مستأنفة فافهم (لنا)

اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ (والمضمر لا يوصف) لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب (ولا يوصف به) لانه ليس فى المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع فى بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضى وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه تبين ذلك بقوله (والموصوف اخص اومساو) اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها * والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساوات (ومن ثمه) اى ومن اجل ان الموصوف اخص اومساو (لم يوصف ذو اللام الا بمثله) اى بذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف. نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس (او بالمضاف الى

٢ لانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساوله*

٣ اى له مزيد اختصاص بما فيه من التعريف والتنكير او مساوفيه فهذا الحكم يعم المعرفة والنكرة اذ النكرات كلها فى مرتبة واحدة فافهم *

ع ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام ثم الموصول وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما فى درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشتبه مفسره ثم اسم الاشارة والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه *

مثله) اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب

(وانما التزم وصف باب هذا) اى باب اسم الاشارة (بذى اللام) مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما (للابهام) الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم (ومن ثمه) اى ومن اجل ان التزام باب هذا بذى اللام لرفع الابهام لبيان الجنس (ضعف مررت بهذا الابيض) لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس (وحسن مررت بهذا العالم) لانه تبين به ان المشار اليه انسان بل رجل ⊛ (العطف) * يعنى المعطوف بالحرف (تابع مقصود) اى قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه (بالنسبة)

٢ فان اسم الاشارة فى قولك مررت بزيد هذا ابدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس *

٣ اى بعد ارادة وصفه لانه التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام وصفه بذى اللام *

٤ وبمثله من اسم الاشارة والمضاف الى مثله *

٥ فيجب ان يراد بذى اللام فى المتن ما يشمل الذى واخواته بان يراد الموصوف باللام وما فى حكمه وقوته *

* اعلم انه قد يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاولى معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبى وهذا جحر رمانى والذى هو لك الحجر والجحر لا الضب والرمان *

٦ بدليل الاشارة والمرور والا فالعامل يشمل الملك والجن لكنهما ليسا بمشار اليهما ولا يقع المرور ملتبس بهما *

٧ بقرينة تذكير اسم الاشارة والصفة *

٨ هو فى اللغة امالة لقب الواقعة هذا القسم من التوابع به لامالة حرف العطف ما بعده الى ما قبله وسمى ايضا بعطف النسق (ح) لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلا منهما مقصود بالنسبة *

الواقعة فى الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من القصود (مع متبوعه) اى كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءنى زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجىء اليه بنسبة المجىء الواقعة فى الكلام وكما ان نسبة المجىء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذى هو متبوعه ايضا مقصودة * فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها * وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه * قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما * واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لايذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لايكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولاشك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى *ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله (يتوسط بينه) اى بين ذلك التابع (وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتى) تفصيلها فى قسم الحروف ان شاء الله تعالى (مثل قام زيد وعمرو) ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لأن الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف

(ح) النسق ترتيب كردن*
٢ اى فى الكلام الذى فيه متبوعه لئلا ينتقض بجاءنى زيد اخوك لاغيرا وجاءنى زيد وعمرو فان اخوك وان كان مقصودا بالنسبة مع متبوعه وهو زيد لكن لا فى الكلام الذى فيه زيد (لارى)

عليه واخريهما كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لايلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل[٢] قد جوز الزمخشرى وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق فى مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا[٣] ولها منذرون صفة[٤] لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه لدخل فيه مثل هذه الصفة* ونقل عن المصنف انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول العاطف عليه لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف* وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة فى الصفات لدلالتها فيها على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى جعلها غير عاطفة فى الصفات عاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

(واذا عطف على) الضمير (المرفوع) لا المنصوب والمجرور

(المتصل)

٢ القائل اليه فى حاشية الرضى وكذا الناقل الآتى

٣ هذا سهو والصواب الا ولها كتاب معلوم*

٤ والمعنى وما اهلكنا من قرية متصفة بصفة الا لصفة ان لها منذرين وانما اتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التى هى جملة بالاتحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاتجى ء بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم فى خبر ليس ومالیس احد الا وهو غير منك وما رجل الا وانت خير منه *

(المتصل) بارزا كان اومستترا لاالمنفصل (اكد بمنفصل) اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لايجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلوعطف عليه بلا تأكيد كان كما لوعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولابمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحوما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمنفصل (مثل ضربت انا وزيد) وزيد ضرب هووغلامه (الاان يقع فصل) بين الضمير المرفوع المتصل وبين ماعطف عليه (فيجوز تركه) اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نحوضربت اليوم وزيد) اوبعده كقوله تعالى ماأشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفى * وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لايؤكد والامر ان متساويان هذا * واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلاتاكيد

٢ ولايعاد الرافع كما يعاد الخافض لان التأكيد اخف من الاعادة *

٣ كما جاز فى الظاهر والضمير المنفصل *

٤ بحسب الظاهر *

ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح (واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض) حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يوءكد به او لاثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز[٢] ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول (نحو مررت بك وبزيد) والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف[٣] الا الى المتعدد * وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار * فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا

٢ لا في جواز ترك الاعادة لان كونه موءثرا في ترك التأكيد ليس الا لانه لو اكد مع وجود الفصل لزم طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز ترك التأكيد طلبا لقلة الفصل واما لو اعيد الخافض مع الفصل لا يلزم طول الفصل حتى يجوز ترك الاعادة طلبا لتقليل الفصل وذلك ظاهر على تقدير ان يكون المعطوف الجار والمجرور او الجار فقط واما على تقدير ان يكون المعطوف هو المجرور فقط فلان الجار لشدة اتصاله بالمجرور فكانه من جملته فافهم (شوكت)

٣ فلا يتصور عطف المضاف وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن استيناف معنى الجار معنى يمكن ان تعتبر الملابسة التي هي معنى الباء ابتداء متعلقة بزيد ويكون بسبب الاستيناف له معنى ولم يمكن ذلك في بين الثمانية لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين لصحة العطف كان الظاهر ان يكون حكمه كحكم بين *

بعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار * قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلاحاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل فى المرفوع وباعادة الجار فى المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب[٢] المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل وقوى[٣] مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما فى المعطوف عليه (والمعطوف فى[٤] حكم المعطوف عليه) فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف * وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس فى حكم المعطوف عليه* وانما قلنا بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن مثل قولنا يارجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس فى حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضى تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود فى المعطوف* واما نحو رب[٥] شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اى رب شاة وسخلة لها اومحمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اى رب شاة

٢ فى الانفصال والاستقلال ولما كان هذا الوجه غير حاصل قبل التأكيد قال ويناسب *

٣ فى المجرورية ولماكان هذا الوجه من المناسبة حاصلا قبل اعادة الجار قال قوى مناسبة *

٤ لا يريبدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لايجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ماقبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله فى المعطوف وكما اذا اقتضى ماقبله كونه نكرة كمجرور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك (رضى)

* بناء على ان الاضافة للعهد الذهنى *

٥ جواب سؤال مقدر هو ان تنكير شاة حال عرضت له نظرا الى ماقبله لان رب

-يقتضى كون مجرورها نكرة فيجب كون المعطوف ايضا نكرة مع انه معرفة *

وسخلة شاة * وكذا المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف فى يازيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة فى نفسه وعمرو مثل زيد فى كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه فى يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف (ومن ثمه) اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (لم يجز فى) تركيب (مازيد بقائم اوقائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع) فى ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فى المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين فيه الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه * ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذى يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله (وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) اى الفاء فى هذا التركيب (فاء السببية) اى فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فى الاولى والمعنى الذى يطير فيغضب زيد الذباب ويفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذى يطير فيغضب زيد بسببية الذباب

ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذى يطير فيغضب زيد بطير انه الذباب (واذا عطف) اى اذا وقع العطف بناء (على) وجود (عاملين) بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد* وقال بعض شارحى اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين* وانما قال على معمولى عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمر وخالدا ولا على اكثر من اثنين[٢] فانه لا خلاف فى امتناعه (مختلفين) اى غير متحدين بان يكون الثانى غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تأكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر*

* اكل امرىء تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل نارا *

فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه (لم يجز) عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للفراء) فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها[٣] ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها[٤] وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور (الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) وان

٢ يحتمل ان يراد بالاثنين العاملان فيقدر المضاف حينئذ ويكون المعنى ولا على معمولات اكثر من عاملين ويحتمل ان يراد بالاثنين المعمولان فح يكون تقدير الكلام ولا على اكثر من معمولين لعوامل ومآل الاحتمالين واحد ولا يجوز ان يراد ولا على اكثر من معمولين مطلقا لان العطف على معمولات عامل واحد جائز بالاجماع كالعطف على معمولى عامل واحد نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وانما الممتنع بلا خلاف هو العطف على معمولات اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر فالمراد احد الاحتمالين بل الظاهر ان المراد هو الاحتمال الاول لان المقصود بيان لفائدة ايراد قوله عاملين مثنى وانه من اى شىء يحترز به لا لفائدة ايراد المعمولين مثنى لانه لم يذكر فى المتن بل المذكور هو العاملان فهو احتراز من امرين احدهما العامل الواحد فبين الشارح الاحتراز عنها بقوله لا على معمولى عامل واحد وثانيهما اكثر من اثنين وانت خبير

العوامل فبين الاحتراز عنها بقوله ولا على بان اللايق فى مقام بيان المحترز عنه التصريح به وذلك انما يوجد على الاحتمال الاول كما لا يخفى هكذا ينبغى ان يحقق هذا المقام (حرره شوكت) ٣ اى على صورة العطف على عاملين مختلفين* ٤ اى الفراء يجوز العطف على عاملين مختلفين* ٥ فانه يتبدل عدم الجواز بالجواز والمخالفة بالموافقة*

فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ماخالف القياس يقتصر على مورد السماع (خلافا لسيبويه) فانه لايجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله تعالى تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الاخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الآخرة ۞ (التأكيد تابع يقرر امر المتبوع) ۞ اى حاله وشأنه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده (فى النسبة) اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت عنده وتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لاغير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع اولدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد اوضرب ضرب زيد اولدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ حتى لايبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى اوفى المنسوب اليه فانه ربما ينسب الفعل الى الشىء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما فى قطع الامير اللص اى قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لامن يقوم مقامه اوتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه اوعينه (اوفى الشمول) اى التأكيد ما يقرر امر المتبوع فى النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه اوفى شمول المتبوع افراده

دفعا لظن السامع تجوز الا فى نفس المنسوب اليه بل فى شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا التوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد * واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها وافادتها توضيح متبوعها فى بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر المتبوع ويحققه لكن لا فى النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه (وهو) اى التأكيد (لفظى) اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (ومعنوى) اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى (فاللفظى) منه (تكرير اللفظ الاول) اى مكرر اللفظ الاول ومعاده حقيقة (نحو جاءنى زيد زيد) او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره متصلا (ويجرى) اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التأكيد الاصطلاحى (فى الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية[٤] او غير ذلك ولايبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى وتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتأكيد المعنوى (و) التأكيد (المعنوى)

٢ لكن فى اخراج بدل الكل احتيج الى منبه وهو ان المبدل منه فى حكم التنحية فلا يمكن ان يكون تقريره مقصودا لتنافيهما (لارى)

٣ فى نفسه لانه اذا قيل جاءنى ابو محمد عبد الله مثلا فقد اوضح عبد الله متبوعه لانه يدل على ان نسبة المجىء الى محمد الذى هو عبد الله لا الذى هو غيره ولا يدل على ان نسبة المجىء اليه لا الى متعلقه بخلاف التأكيد لئلا يصير المتصل غير متصل *

٤ اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او لا *

مختص (بالفاظ محصورة) اى معدودة ومحدودة (وهى نفسه وعينه وكلاهما[٢] وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث فى حال الافراد مثل حسن بسن * وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام * وابصع بالمهملة من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى * وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعانى ومعناها التأكيدى بالتأمل الصادق (فالاولان) اى النفس والعين (يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (باختلاف صيغتهما) افرادا وتثنية وجمعا (و) اختلاف (ضميرهما) العائد الى المتبوع المؤكد (تقول نفسه) فى المذكر الواحد (نفسها) فى المؤنث الواحدة (انفسهما) بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما فى تثنيتهما (انفسهم) فى جمع المذكر العاقل (انفسهن) فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر (والثانى) لما سمى النفس والعين اولين تغليبا كالقمرين سمى الثالث ثانيا (للمثنى كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث (والباقى) بعد الثلاثة المذكورة (لغير المثنى) مفردا كان او جمعا (باختلاف الضمير) العائد الى المتبوع المؤكد (فى كله[٣]) نحو قرأت الكتاب كله (وكلها) نحو قرأت الصحيفة كلها (وكلهم) نحو اشتريت العبيد كلهم (وكلهن) نحو طلقت النساء كلهن (و) باختلاف الصيغ (فى) الكلمات (البواقى) وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة (تقول اجمع) فى المذكر

٥ اكتفى بالمذكر لانه الاصل *

٢ وكذا فى جميعه *

الواحد

الواحد و (وجمعاء) فى المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة (واجمعون) فى جمع المذكر (وجمع) فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع (ولا يؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء) مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لايتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل ما لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر اجزاء لايصح تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الأجزاء بحيث (يصح افتراقها حسا) كاجزاء القوم (او حكما) كاجزاء العبد لتكون فى التأكيد بكل واجمع فائدة (مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله) فان العبد قد يتجزى بالاشتراء فيصح تأكيده بكل ليفيد الشمول (بخلاف جائنى زيد كله) لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا ولا حكما فى حكم المجيء (واذا اكد الضمير المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (بالنفس والعين) اى اذا اريد تأكيده بهما (اكد) ذلك الضمير اولا (بمنفصل) ثم بالنفس والعين (مثل ضربت انت نفسك) فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو انت اذ لو لا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه * وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت

٢ لم يذكر اكتع واخويه لانها اتباع اجمع فنفى التأكيد به يستلزم نفى التأكيد بها (شوكت)

بك نفسك لعدم اللبس[٢] * وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلاتأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس * وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤا كلهم واجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا (واكتع واخواه) يعنى ابتع وابصع (اتباع)[٥] بفتح الهمزة على ماهو المشهور (لاجمع)[٦] يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لاباصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية (فلا تتقدم) يعنى اكتع واخويه (عليه) اى على اجمع لو اجتمعت معه (وذكرها) اى اكتع واخويه (دونه)[٧] اى دون ذكر اجمع (ضعيف) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل ❁ (البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع) ❁ اى يقصد النسبة اليه بنسبة مانسب الى المتبوع (دونه) اى دون المتبوع اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة مانسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان مانسب اليه مسندا اليه اوغيره مثل جائنى زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ومررت بزيد اخيك * واحترز بقوله مقصود بمانسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها[٨] ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به * وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع فيه مقصود بمانسب اليه مع التابع ولايصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه

---

٢ بالمفعول والمضاف اليه لان الضمير المنصوب والمجرور لامستكن لهما بالمؤكد لكونه بارزا اذ لا مستكن من المنفصل *

٣ ويقعان غير توكيد نحو طابت نفسك ولقيت عينك

٤ جمع تبع بمعنى تابع كفرس وافراس لاجمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه *

٥ وفى النسخة المقروءة على المص بكسر الهمزة *

٦ يريد من هذه العناية ان قول المص اتباع ليس بمعناه المشهور وهو ان يقوى اللفظ الاول بموازنه مع اتفاقهما من الحرف الاخير لان كونها اتباعا بهذا المعنى يقتضى ان تكون تأكيدا لاجمع لامتبوعه وهو خلاف مذهب الجمهور انما هو مذهب ابن برهان سواء كانت من قبيل حسن بسن كما قيل اومن قبيل خبيث نبيث بل هو بمعنى انها اتباع له استعمالا يعنى انها لا تستعمل بدونها لخفاء معنى الجمعية فيها *

٧ ولاخلاف فى جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون النفس والعين وفى جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الاخر *

٨ لانها بيانات لمتبوعاتها كما عرفت فيما سبق ولاشك ان المقصود هو المبين والبيان فرع *

مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى * فان قيل هذا الحد لايتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة مانسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد نسبة القيام الى زيد * قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة ما نسب الى شىء نفيا نسبته الى شىء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى (وهو) اى البدل انواع اربعة (بدل الكل) اى بدل هو كل المبدل منه (وبدل البعض) اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة (وبدل الاشتمال) اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه (وبدل الغلط) اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة (فالاول) اى بدل الكل (مدلوله مدلول الاول) يعنى يتحدان ذاتا لاان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما يتحدان ذاتا * قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من

الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الابدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لانم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط[٢] * وقال بعض[٣] المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثانى تتمة وتوضيحاله فالثانى عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثانى وجئت بالاول توطئة له ومبالغة فى الاسناد فالثانى بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر (والثانى) اى بدل البعض (جزؤه) اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه (والثالث) اى بدل الاشتمال (بينه وبين الاول) اى المبدل منه (ملابسة) بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب[٣] زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط (بغيرهما) اى تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل

٢ فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر *

٣ يعنى السيد قدس سره فى حاشية الرضى *

٢ فانه يعلم ابتداء ان زيدا يكون مسلوبا باعتبار شىء ماله لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة السلب اليه نسبة الى شىء ماله اجمالا *

فيه ما اذا كان المبدل منه جزأ من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه[٢] الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه * والمناقشة بان القمر ليس جزأ من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال * ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة (والرابع) اى بدل الغلط (ان تقصد) اى يكون بان[٣] تقصد انت (اليه) اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة[٤] بينهما (بعد ان غلطت[٥] بغيره[٦]) اى بغير البدل وهو المبدل منه (ويكونان) اى البدل والمبدل منه (معرفتين) نحو ضربت زيدا اخاك (ونكرتين) نحو جائنى رجل غلام لك (ومختلفين) نحو بالناصية ناصية كاذبة وجائنى رجل غلام زيد (واذا كان) البدل (نكرة) مبدلة (من معرفة فالنعت) اى نعت البدل النكرة (واجب) لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا فيه بصفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين) نحو جائنى زيد اخوك (ومضمرين) نحو الزيدون لقيتهم اياهم (ومختلفين) نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا اياه (ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل) من الكل (الا من الغائب مثل ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما

٢ واما اذا كان ابداله منه بناء على غير هذه الملابسة فالدخول ظاهر ولو كان الضمير راجعا الى مطلق الكلية والجزئية *

٣ يعنى ان قوله ان تقصد خبر عن الرابع بتقدير حرف الجر فيكون ظرفا مستقرا لانه قياس فى ان وان ولاشك انه اهون واكثر من تقدير المضاف اعنى ذو كما لايخفى *

٤ مثل كون البدل كل المبدل منه وكونه جزئه وغيرهما والملابسة وان وجدت فى بعض مواد البدل الغلط كضربت زيدا غلامه لكنها لاتعتبر *

٥ وذلك الغلط على انحاء ثلثة اما بالقصد بان يكون ذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم انك توهم انك غالط فيه وشرطه اسلوب الترقى نحو هند نجم بدر شمس او بنسيان المقصود اولا ثم تذكره او بسبق اللسان من غير قصد ولانسيان قال الرضى الاخير ان لايوجد فى كلام الفصحاء ثم قال ان وقع بدل النسيان فى كلام محقه الاضراب ببل *

٦ لم يقل بالمبدل منه او بالمتبوع لانه حين ذكر لم يذكر بجيثية كونه مبدلا منه او متبوعا بل بجيثية كونه غلطا *

واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود[٢] اذليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبتك علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار ❁ (عطف البيان) ❁ شامل لجميع التوابع (غير صفة) احترز به عن الصفة (يوضح متبوعه)[٣] احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتأكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى (مثل اقسم بالله ابو حفص عمر) فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له وقصته[٤] انه اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله[٥] فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء[٦] وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * مامسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر[٧] * وعمر رضى الله تعالى عنه مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (وفصله) اى فرقه (من البدل لفظا)[٨] اى من حيث الاحكام اللفظية واقع (فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر) فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم

٢ فيفيد ما لا يفيده المبدل منه (لارى)

٣ بمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا لا بمعنى مادل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود لانه يصدق التعريف حينئذ على النعت فى هذا الرجل *

٤ اى قصة سبب ورود هذا الكلام *

٥ وقال والله ما نقبت الناقة ولا دبرت *

٦ اى الوادى الذى فيه حصاء صغير *

٧ اى ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا غموسا من الكبائر واعلم انه ليس فى الواقع يمينا غموسا لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى ان كان فجر *

٨ تمييز عن الذات المقدرة فى النسبة الاضافية *

تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق فى الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه وقوعا * وعليه الطير ثانى مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن فى عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان مادام به رمق فان الطير لاتقربه * واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد * ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول ياغلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان وياغلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد ❁ المبنى ❁ اى الاسم المبنى وهذا الحد لايصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى (ماناسب) اى اسم ناسب (مبنى الاصل) وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف العرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن

عم لم يعطفه المص على قوله فالعرب فكانه غفل بطول العهد *

عم المبنى المطلق اللفظ الذى لايستحق الاعراب امالعدم صلاحيته وامالعدم المقتضى له *

○ لاالعكس لان المناسبة اعم من المشابهة لانها عبارة عن الاشتراك فى الوصف وليس هذا بلازم فى المناسبة فلذا عد المشابهة من اقسام المناسبة والمناسبة كافية فى البناء كمايشهد به تفصيل موجبات البناء فلو اريد بالمناسبة فى هذا التعريف المطلق لكان التعريف غير جامع وتعريف المعرب غير مانع *

○ يعنى ان المراد بالمناسبة مناسبة (ح) معتبرة تفصيلها ماذكره صاحب المفصل فلا يتجه انه لايجوز ان يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور ولامناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول لان للقوة مراتب ولايراد بها معنى شامل بجميع تلك المراتب (لارى)

(ح) لكن يشترط ان لا يعارض جهة مقتضية للاعراب كاضافة اى

الموصولة * عم تحقيقا لاثرهما فلا يلزم بناء التثنية لان تضمنها الواو العطف وهمى لاحقيقى (لارى)

معنى همزة الاستفهام اوشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف
فى الاحتياج الى الصلة او الصفة اوغيرهما اووقوعه موقعه كنزال
فانه واقع موقع انزل اومشاكلته للواقع موقعه كفجار اووقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من
عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح (اووقع غير مركب) مع غيره
على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى
والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر
فيه امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى
ماانتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا اوبانتفاء
احدهما فقط فكلمة اوهنا لمنع الخلو * وانما اختلف ترتيب
ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما
وتأخيرا ايثارا لتقدم ما مفهومه وجودى لشرفه (والقابه)[٢] اى
القاب المبنى من حيث حركات او آخره وسكونها عند[٣] البصرية
(ضم وفتح وكسر) للحركات الثلث (ووقف) للسكون واما
الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لايعبر عنها البصريون
الابهذه الالقاب لان هذه الالقاب لايعبر بها الاعنها والكوفيون[٤]
يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا لانهم كثيرا مايطلقونها[٥]
على الحركات الاعرابية[٦] ايضا كمامر فى صدر الكتاب حيث قال
بالضمة[٧] رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال
الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة (وحكمه) اى حكم

٢ عبر عن حركات البناء بالالقاب دون الانواع لعدم اختلاف آثارها لارى *
٣ ظرف النسبة بين المبتداء والخبر *
٤ قوله والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا ليس بموجود فى بعض النسخ *
٤ ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة *
٥ اى كما يطلقونها على الحركات البنائية *
٦ قد يناقش فيه بالفرق بين مامعه التاء وما ليست معه بان الاول مشترك والثانى مختص بالمبنى *

المبنى واثره المترتب على بنائه (ان لا يختلف آخره[٢]) اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل (لاختلاف[٣] العوامل) اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرئ ومن زيد (وهى[٤]) اى المبنى والتأنيث باعتبار الخبر (المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات[٥]) بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات (وبعض الظروف) وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك من علتين اخريين احداهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لم اختيرت دون الباقيتين (المضمر[٦] ما وضع لمتكلم) من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه (او مخاطب) من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او مخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا (او غائب تقدم ذكره) ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب مشروطا فيها (لفظا او معنى او حكما) اراد بالتقدم اللفظى ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوى ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث

٢ اى لفظا او تقديرا اذ المبنى يختلف آخره باختلاف العوامل محلا *

٣ متعلق بالمنفى لا النفى لان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف *

٤ اورد بصيغة الجمع لاختلاف انواعه *

٥ وهى ليست اسماء لانها ليست موضوعة لكنها جارية مجرى الاسماء المبنية فى البناء فلهذا عدها منها *

٦ قدمه على سائر المبنيات اذ ليس فى شئ منه اعراب ولا نزاع فى بنائه وليس ايضا فيه فساد التباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعنيين وكذا ضمير الغائب لنصر فى ان المراد هو المذكور بعينه بخلاف الاسماء الظواهر فانه لو سمى المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وعلة بنائه المشابهة بالحرف لاحتياجه الى الحضور فى المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر اى ذكر مكنى عنه فى الغائب *

اللفظ وذلك المعنى امامفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى * اعدلوا هو اقرب للتقوى * فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا فكانه مقدم من حيث المعنى اومن سياق الكلام كقوله تعالى * ولابويه * لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه مورثا فكانه تقدم ذكره معنى * واما التقدم[٢] الحكمى فانما جاء فى ضمير[٣] الشأن والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم[٤] وقوعها فى النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد[٥] وربه رجلا (وهو) اى المضمر بالنظر الى ماقبله قسمان (متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه) غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية اوغير مجاور له نحو ماضربت الا اياك (والمتصل غير المستقل) بنفسه المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه (وهو) اى المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام (مرفوع ومنصوب ومجرور) لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها (فالاولان) اى المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان (متصل) لانه الاصل (ومنفصل) لمانع من الاتصال (والثالث) اى المضمر المجرور (متصل فقط) لانه لامانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى (فذلك) اى المضمر (خمسة انواع) المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور

---

٢ لم يقل واما التقدم الحكمى مع انه المناسب بالسياق لان ماذكره الشارح ليس مراد المصنف لان ضمير الشان على ماذكره الشارح راجع الى المفسر الذى بعده وعلى ماارادة المصنف راجع الى المتعقل الصرف فانه اراد بالتقدم الحكمى تعقل المفسر بلا تصريحه تفخيما وارجاع الضمير الى ذلك المتعقل وانما عدل عنه لان جعل المتأخر فى حكم المتقدم لداع اليه ظاهر بخلاف المتعقل الصرف فانه متقدم فى نفس الامر فلا يكون التقدم حكميا وانما هو فى حكم المذكور فالحكمى هو الذكر (حرره) (شوكت)

٣ السابق على الضمير او الواقع فيه الضمير *

٤ اى اذا حصل بالذكر مبهما اولا ثم التفسير ثانيا تعظيما لقصة *

٥ سواء كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اومبتدأ وما قبله خبره اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان الضمير مبهم وليس راجع الى زيد ايضا للزوم افراده فالعائد فى نعم رجلا زيد الى المبتدأ ليس الضمير بل الضمير مع تمييز صار بمنزلة نعم الرجل وصار مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ويمكن ان يكون العائد اتحاد الفرد الغير المعين بالمبتدأ فى الخارج (لنا)

المتصل النوع (الاول) يعنى المرفوع المتصل ضمير (ضربت) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى (وضربت) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما (الى ضربن) على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى (و) ثانيهما الى (ضربن) على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول (و) النوع (الثانى) اى المرفوع المنفصل (انا الى هن) انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن والضمير فى انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع (الثالث) اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو (ضربنى[٢] الى ضربهن) ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن (و) القسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو (اننى) اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه (الى انهن و) النوع (الرابع) اى المنصوب المنفصل (اياى) اياى اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه (الى اياهن) وفى اياى اختلافات[٣] كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق[٤] للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث (و) النوع

٢ الياء اما ساكنة او مفتوحة النون وقاية ولازم *

٣ احدها ما قاله وهو مذهب سيبويه وقال الخليل والاخفش ان الضمير هو اياى لكن ما يتصل به اسماء اضيفت اياى اليها وهو ضعيف اذ لا يضاف الضمير وقال الزجاج والسيرافى الضمير هو اللواحق واياى اسم ظاهر مضاف لان اياك بمعنى نفسك فعندهما ليس ضمير منصوب منفصل بل الضمير المنصوب كالمجرور لا يكون الا متصلا وقال قوم من الكوفيين هذه الالفاظ بكمالها ضمائر وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين اياء عماد الضمير كان فى انت *

٤ حروف على هيئة الضمائر المنصوبة *

(الخامس غلامى) مثال المتصل بالاسم (ولى) مثال المتصل بالحرف غلامى غلامنا غلامك (الى غلامهن و) لى لنا لك الى (لهن) وكان القياس ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والجمع المذكر والجمع المؤنث * ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا منها الغائب حكم المخاطب فى ذلك فان الضمير فى مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تأنيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعنى ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان كل من الانواع الخمسة اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها (فالمرفوع المتصل خاصة) يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان (يستتر) لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شىء ويكون فيما ابقى دليل على ما القى على ما مضى فى الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ بل (فى) الفعل (الماضى للغائب) الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو

٢ الياء اما ساكنة او منصوبة
٣ الياء اما ساكنة او مفتوحة *

٤ قال الفاضل العصام فى شرحه المعانى مائة وعشرون لان المعنى الذى يقتضى التثنية ثلثة الاثنان فى المؤنث والمذكر والمختلط والمعنى الذى يقتضى الجمع كذلك فصار كل من الغائب والمخاطب والمتكلم ثمانية فالمجموع اربعة وعشرون ويحصل من ضربها فى الاقسام الخمسة للضمير مائة وعشرون واسقط اشتراك التثنية بين اثنين والاكتفاء بالمجاز فى المختلط واشتراك واحد المتكلم بين اثنين واشتراك المتكلم مع الغير بين الستة ستين ضمير اوبقى ستون (لنا)

٥ ظرف مستقر صفة الماضى اى الكائن للغائب بتقدير المتعلق معرفة اوكائن للغائب بجعل لام الماضى للعهد الذهنى فانه فى حكم النكرة *

زيد ضرب (و) للواحدة المؤنث (الغائبة) اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر فى نحو ضربت هند (وفى) الفعل (المضارع للمتكلم مطلقا) سواء كان واحدا اوفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب (و) للواحد (المخاطب) المذكر نحو تضرب واضرب (و) للواحد (للغائب والغائبة) اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب (وفى الصفة مطلقا) سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا اومؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف فى ضاربان والواو فى ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالهما الان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا فى الضمير وانما هو عامل فى اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه فى الرفع فلو كانت ضمائر لاتتغير الا يرى ان الياء فى تضربين والنون فى يضربن والواو فى تضربون والالف فى يضربان لاتتغير فهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين (ولا يسوغ) اى لا يجوز الضمير (المنفصل) مرفوعا كان اومنصوبا لاجل شىء (الا لتعذر المتصل) اى لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال (وذلك) اى تعذر المتصل

(بالتقديم) اى تقديم الضمير (على عامله) لانه اذا تقدم على عامله لايمكن ان يتصل اذ الاتصال انما يكون باخر العامل (اوبالفصل)[٢] الواقع (لغرض)[٣] لايحصل الا به اذ الفصل ينافى الاتصال وبتركه يفوت الغرض (اوبالحذف) اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به (اوبكون العامل) اى عامله (معنويا) لامتناع اتصال الضمير بالمعنى (او) بكون عامله (حرفا والضمير)[٤] المعمول له (مرفوع) اذ الضمير المرفوع لايتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو اننى وانك (اوبكونه) اى كون الضمير (مسندا اليه) اى الى ذلك الضمير (صفة جرت على غير من هى) اى تلك الصفة كائنة (له) فانه لولم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هوفانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد اوعمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هوفانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والّا لاحاجة اليه * واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب * وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا[٦] على ما

٢ وذلك فى مواضع منها ان يكون الضمير تابعا نحو اسكن انت فانه فصل بين انت والفعل بمتبوعه حكما لغرض التأكيد اذ التأكيد لا يتقدم المؤكد وبه عرف ان الفصل اعم من الفصل حقيقة اوحكما ومنه اى من الفصل الحكمى انما يدافع انافان انا منفصل عن يدافع لانه فى معنى مايدافع الا انا وفى التسهيل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما ولم يلتبس لكن فى شرح المفتاح انه لايجب الا اذا استلزم الاتصال الالتباس نحو جائنى اخوك انما علمت زيدا اياه ومنها ان يلى اما نحو جائنى اما انت اوزيد ورأيت اما اناك اوعمرا * ومنها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانى مفعولى علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير الالتباس بالمفعول الاول واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت اولى والانفصال فى باب علمت فان قلت فالانفصال ههنا ليس للتعذر قلت مع رعاية تقديم ما هو الاولى من تقديم المفعول الاول يتعذر الاتصال *

٣ قوله لغرض اى سوى جعل الضمير منفصلا *

٤ متعلق بحرفا او بكل من المعنوى والحرف والحال بالنسبة الى الاول مؤكدة وبالنسبة الى الثانى مقيدة يحترز به عن الضمير هو المنصوب فانه يتصل مع كون العامل حرفا *

٥ عموانما لم يقل مسندة مع تأنيث ما اسند اليه وهو الصفة لان ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل اولى *

٦ اى وان لم يكن مرجعه ما هو خلاف الظاهر لاحاجة الى الانفصال الذى هو خلاف الظاهر * مع ظهور ان الحكم لايختلف *

هو الاصل (مثل اياك ضربت) مثال لتقديم الضمير على العامل (وما ضربك الا انا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا (واياك والشر) مثال لحذف العامل اى اتق نفسك والشر (وانا زيد) مثال كون العامل معنويا (وما انت قائما) مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع (وهند زيد ضاربته هى) مثال الضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها * وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لاتأكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم[٢] لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشرى ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال * واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم فى صورة اللبس بالطريق الاولى (واذا اجتمع[٣] ضميران وليس احدهما مرفوعا[٤]) احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله (فان كان) على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا (احدهما) اى احد الضميرين (اعرف) من الاخر احتراز عما تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال فى الثانى للتحرز[٦] عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح (وقدمته) اى احد الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر[٨] المتكلم فى تأخير الاعرف

٢ لرفع الالتباس فيما وقع الالتباس فيه ثم لزم التأكيد فيما لم يقع فيه التباس ايضا اطرادا للباب *

٣ ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال من الصور المذكورة نحو عندى درهم اياه اعطيتك وما اعطيتك الا اياه نحو فى الطريق سبع اياك واياه ونحو هند زيد معطيك اياه هى *

٤ والمراد به ما هو مرفوع فى اصطلاح باب المضمر *

٥ لغو لا فائدة فيه فى جزاء الشرط لان الشرط يغنى غناءه وكانه لم يرد انه معتبر فى نظم الكلام بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزآء جزاء لاجتماع الضميرين مع عدم كون احدهما مرفوعا *

٦ لانه اذا كان الثانى منفصلا يكون تقدم الاول لمرجح وهو الاتصال اذ الاتصال افضل من الانفصال فيليق بالتقديم *

٧ ولان الثانى اشرف من الاول لكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى *

ولايلحقه طعن فى اول[٢] الوهلة بايراده[٣] على خلاف الاصل وحكى عن سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك (فلك الخيار) اى الاختيار (فى) الضمير (الثانى) ان شئت اوردته متصلا (نحو اعطيتكه) باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل (و) ان شئت اوردته منفصلا[٤] نحو (اعطيتك اياه) باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا (و) نحو (ضربيك) فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل (و) لك الفصل نحو (ضربى اياك) للاعتداد بالفصل (والا[٥] اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته (فهو) اى الضمير الثانى على كل من التقديرين (منفصل) لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثانى فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو اعطيته اياه) مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين (او) اعطيته (اياك) مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته (والمختار فى خبر باب كان) اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا (الانفصال) كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان فى الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير

المفعول

٢ وان كان لايلحقه اخرا لانه انما قدم الاول لوجود معنى الفاعلية فيه فهو مستحق للتقديم *

٣ يجوز ان يتنازع فيه قوله ليعذر ولايلحقه اعنى النفى فيه فالمراد بخلاف الاصل هو الانفصال ويجوز ان يتعلق بيلحقه اعنى النفى فيكون المراد بخلاف الاصل هو التأخير (حرره شوكت)

٤ فان قلت اذا لم يتعذر الاتصال فكيف يجوز الانفصال وقد قلتم ولايسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل قلت الاتصال ههنا متعذر من وجه دون وجه اما التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة واما عدم التعذر فلكون الفضلة متصلا لاعتداد بفصله *

٥ عطف على الجملة الشرطية الصغرى اعنى جواب اذا والنفى متوجه الى مجموع الامرين من حيث المجموع وانتفاؤه يتصور بثلثة اوجه انتفاء الاول مع وجود الثانى وانتفاء الثانى مع وجود الاول وانتفائهما لكن لم يتحقق الاول لان انتفاء كون احدهما اعرف يستلزم انتفاء تقدم الاعرف فانه فرع وجوده فالموجود اثنان فلذا مثل المص بمثالين (حرره شوكت)

المفعول فى مثل ضربته واجب الاتصال ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول (والاكثر) فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لو لا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف الخبر تقول (لولا انت الى آخرها) يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لو لا انتما لولا انتن لو لا هو لولا هما لولاهم لولا هى لولاهما لولا هن لو لا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى (و) كذلك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول (عسيت الى آخرها وقد جاء) فى بعض اللغات (لولاك وعساك الى آخرهما) فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه[٢] فى نفسه * واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما[٣] فى المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل (ونون[٤] الوقاية مع الياء) اى[٥] ياء المتكلم (لازمة فى الماضى) اذا لحقه[٦] تلك الياء لتقى آخر الماضى على الكسرة المختصة بالاسم

٢ وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده تغيير فى واحد وهو لولا بجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه تغيير اثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت فى غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل الغير المستعمل وان قل كذا فى الرضى *

٣ لان معناهما الطمع والاشفاق كذا فى الرضى والطمع ارتقاب محبوب لا وثوق بحصوله والاشفاق ارتقاب مكروه كذلك *

٤ وتسمى ايضا نون العماد لان العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر *

٥ اذ لم يعهد فى كلام العرب غير ياء المتكلم مع النون *

٦ ودخولها فى نحو اعطانى ويعطينى اما لطرد الباب او لكون الكسر مقدرا كما فى عصاى وقاضى وتركها فى عسى لحملها على لعل *

التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى (و) كذلك نون الوقاية لازمة (فى المضارع) لكن لا مطلقا بل حال كونه (عربا عن نون الاعراب) اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها (وانت مع النون) الاعرابية الكائنة (فيه) اى فى المضارع (ومع لدن وان واخواتها) يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل (مخير) بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت (ويختار) لحوق نون الوقاية (فى ليت) من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل (وفى من وعن وقد وقط) وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف (وعكسها) اى عكس ليت (لعل) فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل) مثل زيد هو القائم (وبعدها) اى بعد العوامل نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب (صيغة مرفوع) ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا (منفصل مطابق للمبتدأ) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة (يسمى) هذا المرفوع (فصلا) وذلك التوسط (ليفصل) ذلك المرفوع المنفصل المتوسط (بين كونه) اى بين

٢ وما كان فيه نون الاعراب كلمات خمسة يفعلان تفعلان يفعلون تفعلون تفعلين *

٣ سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد اولم يكن معه احدهما *

٤ هذا ظاهر فى غير التثنية واما فى التثنية فوجهه كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الاعراب او انها لطرد الباب *

٥ اى قبل دخول العوامل عليهما *

٥ صفة المبتدأ والخبر او ظرف يتوسط *

٦ انما اتى الفصل بما هو فى صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع لتناسب الطرفين اعنى المبتدأ والخبر *

٧ ليشاكله لانكونه مرجعا ليشمل الفصل على قول من قال لا موضوع له *

٨ عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن خبريته كالعماد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط *

٩ لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف اولا بوضع *

كون الخبر (نعتا وخبرا) فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا وغير ذلك[٢] بالحمل على صورة اللبس (وشرطه) اى[٣] شرط الفصل بذلك المرفوع (ان يكون الخبر معرفة) لان الفصل انما يحتاج اليه فيها (او افعل من كذا) لالحاقه[٤] بالمعرفة لامتناع اللام (مثل كان زيد هو افضل من عمرو) واقتصر على مثال[٥] افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما (ولا موضع له) اى للفصل من الاعراب (عند الخليل) لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لامقتضى فيه للاعراب ولاعامل[٦] لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته (وبعض العرب يجعله مبتدأ) اى يستعمله[٨] بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا[٧] فالعرب لايعرف المبتدأ والخبر (وما بعده خبره) فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال[٩] اومنصوب عطفا على ثانى مفعولى يجعله * وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق * وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين (ويتقدم قبل الجملة) وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود * ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام (ضمير غائب يسمى ضمير الشأن) اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة

٢ لكون الخبر ذا لام لايصلح لوصفة المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة ولكون الخبر افعل من *

٣ يعنى ان الضمير راجع الى مصدر ليفصل *

٤ اى انما ورد الفصل فيه مع انه نكرة *

٥ مع ان ههنا اقساما اربعة المعرفة قبل العوامل وبعدها وافعل من كذلك اى سواء كان قبل العوامل او بعدها *

٦ عطف العلة على المعلول *

٧ يعنى ان اسناد الجعل الى بعض العرب مجاز من قبيل الاسناد الى السبب *

٨ اى وان لم يكن المراد هكذا *

٩ من ضمير يجعله والرابط الواو مع الضمير *

لان الضمير راجع اليه (و) ضمير (القصة) اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة (يفسر) ذلك الضمير الغائب لابهامه (بالجملة) المذكورة (بعده) اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة ببيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لادخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم على الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لايخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لايخفى (ويكون) ضمير الشأن والقصة (متصلا ومنفصلا) واذا كان متصلا يكون (مستترا وبارزا على حسب العوامل) فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا (مثل هو زيد قائم) مثال للمنفصل (وكان زيد قائم) مثال للمتصل المستتر (وانه زيد قائم) مثال للمتصل البارز (وحذفه) عن اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه (منصوبا ضعيف) اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لايجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله * ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها حاذرا وظباء (الا مع ان) المفتوحة (اذا خففت فانه) اى حذفه

---

٢ لانه راجع الى ذلك المؤنث لان تانيثه باعتبار القصة * ٣ لاوصف لقوله ضمير غائب نعم قوله تفسير وصف له *

٤ اى على تقدير ان يكون قوله يفسر ضمير الشان والقصة جملة معترضة *

٥ يعنى ان المستتر والبارز قسمان للمتصل لا لمطلق الضمير *

٦ فان قلت لابد لكل من الحذف وتعيين المحذوف من قرينة ومجرد كونه على صورة الفضلات لا يصحح الحذف قلت قد تقدم القرينة على الحذف وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين نحو قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن ضمير الشان لم يجز الا فى الشعر على ضعف فان قلت فينبغى ان لايكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة لاتعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها فى تأويل مفرد وهى اسم لها وخبرها محذوف والتقدير ان هذه القصة مطابقة للواقع *

٧ اى مثال الحذف الضعيف

٨ من بحر الخفيف *

٩ والمراد الصور المنقوشة اونساء يشبهن فى الحسن والجمال بهما * ٩ صرف للضرورة وللتناسب *

بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا (لازم) كقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين * وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشأن لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت ❁(اسماء الاشارة)❁ اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب[٢] الاصطلاح (ما وضع) اى اسماء[٣] وضع كل واحد منها (لمشار اليه) اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية[٥] بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد الضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها[٦] بالحروف كما سبق (وهى) اى اسماء الاشارة (ذا) حال كونها (للمذكر) الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ (ولمثناه ذان) رفعا (وذين) نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد

والاظهر بحسب مفهومه بمعنى اسماء موضوعة للاشارة (لنا)

٣ فسر ما باسماء لان الظاهر ان المفسر المجموع حيث اورد صيغة الجمع واعتبر رجوع الضمير الى كل واحد لان وضع المجموع وضع اجزائه وليس له وضع على حدة *

٤ فان قلت اخذ المشار اليه فى تعريف اسماء الاشارة يستلزم الدور قلت المحدود هو ما يقال له اسماء الاشارة فى اصطلاح النحاة فليس المراد بالمحدود المعنى التركيبى المستفاد من التركيب الاضافى بل المعنى الافرادى الذى نقل اليه المركب الاضافى (لنا)

٥ نسبة الاشارة الى الحس بمعنى تعلقها بالمحسوس لا بمعنى انها محسوسة لانها عبارة عن امتداد مخيل واصل بين المخيل وما يصير غاية الامتداد بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شىء الا ويدل عليه دلالة المصنوع على الصانع فهو لوضوحه لسبب كثرة الادلة صار كالمحسوس المشاهد (لنا)

٦ فى الاحتياج الى القرينة الرافعة لابهامها وهى اما الاشارة الحسية او الوصف وقيل لتضمنها معنى الحرف لكن لم يوضع لها حرف وهو الاشارة-

منها بحال خبر له * ويجىء فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه (وللمؤنث) الواحدة (تا) قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى (وذى) وقيل هى الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وتى) بقلب الالف ياء (وته وذه) بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها (وتهى وذهى) بوصل الياء بها (ولمثناه) اى لمثنى المؤنث (تان) فى الرفع (وتين) فى النصب والجر ولا يثنى من لغاته الا تالكثرة دورها على الالسنة * وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها (ولجمعهما) اى لجمع المذكور والمؤنث (اولاء مدا وقصرا) اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء (ويلحقها) اى اسماء الاشارة يعنى يدخل على[٢] اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها (حرف التنبيه)[٣] وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف جىء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جىء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم (ويتصل بها) اى با واخر اسماء الاشارة (حرف الخطاب) وهو الكاف تنبيها على

- وقيل لان وضع بعضها وضع الحروف كذا وتا وذى وتى وحملت البواقى نحو اولاء عليها *

٢ فى هذا التفسير اشارة الى امرين احدهما ان اللحوق يقتضى اعتبار اصل اولا وثانيهما انه لا يلزم ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها خبر اسم الاشارة *

٣ ولا يلحق البعيد الغائب ولحوقها الحاضر اكثر منه فى المتوسط لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل احد اليرى ما ليس فى مرئى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام (لنا)

حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك (وهى) اى حروف[٢] الخطاب (خمسة) والقياس يقتضى الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة (فى خمسة) من انواع اسماء الاشارة يعنى المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما * وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقى الى ستة (فيكون) الحاصل من الضرب (خمسة وعشرين وهى) اى تلك الخمسة والعشرون (ذاك الى ذاكن) يعنى ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذا كم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين (و) على هذا القياس (ذانك) وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا (الى ذانكن) وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وكذلك البواقى) يعنى تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك[٣] وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى وفى الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ (ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط) واخر المتوسط لان التوسط لايتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة[٤] استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال (وتلك وتانك وذانك) حال كون هاتين

٢ لم يقل حروف الخطاب مع انه المذكور صراحة لان المص اعتبر هنا تذكير الحرف بقرينة تذكير اسم العدد الخبر خمسة فيلزم ان يكون تأنيث الضمير باعتبار الحروف (لنا)

٣ وتهك الى تهكن وذهك الى ذهكن وتهيك الى تهيكن وذهيك الى ذهيكن (لنا)

٤ واعترض عليه بان استعمال كل مقام الآخر بالتأويل كما ذكر فى علم البلاغة واجيب بان الاستدلال ليس بنفس الاستعمال بل بكثرته وهو دليل عدم الفرق فى الوضع لانه ماخوذ من كثرة الاستعمال وما ذكر فى علم البلاغة فهو مبنى على القول بالفرق (لنا)

الاخريين (مشددتين واولا لك) باللام اى هذه الكلمات الاربع (مثل) كلمة (ذلك) فى افادة البعد * ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تاك وتانك وذانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وماهو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب (واما ثمه وهنا) [٢] بضم الهاء وتخفيف النون (وهنا) بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا (فللمكان) الحقيقى الحسى (خاصة) لايستعمل فى غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ماعداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل فى المكان وغيره ❁(الموصول)❁ اى الموصول المعدود من المبنيات فى اصطلاح النحاة (ما لايتم جزأ) [٣] اى الاسم لايتم من حيث جزئيته يعنى لايكون جزأ تاما ان كان جزأ تمييزا اولايصير جزأ تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد [٤] بالجزء التام ما لا يحتاج فى كونه جزأ اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزأ تاما لاجزأ مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزأ من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزأ لكن لا جزأ تاما اوليا (الا بصلة وعائد) والمراد بالصلة معناها اللغوى [٥] لا الاصطلاحى فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور * والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوى لا الاصطلاحى قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا [٦] لانه لاخراج

٢ للقريب وهناك للمتوسط وهتا لك للبعيد *

٣ فيه اشارة الى التمييز لما انتصب عنه لا لمتعلقه *

٤ حاصله ان المراد بالجزء التام الجزء الاولى وبالجزء الناقص جزء الجزء *

٥ حمل الشيخ الرضى الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق اليه الفهم اولا وقال معناه ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزأ لم يكن الابصلة ولكن لا وجه للتخصيص اذ لو اردت ان تجعله فضلة لم يكن الابصلة فلذا صرف الشارح الجزء التام عن ظاهره *

٥ كما صرح به المص ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم يعنى موافقة لتعريفهم بحسب اللفظ لانهم اخذوا الصلة العرفية فى تعريفه وليس مراده ان الصلة بالمعنى الاصطلاحى حتى لزم الوقوع فيما فرمنه والتناقض فى كلامه *

٦ لايقال جاز ان يكون لاخراج الموصول الحرفى فانه لايحتاج الى عائد لانا نقول هو خارج عن التعريف قبل ذكره لانه لايكون جزأ تاما اصلا نعم الجزء التام هو المأول بالمصدر لا الحرف المصدرى المنضم اليه الجملة كما فى الموصل الاسمى (لارى)

مثل اذ وحيث وليس لهماصلة اصطلاحية * ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزأ الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة فى الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا اوغيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله (وصلته) اى صلة ما لايتم جزأ الا بصلة (جملة[٢] خبرية) اوفى معناها كاسمى الفاعل والمفعول (والعائد ضمير) لا غير ضمير (له) اى للموصول لا لغيره (وصلة الالف واللام اسم فاعل اومفعول) لان اللام الموصولة[٣] تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا (وهى) اى الموصولات[٤] (الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفرد المؤنث (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث وتكونان (بالالف) فى حالة الرفع (والياء) فى حالتى النصب والجر (والاولى) على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر (واللذين) كاللائين لجمع المذكر (واللائى) بالهمزة والياء (واللاء) بالهمزة المكسورة فقط (واللاى) بالياء فقط مكسورة

٢ لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وذلك لايتصور الا فى الجملة الخبرية واما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فلان الصلة هى جواب القسم وهو جملة خبرية والانشائية انما هى القسم *

٣ وليست بالحقيقة لانها حرفية لعود الضمير اليه نحو المرور به زيد والقول بان الضمير الراجع الى موصوف مقدر بعيد *

او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر (واللاتى واللواتى) لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا (وما) بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بنيها (ومن) ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (واى) بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار (واية) بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار (وذو الطائية) اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت * اى التى حفرتها والتى طويتها (وذا بعد ما) الكائنة (للاستفهام) نحو ما ذا صنعت اى ما الذى صنعت (والالف واللام) اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع (والعائد المفعول) اى العائد الذى لايتم الموصول الا به اذا كان مفعولا (يجوز حذفه) اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاؤه (واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى اوما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من

٢ اصله لذى عند البصريين على وزن عم وشج زيد اللام تحسينا للفظ وانما قلنا بزيادتها لان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين ولا لام والتزموها لانهم لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف وعند الكوفيين اصله الذال الساكنة لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوها فتولدت الياء *

٣ احتراز عن دنو بمعنى الصاحب فانها نعم القبائل *

٤ اوله فان الماء ماء ابى وجدى *
اى نسجتها بالحجارة من اسفلها الى اعلاها *

٥ ناظر الى التذكير والتمرين كليهما *

٦ او تجربته هل يستحضر المسائل المعلمة اولا *

مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب فقال (واذا اخبرت) اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة (بالذى) اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها (صدرتها) اى اوقعت كلمة الذى اوما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية (وجعلت موضع المخبر عنه) اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى (ضمير الها) اى لكلمة الذى (واخرته) اى المخبر عنه عن الضمير (خبرا) نصب على الحال اوضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا (فاذا اخبرت) مثلا (عن زيد من) جملة (ضربت زيدا) بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو المخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى (وقلت الذى ضربته زيد وكذلك) اى مثل الذى (الالف واللام فى الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول) منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او المفعول* ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس

بالذى صنع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية عن ذات متصفة بما اتصف به زيد فى الاولى معبرا عن تلك الذات بالموصول يعنى اجعل ذلك الموصول مبتدأ واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شىء منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول الذى ضربته زيد فظهر بهذا انك لم تخبر عن زيد بالموصول بل اخبرت عن الموصول بزيد الا انك لما اخبرت عن الموصول بزيد والمبتدأ فى المعنى هو الخبر فاذا اخبرت عن الموصول اخبرت عن زيد *

٢ اى بحسب الذكر واما ذات المخبر عنه فهو زيد فى المثال المذكور ولذا قال فاذا اخبرت عن زيد اه وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد دون الذى مع انه المخبر عنه بحسب الظاهر لان شان المخبر عنه ان يكون مفروغا عنه والجملة الاولى مع اجزائها مفروغ عنها دون الموصول (لارى)

٣ لان المطلوب ان يخبر عن الموصول والمخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبته الصدر (لارى)

٥ والمراد من الجعل اعم من الجعل لفظا او تقديرا اذ قد عرفت ان العائد الى المفعول يجوز حذفه *

وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر بالالف واللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين (فاذا تعذر امر منها) اى من الامور الثلثة التى هى تصدير الموصول ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا (تعذر الاخبار ومن ثمه) اى ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار (امتنع) الاخبار بالذى[٢] (فى ضمير الشأن) بان يكون ضمير الشأن مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتأخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة (و) كذلك امتنع فى (الموصوف) بدون الصفة (و) فى (الصفة) بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل (و) كذلك امتنع فى (المصدر العامل)[٣] بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار عاملا فى الثوب بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب (و) كذلك امتنع (فى الحال) لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى

٢ متعلق بالمستتر فى قوله امتنع ويجوز تعلق الظرف بالضمير العائد الى المصدر اذ الظرف يكفيه رائحة الفعل ولذا يتعلق بالالفاظ المنقولة عن المعنى الذى يتعلق به الظرف باعتبار معناه الاصل كذا حققه المحققون وان صرح الرضى فى هذا المقام بانه لا يجوز مررورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر فى الاعمال مراعى كذا قرره عصام فى شرحه *

٣ ولا يتوهم ان التحقيق يخصه بما سوى العامل فى الظرف اذ الضمير العائد الى الذى ليس بمعنى المصدر *

هو معرفة فى موضعه بالحالية (و) كذلك امتنع فى (الضمير[٢] المستحق لغيرها[٣]) اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلاضمير (و) كذلك امتنع فى (الاسم المشتمل عليه) اى على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلايصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عائد واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى[٤] الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع (وما الاسمية) لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما (موصولة) نحو عرفت ما اشتريته (واستفهامية) نحو ما عندك وما فعلت (وشرطية) نحو ما تصنع اصنع (وموصوفة) اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشىء يعجبك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من[٥] الامر له فرجة كحل العقال اى رب شىء[٦] تكرهه النفوس (وتامة بمعنى شىء) منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى او نعم الشىء هى (وصفة) نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان (ومن كذلك) اى تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله * وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبى محمد ايانا * اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك فقد اكرمته (الا فى التامة والصفة) فان كلمه من لا تجىء تامة ولا صفة (واى) للمذكر

٢ كالضمير فى زيد ضربته اذ المبتدأ استحق الضمير *
٣ واذا تعدد الضمير المستحق لغيره نحو زيد ضاربه اخوه او تعدد الاسم المشتمل عليه نحو زيد ضربت غلامه لديه فيجوز الاخبار لانه يكفى لغير الذى احد الضميرين وكان المص اخرج صور التعدد بما يقتضيه لفظ الاستحقاق اذ فى تلك الصورة لايستحق الغير شيئا من المتعدد بخصوصه بل واحد الابعينه ضربته *
٤ ويكذب زيد ضربته اذ المضروب غلامه *
٥ بيان لما اما حالية من مفعول تكره او صفة بعد صفة لما *
٦ فالعائد الى الموصوف محذوف *

(واية) للمؤنث (كمن) فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها[٢] الرجل * قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة (وهى) اى كل من اى واية (معربة) بالاتفاق (وحدها) لا يشاركها فى الاعراب غيرها من الموصولات الاعلى اختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية[٣] وانما اعربت لانها التزم[٥] فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا (الا اذا[٦]) كانت موصولة (حذف صدر صلتها[٧]) نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا * فيمن قرأ بالضم اى ايهم اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا (وفى) قولهم (ما ذا صنعت وجهان احدهما) ان معناه (ما الذى) على ان يكون ذا

٢ حرف تنبيه جىء به عوضا عن المضاف اليه * ٣ فينبغى ان يقول المص واى كما الا فى التامة *

٤ حيث حكى ابن الدهان تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حملا للموصولة على التى بمعنى صاحب لكن الاشهر عدم تصرفها مع بنائها *

٥ انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه قد تنتصب مابعدكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافى للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة فى الحقيقة اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان فى حكم المقطوع عن الاضافة *

٦ استثناء من وجوب الاعراب المتبادر من السابق فالمفاد جواز بنائها مع حذف صدر صلتها (عصام)

٧ وهو المبتدأ لانه اذا كانت الصلة جملة فعلية لا يحذف منها شىء لشدة التصاق الجزئين فيها فلذا لا يبنى اى واية معها * بمعنى

بمعنى الذى فيكون التقدير اى شىء الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس (و) حينئذ (جوابه رفع) اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية (و) الوجه (الآخر) ان معناه (اى شىء) وهنا عبارتان احديهما ان ما ذا بكمالها بمعنى اى شىء والثانية ان ما معناها اى شىء وذا زائدة والظاهران مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شىء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شىء (و) حينئذ (جوابه نصب) اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب ❁(اسماء الافعال ما كان)❁ اى اسم كان (بمعنى الامر او الماضى) اللذين هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة[٤] لمبنى الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء[٥] وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى (مثل رويد زيدا اى امهله) مثال لما هو بمعنى الامر (وهيهات ذاك) بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم (اى بعد) مثال لما هو بمعنى

٢ اى جواب ما ذا صنعت*

٣ اى بمعنى وضع له الامر او الماضى*

٤ اى مناسبتها له بان وقعت موقعه *

٥ فلا يكون صيغة الماضى على الحقيقة ولا ضير فى ذلك *

٢ وان اللام تدخل على بعضها وان التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن عند بعضهم جرد عن التمكن وجعل دليلا على كونه موصولا بما بعده كما ان حذفه دليل الوقف عليه وذلك تنوين التنكير عند الجمهور وليس لتنكير الفعل لانه غير صالح لذلك بل التنكير راجع الى المصدر الذى ذلك الاسم قبل صيرورته (ح) اسم فعل كان بمعناه وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا اى كالمعرف فى الدلالة على التعيين فمعنى صه بلا تنوين اسكت (٢٣٠) السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتا تاما اى سكوت عن كل كلام (ح) اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا*

٣ وان كان طاريا (لارى) ٤ ولا يخرج عنه فعال بمعنى الامر من فعل اذ لا بد من المغايرة بين ما يوزن وما يوزن به لانه يكفى المغايرة الاعتبارية وفعال للوزن غير فعال للامر *

٥ يعنى ان المراد بفعال مسماه وهو الموزون مثل نزال وتراك *

٦ واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلى للمبالغة قال الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه والاصل مصدرا فى كل معدول عن شىء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية* ٧ يعنى ان قوله من الثلاثى صفة الامر * ٨ اى فعال بمعنى الامر من الثلاثى * ٩ اى على ان اسم الفعل من الرباعى بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لا ان فعال بمعنى الامر لم يأت الا نادرا لان فعال بمعنى الامر لم يأت من الرباعى*

الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تأديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف[٣] تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل * قال الشارح الرضى وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضى والمتبادر ان يكون هذا بحسب[٣] الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف (وفعال) اى ما يوزن[٤] بفعال[٥] الكائن (بمعنى الامر)[٦] المشتق[٧] (من الثلاثى) المجرد (قياس) اى قياسى (كنزال بمعنى انزل) قال سيبويه هو مطرد[٨] فى الثلاثى المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على[٩] انه لم يأت الا نادرا (وفعال) حال كونه

(مصدرا معرفة كفجار)[٢] بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضى وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه (و) حال كونه (صفة) لمؤنث (مثل يافساق) بمعنى يا فاسقة (مبنى) اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى (لمشابهته له) اى لفعال بمعنى الامر (عدلا وزنة) اما زنة فظاهر واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى[٣] للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى الفاعل * قال الشارح الرضى والذى ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شىء ان لا يخرج عن النوع الذى ذلك الشىء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين وجهها فى كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه (و) فعال حال كونه (علما للاعيان) اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعانى لا للاعيان وقوله (مؤنثا) صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك (كقطام) علما للمؤنث (وغلاب) كذلك (مبنى فى) استعمال (اهل الحجاز) لمشابهته لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة (ومعرب فى) استعمال (بنى تميم الا ما فى آخره) اى الا فى فعال علما للاعيان الذى يكون فى آخره (راء) فان بنى تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون

٢ صفة مصدرا *
٢ اى علم جنس كسبحان فانه علم للتسبيح *
٣ فنزال مثلا معدول من انزلى على صيغة خطاب المؤنث وهذا التأنيث بدل عن علامة الجمع اذ ربما يجىء علامة التأنيث للجمع لتأويله بالجماعة وعلامة الجمع فى انزلى كناية عن تكرار النزول فانزلى بمعنى انزل انزل ثلثا فما فوقها *

بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل (نحو حضار) علما للكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة ❁ (الاصوات) ❁ اعلم ان الاصوات[٢] الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل اولم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها[٣] للتعجب وحكمه[٤] حكم المصادر والثانى مثل صه ومه وحكمه حكم[٥] اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المتندم او المتعجب وى وح لا تقدر ان تحكم عليه بشى[٦] او به على شى[٦] * ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شى[٦] كما اذا قلت غاق[٦] قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به * ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما لزجر[٧] او دعاء[٨] او غير[٩] ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ ايضا لا تقدر ان تحكم عليه او به * وهذه الاقسام[١٠] كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وى او عند اناخة البعير نخ او غاق عند حكاية صوت الغراب فهى فى هذه الحالة ايضا مبنية[١١] لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكايات عنها * والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية[١٢] على ما هى عليه من غير نقلها على سبيل

٢ يعنى الالفاظ الغير الموضوعة لمعنى المسماة عند النحات بالاصوات *

٣ فانه فى الاصل صوت *

٤ فتعرب نصبا كالمصادر *

٥ من كونها مبنيا ومن كونها مبتدأ وفاعلها ساد مسد الخبر او كونها مصادر لفعل مقدر او كونها مع فاعلها جملة فعلية وغير ذلك *

٦ بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب *

٧ مثل حل وهيج وعاج زجر للجمل *

٨ مثل جوت دعاء للبهائم الى الشرب *

٩ كتسكين البهيمة مثل هدع لتسكين صغار الابل اذا نحرت وكالاناخة مثل نخ *

١٠ التى هى اقسام غير المنقولة *

١١ وجاز الاعراب ايضا اعتبارا بالتركيب (ح) العارض والاعراب مع اللام اكثر من البناء (ح) فيه اشارة الى بنائه فى هذه الحالة من حيث عدم التركيب حكما *

١٢ اى غير منقولة الى باب المصادر *

الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها فى باب الاسماء لاجرائها مجريها واخذها حكمها[٢] وبنيت لجريها مجرى ما لاتركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار (كل لفظ) انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت (حكى به صوت) اى صدر[٣] على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات الغير المنقولة (اوصوت به للبهائم) يعنى مثلا اى لاناختها اوزجرها اودعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها (فالاول كغاق) اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب (و الثانى كنخ) مشددة اومخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره ❁ (المركبات) ❁ اى المركبات المعدودة من المبنيات (كل اسم) حاصل (من) تركيب (كلمتين) حقيقة اوحكما اسمين اوفعلين اوحرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة (ليس بينهما نسبة) اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه فى حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الاسماء المبنية * وقوله

٢ كادخال التنوين نحو غاق والالف واللام فى بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه وكجعل معانى المصدر فربما يعرب باعرابها نحو واهاللك فالتنوين فيها تنوين الالحاق بالاسماء *

٣ يعنى ليس المراد به حكاية الصوت فى نحو قال زيد غاق عند حكاية صوت الغراب *

ع حاصله ان المقصود بيان الحاق هذين القسمين بالاسماء المبنية لخفائه ولذا خصهما بالذكر والحق جواز التعريف بالاخص فى الرسم الناقص اذا حصل به الغرض من التعريف وان شرط المتاخرون المساواة فى الكل حدا اورسما *

٥ فانه من المركبات المبنية للتركيب حيث بنى جزؤه الاول على الفتح *

٢ لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظ واما الثانى فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبنى لان الاعراب والبناء من عوارض الكلم لا الكلام وبعد النقل محكى على ماكان عليه فلا يطلق عليه انه معرب فى الظاهر او مبنى لاشتغال حرفه الآخر بالحركة التى كانت عليه اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك *

٣ اضافية فى الاول وتعلقية فى الثانى *

عم لكونه مبينا للتركيب *

٥ قيل الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم خمسة وعشر بالعطف وليس بشىء اذ الاستعمال ايس بلازم والتقدير كاف *

٦ لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق فارادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح *

٧ من اضافة المسبب الى السبب *

٨ وكذا لايراد من ثالث عشر الثالث والعشر بل المراد الواحد من احد عشر او الواحد من ثلثة عشر *

٩ خلاصته ان تضمن الحرف اعم من ان يكون بنفسه او باعتبار مأخذه *

ليس بينهما نسبة ليخرج[٢] مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئى كل واحد منهما نسبة[٣] قبل العلمية * ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من[٤] افراد المحدود لان بين جزئيه قبل[٥] التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب[٦] من خرط القتاد * والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة[٧] تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لاتدل على النسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا

(فان تضمن) الجزء (الثانى حرفا) اى حرف عطف او غيره (بنيا) اى الجزآن معا الاول لوقوع آخره فى وسط الكلمة الذى ليس محلا للاعراب والثانى لتضمنه الحرف (كخمسة عشر) فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة (و) مثل (حادى عشر واخواتها) يعنى اخوات حادى عشر من ثانى عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادى عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء[٨] ثابت فى هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة العامل المشتقة منه * وقيل فيه نظر لان الثانى فيه لايتضمن الحرف لانه لا يراد به حادى وعشر * وجوابه[٩]

ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لاتسع[٢] حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ[٣] بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادى عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادى وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادى[٤] والعشرون لافرق[٥] بينهما الا بذكر الواو وحذفه (الا اثنى عشر)[٦] واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثانى للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون (والا) اى وان لم يتضمن الثانى حرفا (اعرب الثانى) مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا (كبعلبك وبنى الاول) للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف (فى الافصح) اى اعراب الثانى مع منع الصرف وبناء الاول انما هو فى افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثانى ومنع صرف المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين

٢ لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من الثلثة فلا يمكن بناء اسم فاعل مع بقاء حروفها جميعا *

٣ دفع لما يقال ولما لم يكن اخذ الفاعل من مجموع الجزئين بقاء حروفها جميعا فليأخذ من مجموعهما لكن مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا فى ثلثة عشر اوثالش فلم يأخذوا كذلك فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين *

٤ فانه مشتق من احد وعشرين بمعنى الواحد من احد وعشرين *

٥ يعنى كل واحد منهما مشتق من الجزء الاول من العدد المركب لا فرق بينهما الا بتصريح حرف العطف فى احدهما والتقدير فى الاخر *

٦ مستثنى من القاعدة لا من المثال فالمثال معترضة بين المستثنى والمستثنى منه والحاجة الى الاستثناء على مذهب الجمهور فان ابن درستويه جعله مبنيا وقال كل واحد من لفظى اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستأنفة كما مر فى هذان وهذين *

معا واضافة الاول الى الثانى وصرف الثانى ❁(الكنايات)❁ جمع كناية وهى فى اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين بلفظ غير صريح فى الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءنى فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريد وابها ذلك البعض[٢] المعين ولذلك[٣] لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات (كم) وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية[٤] عليها (وكذا) وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى[٥] كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون (للعدد) والكناية[٦] عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره (وكيت وذيت للحديث) اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح[٧] البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب * ومن الكنايات كاين وانما بنى لان كاف التشبيه دخلت على اى واى وان كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع

٢ ولم يصلحوا فى الظروف وذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف المضافة الى الجملة او اذ*

٣ لعدم وجود قدر مشترك يخصه*

٤ لمشاركتها الهاها فى الوزن*

٥ يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير *

٦ معنى ليس صريحا فيه *

٧ لانه لما تعارض سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه واقعا موقع الجملة ساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التى لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو فى موضع النصب فيكون مستحقا للاعراب قلت ان استحقاقها الاعراب المحلى عارض فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء *

كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فمرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها (فكم الاستفهامية) المتضمنة معنى الاستفهام (مميزها) اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه (منصوب) على التمييز (مفرد) لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه منصوب مفرد جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما (و) كم (الخبرية) مميزها (مجرور) بالاضافة (مفرد) تارة (ومجموع) اخرى تقول كم رجل عندك وكم رجال عندك كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبىء عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله فى التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها (ويدخل من فيهما) اى فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها * قال الشارح الرضى هذا فى الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن * لكن جوز الزمخشرى ان يكون كم فى قوله تعالى * سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة * استفهامية وخبرية (ولها) اى لكم استفهامية اوخبرية (صدر الكلام) لان الاستفهامية تتضمن

٢ اى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه للمخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم دينارا او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية اكثر لانه فى صورة الفضلات *

٢ رد لما قاله الرضى رد بهذا السيد فى حاشية الرضى وجوابه ان كلام الرضى فى مميز متصل بكم واما اذا فصل بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب فى الخبرية والاستفهامية لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى وذلك لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه حملا على الاستفهامية لامتناع الاضافة مع الفصل فيلزم الالتباس بالمفعول ذكره الرضى قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل *

الاستفهام وهو يقتضى صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر (وكلاهما) لو قال كلتاهما لكان اوفق لتأنيث الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلاهذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما (يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله (فكلما) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون (بعده فعل) اوشبه فعل لفظا اوتقديرا (غير مشتغل عنه بضميره) اومتعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك (كان منصوبا معمولا على حسبه) اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لايكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت فى المفعول به وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه * والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت * وانما جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا اومقدرا ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان مابعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر

٢ اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير *
٣ اى على كونه من ذلك النوع من الكلام *
٤ اراد به دفع مايرد على قاعدة النصب من الانتقاض بمثل قولك كم رجلا ضربته على تقدير جعل الفعل وشبهه اعم من الملفوظ والمقدر بان كم فيه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه مع انه يكون مرفوعا على عدم تقدير الفعل بعده *
٥ اى كون عمله بحسب المميز ثابت *
٦ اى فى موضع تلك القاعدة
٧ اذ الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا فيصدق عليه انه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديرا *
٨ ان بعده فعلا مقدرا نسخه *

بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل[٢] فى قاعدة الرفع (وكل ما قبله) اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حرف جر) نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت (او مضاف[٣]) نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت (فمجرور) بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر (والا) اى وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره ولا قبله حرف جر او مضاف وكان مجردا عن العوامل اللفظية (فمرفوع) اى فهو مرفوع (مبتدأ ان لم يكن[٤] ظرفا) نحو كم رجلا قام نحو من ابوك وهذا مبنى على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة ومابعده معرفة (وخبر ان كان ظرفا) نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل او لا داخل تحت قاعدة النصب[٥] باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ (وكذلك[٦]) اى مثل كم فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة (اسماء الاستفهام والشرط) بمعنى انه يتأتى تلك الوجوه الاربعة فى جميع هذه الاسماء لا فى كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين

٢ فالمثال المذكور داخل تحت القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه *

٣ يكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه فان من ومايأتى فيهما الوجوه الثلثة ولايأتى فيهما الرفع على الخبرية واى يأتى فيها الوجوه الاربعة واين ومتى وان واذا وكيف وايان لكونها لازم الظرفية لايأتى فيها الرفع بالابتداء *

٤ واذا لم يكن ظرفا فلا يكون خبرا بل يكون مبتدأ كما هو مذهب سيبويه والكلام مبنى على مذهبه فما فى الرضى من ان من وما استفهاميتين يتأتى فيهما الرفع على الخبرية نحو من انت ومادينك انما هو على مذهب غير سيبويه اما عند سيبويه فهما مرفوعان على الابتدائية لعدم كونهما ظرفا فلا منافاة بين قول الشارح ولايتأتى فيهما الرفع على الخبرية وبين مافى الرضى وبهذا ظهر ان من قيد الرفع فى ذلك القول بالظرفية لاجل دفع المنافاة فقد خبط خبط عشواء *

٥ اى كم وكونه ظرفا باعتبار مميزه *

٦ لان التقدير كم يوما كائن سفرك فبعده شبه فعل غير مشتغل عنه بضميره *

٦ افرد اسم الاشارة وان كان المشار اليه متعددا كما دل عليه كلاهما الافراد لفظة ما فيما بعده * * السوال عن الزمان المستقبل *

بالاستفهام * فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وبما مررت وغلام من ضربت وغلام ما ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتنى فهو مكرم * وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله * ولا يتأتى فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء * وما هو لازم الظرفية من هذه[٢] كمتى واين وايان وانى وكيف واذا ان لم ينجر بجار نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء * قال الشارح الرضى وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع فى الاستفهام مع لامع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كائن عهدك به * واما اى فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك اى اى وقت كائن مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم (وفى مثل * كم عمة لك ياجرير وخالة *)

٢ الاسماء المذكورة *

يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة اى[٢] ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه * فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء والاخيران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه[٣] اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب * ولا يخفى ان هذا[٤] اليق بما سبق من وجوه اعراب كم * ويحتمل ان تعتبر فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع[٥] بالابتداء استفهامية كانت اوخبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا[٦] الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك * واما النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت على عشارى * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك اوهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى[٧] لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا[٨] منها فخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشى[٩] وهى ابلغ فى الذم

١ النصب والجر واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء *

٣ اى واما احتمل النصب على الظرفية وعلى المصدرية مع انه لم يسبق لانه اشار *

٤ اى اعتبار الاوجه الثلثة فى كم *

٥ فلا يكون تمييزا بل التمييز محذوف اى كم مرة اوحلبة *

٦ اى اعتبار الاوجه الثلثة فى مميز كم فان قلت الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار لان الوجهين الاخيرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف المميز فلم خص الشارح الفاضل التاخير بهذا الوجه الثانى قلت فى الوجه الاول اعتبر الوجوه الثلثة فى نفس كم صريحا وهى من حيث انها معتبرة فى نفس كم صريحا فرع لما سبق من وجوه اعراب كم وليس متعلقا بحذف المميز وفرعاله وان لزم فى الوجهين الاخيرين حذفه بخلاف الوجه الثانى فان الاوجه

الثلثة فيه معتبرة فى المميز صريحا ولا يخفى ان رفع المميز بالابتداء مع انه علم مما سبق ان المميز لا يكون الا منصوبا او مجرورا صريح فى حذف المميز فكانه بحث عن حذف المميز وذكره فيكون متعلقا بحذف المميز فكان الاولى تأخيره ويمكن ان يراد بهذا الوجه الرفع بالابتداء فافهم ٧ مع ان الاصل ان يتعدى باللام * ٨ لكونها فدعاء * ٩ جمع ماشية وهى الابل والغنم *

من خدمة الاناس * والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة[٢] مشقة* وفى ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفى ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك قد حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة[٣] وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك

٢ ولا يرتكب ماهو كذلك الامن هو فى كمال الدناءة قوله واختارينا فى قوله على كره منى والظاهر وذكر من انواع الخ كما فى الهندى لانه ابلغ فيما قصده وقوله من خدمة الاناس كذا فى بعض النسخ هو لغة فى الناس والظاهر الاناسى جمع انسان كما فى الهندى لانه انسب بقوله المواشى جمع ماشية وهو الابل والغنم (ح)

٣ لان الخالة معطوف على عمة وقوله فدعاء صفة خالة وحذف صفة عمة بدلالة فدعاء المذكور كما حذفت لك من صفة خالة بدلالة لك الاخرى اوصفة عمة وخالة بتأويل كل واحد منهما *

واضح (وقد يحذف) مميز كم استفهامية كانت اوخبرية (فى مثل كم مالك وكم ضربت) اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك اواخبار عن كثرتهما فمعناه كم درهما او دينارا اوكم درهم اودينار مالك فكم فى هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال اوالاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة اوكم مرة ضربت اوالى ضرباتك اى كم ضربة او كم ضربة ضربت فكم فى هذا المثال اما

منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واما اذا كان للعدد فالملحوظ فى الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفى المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر * ويحتمل ان يكون المثال الثانى بتقدير كم رجلا او رجل ضربت وعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية[٢] ❁ (الظروف) ❁ اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا (منها) اى من تلك الظروف (ما) اى ظرف (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ❁ رب بعد كان خيرا من قبل * وسميت الظروف المقطوعة[٣] عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صرن غايات ينتهى بها الكلام * وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة ولشبهها بالحروف فى الاحتياج[٤] الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان (كقبل وبعد) وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها[٥] عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس[٦] عليها ما بمعناها * ويجوز فى هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر[٧] *

* فساغ لى الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات[٨] *

فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها * وقال بعضهم[٩] بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى

٢ اى على ان يكون مفعولا به
٣ قطعا لعدم تضمنه معنى الاضافة *
٤ فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة التى تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء *
٥ الحاصل لحذف المضاف اليه
٦ فضلا عما ليس بمعناها *
٧ لزوال الغم عنى بقصاص قاتل قريبى *
٨ اى ماء يكسر العطش لفرط عذوبته *
٩ وقوله السابق بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية الخ (ح) مبنى على هذا المذهب كما لا يخفى (ح) ويمكن ان يقال ان الشارح ذهب الى ان المعرب قد يكون المضاف اليه فيه منسيا وقد يكون منويا فانه قال فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين ولا يلزم من ذلك ان كل معرب يحذف المضاف اليه فيه نسيا فتأمل *

٢ فانه اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبن على الضم *

٣ لكونها جهات غير محصورة *

والاول هو الحق (واجرى مجراه) اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (لاغير وليس غير) فى حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة[٢] الابهام الذى فيه كما فيها[٣] ولا يحذف منه المضاف اليه الابعد لا وليس نحو افعل هذا لاغير وجائنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما (و) كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة (حسب) لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة (ومنها) اى من الظروف المبنية (حيث)[٤] للمكان[٥] وقال الاخفش قد يستعمل للزمان (ولا يضاف الا الى جملة) اسمية كانت او فعلية (فى الاكثر) اى فى اكثر الاستعمالات وقد جاء * اما ترى[٦] حيث سهيل طالعا * فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره * نجم يضئ[٩] كالشهاب ساطعا * وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه[٧] لشذوذ الاضافة الى المفرد (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذا) زمانية كانت او مكانية[٨] وانما بنيت لما[٩] ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت زمانية (للمستقبل) اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالاتها ان تكون لزمان من ازمنة

٤ وقد تبدل ياؤه واوا و بناؤها على الضم فى الاكثر وقد يفتح او يكسر ويعرب فى لغة حققس *

٥ ولا يضاف الى الجملة من الظروف المكانية سواه *

٦ من الرؤية البصرية فيقتضى مفعولا واحدا *

٧ ولذا يرفع بعضهم سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل وترك اضافة حيث مطلقا الا الى جملة ولا الى مفرد اندر واشذ وظرفيتها غالبة لا لازمة كما عرفت فى قوله اما ترى *

٨ وهى التى للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية *

٩ من انه مضاف فى الحقيقة الى مضمون الجملة وهو غير مذكور صراحة فكانه محذوف فصار شبيها بالغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله (لنا)

١٠ اشارة الى ان قوله للمستقبل خبر مبتدأ محذوف ولا يصح جعله حالا او صفة لان اذا من الظروف سواء كان للمستقبل او لا *

١١ وضعا وكثيرا ما يستعمل للماضى وقد يكون للاستمرار نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا) اى هذه عادتهم المستمرة * المستقبل

المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه[٣] في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى * اذا الشمس كورت * ولهذا اكثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل[٣] في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين[٤] وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا (وفيها) اى في اذا (معنى الشرط) وهو ترتب مضمون جمله على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا[٥] علة اخرى لبنائها (ولذلك) اى لكون معنى الشرط فيها (اختير) اى جعل مختارا (بعدها الفعل) لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو (وقد تكون) اى اذا (للمفاجأة) مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به (فيلزم المبتدأ بعدها) فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر * والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر وقد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج * قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو[٦] مذهب الزجاج فان اذا هذه زمانية او مكان[٧] وقوف السبع كما

٢ الباء داخل على المقصور *

٣ كما ان اذ قد تكون للمستقبل كما في قوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ٤ اى بين الجبلين اللذين سد ما بينهما (وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا) قطعة كبيرة *

٥ وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما في الصيغة *

٦ واختاره الزمخشري والمص

٧ وفيه انه لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان الا حيث فاذا كانت اذا مكانية فهي خبر مقدم والسبع مبتدأ مؤخر اى مكان خروجي السبع ويجوز كونه ظرفا للخبر المحذوف اى ففي مكان خروجي السبع حاضر فلا يكون مضافا الى الجملة *

ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع اومكانه مفعول فيه لفاجأت لامفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع اومكانه اياه اى السبع * وقد يكون[2] لمجرد الزمان نحو اتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر * وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة (ومنها) اى من الظروف المبنية (اذ) الكائنة (للماضى[3]) وبناؤها لمامر فى حيث اولكون وضعها وضع الحرف وقد تجىء[4] للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون[5] اذ الاغلال فى اعناقهم (ويقع بعدها الجملتان[6]) الاسمية والفعلية[7] لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد * وقد تجىء[8] للمفاجأة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف (ومنها اين وانى) فهما[9] (للمكان استفهاما وشرطا) اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى (و) منها (متى للزمان فيهما) اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج (و) منها (ايان للزمان استفهاما) مثل متى نحو قوله تعالى ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحجاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فيه فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا (و) منها (كيف) الكائنة (للحال استفهاما)

٢ اى على وجه الظرفية مجردا عن الشرطية والمفاجأة

٣ فاذا دخل على المضارع قلبه الى الماضى *

٤ اى الذى يجادلون فى ايات الله *

٥ والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا لها تكون للمستقبل ايضا *

٦ لامعا كما للاسماء المتضمنة للشرط بل على سبيل التناوب ووقوع احداهما واجب اذ لا يخلو عن الاضافة الى الجملة لفظا او تقديرا بتعويض التنوين عن الجملة المحذوفة *

٧ التى فعلها ماض لفظا ومعنى اومعنى فقط *

٨ وهى ايضا زمانية عند الزجاج ومكانية عند المبرد *

٨ وقد يجىء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما يستعار اللام للوقت يستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها ح حرفا وكانه للتردد فى اسميته لم يذكره هنا *

٩ قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعنى استفهاما وشرطا *

اى حال الشئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين * قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو ويستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى محل الرفع بالخبرية[٢] عنه وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو فى محل النصب على[٣] الحالية اى على اى حال جئت اراكبا اوماشيا (ومنها) اى من الظروف المبنية (منذ ومنذ) بنيا لموافقتهما منذ ومنذ حرفين ويكونان تارة (بمعنى اول المدة) اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته منذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيتى يوم الجمعة (فيليهما) اى يقع بعدهما اى بعد منذ ومنذ (المفرد) اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان صاحبناهما[٤] فيهما اى اول مدة عدم رؤيتى هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان فى حكم المفرد (المعرفة) حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته منذ يوم لقيتنى فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة (و) تارة يكونان (بمعنى جميع المدة) اى جميع مدة زمان الفعل (فيليهما) اى

٢ اذا لم يدخل ناسخ المبتدأ على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ (رضى)

٣ ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة واعلم انه اذا كان فاعل الفعل الذى بعد كيف واجب الوجود تعالى شأنه مثل الم تر كيف فعل ربك فكيف يتعين للمفعول المطلق ولا يجوز الحال لانه تعالى منزه عن الكيفية فاحفظه *

٤ اما بفتح الباء اى كان مصاحبا لنا اى لى ولك واما بسكونها اى صاحبت انا وهو او صاحبت انا وانت او صاحبت انا وانت وهو *

٥ بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة فى المثال المذكور *

منذ ومنذ (المقصود) اى الزمان[٢] الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا (بالعدد) اى بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لايشذ منه شيء نحو ما رأيته منذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى يومان لاازيد ولاانقص (وقد يقع)[٣] بعدهما (المصدر) نحو ماخرجت منذ ذهابك (او الفعل) نحو ماخرجت منذ ذهبت (او ان) اى ماكانت على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ماخرجت منذ انك ذاهب اوماخرجت منذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ماخرجت منذ زيد مسافر ولم يذكره المص لقلته (فيقدر) بعدهما (زمان مضاف) الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير فى ما خرجت منذ ذهابك[٤] منذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقى (وهو)[٥] اى كل واحد من منذ ومنذ اسمين[٦] (مبتدأ) وهما معرفتان لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة اوجميع المدة (وخبره مابعده) اى خبر كل منهما مايقع بعده (خلافا للزجاج)[٧][٨] فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك منذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز * واعلم انهما اذا كانتا مبتدأ اوخبرا فهما اسمان صريحان لاظرفان فلايصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفين فى تراكيبهم (ومنها) اى من الظروف المبنية (لدى) بالالف المقصورة (ولدن) بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (وقد جاء لدن) بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون (ولدن) بفتح اللام والدال وسكون

النون

٢ سواء كان مفردا اولا معرفة اولا *

٣ معطوف على مايستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر الخ *

٤ فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه *

٥ بمنزلة الدليل على تقدير الزمان *

٦ لاحرف جر فانه لامحل لهما من الاعراب *

٧ وخلافا الكوفيين فانهم جعلوا مابعده فاعل فعل محذوف *

٨ اى صانع الزجاج اوبائعه فالصيغة للنسبة ولهذا ربما يقال الزجاجى *

النون (ولدن) بضم اللام وسكون الدال وكسر النون (ولد) بفتح اللام وسكون الدال (ولد) بضم اللام وسكون الدال (ولد) بفتح اللام وضم الدال * وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل[٢] الباقية عليه وكلها بمعنى عند * والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد اولدن زيد الافيما يحضر عنده * وحكمها ان يجر بهامابعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد[٣] ينصب فى بعض لغات العرب بلدن خاصة وغدوة[٤] خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل رطل زيتا[٥] ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها (ومنها قط) مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها (للماضى المنفى)[٦] اى[٧] لاجل الفعل[٨] الماضى المنفى او الزمان الماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستغرق[٩] النفى جميع[١٠] الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل[١١] على اختها عوض (و) منها (عوض) بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها (للمستقبل) اى لاجل الفعل المستقبل (المنفى) او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لاارا ه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد

٢ وفيه انه لايجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كماهو الظاهر *

٣ وقد يرفع غدوة على حذف احد جزئى الجملة اى لدن كان غدوة *

٤ وغدوة بعد لدن لاتكون الامنونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لايكون الانكرة واما لانالو حذفنا التنوين لم يدر منصوبة هى ام مجرورة (رضى)

٥ فنصبها تشبيها بالتمييز فى رطل زيتا *

٦ ويعامل الفها معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك *

٧ بمعنى انه لايكون الا معمولا له *

٨ فى هذا التوجيه صرف اللام على المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما فى امثاله وابقاء الماضى *

٩ اى وانما يذكر قط مع افادة الفعل السابق لما يفيده

١٠ اى فى جميع الازمنة الماضية *

١١ فى كونه لاستغراق النفى

بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر (والظروف المضافة الى الجملة و) الى كلمة (اذ) المضافة الى الجملة (يجوز بناؤها) لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة (على الفتح) للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه (وكذلك) اى كالمذكور من الظروف فى جواز البناء على الفتح والاعراب (مثل وغير) مذكورين (مع ما وان) مخففة او مشددة مثل قيامى مثل ماقام زيد وقيامى مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث ولهذه المشابهة ذكرهما فى بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ❁ (المعرفة والنكرة) ❁ اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم (المعرفة ما) اى اسم (وضع) بوضع جزئى اوكلى (لشىء) متلبس (بعينه) اى بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشىء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ماوضع لشىء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة (وهى) اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها فى الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول (المضمرات) فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة

باعتبار

٢ فيكون المعنى مابقى فى الدهر داهر *

٣ اى الظروف المعربة المضافة الى الجملة فلايشكل القاعدة بحيث واذ واذا لانها ظروف مبنية *

٤ هذا مبنى على عدها من مبنى الاصل *

٥ واقول غير ماتقول وان تقول وانك تقول *

٦ لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما كالظروف ولكونهما متوغلين فى الابهام مثلها *

٧ فهو من باب ذكر الشىء فى باب ماينا سبه كذكر فعال غير امر فى بحث اسماء الافعال *

٨ انقسام الاسم اليهما باعتبار الاشارة الى معين وعدمها *

٩ فرجل مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لايلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لايلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة *

١٠ وذلك لانه بليغ فلابد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فلنحمل عليه *

باعتبار امر كلى فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لايفاد ولايفهم الاواحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص (و) الثانى (الاعلام) الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته اوالجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة (و) الثالث (المبهمات) يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها (و) الرابع والخامس (ماعرف باللام) العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ماادخله اللام

٢ لعل وجه كون الموصول فى مرتبة اسم الاشارة اشتراكهما فى الابهام والتعين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فى الوضوح غير متعد به ومذهب سيبويه ان الموصولات فى مرتبة ذى اللام *

لئلا يدخل فيه مادخله[٢] اللام[٣] الزائدة لتحسين اللفظ * والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف (او) عرف (بالنداء[٤]) نحو يا رجل[٤] اذا قصد به معين بخلاف يارجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذى اللام اذا صل يارجل[٥] يا ايها الرجل (و) السادس (المضاف الى احدها) اى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم[٦] صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة * ولا يخفى عليك نظرا الى ماسبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم (معنى) اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال (العلم) اسما كان اولقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد[٧] به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم (ماوضع لشئ[٨] بعينه) شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال

٢ هى فيما وجب تعريفه او تنكيره *

٣ كاللام الداخلة على التمييز والحال والعلم*

٤ اى اسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء وانما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء بعد ازالة العلمية *

٥ يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام ثم توسل لندائه باى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يارجل*

٦ فان لفظ احد فى الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم*

٧ اى حين الوضع وان لم يقصد فى الاستعمال وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا عن معناه الاصلى الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الاصلية *

فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة[٢] الوضع من واضع معين فكان هو ع لاء المستعملين وضعوا له ذلك (غير متناول غيره) اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشى ع بعينه غير متناول غير ذلك الشى ع باستعماله[٣] فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله (بوضع واحد) اى[٤] تناولا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها[٥] فيما يكون فيه هذا الترتيب[٦] فقال (واعرفها[٧]) اى اعرف المعارف يعنى اقلها لبسا عند المخاطب من حيث اصنافها (المضمر المتكلم) لبعد وقوع الالتباس فيه (ثم) المضمر (المخاطب) فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق فى المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس * ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما * واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب[٨] الذى ذكره انما هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة (النكرة ما وضع لشى ع لا بعينه) اى لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشى ع شامل للمعرفة والنكرة وبقوله

٢ فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو جائز عند الخص او الحمل على عموم المجاز بان يراد بالوضع التخصيص وقيل العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس او ذو اللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال ايضا كذلك اى داخل فيما ذكر فلا ضرورة لادخاله فى العلم بتكلف ان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع *

٣ تفسير للتناول *

٤ يعنى ان قوله بوضع واحد ظرف مستقر صفة مصدر محذوف وهو الظاهر ويحتمل ان يكون اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالنفى لا النفى المستفاد من غير *

٥ الصنف النوع المقيد *

٦ اى ترتيب الاصناف *

٧ قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف باللام *

٨ اى ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف *

لابعينه خرجت المعرفة ❁(اسماء العدد)❁ انما افردها[٢] بالذكر لان لها احكاما[٣] خاصة ليست لغيرها وهى[٤] (ما وضع) اى الفاظ وضعت (لكمية آحاد الاشياء) منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء[٥] هى المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما[٦] يجاب به اذا سئل عن واحد واحد اوعن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له * فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد * ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هى الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر معه لاينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن[٧] ومنين حيث لاتفهم منها الوحدة والاثنينية فقط (اصولها) اى اصول اسماء العدد التى يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلاث الى تسع[٨] او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمائآت والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين (اثنتا عشرة كلمة واحدة الى عشرة ومائة والف تقول) فى الاعداد

٢ من بين الاسماء *
٣ من جملتها مخالفتها لسائر الاسماء فى التأنيث والتذكير *
٤ اى اسماء العدد لما بعد ذكر المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد ان ينبه على ان قوله ماوضع خبر اسماء العدد فقال وهى *
٥ الفاء لتفصيل الحد *
٦ وهو العدد المعين *
* اذليس للمجموع وضع الاجزاء *
٧ بل مع شىء آخر وهو الجنسية *
٨ سهو الصواب الى عشر *
٩ فلايجرى مجراه *

مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة (واحد اثنان)[٢] فى المفرد
المذكر وتثنيته (واحدة اثنتان اوثنتان) فى المفرد المؤنثة وتثنيتها
على ماهو القياس (و) تقول فى المذكر (ثلثة الى عشرة) بالتاء
لجماعة المذكر اعتبارا[٣] لتأنيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال (وثلث الى عشر) بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر
والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس
لكون المذكر اسبق (و) تقول اذا جاوزت عشرا (احد عشر
اثنا عشر) فى المذكر نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا
(احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة) فى المؤنث نحو احدى عشرة
امرأة على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد الى
احد والواحدة الى احدى للتخفيف (و) تقول (ثلثة عشر الى تسعة
عشر) فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا (ثلث عشرة الى تسع
عشرة) فى المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة[٤] ابقاء للجزء الاول
فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثانى فى المذكر كراهة[٥]
اجتماع التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
بخلاف[٦] احدى عشرة وثنتا عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثانى فى احد عشر واثنى عشر فمحمول على
التذكير فى ثلثة عشر والتاء فى ثنتان بدل من لام الكلمة
فلم يتمحض للتأنيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من
التأنيث وفى اثنتان وان كانت للتأنيث الا انها حملت على
ثنتان واما تأنيث الجزء الثانى فى المؤنث لأنه[٧] لما وجب تذكيره
للمذكر لما عرفت وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو
عدم الفرق بين المذكر والمؤنث (وتميم تكسر الشين)

٢ هذه الاعداد ومابعدها موقوفة محكية منصوب المحل على انه مفعول تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على سبيل التعداد لان اعراب الآخر لادخل له فى بيان استعمالها فقوله وتميم تكسر الشين جملة معترضة بين المعدودات واما قوله ثم بالعطف فهو معطوف على تقول بتقدير تقول وقوله مائة والف ومائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد او مفعول بتقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها مفعول تقول اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما *

٣ ولا يلزم من هذا كون لحوق التاء فيها قياسا لان لحوق التاء خلاف القياس الظاهر المطرد وماذكر انما هو وجه صحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر

٤ حال من فاعل تقول اى مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكير الثانى عطف عليه اى مذكرا *

٥ مفعول له للتذكير *

٦ مع عدم لزوم الاجتماع *

٧ قيل الصواب فلانه والجواب ان جزاء اما بتقدير فيقال الخ اذ حذف الفاء فى الجواب جائز مع قول محذوف نص عليه فى الرضى *

٨ تذكير المذكر نسخه *

عند التركيب (فى المؤنث) اى من عشرة تحرزا عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا عشرة اوخمس فتحات فى ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها[٢] وهى اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة (و) تقول (عشرون واخواتها) بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا[٣] بمقولية القول وهى ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فرق وهى عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر (احد وعشرون) فى المذكر (احدى وعشرون) فى المؤنث ولما غير الواحد و الواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه فى قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ماتقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما فى قاعدة العطف بلفظ ماتقدم بل خصها بما عداهما فقال (ثم بالعطف) اى عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد (بلفظ ماتقدم) من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون فى المذكر واثنتان واثنتان وعشرون فى المؤنث وثلثة وعشرون فى المذكر وثلث وعشرون فى المؤنث هكذا (الى تسعة وتسعين) بل الى تسع وتسعين (و) تقول فيما زاد على تسعة وتسعين (مائة والف) فى الواحد (مائتان والفان)[٤] فى التثنية (فيهما) اى فى المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما (ثم) تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما (بالعطف) اى بعطف الزائد عليهما اوعطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا (على) صورة

٢ وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك الآخر لاجتماع اربع حركات احداها فتحة آخر النيف نحو احد عشر وتلثة عشر بخلاف اثناعشر *

٣ لان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المبنى اعنى عشرون على التعدد *

٤ لم يورد جمعهما لعدم كونه من الاعداد فى نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلثمائة وثلثة آلاف *

(ماتقدم) من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد اوواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال اوثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا اواحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا اواثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا اوثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا اوتسع وتسعين امرأة وكذا الحال فى تثنية المائة والالف وتثنيته وجمعهما ويجوز ان يعكس العطف فى الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا (و) الاصل (فى ثمانى عشرة فتح الياء) لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر (وجاء اسكانها) اى اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما فى معدى كرب (وشذ حذفها) اى حذف الياء (بفتح النون) لانها اذا حذفت الياء فالوجه بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاض اذا حذفت الياء الا ان الذى سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعى زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة* قال الشارح الرضى ويجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة * ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع فى بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لامميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال (ومميز الثلثة الى العشرة) والثلث الى العشر (مخفوض) اى مجرور (ومجموع لفظا) نحو ثلثة رجال (اومعنى) نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز

٢ وقد يحذف الياء من الثمان مفردا ويجعل الاعراب على النون *

٣ المق منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى (سيالكوتى)

٤ اى النون بعد حذف الياء * بان يدل على مافوق الاثنين من غير تعيين وذلك بان يكون اسم جمع او اسم جنس *

٦ اى استعمال الثلثة الى العشرة*

٥ وفيه ان الاولوية فى عبارة الرضى بالنسبة الى الكسرة وهو لاينافى القلة فى ذاته وصريح عبارته شاهد بذلك حيث قال وجاز حذف الياء مع قلة للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها *

*وثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا اومؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل اوامراة لان مميزها المائة والالف لاما اضيف اليه المائة والالف (كذا فى الرضى)

بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد (الا فى ثلث مائة الى تسعمائة) استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته (وكان قياسها) ان تجمع فيقال (مئات اومئين) لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز[٢] اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التمييز[٣] المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ[٤] بعد ماهو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخص (ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين) بل[٥] الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذهى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فى ماعداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد * ولا يرد[٦] عليه خمسة[٧] عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير[٨] العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلثمائة امرأة مع ان فيها[٩] صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة * واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده لتكون الفضلة قليلة (ومميز مائة والف و) مميز (تثنيتهما و) مميز (جمعه) اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض فلا يقال

٢ لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد فى جمعه من اللام والتمييز نكرة *

٣ اى التمييز الذى يذكر للمائة كما يقال مائة رجل *

٤ اى احدى عشرة الى تسعة وتسعين *

٥ وما بينهما من الاعداد المعطوفة *

٦ نقضا بطريق الجريان والتخلف *

٧ ولا يقال اثنا عشرك لان عشر قام بعد حذف النون مقامها فصار اثنا عشر كاثنان فلو قيل اثنا عشرك صار كانه قيل اثنانك *

٨ اى مغايرا له بخلاف ما اذا كان المضاف اليه مميزا لانه ليس مغايرا للعدد بل هو مقتبه فى المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد (كذا فى الرضى)

٩ ويمكن ان يقال ان اعراب الاولين يمنع الاتحاد *

ثلث مئات رجل كما يقال ثلاثة آلاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل (مخفوض مفرد) لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير فى مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ[٢] المعبر به عنه (مذكرا) كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث (وبالعكس) بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر (فوجهان) اى ففى العدد وجهان التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى[٢] (ولا يميز واحد) وواحدة (ولا اثنان) واثنتان وثنتان بمميز[٣] فلا يورد[٤] الواو مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح[٥] ان يكون تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين (استغناء بلفظ التمييز[٦]) اى الصالح لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته[٧] على الوحدة او الاثنينية (عنهما) اى عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى (مثل رجل ورجلان) فان من صيغة[٨] رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز * فان قلت

٢ سواء وقع تمييزا كما فى مثال الشارح او موصوفا نحو اشخص ثلثة اوثلاث *

٢ وكذا تقول ثلث انفس من الرجال اعتبارا باللفظ وهو الاكثر وثلثة انفس منهم اعتبارا بالمعنى *منه*

٣ زاده للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانها نص فيه اى لا يميز بمميز اصلا مفردا كان اومثنى ومجموعا *

٤ اشارة الى ان المراد بقوله لا يميز واحد ولا اثنان انه لا يجمع بينهما وليس المراد انه لا يذكر المميز بعدهما لاباء قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما ثم عدم الجمع يكون بترك الواحد والاثنين وترك المميز وقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما عين الاحتمال الاول ولذا اضرب الشارح بقوله بل يذكرون الخ *

٥ وهو المفرد فى الواحد والمثنى فى الاثنين واحترز به عما لا يصلح لذلك كالمثنى فى الواحد والمجموع فى الاثنين *

٦ اى بذاته مع قطع النظر عن وصف المميزية *

٧ اى بهيئته بقرينة المقابلة*

٨ يعنى الجوهر مع الهيئة*

٢ على وزن دع امر من وهب يهب بمعنى احسب من افعال القلوب ويستعمل فى مثل هذا المقام *

هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل * قلت لما التزموا الجمعية فى مميز سائر الآحاد ينبغى ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ماهو اقرب اليها وهو الاثنينية * ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اى بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنى التنوين اوعلامة الاثنينية اعنى حرفى التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون (لافادته) اى لافادة لفظ التمييز (النص المقصود) اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح (بالعدد) اى بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد على حدة (وتقول فى المفرد من المتعدد) اى فى الواحد من المتعدد (باعتبار تصييره) اى بسبب اعتبار تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد (الثانى) فى المذكر فقوله الثانى مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثانى اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا بانضمامه اليه (والثانية) فى المؤنث على هذا

٣ اثبات الممنوع بتحرير المقدمة الممنوعة حاصله ان المراد بلفظ التمييز الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية ومعنى الاستغناء به عنهما انه اذا الحق به علامة الافراد استغنى به عن الواحد واذا الحق علامة التثنية استغنى به عن الاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم *

القياس وهكذا (الى العاشر) فى المذكر (والعاشرة) فى المؤنث (لاغير) اى لاتقول غير ذلك فلايجرى ذلك فيما تحت الاثنين لما عرفت ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها (و) تقول فى المفرد (باعتبار حاله) اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الاول والثانى) اذا وقع فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر (والاولى والثانية) فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لايدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا (الى العاشر والعاشرة والحادى عشر[٢]) فى المذكر (والحادية عشرة) فى المؤنث (و) كذلك (الثانى عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة) واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فى التذكير[٣] والتأنيث فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع الى العاشر وفى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول[٤] فى المعطوف الثالث[٥] والعشرون والثالثة والعشرون (ومن ثمه[٦]) اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف اضافتهما (قيل فى الاول) اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره (ثالث اثنين) بالاضافة

٢ فنقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء *

٢ عطف على الاول لاعلى العاشر والا يلزمه تعدد الغاية *

٣ وكذا فى عدم الحاجة الى التمييز *

٤ و اما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد *

٥ والثالث والمائة والرابع والالف *

٦ يعنى ان قيل الخ مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين لان التصيير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساواة والى ما فوقه لامرتبة للواحد العدد الذى تحته *

الى الانقص بدرجة (اى مصيرهما) اى الاثنين (ثلثة من) قولهم (ثلثتهما) بالتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة (و) قيل (فى الثانى) اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتبار حاله (ثالث ثلثة) اوار بعة اوخمسة بالاضافة الى عدد يساوى عدده اويكون فوقه (اى احدها) لكن لامطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثلثة اوالرابعة اوالخامسة والايلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا (وتقول) فى اضافة مازاد على العشرة (حادى عشر احد عشر) باضافة المركب الاول الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء (على) الاعتبار (الثانى) وهو اعتبار بيان حاله (خاصة) لان الاعتبار الاول لايتجاوز العشرة كما عرفت (وان شئت قلت) فى اداء هذا المعنى (حادى احد عشر) بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول (الى تاسع تسعة عشر فيعرب) الجزء (الاول) من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبنى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب ❁ (المذكر والمؤنث) ❁ ذكرهما بعد باب العدد لا نجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى (المؤنث مافيه) اى اسم كان فيه (علامة التأنيث لفظا) اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة اوحكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث فى حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية

٧ فيه مسامحة والمراد مصير الاثنين جزء الثلثة والا فيستحيل صيرورة الاثنين ثلثة اويقال اذا انضم الثالث الى الاثنين تبدل استعمال اثنين فى المقام بالثلثة فكانه صير الاثنين ثلثة *

٨ واعلم ان لفظ الاول لايضاف الا الى مافوقه نحو اول العشرة لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الاضافة الى اصله وهو الاغلب والى ما فوقه (لنا)

(اوتقديرا)

(اوتقديرا)[٢] اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية (والمذكر بخلافه) اى اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا (وعلامته) اى علامة التأنيث (التاء والالف) حال كونها (مقصورة) كسلمى وحبلى (اومدودة) كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى قولهم ذى وتى وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت (وهو) اى المؤنث (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) اى اسم (بازائه) اى فى مقابلته (ذكر من) جنس (الحيوان كامرأة) فى مقابلة رجل (وناقة) فى مقابلة جمل (واللفظى بخلافه) اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث فى لفظه حقيقة اوتقديرا اوحكما بلا تأنيث حقيقى فى معناه (كظلمة) مثال للتأنيث اللفظى حقيقة (وعين) مثال للتأنيث اللفظى تقديرا فان تاء التأنيث مقدرة فيها لدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه (واذا اسند الفعل)[٣] بلافصل كماهو الاصل (اليه) اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا اولفظيا مظهرا او مضمرا (فبالتاء) اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر

٢ ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف رجوعها فى التصغير فى نحو هنيدة وقديرة واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذهو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة وورينة كذا فى رضى الكافية وفى رضى الشافية انهم اجتروءا فى الثلاثى الذى هو اخف الابنية للطرأ فيه معنى الوصف على زيادة التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعى ومافوقه والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصلة هى بها لم يروا زيادة حرف على عدد حروف لوزاد عليها اصلى طرحوه فى التصغير فقدروا الحرف الاخير كالتاء اذهو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى قوله فقدروا الحرف الاخير كالتاء يعنى فى المصغر كما يدل عليه تعليله وسياق كلامه فلا مخالفة بين الشرحين لان مايستفاد من شرح الكافية تقدير التاء فى المكبر فظهر ان ادخال الشارح نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل لانه يقتضى ان يخالف الفرع الاصل بلاداع وللنقل عن الائمة (حرره شوكت)

٣ وكذا الحال فى شبه الفعل* ع والا اذا كان جمعا فانه يجئ بيانه بعد بقوله وحكم ظاهر الجمع الخ فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض لهذا ايضا*

غير الحقيقى فانه حينئذ لك الخيار[2] فى الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار)[3] فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول فى طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون[4] التأنيث فيه لفظيا واستغناؤه عن الحاق التاء لما فى لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذليس فيه ما يشعر بتأنيثه * وجعل بعض الشارحين[5] ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقى اوضمير المؤنث اللفظى بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ولوكان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان احسن[6] استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففى صورة الفصل ايضا لك الخيار فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول حضرت القاضى امرأة وحضر القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقى منقولا عما يغلب فى اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس (وحكم ظاهر الجمع) لاضميره فان الحاق التاء اوضمير[7] الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت اوجاؤا (غير)[8] جمع (المذكر السالم) لانه لوكان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه فلا يقال[9] جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت (مطلقا) اى سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال (حكم ظاهر غير) المؤنث (الحقيقى) فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال

٢ وقع فصل اولا *
٢ اى فى الفعل المسند الى ظاهر *
٣ الاضافة كخاتم فضة *
٤ لكن المختار فى ظاهر غير الحقيقى المتصل بالفعل التأنيث وفى المنفصل التذكير فتقول طلعت الشمس وطلع الان الشمس على مافى الرضى *
٥ علة لقوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار *
٥ فعلى هذا قوله واذا اسند الفعل اليه فبالتاء مخصوص بقرينة قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وعلى تقرير الشارح القول الاول باق على عمومه والثانى مستثنى منه *
٦ انما قال احسن لان كلامه حسن لتبادر هذا القيد لاصالته كمامر *
٧ هو عين الضمير المسند اليه *
٨ بدل اوصفة الجمع بجعل اللام زائدة اوعلى القول بتعريف غير باشتهار جمع المذكر السالم المكسر نقيضا زدت الالف *
٩ بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا *
١٠ ظرف لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم اى زمانا مطلقا اوفى جميع الاوقات (هندى)

وجاء الرجال (وضمير) جمع الذكور (العاقلين) من جموع التكسير (غير) الجمع (المذكر السالم) فانهم اذ اجمعوا سالما فان ضميرهم الواو لاغير يقال الزيدون جاؤا ولايقال جاءت (فعلت) اى ضمير فعلت وهو الضمير المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت (وفعلوا) اى ضمير فعلوا يعنى الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (والنساء والايام) اى ضمير النساء وما يماثلها فى كونه جمع المؤنث وان لم تكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل (فعلت وفعلن) اى ضمير فعلت مقرونا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما فى جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له[٢] واما فى جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل[٣] له فى التذكير كالرجال فيراعى حقه فى التذكير فاجرى مجرى المؤنث * وفى الحواشى الهندية موافقا لشرح الرضى ان النون موضوع لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها فى النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء ❁(المثنى[٤] ماالحق آخره)❁ اى آخر مفرده بتقدير المضاف اوقدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لايصدق التعريف الاعلى مثل[٥] مسلم من مسلمان ومسلمين كما لايخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات (الف) حالة الرفع (اوياء مفتوح ماقبلها) اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس

٢ اى لجمع المؤنث عاقلة كانت اولا *

٣ لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا *

٤ شروع فى تفسير آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع وبين الفرعين وهما المثنى والمجموع ليعلم ان ماسواهما المفرد وما للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقربه بالمفرد لسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته ولعدم اختصاص بشرط بخلاف الجمع

٥ قال المثنى اى الاسم المثنى بدلالة المقام وليصح ما ذكره من اللواحق ولايضر خروج نحو نصرا من التعريف لانه ليس منه كما لايخفى *

٥ فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون جامعا ولامانعا *

لكثرة التثنية وخفة الفتحة (ونون) عوضا عن الحركة او التنوين (مكسورة) لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال ان هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين (على ان معه) اى مع مفرده (مثله) في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل (من جنسه) اى من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما * ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه * وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرءان ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم * فان قلت هذا يشكل بابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس * قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فلذا لايقال شمسين *

٢ وليعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل في تحريك الساكن الكسر *

٣ ولابد ان يجعل الدلالة محمولة على التضمنية لان الالف والياء يدلان على المعاني المعتورة على الاسم ايضا *

٤ وعلى الاولين الاسناد مجازي وعلى الثالث حقيقي

٥ اى قوله ليدل يعني ضميره اذا ارجع الى اللحوق

٦ يعني الالف والياء *

٧ اى مع مدلول مفرده وهو الفرد الواحد *

٨ اى بين المفرد وما يماثله *

٩ اى غير داخلين تحت جنس الموضوع له سواء كانا حقيقيين او مجازيين كاليدان في النعمة والقدرة احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك *

١٠ وهو الاندلسي ومن تبعه فان الاعتبار عنده للمماثلة في اللفظ والوحدة دون المعنى فيقال عنده العينان للباصرة والجارية *

١١ اى هذا القول وهو انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين *

١٢ ويسمى تغليبا ويعتبر في التغليب تغليب الاخف على غيره والمذكر على المؤنث فلذا لايقال شمسين *

الى القمر * فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسميته للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره * قلنا لا شبهة[٢] فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظى بينهما وهو الذى اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابى بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع * ورده[٣] بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه* ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لحقه علامة التثنية فى بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى فقال (فالمقصور)[٤] اى الاسم المقصور وهو ما فى آخره الف مفردة لازمة وتسمى مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس (ان كان الفه) منقلبة (عن واو) حقيقة كعصوان[٥] اوحكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان فى المسمى بالى (وهو ثلاثى) اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى اى غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعى والثلاثى المزيد فيه[٦] (قلبت)[٧] الفه (واوا) اعتبارا للاصل حقيقة اوحكما وخفة

٢ لان هذا استعمال اللفظ فى المعنى المجازى ولانزاع فى تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازى *

٣ اى بهذا التأويل فى العلم بانه قليل بخلاف تثنيته وجمعه *

٤ لفظ مشترك بين الالف ومافيه الالف فاشار الشارح بتفسيره الى ان المراد ههنا هو الثانى بقرينة قوله ان كان الفه والى ان المقصور فى الاصطلاح لايكون الا اسما فلا يقال رمى مقصور (لنا)

٥ الظاهر كعصا وكالى فان عصوان والوان مثنى والمقصود تمثيل للمفرد المقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة اوحكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا *

٦ فالمراد بالثلاثى ذو ثلثة احرف لا مايكون حروفه الاصلية ثلثة *

٧ ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة *

الثلاثى بخلاف مافوقه حيث لايرد فيه لمكان الثقل (والا) اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان فى رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان فى متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى (فبالياء) اى فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة اوحكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف (و) الاسم (الممدود ان كانت همزته اصلية) اى غير[٢] زائدة ولامنقلبة عن اصلية اوزائدة (تثبت) الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقرآء بضم القاف وتشديد الراء لجيد القرآءة اوللمتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابوعلى عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان (وان كانت) الهمزة (للتأنيث) اى منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها كان حمرآء بالفين احديهما للمد فى الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة (قلبت واوا) فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لاتقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فى مثل اقتت واجوه * وربما صححت فقيل حمرا آن وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا (والا) اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو اوياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى

[٢] قوله اى غير زائدة احتراز عن مثل علباء فان همزتها زائدة للالحاق وقوله ولامنقلبة عن اصلية احتراز عن مثل كساء ورداء فان الهمزة فى الاول منقلبة عن واو اصلى والثانى منقلبة عن ياء اصلى وقوله او زائدة احتراز عن مثل حمرآء فان الهمزة فيه منقلبة عن الف التأنيث وهى زائدة فالاصلية هنا بمعنى الثابتة فى محلها ليخرج عنها الاقسام الثلثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون فى مقابلة الفاء والعين واللام فانه لايخرج ح ماتكون منقلبة عن اصلية *

(فالوجهان) المذكوران[٢] جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت[٣] فى الصورتين كما فى قراء * وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا * وفى الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لايجوز ان يقال فى رداء الارداء آن بالهمزة اورداوان بالواو لكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصنف والافوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام* لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ماوقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا[٤] اعم من ان يكون هذا الاصل واوا اوياء (ويحذف نونه) اى نون التثنية (للاضافة) اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان (وحذفت تاء التأنيث) التى قياسها ان لاتحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان (فى خصيان واليان) على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا * ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيين والاليين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لايمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التأنيث لا تقع فى حشوه *وقيل خصى والى مستعملان وهما لغتان فى خصية

٢ الاان ابدال الملحقة اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولاعوضا من اصل بل هى عوض من زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب نسبتها الى الاصلية لانها بدل من الاصل *

٣ هكذا فى عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزائد للالحاق اولا فى مثل علباء هو الواو اوالياء ثم عوض عنه الهمزة *

٤ فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء فى رداء فضلا عن ان يكون مشهورا*

والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التأنيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى

(المجموع مادل) اى اسم دل (على) جملة (آحاد مقصودة) اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم (بحروف مفرده) اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة (بتغير ما) بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع * وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى * وقوله مادل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة * وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف

٢ اشارة الى ان غير اسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله *
٣ وانما قال فى ضمن لان تلك الآحاد مقصودة بحروف مفرده وهى فى ضمن الاسم المجموع *
٤ بيان لوجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة *
٥ اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقد كاسد واسد او مع السكنات كنذر ونذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلثة نحو قضيب وقضبان *
٦ بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول الاخر محذوفا ولا يخفى ان تقييد القصد بذلك يستغنى عن تقييد الدلالة فالمصير الى التنازع تكلف وكذا تعلقه بدل فقط لانه يكون ح مقصودة تطويلا فالوجه تعلقه بمقصودة فقط *
٧ التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الآحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية مفرده كالماء والتراب والعسل والنخل اذ ليس له فرد متميز كالتفاح والتمر * ٨ يعنى انتقلت من الاستقلال الى الجزئية * ٩ فان قلت اليس ذو التاء وذو الياء مفردين له قلت لا لانه لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم تكن جموع قلة لان اوزانها محصورة بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا لا يرد وايضا لو كان جمعا لرد فى النسب الى آحاده وليس كذلك وايضا

مفرده خرجت اسماء الجموع والعدد (فنحو تمر) مما الفارق
بينه وبين واحده التاء (و) نحو (ركب) مما هو اسم جمع
(ليس بجمع على الاصح) بل الاول اسم جنس والثانى اسم
جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع *
والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا
بخلاف اسم الجمع * فان قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين
وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لاضير
فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا * وانما قال على الاصح
وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى
لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء
وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع
لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق
(ونحو فلك) مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة (جمع) لصدق
الحد عليه فان التغير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب
الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد (وهو) اى المجموع نوعان
(صحيح ومكسر فالصحيح) اى الجمع الصحيح تارة يكون (لمذكر و)
تارة يكون (لمؤنث ف) الجمع الصحيح (المذكر ما لحق آخره)
اى آخر مفرده (واو مضموم ما قبلها) فى حالة الرفع (اوياء
مكسور ما قبلها) فى حالتى النصب والجر (ونون) عوضا عن
الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو (مفتوحة) لتعادل خفة
الفتحة ثقل الواو والضمة (ليدل) ذلك اللحوق او اللاحق فقط
اومع الملحوق (على ان معه) اى مع مفرده الواحد من حيث

لوكان جمعا لم يجز عود
ضمير الواحد اليه وليس
كذلك وايضا انه يقع على
القليل والكثير فيقع التمر
على التمرة والتمرتين ولو
كان جمعا لم يجز ذلك كما
لايقع رجال على رجل
ورجلين بل قد يكون
بعض اسماء الاجناس مما
اشتد فى معنى الجمع فلا
يطلق على الواحد
والاثنين وذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع كلفظ
الكلم *

٢ اذ لامفرد لهما فان قيل
لم لم يفرض المفرد فى نحو
ابل وغنم كما فرض فى نسرة
قلت لأداعى ثمة لعدم
جريان احكام الجمع فيها
وعدم كونه على اوزان
الجمع المختصة به والمشهورة
فيه بل المانع فيه متحقق وهو
جريان احكام المفرد فيه *

٣ والفرق بينهما وبين
الجمع بعدم كونهما على
الاوزان المختصة بالجمع
والاوزان الغالبة فيه وبانهما
يصغر ان على لفظهما
وينسب الى لفظهما ولوكانا
جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم
كونهما على اوزان مختصة
فيكونان جمع كثرة وجمع
الكثرة يرد الى واحده فى
التصغير والنسبة وبارجاع
ضمير الواحد وبوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع *

معناه (اكثر منه) ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية * فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار (فان كان اخره) اى آخر مفرده (ياء) ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض (قبلها كسرة حذفت) اى الياء (مثل قاضون) جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين (وان كان اخره) اى آخر[٢] الاسم الذى اريد جمعه (مقصورا) اى الفا مقصورة (حذفت الالف) لالتقاء الساكنين (وبقى) بعد الحذف (ما قبلها) اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه (مفتوحا) ولم يغير ليدل الفتحة على الالف (مثل مصطفون) فى حالة الرفع ومصطفين فى حالتى النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (وشرطه) اى شرط اسم اريد جمعيته جمع[٣] الصحيح المذكر يعنى شرط صحة جمعيته (ان كان) ذلك الاسم[٣] (اسما) اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه (فمذكر علم) اى فكونه مذكرا علما (يعقل) من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف

٢ لم يقل اى آخر مفرده مع انه فسر به فى المعطوف عليه والضمير راجع اليه للتفنن فى العبارة (حرره شوكت)

٣ قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء *

٣ بمعنى ما يقابل الفعل والحرف والمراد بالاسم الذى هو خبر كان بمعنى ما يقابل الصفة فلا يلزم اتحاد المسند اليه والمسند *

من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان[٢] كالمرأة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة[٣]
ليخرج عنه نحو طلحة فانه لايجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التأنيث هو التاء لا
الالف[٤] فلايمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فتنحى صورة علامة التأنيث والمقصورة تحذف وتبقى
الفتحة قبلها دالة عليها (وشرطه) اى شرط الاسم الذى اريد
جمع المذكر الصحيح (ان كان صفة) من الصفات غير علم كاسمى
الفاعل والمفعول (فمذكر يعقل) اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر (و) الشرط[٥] الثانى (ان لا يكون)
ذلك الاسم الكائن صفة (افعل فعلاء) اى مذكرا غير مستو فى
صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء (مثل
احمر حمراء) للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على
الزيادة (و) الشرط الثالث ان (لا) يكون ذلك الاسم
(فعلان فعلى) اى مذكرا[٦] غير مستو فى تلك الصيغة مع
المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة
فعلى (مثل سكران سكرى) فانه لايقال فيه سكرانون للفرق
بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان

٢ لا المعنى اللغوى وهو ما اتصف بالذكورة ولا المعنى الاصطلاحى وهو ما تجرد عن علامة التأنيث *

٣ وانما عمم بذلك ليخرج نحو هند فانها لاتجمع بالواو والنون ويدخل فيه نحو هند اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء فيه ح* عه يعنى انها لعدم اصالتها فى التأنيث فكانها ليست علما للتأنيث *

٥ قد تقرر عندهم ان الاوزان التى اريد بها موزوناتها فهى اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما فى نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشتهر وهو انه مذكر غير مستو مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهى ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء *

٦ والمراد باستواء المذكر والمؤنث الاستواء فى الجملة وعند حذف الموصوف يلحق التاء فيقال مررت بقتيلة بنى فلان *

٣تنبيها على انه ليس بجمع ٢بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها* سلامة حقيقة *

عوانما فتحت للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان الواو والنون فى مقام الالف والتاء كانه قيل ارضات *

٥وهى قوله سوى ما جبر نقصه من ذى التاء المحذوف العجز متعلا مما لامذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون اوغير مغير كثبون فبقوله ماجبر نقصه خرج مالم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذى التاء خرج ماجبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج مالم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لايكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لامذكر له خرج ماله مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجرور فى نقصه اى جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فما دخل فى هذه القاعدة كستين وثبين وقلين فليس بشاذ وماخرج عنها كارضين واهلين وبنين شاذ *

فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها (و) الشرط الرابع ان (لا) يكون الاسم المذكور مذكرا (مستويا فيه) اى فى هذه الصفة بتأويل الوصف (مع المؤنث مثل جريح وصبور) يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالف والتاء فانه لما لم يختص بالذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر (و) الشرط الخامس ان (لا) يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا (بتاء التأنيث مثل علامة) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث ولو حذفت التاء لزم اللبس (ويحذف نونه) اى نون الجمع (بالاضافة) لما مر فى التثنية (وقد شذ نحو سنين) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وارضين) بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها * وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة * وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه

(المؤنث) اى الجمع الصحيح المؤنث (ما لحق) اى جمع صحيح لحق (اخره) اى آخر مفرده (الف وتاء وشرطه) اى شرط الجمع الصحيح المؤنث (ان كان) مفرده (صفة وله) اى لذلك المفرد (مذكر فان يكون مذكره) اى مذكر ذلك المفرد (جمع بالواو والنون) لئلا يازم مزية الفرع على الاصل (وان لم يكن له) اى لمفرده (مذكر) جمع بالواو والنون (فان لا يكون)

اى فشرط صحة جمعيته ان لايكون (مجردا) عن تاء التأنيث (كحائض) لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس (والا) عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما (جمع) هذا الجمع (مطلقا) اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب * وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تأنيثها غير حقيقى لايطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقى ولاظاهر العلامة ❁(جمع التكسير ما تغير)❁ اى جمع تغير (بناء واحده) من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلاينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية * واما التغير المذكور فى تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم فى قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا (كرجال وافراس) او اعتباريا كفلك كما مر ❁(جمع القلة)❁ وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما (افعل) اى جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس (وافعال) اى جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس

٢ اذا اريد به الثبوت واما اذا اريد به الحدوث فيقال حائضة *

٣ فلايجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث كعزة وسلمى وختساء او المقدرة كهند اوذوتاء التأنيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة اولا كغرفة *

٤ من اضافة المسبب الى السبب لان الجمع حصل بالتكسير *

٥ عطف تفسير لما قبله والمراد بالامور الداخلة فيه الحروف والحركات والسكنات التى فيه *

معنى البواقى (وافعلة) كارغفة جمع رغيف (وفعلة) كغلمة جمع غلام (و) الجمع (الصحيح) مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر انهما اى جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما (وماعدا ذلك) المذكور من الاوزان والجمع الصحيح (جمع كثرة) يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء[٢] مع وجود اقراء ❁(المصدر اسم[٣] الحدث)❁ يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى اولم يصدر كالطول والقصر (الجارى على الفعل) والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له اوبيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة * فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا (وهو) اى المصدر (من الثلاثى) المجرد (سماعى) اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين فى كتب الصرف (ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه (قياس) اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف (ويعمل) اى المصدر بالقطع[٥] (عمل فعله)[٦] المشتق منه حال كونه (ماضيا) نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس (و) حال كونه

٢ والنكتة فى ذلك التنبيه على ان ثلثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال *

٣ شرع فى تقسيم آخر باعتبار كونه متصلا بالفعل اوغير متصل به واخره عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وقدم المصدر لانه اصلها عند البصرية *

٤ اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ بقرينة اضافة الاسم اليه *

٥ اى من غير احتمال ان يكون العمل لفعله (وانما) قيد بذلك بقرينة قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا فانه بقرينة المقابلة بمعنى عدم كونه مفعولا مطلقا اصلا لا صرفا ولابد لا ولايخفى ان العمل (ح) للمصدر قطعا *

٦ ومعنى كون المصدر ماضيا وحالا ومستقبلا مع عدم دلالته على الزمان ان يكون الحدث الدال عليه فى الماضى او الحال او الاستقبال *

(غيره) اى غير الماضى مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة[٢] الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجىء حكمه (ولا يتقدم معموله) اى معمول المصدر (عليه) لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد (ولا يضمر) اى معموله (فيه) او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لا ضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل * ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا * ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى[٣] اعتبار قيد الاستتار على حدته ليخرج مثل ضربى زيدا حاصل (ولا يلزم ذكر الفاعل) اى فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبنى ضرب زيدا لان النسبة الى فاعل ما غير مأخوذة فى مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (ويجوز اضافته الى الفاعل)[٦]

٢ اى التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى اما التناسب فى اللفظ اى فى تركيب حروفه الاصول فظاهر واما التناسب فى المعنى فلكون معناه جزءا من معنى الفعل وهو الذى يقتضى الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا ولم يعتبر ذلك فى المصدر فلذا صار الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر امر ان المناسبة فى الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشاؤه عدم التدبر لان كونه بتقدير ان مع الفعل علامة المناسبة فى الاشتقاق فلا ينبغى عده سببا آخر وانما قال بينهما ليشمل مذهب البصريين والكوفيين *

٣ لان تلك المناسبة قوية لا حاجة الى تقويتها بشرط وليس المشابهة بتلك المثابة * ع كما اعتبره الفاضل الهندى حيث قال اى يقع اضمار المستتر فيه *

٥ اى مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة فى مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين ماخوذة فى مفهومه وبخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة فى مفهومها لكن المنسوب اليه خارج عن مفهوم الفعل وداخل فى مفهوم الصفات فلذا كان معناه المطابقى غير مستقل فى المفهومية ومعناه المطابقى مستقلا فيها *

٦ مع بقاء كونه فاعلا ويكون مرفوع الفعل بخلاف الصفة فانه اذا اضيف الى الفاعل يضم فيه فاعل ويصير الفاعل فى التقدير منصوب المحل *

مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه[٢] نكرة نحو قوله تعالى ولو لا دفع الله الناس (وقد يضاف) اى المصدر (الى المفعول) سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التأديب (واعماله) اى اعمال المصدر متلبسا (باللام) اى بلام التعريف (قليل) لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغى ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شىء وبين المقدر به * قيل لم يأت فى القرآن شىء من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء (فان كان) اى المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابدال من الفعل (فالعمل للفعل) من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا (وان كان) اى[٣] المصدر مفعولا مطلقا واقعا (بدلا منه[٥]) اى من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له ورعيا له وشكرا له وحمدا له (فوجهان) اى فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففى قوله فوجهان وجهان * وانما فصل بين قسمى المصدر اعنى ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر فى القسم الاول اكثر واظهر[٦]

فلو

٢ ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة *

٣ اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجىء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبنى ضرب زيد الكريم او بمجىء الفاعل بعده صريحا او بقرينة معنوية نحو اعجبنى اكل الخبز *

٤ يعنى ان ضمير كان راجع الى المصدر وبد لا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اى المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام فى المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر *

٥ والمراد بالبدلية كون فعله محذوفا وجوبا *

٦ لعدم المانع من عمله بخلاف ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله بان مع الفعل *

فلو اخرت عن القسمين لتوهم تعلقه[٢] بالقسمين على السواء
❁(اسم الفاعل ما اشتق)❁ اى اسم اشتق (من فعل) اى
حدث موضوعا ذلك الاسم (لمن قام) اى الفعل (به) اى
لذات ما قام بها الفعل * ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى
لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب (بمعنى
الحدوث[٣]) يعنى بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا
باحد الازمنة الثلثة * قال المصنف فى شرحه قوله ما اشتق من
فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وغير[٤] ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ماعدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به * وقوله بمعنى الحدوث يخرج
الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت *
والظاهر ان اسم التفضيل داخل فى الجميع الذى حكم عليه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما
اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من
قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو
ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له[٥] اسم
لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل
لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل
فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل
* وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل
الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم
يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم

٢ اى ماذكر فى هذه الجمل*

٣ حال من المستتر فى قام*

٤ من الاسماء المشتقة من اسمى الزمان والمكان واسم الآلة وافعل التفضيل *

٥ اى لمن قام به الفعل مع الزيادة فيه *

التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة * ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل * وفى الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب (وصيغته) اى صيغة اسم الفاعل (من) مجرد (الثلاثى على) زنة (فاعل ومن غيره) ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه (على صيغة المضارع) المعلوم (بميم) اى مع ميم (مضمومة) موضوعة فى موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة اولا (و) مع (كسر ما قبل الآخر) وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل (نحو مدخل) فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة (ومستغفر) فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر لكان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمى الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضا مثال (ويعمل) اى اسم الفاعل (عمل فعله) فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى

الظرفين

٢ وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين وضم عينه اتباعا للميم كما قالوا فى منتن منتن ومنتن *

٣ اى ما كان مثال وضع الميم موضع حرف المضارعة المفتوحة مذكور الآن متفاعل يكون مثالا لهما فيكونان مذكورين بمثال واحد *

٤ وان كان متعديا الى ثلثة كان هو ايضا كذلك تركه حذرا عن التطويل واحالة على فهم الطالب *

الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها (بشرط[٢] معنى الحال او الاستقبال) اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشىء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان * وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا * والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى *وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد* فان باسطا ههنا وان كان ماضيا لكن المراد به حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن (و) بشرط (الاعتماد) اى اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) اى على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه (او) اعتماده (على الهمزة) الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام (او ما)[٣] النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان (فان كان)[٤] اى الفاعل المتعدى (للماضى) اى للزمان الماضى بالاستقلال او فى ضمن الاستمرار واريد ذكر[٥] مفعوله (وجبت[٦] الاضافة) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (معنى) اى اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل

٢ ظاهر كلامه انه يشترط ذلك فى عمله مطلقا والتحقيق انه شرط فى عمله فى المفعول به لا فى عمله فى الظرف او الجار والمجرور فانه يكفيه رابحة الفعل ولا فى عمله فى المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة الى الفاعل فرفعه اذا كان مضمرا اى مستترا اتفاقا وان كان مظهرا ففيه خلاف *

٣ ولا يلزم ذلك بل قد تكون فعلا وقد تكون اسما نحو ليس قائم الزيدان وغير قائم الزيدان *

٤ قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع فاعله مع كونه ماضيا فلا يجب اضافته وعلى تقدير اضافته يكون اضافة لفظية *

٥ لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس *

٦ ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رابحة الفعل *

زيد ضارب عمرو امس (خلافا للكسائى) فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافته اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائى بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوسيط وقد مر الجواب عنه (وان كان له) اى لاسم الفاعل (معمول آخر) غير ما اضيف اسم الفاعل اليه (فبفعل مقدر) اى فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل (نحو زيد معطى عمرو درهما امس) فدرهما منصوب باعطى المقدر كانه لما قيل معطى عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اى اعطاه درهما (فان دخلت اللام) الموصولة على اسم الفاعل (استوى الجميع) اى جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه (وما وضع منه) اى من اسم الفاعل بتغيير صيغة الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (للمبالغة) فى الفعل المشتق منه (كضراب وضروب ومضراب) بمعنى كثير الضرب (وعليم) بمعنى كثير العلم (وحذر) بمعنى كثير الحذر (مثاله) اى مثل اسم الفاعل فى العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد

٢ اى من حيث المعنى لانه لاعمل له فى اللفظ *

٣ فيه خلاف الكسائى ايضا وهذا ان الخلافين مبنيان على خلافه فى اشتراط معنى الحال والاستقبال فكان الاولى ذكر الخلاف بعد قوله بشرط معنى الحال والاستقبال *

٤ وقال السيرافى الاجود ان يقال انما عمل اسم الفاعل هنا فى المفعول الثانى للضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه *

٥ فعلى هذا لفظ من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشىء وخرج منه فيوءل المعنى الى ما ذكره الشارح وهذا القدر من التوجيه لايعد تعسفا كما قيل *

٦ احترازعن تغيير لايخرج كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة *

٧ فعلى هذا يكون لفظة من فى منه للتبيين لصحة اطلاق المجرور بمن على ما قبله *

ضراب ابوه عمرا الآن اوغدا ومررت بزيد الضراب ابوه عمرا الآن اوغدا اوامس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية (والمثنى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة (و) كذلك (المجموع) منهما مصححا كان اومكسرا (مثله) اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان اوالزيدون ضاربون عمرا الآن اوغدا والزيدان الضاربان اوالزيدون الضاربون عمرا الآن اوغدا اوامس (ويجوز حذف النون) اى نون المثنى والمجموع (مع العمل) فى مفعوله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب (و) مع (التعريف تخفيفا) مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ والمقيمى الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى * لذائقوا العذاب * بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه ❁(اسم المفعول)❁ هو (ما اشتق من فعل) اى حدث موضوعا (لمن وقع عليه) اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليها فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامة من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل

٢ فالجواز بمعنى الامكان الخاص *

٣ اى مع لام التعريف فى الجملة *

٤ سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه *

٥ بمعنى الحدوث لكن لم يذكره لعدم الاحتياج الى اخراج شىء بذكره *

الفاعل اولتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير فى ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط[٢] (وصيغته من الثلاثى المجرد على) زنة (مفعول) كمضروب (ومن غيره) اى غير الثلاثى المجرد (على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر) لخفة الفتحة وكثرة المفعول[٣] (كمستخرج) بفتح الراء (وامره) اى شأنه وحاله (فى العمل) اى عمل النصب (والاشتراط) اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة اوما (كامر اسم الفاعل) اى مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضى ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولوكان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه (نحو زيد معطى غلامه درهما) الآن اوغدا او المعطى غلامه درهما الآن اوغدا اوامس ❁ (الصفة المشبهة)[٤] باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (ما اشتق من فعل لازم) احترازعن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين[٥] (لمن) اى لذات ما (قام به على معنى الثبوت) لابمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء اوعند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلايقال رحيم الامن رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له[٦] ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما

الثبوت

٢ اى من غير اعتبار زيادته *

٣ لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل وللموافقة للمضارع الذى يعمل عمله *

٤ بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل *

٥ احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه يخرج بقوله على معنى الثبوت وعن اسم المفعول اللازم المعدى بحروف الجر كمعدول عنه فانه يخرج بقوله لمن قام به كما فى الرضى وفيه ان اسم المفعول مطلقا يخرج بقوله من فعل لازم فانه اما مشتق من فعل متعد اوفعل لازم لكن بعد تعديته بحرف الجر ولما كان الاشتقاق بعد التعدية فهو مشتق من فعل متعد ويمكن ان يقال ان قيد التعدية واقعى بالنسبة الى اسم المفعول *

٦ لان الباب الخامس لا يجىء الا من الطبايع والنعوت *

الثبوت بحسب الاستعمال (وصيغتها) اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها[٢] (مخالفة لصيغة)[٣] اسم (الفاعل) او لصيغة[٤] الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجىء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا (على حسب السماع) اى كائنة على قدره بحيث لا تتجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر (كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا) اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الان الاعتماد على الموصول لايتأدى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق (وتقسيم مسائلها)[٥] اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه (ان تكون الصفة) متلبسة (باللام او مجردة عنها و) على كل من التقديرين (معمولها اما مضاف او) متلبس (باللام او مجرد عنهما) اى عن اللام والاضافة (فهذه) اقسام (ستة) حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة (والمعمول)[٦] اى معمول الصفة المشبهة (فى كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة (مرفوع) تارة (ومنصوب) تارة (ومجرور) تارة اخرى (فعلى) هذا (صارت) اقسام مسائلها (ثمانية عشر قسما) حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب

٢ يعنى به اوزانها المختلفة*
٣ على حذف المضاف*
٤ فالمراد من الفاعل لفظه *

٥ فالمراد بالمسائل الاقسام واضافة التقسيم اليها من اضافة المصدر الى المفعول لادنى ملابسة فالمعنى تقسيم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسئل عن حكمها ويبحث عنه فرجع الى ما ذكره الشارح *
٦ الجملة حالية من ستة لكونها مفعولا معنى لمعنى الاشارة المفهوم من اسم الاشارة او استينافية *

فى الاقسام الحاصلة من قبل (فالرفع) فى المعمول (على الفاعلية) اى فاعليته للصفة (والنصب على التشبيه)[٢] اى تشبيه معمول الصفة (بالمفعول فى) المعمول (المعرفة وعلى التمييز)[٣] اى جعل معمول الصفة تمييزا (فى) المعمول (النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل (والجر) فى المعمول (على الاضافة) اى اضافة الصفة اليه (وتفصيلها)[٤] اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن[٥] امثلة جزئية قولنا (حسن وجهه) بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب[٦] (ثلثة) اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا (وكذلك) اى مثل هذا التركيب فى كونه ثلثة امثلة (حسن الوجه) بالوجوه المذكورة (وحسن وجه) عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة ثلثة امثلة (الحسن وجهه) بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة* وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام (الحسن الوجه) بالوجوه الثلثة (الحسن وجه) ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان اقسام الصفة

٢ وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشىء الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير *

٣ اشارة الى ان التمييز بالمعنى المصدرى *

٤ مبتدأ محذوف الخبر وهو قولنا وقوله حسن وجهه ثلثة مبتدأ وخبر وجملة مقول القول وقوله وكذلك مبتدأ على ان يكون الكاف اسمية وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجه معطوف على حسن الوجه وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه والحسن وجه الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح*

٥ وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق *

٦ يعنى ان ثلثة وقع خبر الحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والاظهر مثال واحد وليس مراده ان ثلثة خبر مبتدا محذوف *

المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال (اثنان منها) اى من تلك الاقسام (ممتنعان) احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل (الحسن وجهه) والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه[٢] خفة لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون[٣] كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره فى الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما[٤] معا ولا خفة فيه بواحد منهما[٥] * وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل (والحسن وجه) اووجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره فى الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها فى الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة[٦] (واختلف فى)[٧] صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل (حسن وجهه) فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح فى ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح فى السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضى الحال ان يبلغ الى اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعنى حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن فى الصفة والذى اجازها بلا قبح نظر الى حصول شىء من

٢ اى هذا فى القسم*
٣ اى نون التثنية والجمع مثل حسنا وجهيهما وحسنوا وجوههم *
٤ اى من التخفيفات الثلثة *
٥ اى بحذف التنوين او النون من الصفة وحذف الضمير من الفاعل او مما اضيف اليه الفاعل نحو زيد حسن الوجه اوحسن وجه الغلام *
٦ اى الاضافة المعنوية يعنى ان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المعنويه فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا هنا بخلاف المعنوية فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هى عليه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه (رضى)
٧ يتبادر ان الاختلاف فى جوازه وامتناعه مطلقا وليس كذلك بل البصريون جعلوه ممتنعا فى السعة قبيحا فى الشعر والكوفيون جوزوه مطلقا (شرح عصام)

التخفيف فى الجملة وهو حذف التنوين (والبواقى) من الاقسام الثمانية عشر التى خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهى خمسة عشر قسما (ما كان فيه ضمير واحد منها) اى من تلك البواقى اما فى الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها بنصبه فيهما وحسن وجه بجره واما فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة (احسن) لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولانقصان (وما كان فيه ضميران) منها احدهما فى الصفة والآخر فى المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما وهما قسمان (حسن) لاشتماله على الضمير المحتاج اليه وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة (وما لا ضمير فيه) منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه والحسن وجه برفعه فيها (قبيح) لعدم الرابطة بالموصوف لفظا * ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة مثل ظهوره فى المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال (ومتى رفعت) معمول الصفة (بها فلا ضمير فيها) اى فى الصفة لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل (فهى) اى تلك الصفة ح (كالفعل) فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (والا) اى وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر (ففيها ضمير الموصوف) ليكون فاعلا لها (فتؤنث) انت الصفة

٢ اى مما فيه ضميران لا من غيره حتى يقتضى ثبوت الحسن فى القبيح *

بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها (وتثنى) اى الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه او حسنان وجها (وتجمع) ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه او حسنون وجها (واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين) اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول (مثل الصفة) المشبهة (فى ذلك) اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لايجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول الضارب اوفاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ۞ (اسم التفضيل ما اشتق) ۞ اى اسم اشتق (من فعل) اى حدث (لموصوف) قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول (بزيادة على غيره) فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

٢ يعنى اختيار الموصوف على لمن قام اولمن وقع قصدا للتعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين *

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اى لموصوف[٢] متلبس بتلك الزيادة* فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات* وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام[٣] فى تلك الاسماء* وقوله بزيادة على غيره يخرج اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (وهو) اى اسم التفضيل من حيث صيغته (افعل) للمذكر (وفعلى) للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه[٤] خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففا بالحذف[٥] لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل (وشرطه[٦] ان يبنى) اى اسم التفضيل (من) حدث (ثلاثى) لارباعى (مجرد) لا مزيد فيه (ليمكن البناء) اى بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى او الثلاثى المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى (ليس بلون) اى من ثلاثى مجرد ليس بلون (ولا عيب) ظاهرى (لان منهما) اشتق (افعل لغيره) اى لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائدة الحمرة او العور* وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل

٢ فيقدر للموصوف المفعول بالواسطة اى لموصوف به اى بالفعل *

٣ لانها تدل على المكان والزمان والآلة ففيها نوع تعيين *

٤ اى فى وزن اسم التفضيل

٥ اى بحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والراء الى الخاء والشين وادغام الراء فى الراء *

٦ اى شرط اسم التفضيل *

٧ لان الهمزة زائدة للتفضيل

٨ صفة ثانية لثلاثى فصل بينهما بالتعليل وهو جملة معترضه اى هذا الاشتراط ليمكن البناء *

وهو كذلك لان مايدل على ثبوت مطلق الصفة متقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع (مثل زيد افضل الناس) فان الافضل اشتق من ثلاثى مجرد ليس بلون ولاعيب وهو الفضل (فان قصد غيره) اى غير الثلاثى المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره (توصل اليه) اى الى غير الثلاثى المجرد (باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا) مثال للثلاثى المزيد فيه (و) اكثر (بياضا) مثال للون (و) اقبح (عمى) مثل للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهرى لا يرد نحو اجهل وابلد * ولكن يرد انه صح على هذا التقدير[٢] اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق[٣] ولكنهم حكموا بشذوذه فى نحو احمق من ابن هبنقة * والجواب ان المراد بالحمق ما يبدو[٤] من اثر البلادة فى الظاهر كما حكى عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسى ولا اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال ياأخى انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضى جواز اشتقاق احمق من حمق لمن لا يكون بهذا الظهور قياسا ايضا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل * والشارح الرضى عد احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغى ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان

٢ اى على تقدير التفسير بالظاهرى *
٣ فان معناه قلة العقل فهو من العيوب كالجهل *
٤ فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجىء منه اسم التفضيل الا شاذا *

واحمق منه (وقياسه) اى القياس الواقع فى اسم التفضيل اشتقاقه (للفاعل) لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف[٢] (وقد جاء للمفعول) على خلاف القياس فى مواضع قليلة[٣] (نحو اعذر) لمن هو اشد معذورية (والوم) لمن هو اشد ملومية (و) على هذا القياس (اشغل واشهر) واعرف (ويستعمل) اى اسم التفضيل (على[٤] احد ثلثة اوجه) وهى[٥] استعماله بالاضافة اومن او اللام على سبيل الانفصال الحقيقى فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشىء على غيره فلابد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو فى حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظا اوحكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد قلت عمرو الافضل اى الشخص[٦] الذى قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لايكون اللام فى افعل التفضيل الا للعهد[٧] فيجب[٨] ان يستعمل اما (مضافا) نحو زيد افضل الناس (اوبمن) نحو زيد افضل من عمرو (اومعرفا باللام) نحو زيد الافضل (فلايجوز) الجمع بين الاثنين منها (نحو زيد الافضل من عمرو) والا يكون ذكر اللام او من لغوا[٩] واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى* وانما العزة للكاثر* فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض[١٠] اى لست من بينهم بالاكثر حصى (ولا) يجوز خلوه من الكل ايضا لفوات الغرض نحو (زيد افضل الا[١١] ان يعلم) المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال فى مثله ان

٢ حال من مرفوع يستعمل ابدل منه قوله مضافا او بمن اومعرفا باللام *

٥ فالاوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة *

٦ فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه*

٧ لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا *

٨ زاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلايجوز *

٩ لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التأكيد *

١٠ وهذا كما تقول مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى عليه السلام فقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اى افضل من عيسى من بين قريش* ١١ استثناء منقطع لانه ح يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه*

المحذوف هو المضاف اليه باعتبار انه مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شىء اوانه من مع مجروره اى اكبر من كل شىء (فاذا اضيف) اى اسم التفضيل (فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة) اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به (على من اضيف اليه) اى[2] على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم[3] والا يلزم[4] تفضيل الشىء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشىء على غيره فالاولى ذكر المفضول (فيشترط) فى استعماله بهذا المعنى (ان يكون) موصوفه بعضا (منهم) داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه فى هذا المفهوم العام (مثل زيد افضل الناس[5]) اى افضل من مشاركيه فى هذا النوع (فلا يجوز) بهذا المعنى (يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم) اى عن الاخوة (باضافتهم اليه والثانى ان تقصد به زيادة مطلقة) اى ثانى معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده (ويضاف) اسم التفضيل الى ما اضيف اليه (للتوضيح) اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه (فيجوز) بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك (يوسف احسن

٢ فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم *

٣ فى ضمن بعض افراد ما اضيف اليه ففيه استخدام حيث اريد بالضمير الاول المفهوم وبالثانى الافراد *

٤ اى وان لم يكن زيادة موصوفه على ما اضيف اليه باعتبار تحققه فى ضمن بعضهم بل باعتبار تحققه فى ضمن جميع الافراد ويحتمل ان يكون قوله باعتبار تحققه متعلقا بقوله اضيف فعلى هذا تكون معنى قوله والا وان لم يكن الاضافة بهذا الاعتبار *

٥ ولو صرحت بالمفضل عليه وقعت افضل ما عداه من الناس لم يجز الاضافة وتعين ان يذكر من فتقول زيد افضل لما عداه *

اخوته) فان يوسف لا يدخل فى جملة اخوة يوسف وان تضيفه
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها متشاوه او مسكنه (ويجوز فى) النوع (الاول)
من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو الذى يقصد به الزيادة
على من اضيف اليه (الافراد) اى افراد اسم التفضيل وان
كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذى
ليس فيه الافراد والتذكير فى كون المفضل عليه مذكورا معه
(والمطابقة) اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتأنيثا (لمن هو) اى اسم التفضيل صفة (له) نحو الزيدان
افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء
والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف
واللام فى كونه معرفة (واما) النوع (الثانى) من اسم التفضيل
المضاف وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة (و) القسم (المعرف
باللام) منه (فلا بد) فيهما (من المطابقة) اى مطابقة اسم
التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم
مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن
التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما (و)
اسم التفضيل (الذى) استعمل (بمن مفرد مذكر لاغير) اى
لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع
والتأنيث المختصة بالآخر بما هو فى حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر

٢ اى من اسم التفضيل *

٣ كما فى المضاف بالمعنى الاول *

٤ كما فى المستعمل بمن *

فكانها من تمام[٢] الكلمة (ولا يعمل) اسم التفضيل (فى) اسم (مظهر) الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل فى المضمر بلا شرط لان العمل فى المضمر ضعيف لا يظهر اثره فى اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له كقوله تعالى * هو اعلم من يضل عن سبيله * اى اعلم من كل احد يعلم من يضل * واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال تكفيهما رايحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته على اسم الفاعل فلا يعمل[٥] بمشابهته ايضا (الا اذا كان[٦]) اسم التفضيل (صفة[٧]) اى وصفا سببيا هو فى اللفظ (لشىء) معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه اوحالا (وهو فى المعنى) صفة (لمسبب[٧]) مشترك[٩] بين ذلك الشىء وبين غيره (مفضل) ذلك المسبب (باعتبار الاول[١٠]) باعتبار تقييده بذلك الشىء الذى اعتبار اولا (على نفسه) اى نفس ذلك المسبب (باعتبار غيره) اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثانى مفضلا عليه (منفيا) خبر بعد خبر لكان اوحال عن

٢ اى متممها ولذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس *

٣ اى اسم التفضيل *

٤ اى اسم التفضيل *

٥ كما يعمل الصفة المشبهة *
٦ اى كما لا يعمل عمل الفعل *
٧ لغويه فتشمل الخبر والحال
٨ المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان الكحل فى هذ المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما *
٩ ولذا لم يقل لمسببه بالاضافة الى ضمير الشىء الموهمة للاختصاص به *
١٠ اى صاحبه افعل *

اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا[٢] (مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) فرجلا هو الشىء الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد * وانما اشترط ان يكون فى اللفظ ثابتا لشىء وفى المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة[٣] لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل فى مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا * وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج[٤] عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل فى اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلى بالنفى كما سيتضح فائدته[٥] * وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل (لانه[٦] اى احسن فى هذا المثال (بمعنى حسن) وكذا كل افعل فى المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفى بمعنى حسن لانه اذا استولى النفى على اسم

٢ اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فتكون عامة *

٣ فانه ايضا لابد لعمله من موصوف فى اللفظ ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه *

٤ وليخرج مثل رأيت رجلا احسن فى داره زيد من عمرو *

٥ وهو ان لا يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر *

٦ متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور اى يعمل اسم التفضيل فى هذه الصورة لهذا *

التفضيل توجه النفى الى قيده الذى هو الزيادة فيفيد
انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على حسن كحل عين
زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن
كحل عين زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
يأباها مقام المدح فيرجع المعنى الى انه حسن فى عين كل احد
الكحل دون حسنه فى عين زيد فيكن احسن مع النفى بمعنى
حسن * وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفى عليه مجردا
عن الزيادة عرفا[٢] لان نفى الزيادة لا يلايم المدح فبقى اصل
الحسن وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام
فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنه
فى عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما
اقتضاه المقام * ولا يبعد ان يقصد بنفى المساواة نفى الزيادة
ايضا لان فى الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفى المساواة مطلقا ولو فى ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل
عين كل رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح *
فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفى يقتضى جواز
عمل اسم التفضيل فى المظهر ينبغى ان يكون عمله فى مثل
ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز فى المثال
المذكور * قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه فى
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل فى اسم التفضيل ان يكون
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففى صورة الاتحاد

٢ اى جرى العرف فى نحو المثال المذكور على التجريد عن الزيادة وكذا على تجريد من التفضلية بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه النفى الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد *

ضعف المعنى التفضيلى فاذا زال بالنفى زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف فى معناه التفضيلى فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله فى المظهر (مع انهم لو رفعوا) احسن مثلا بالخبرية والكحل بالابتداء (فصلوا بين احسن ومعموله) اى ما عمل فيه احسن من حيث[٢] انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد (باجنبى وهو الكحل) اذكل ماليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لايجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولايخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل* ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه[٣] تعقيد[٤] ركيك* وكذا لو قيل بهذه العبارة مارأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هواى الكحل فى عين زيد لايخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها * ولما قرر مسئلة[٥] الكحل وبين شرائطها[٦] وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولانقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر

٢ انما قيد بهذه الحيثية ردا لما قيل ان الفصل ههنا ليس باجنبى عند الكسائى والفراء لان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر عندهما فيكون المبتدأ ايضا معمول افعل وحاصل الرد ان المبتدأ وان كان معمولا لافعل على هذا المذهب الا ان عمله فيه ليس من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية فيكون اجنبيا من هذه الحيثية على هذا المذهب ايضا *

٣ لان فيه ذكر اسم تفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى*

٤ وهو ان لايكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد*

٥ اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر فالاضافة لادنى ملابسة *

٦ الثالث وهو ان يكون الوصف سببيا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا *

عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقرير الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسئلة ويطبق[٢] بعض هذه الصور عليه فقال (ولك ان تقول) مارأيت رجلا (أحسن فى عينه الكحل من عين زيد) باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور[٣] المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لايكون[٤] من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ (فان قدمت) على ذكر اسم التفضيل (ذكر العين[٥]) التى كان الكحل فيها مفضلا عليه (قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه[٦] استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اوتقول معناه ما رأيت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره * وانما جازت[٧] هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل[٨] ظاهر لو رفعت افعل[٩] بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا[١٠] كما ذكرنا[١١] (مثل ولا ارى[١٢]) منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رأيت كعين زيد الى آخره قولا يماثل قول

٢ وتطبيق نسخة فعلى هذا يكون معطوفا على ما انشده *

٢ بجعل مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لاارى *

٣ لان المفضل لابد ان يكون من جنس المفضل عليه *

٤ والحال ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم *

٥ داخلا عليه اداة التشبيه *

٦ اى على اسم التفضيل *

٧ اى انما جاز اعمال اسم التفضيل فى هذه الصورة *

٨ اى فصل بحسب اللفظ وان كان فصل بحسب المعنى

٩ اى بمعنى الابتداء *

١٠ اى الصورة الاولى وهى مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد *

١١ اى كما كانت ملفوظة فى الصورة الاولى *

١٢ اى قولنا وتقديره الخ *

الشاعر * وانما ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذهو[٢] فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال[٣] المذكور اولاوتمام البيت مع ما يليه (شعر)

*مررت على وادى السباع ولا ارى *كوادى السباع حين يظلم واديا*

* اقل به ركب اتوه تأية * واخوف الا ما وقى الله ساريا*

كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم فى وادى السباع فقدم وادى[٤] السباع واستغنى عن ذكره ثانيا* الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكبى الابل * والتأية[٥] من ابى اوى كالتحية من حيى اوحى وهو المكث والتأنى * وساريا من السرى وهو السير فى الليل * فقوله لا ارى اما من رؤية البصر اومن رؤية[٦] القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادى السباع حال منه قدم عليه وعلى الثانى واديا مفعوله الاول وكوادى السباع مفعوله الثانى وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف * والواو فى ولا ارى اما اعتراضية اوحالية* واقل صفة واديا والجار فى به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب اومنصوب على المصدرية اى اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو[٧] بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى[٨] واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع واخوف منه وما فى ما وقى مصدرية[٩] وساريا اى ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اى واديا

٢ اى موصوف احسن *

٣ وهو ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد *

٤ دأخلا عليه اداة التشبيه*

٥ بوزن تفلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغم الياء فى الياء *

٦ فيكون من افعال القلوب*

٧ لان الوادى مخوف فيه لاخائف الا على الاسناد المجازى *

٨ فالمفضل عليه ى منهم ومنه محذوف *

٩ بتقدير المضاف اى الوقت

اقل واخوف فى كل وقت الا فى وقت وقاية الله تعالى ساريا
* تقول[٢] مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها
والحال انى لا ارى مثل وادى السباع حين احاط به الظلام
واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادى السباع
ويكون ذلك الوادى اخوف من وادى السباع فى كل وقت
الا فى وقت وقاية الله تعالى راكبا ساريا سائرا بالليل فيه
عن الآفات والمخافات * ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت
ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادى السباع ولو
عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب
اتوه من وادى السباع * ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها
الثلثة على وجه علم من دليل الحصر حد كل واحد منها ولم
يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما
وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك[٣] تلك الطريقة وصدرها
بتعريفه فقال ❁ (الفعل مادل) ❁ اى كلمة دلت (على معنى) كائن
(فى نفسه) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى
فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها لاستقلاله بالمفهومية * ويمكن ارجاع ضمير نفسه الى المعنى
وحينئذ يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية
فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن[٤] المطابق لما ذكره فى وجه الحصر
ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى * اعلم ان الفعل مشتمل على
ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان
وثالثها النسبة الى فاعل[٥] ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى

٢ حاصل معنى الشعر ان توقف الركب فى وادى السباع اقل من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل واد الا وقت وقاية الله تعالى الساري فى وادى السباع *

٣ اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل *

٤ استدراك لدفع توهم ناش من كون ما آلها الى امر واحد وهو انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثانى *

٥ اى الى فاعل معين اى معين كان وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر فى مفعول الفعل النسبة الى فاعل مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا فى النسبة الى معين بنوع تعيين ولاحتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل ولامتنع حمله على شىء معين وذلك لانه اذا قال القائل يمشى فلو كان معناه شيء ما يمشى يكون تركيبا خبريا يمكن ان يدخل عليه ان ويقال ان شيئا ما يمشى فيمتنع حمله على زيد لخلو الجملة عما يعود اليه كما فى قولك زيد عمرو يمشى

(حرره شوكت)

حرفى هو آلة للاحظة طرفيها[٣] فلانستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث* فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى[٤] بل اعم لكن لايتحقق الا فى ضمن التضمنى فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية (مقترن) وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) فى الفهم[٥] عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل * وبقولنا وضعا يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة اما عن المصادر اوغيرها كما سبق ويدخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد فى الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع (ومن خواصه) اى خواص الفعل (دخول قد) لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال اولتقليل الفعل اوتحقيقه وشىء من ذلك لايتحقق الا فى الفعل (و) دخول (السين وسوف) لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثانى على الاستقبال البعيد (و) دخول (الجوازم) لانها وضعت اما لنفى الفعل كلم ولما اولطلبه كلام الامر اوللنهى عنه كلا الناهية اولتعليق الشىء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعانى لايتصور الا فى الفعل

(ولحوق تاء التأنيث) عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التأنيث لانها[٦] تدل على تأنيث الفاعل ولاتلحق الا بماله فاعل والصفات استغنت عنها لما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث[٧] فاعلها فلا جرم اختص[٨] بالفعل

٢ الضمير راجع الى المعنى والتأنيث باعتبار الآية *
٣ اذ لا معنى لاقتران الشىء بنفسه *
٤ لعدم استقلاله بالمفهومية لكونه جزءه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله فى نفسه مانع عن ارادته *
٥ لا فى الواقع فقط كضرب مصدر اولا يخفى انه لاحاجة اليه بعد التقييد بقوله وضعا الا ان يقال لايجب ان يكون ايراد جميع القيود فى الحدود للتمييز بل ربما يكون للاحاطة التامة به فى الحقيقة والدلالة على كمال الماهية *

٦ والوجه ذكره بعد قوله ساكنة *
٧ لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها *
٨ اى لحقوق تاء التأنيث *

(ساكنة) حال عن تاء التأنيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها[٢] بالاسم (و) لحقوق (نحو تاء فعلت) اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ايضا تاء فعلت وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الافعال فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وحط فروعه عنه بمنع احد نوعى الضمير تحرزا عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر ❁(الماضى مادل)❁ اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر[٣] من الدلالة (على زمان قبل زمانك) الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان * فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ماعداه * والمراد بالموصول[٤] الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب[٥] وجمعه بان ضربت ضربت[٧] (مبنى على الفتح) خبر[٨] مبتدأ محذوف اى هو يعنى الماضى مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب أو تقديرا[٩] نحو رمى واما البناء[١٠] على الحركة دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهته المضارع فى وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب فى موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) فانه مبنى على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع

الاوسط بالاصالة واما ثقله معنى فلدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا *

٣ بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل *

٤ اى بما هو على صيغة الموصول فلا ينافى ماسبق من تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولا والمق من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها فلا تكرار *

٥ اى بيضرب فى لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض *

٦ فانه لا يدل على الزمان الماضى مع انه ماض *

٧ ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصورا *

٨ فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم *

١٠ اما نفس البناء فلعدم اعتوار المعانى عليه *

اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى على الفتح (و) مع غير (الواو) فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا

(المضارع ما اشبه) اى فعل اشبه (الاسم باحد حروف نأيت) اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعنى الحروف الاربعة التى جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما تكون (لوقوعه) اى لوقوع ذلك الفعل (مشتركا) بين زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين (وتخصيصه) بالجر عطف على قوله وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال (بالسين) فانه للاستقبال القريب (وسوف) فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن * وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

(فالهمزة) من تلك الحروف الاربعة (للمتكلم مفردا) مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب (والنون له) اى للمتكلم المفرد اذا كان (مع غيره) واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانهما مأخوذان من انا ونحن (والتاء للمخاطب) واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا (وللمؤنث) الواحد (والمؤنثين غيبة) اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات

او

٢ اورد كلمة الحصر ردا على من زاد دخول لام الابتداء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والمق بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع التى امتاز بها عن سائر اقسام الفعل *

٣ خارج عن التعريف ببيان لوجه المشابهة لكونه تاما بدونه

٤ وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس *

٥ اى ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين *

٦ اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة *

٧ فالمشابهة المذكورة مأخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلابد من ذكرها فى التعريف ليكون حدا اسميا وهو ما كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير ان يعلم وجوده فى الخارج *

٨ مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين *

١٠ فمعنى المخاطب من يتكلم معه *

١١ اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين واورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح *

او ذوى غيبة (والياء للغائب غيرهما) اى غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث الغائبة ومثناه فقوله غيرهما بالجر على البدلية من الغائب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة الموصوفة اوبالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق (وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى) اى فيما كان ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج (ومفتوحة فيما سواه) اى فى ماسوى ما كان ماضيه على اربعة احرف مثل يتدخرج ويستخرج ونحوهما (ولا يعرب من الفعل غيره) اى غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله (اذا لم يتصل به نون تأكيد) ثقيلة كانت اوخفيفة (ولا نون جمع المؤنث) لانه اذا اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التأكيد لشدة اتصاله بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا يقبل الاعراب (واعرابه رفع ونصب) يشارك الاسم فيهما (وجزم) يختص به كالجر بالاسم (فالصحيح منه) وهو عند النحاة مالم يكن حرفه الاخير حرف علة (المجرد من ضمير بارز مرفوع) متصل به (للتثنية) مذكرا كان اومؤنثا مثل يضربان وتضربان (والجمع) المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن (والمخاطب المؤنث) مثل تضربين فهذه اربع

٢ اى من يصح ان يمكن عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة *

٣ ويجوز ان يكون صفة للغائب لان غيرهما متعين فغير يتعرف بالاضافة*

٤ تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحلها *

٥ سواء كان اصليا اوزائدا*

صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى الموضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المذكر المخاطب واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير (بالضمة) فى حال الرفع (والفتحة) فى حال النصب (لفظا) اى حال كون الضمة والفتحة لفظتين (والسكون) فى حال الجزم (مثل يضرب) ولن يضرب ولم يضرب (و) المضارع[٢] (المتصل به ذلك) اى الضمير البارز[٣] المرفوع وذلك فى خمسة مواضع (بالنون) حالة الرفع (وحذفها) اى حذف النون حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كما ان النصب[٤] فى الاسماء تابع للجر (مثل يضربان) وتضربان (ويضربون) وتضربون (وتضربين) ولم يضربا ولن يضربا الى آخره (و) المضارع (المعتل) الآخر[٥] (بالواو والياء بالضمة تقديرا) فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى (والفتحة لفظا) فى حال النصب لخفة الفتحة عليهما تحو لن يدعو ولن يرمى (والحذف) اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة[٦] اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم (و) المضارع (المعتل) الاخر (بالالف بالضمة والفتحة تقديرا) لان الالف لا يقبل[٧] الحركة تقول يرضى ولن يرضى (والحذف) اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض (ويرتفع) المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم (نحو يقوم زيد) سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء[٨] كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم[٩] كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب اورأيت رجلا يضرب * وانما ارتفع

٢ مطلقا اى سواء كان صحيحا او معتلا *

٣ ما عد ا ضمير جمع المؤنث

٤ مثلا حالة النصب والجر فى ضاربين بالياء فصار النصب تابعا للجر والجزم بمنزلته فصار هو ايضا اصلا والنصب فرعا *

٥ احضار لاصطلاح النحو لانه مقدر *

٦ لان الحركة حذفت للاستقبال قبل دخول الجازم *

٧ لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه اخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لا يقبلها اصلا لا بخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل اما بخصوصه او بنوعه *

٨ اعاده لبعد الاول والا فالواجب اوكان لان سواء يطلب اثنين *

٩ اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب *

بوقوعه موقع الاسم لانه اذ يكون[٣] كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين * واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لايقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان[٥] * واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم[٦] وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا * وعن نحو سيقوم ان سيقوم[٧] مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف فى حكم السين * وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجىء فى باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى (وينتصب) اى المضارع (بان) ملفوظة (ولن) قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش فى اى شىء وقال سيبويه[٨] انه حرف برأسه (واذن) قيل اصله اذا ان فخفف[٩] وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه[١٠] (وكى وبان مقدرة بعد حتى) نحو سرت حتى ادخلها (و) بعد (لام كى) نحو سرت لادخلها (و) بعد (لام الجحود) وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى نحو قوله تعالى ❁ وما كان الله ليعذبهم ❁ لان هذه الثلثة جوارفيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية (و) بعد (الفاء) نحو زرنى فاكرمك (و) بعد (الواو) نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن (و) بعد

---

٣ لكونه اعراب اسبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمدة *

٤ لان السين وسوف لا يدخلان على الاسم *

٥ اذ يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد *

٦ اى وان كان اعراب مابعده مع تقديره اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذ هو مع تقدير الاسم مبتدا ومع تقدير الفعل فاعل (وليس) المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى جميع المواد العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلا معنى لان الوصلية كذا قيل اقول والاظهر انه متعلق بقوله وكذا قائمان الزيدان فيكون المراد وان كان ذات اعراب مع تقديره اسما غير ذات اعراب مع تقديره فعلا اذ هو مع التقدير الاول حرف ومع التقدير الثانى حركة (حرره شوكت)

٧ دفع لما يقال فحيث لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس *

٨ وهو الحق اذ الاصل عدم التصرف فى الحروف *

٩ بنقل حركة الهمزة وحذف الالف للساكنين *

١٠ كما نون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ والمعنى فى نحو اذن اكرمك ان قال انا آتيك اذا اتيتنى اكرمك *

(او) نحو لالزمنك اوتعطينى حقى فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى فى زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك لى فاكرام منى اياك وفى لاتأكل السمك وتشرب اللبن لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه (فان) التى ينتصب بها المضارع (مثل اريد ان تحسن الى) مثال النصب بالفتحة (و) مثل (ان تصوموا خير لكم) مثال النصب بحذف النون (و) كلمة ان (التى تقع بعد العلم) اذا لم يكن بمعنى الظن (هى) ان (المخففة من ان (المثقلة) لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلاتناسبه (وليست) اى ان الواقعة بعد العلم (هذه) اى ان الناصبة (نحو علمت ان سيقوم وان لايقوم) ان (التى تقع بعد الظن ففيها الوجهان) لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التى بعده الوجهان (ولن مثل ان ابرح ومعناها) اى معنى لن (نفى المستقبل) نفيا مؤكدا لامؤبدا والايلزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لى ابى تناقض لان لن تقتضى التأبيد وحتى تقتضى الانتهاء (واذن) التى ينتصب بها المضارع (اذا لم يعتمد مابعدها على ما قبلها) اى لم يكن مابعدها معمولا لماقبلها فانه اذا اعتمد مابعدها على ماقبلها لاينتصب لانها لضعفها لاتقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما (وكان) عطف على لم يعتمد اى

٢ اعلم ان التى وقعت بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف التعويض فمخففة لاغير وكذا ان كانت بعدها لاداخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لامال لك وان كانت بعدها لاداخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية واما اذا وليها فعل من غير حروف التعويض فمصدرية لاغير وكذا التى ليست بعد العلم ولامايؤدى معناه ولامايؤدى معنى القول ولابعد الظن *

٣ حقيقة اوحكما بان يحصل بالنظر الى ماقبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلاثة مواضع بالاستقراء الاول ان يكون مابعدها خبرا لماقبلها نحو انا اذن احسن اليك والثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبلها نحو ان جئتنى اذن اكرمك والثالث ان يكون جواب القسم الذى قبلها نحو والله اذن اكرمك فانه فى الصورة الاخيرة وان لم يكن ماقبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع *

ينتصب

ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ماقبلها واذا كان (الفعل) المذكور[٢] بعدها (مستقبلا) لكونها جوابا[٣] وجزاء وهما لايمكنان الافى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع (مثل) قولك لمن قال اسلمت (اذن تدخل الجنة) مثل بمثال لايحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر (واذا وقعت) اى اذن (بعد الواو والفاء فالوجهان) جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف (وكى) التى ينتصب بها المضارع (مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية) اى سببية ماقبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور (وحتى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقديران (اذا كان[٤]) اى المضارع (مستقبلا بالنظر الى ماقبله) وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا او مستقبلا (بمعنى كى) اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية[٥] (او الى) لانتهاء الغاية (مثل اسلمت حتى ادخل الجنة) مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ماقبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا (وكنت سرت حتى ادخل البلد) مثال لحتى

٢ اى متصلا كماهو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لاتعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم والدعاء والنداء وبلا النافية *

٣ لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو ان جئتنى اذن اكرمك اومن متكلم آخر كما فى مثال المتن *

٤ ظرف للانتصاب الملحوظ مع حتى *

٥ احتراز عن كى التى تكون بمعنى ان المقدرية نحو لكيلا تأسوا *

بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا اوحالا اومستقبلا (واسير حتى تغيب الشمس) مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال مابعدها تحقيقا (فان اردت) بالفعل الذى دخله حتى (الحال) يعنى زمان الحال (تحقيقا) اى بطريق التحقيق بان تكون هى زمان التكلم بعينه وسيجىء مثاله (اوحكاية) اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ماكنت هيئته وكان ما بعد حتى فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ماكان عليه وحكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذلا يمكن حينئذ تقديران لانها علم الاستقبال (كانت) اى حتى عند هذه الارادة (حرف ابتداء) لاجارة ولاعاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها كلام مستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم (فيرفع) اى ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم (ويجب السببية) اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى وان فات الاتصال اللفظى (مثل مرض فلان حتى لايرجونه) الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم (ومن ثمه) اى ومن اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ماقبلها لمابعدها (امتنع) نظرا الى الامر الاول (الرفع) اى رفع مابعد حتى (فى) قولك (كان سيرى حتى ادخلها فى)

٢ دليل لقوله فابقيته *

٣ لايتعلق بماقبلها من حيث الاعراب *

٤ فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس *

٥ قيد به ليكون المثال نصا فى الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال فانه اذا خلا من القرائن يحمل على الحال *

وقت حصول كان (الناقصة) فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لاتامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع مابعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلاخبر فيفسد[٢] المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها لاتقتضى الخبر (و) امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك (اسرت حتى تدخلها) لانه حينئذ يكون مابعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب[٣] وهو محال (وجاز فى) وقت حصول كان (التامة كان سيرى حتى ادخلها) فان معناه ثبت سيرى فانا[٤] ادخل الآن ولافساد فيه (و)جاز (ايهم سار حتى يدخلها) بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول * فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لاعلى كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله فى التامة كالمعطوف عليه * وفى بعض النسخ هكذا وجاز فى كان سيرى حتى ادخلها فى التامة اى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيرى ولا فساد فيه (ولام كى) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير[٦] ان (مثل اسلمت لادخل الجنة) وانما يقدر ان بعدها لانها جارة (ولام الجحود) التى ينتصب بها[٧] المضارع هى (لام تأكيد) للنفى (بعد النفى لكان) لفظا (مثل وما كان الله ليعذبهم) اومعنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان * فان[٨] قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف

٢ على تقدير عدم حذف الخبر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو رعاية فاسدة نحوية فان العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير *

٣ المفاد سببيته له بحتى فلا يرد منع استحالته بجواز تعدد السبب *

٤ عن تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لاتقدير للمبتدأ *

٥ اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلثة اجمالا فى لام كى ولام الجحود لاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر

٦ بتقدير ان *

٧ الباء للملابسة *

٨ لاورود لهذا السؤال لان اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفى وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعنى قاصدا *

يصح الحمل * قيل على حذف المضاف من الاسم اى ما كان صفة الله تعذيبهم اومن الخبر اى ما كان الله ذاتعذيبهم اوعلى تأويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان الله معذبهم (والفاء) التى ينتصب المضارع بعدها بتقديران فتقديران بعدها لانتصاب المضارع مشروط (بشرطين احدهما السببية) اى سببية ماقبلها لمابعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى[٢] فاذا لم يقصد السببية لايحتاج[٣] الى الدلالة عليها (والثانى ان يكون قبلها) اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد[٤] بتقديم الانشاء اوما فى معناه من النفى المستدعى جوابا عن توهم[٥] كون مابعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة (امر) نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى (اونهى) نحو لا تشتمنى فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك (اواستفهام) نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى (اونفى) نحو ما تأتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفى فعل فيندرج فى النفى (اوتمن) نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال فانفاقا منى ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص (اوعرض) نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى الا يكن منك نزول فاصابة خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها

٢ اى معنى الفاء من التعقيب الى السببية ومعنى الفعل ايضا من الحالية الى الاستقبالية *

٣ ويكون رفع المضارع على الاستيناف اوالعطف كما فى صورة النفى *

٤ اذا الجواب لا يعطف *

٥ انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الا ان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب *

ومابعد الفاء فى تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مماقبل الفاء واما نحو ❁ ساترك منزلى لبنى تميم ❁ والحق بالحجاز فاستريحا ❁ بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر (والواو) التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط (بشرطين) احدهما (الجمعية) اى مصاحبة ماقبلها لمابعدها والا فالواو للجمع دائما (و) ثانيهما (ان يكون قبلها) اى قبل الواو (مثل ذلك) اى مايماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولاتأكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس (واو) التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن (بشرط معنى الى ان اوالا ان) اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لاان ان ايضا داخل فى مفعولها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك اوتعطينى حقى اى الى ان تعطينى حقى اوالا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لا لزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور باو التى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى (والعاطفة) اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط

٢ وقال الرضى الفاء للسببية المحضة بلا عطف والمؤول بالمفرد مرفوع المحل مبتدأ وخبره محذوف وجوبا اى زرنى فاكرامى اياك ثابت فيكون الجملة الاسمية لامحل لها جوابا لماقبلها وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها يتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه خبر عن الفعل وقول الرضى هو المناسب لجعلهم مابعد الفاء جوابا للاشياء الستة لان الجواب يكون جملة مستقلة ولايكون من تتمة الجملة السابقة وكانهم حكموا بكونه جوابا نظرا الى المآل لان قولنا فليكن منك زيارة فاكرام منى فى معنى ان تزرنى اكرمك *

٣ ويمكن ان يقال لم يرد الجمهور ان او بمعنى الى وسيبويه انه بمعنى الا بل المراد ان اولاحد الامرين ومابعده حين التكلم به غير متحقق وماقبله متحقق فالحكم بان احد الامرين متحقق لامحالة يستلزم ان ماقبله متحقق الى ان يتحقق مابعده او ان ماقبله متحقق كل وقت الا وقت تحقق ما بعده وما قالوا ناش من عدم التأمل وكفى شاهدا على صدقه انه لم يعد اومن ادوات الاستثناء ولا من حروف الجر وقال العصام فى شرحه ان او بمعنى اللام عندى لان المآل لالزمنك لتعطينى حقى *

لصحة تقديران بعدها اى ينتصب[٢] المضارع بها بتقدير ان (اذا كان المعطوف عليه اسما) صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم اوفتشتم اوثم تشتم فثم ليست من الحروف العاطفة المذكورة وتقديران بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما * فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقديران اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا اوعلى آخرها وهو اوبشرط معنى الى ان * وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى * وظاهر ان هذا وان كان ابعد[٣] بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به لما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه[٤] انه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا (ويجوز[٥] اظهار ان مع لام كى) نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام[٦] الزائدة نحو اردت لان تقوم (و) مع الحروف (العاطفة) نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها مايقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية * واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح[٧] لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لاتدخل على اسم صريح وحمل

٢ اشارة الى ان الظرف خبر لاقيد *

٣ للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وان لم يكن اجنبيا *

٤ اى على ماقيل ولايرد على التقدير الاول لانه ح لا يكون موضعا مستقلا لتقديران كسائر ماذكر بل من تفصيل ما ذكر بخلاف ماقيل *

٥ اخذ فى تبيين المواضع التى يجوز فيها اظهار ان وما يجب فيها ومابقى مواضع الامتناع فلذا تعرض الشارح لبيان وجه الامتناع فيها *

٦ وهى التى تجئ بعد فعل الامر والارادة ويجوز تقدير ان بعدها ايضا نحو امرت لاعدل بينكم ويريد الله ليذهب عنكم الرجس *

٧ لاختصاصها بالمضارع *

عليها

عليها حتى التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى حتى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب مابعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء[٢] صارت كعوامل النصب فلم يظهر[٣] الناصب بعدها (ويجب) اى اظهار ان (مع لا) الداخلة على المضارع المنصوب بها (فى) صورة دخول (اللام) بمعنى كى (عليها) اى على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كى ولام لانحو قوله تعالى* لئلا يعلم اهل الكتاب *واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه ❁ اومع العمل مع الشذوذ كقوله ❁ الا ايهذا اللائمى احضر الوغى ❁ فى رواية[٤] النصب ولكن[٥] ليس بقياس كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها (وينجزم) اى المضارع (بلم ولما ولام الامر ولا) المستعملة (فى) معنى (النهى) احترازعما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا (وكلم المجازاة) اى وينجزم المضارع بكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان (وهى) اى كلم المجازاة[٦] (ان ومهما واذ ما وحيثما[٧]) فاذ وحيث يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا (واين ومتى) وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا (وماومن واى وانى واما) انجزام المضارع (مع كيفما واذا فشاذ) لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اى حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها

٢ مثلا لاختصاصها بالمضارع*

٣ لئلا يتوهم توارد ناصبين*

٤ واما فى رواية الرفع فلا يكون من قبيل الشاذ*

٥ استدراك من المجموع يعنى ان اضمار ان سواء كان بعمل اوبغير عمل ليس بقياس *

٦ غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزائدة عند الخليل ابدل الالف بالهاء ومن مه بمعنى اكفف وماعند الزجاج وعلى كل التقادير معناه مالا يعقل سوى الزمان *

٧ حرف غير مركبة عند سيبويه وقال المبرد هى اذ الظرفية كونها الحاق ماعن طلب الاضافة وهيئاها للشرط والجزم كما فى حيثما وهو المختار *

ومن المتعذر[٢] استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة للابهام[٣] واذا موضوعة للامر المقطوع به (وبان مقدرة) عطف على قوله بلم اى وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجىء بيانه ان شاء الله تعالى (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه) اى نفى المضارع ولا[٥] يبعد لو جعل الضمير عائدا الى ماهو اقرب اعنى ماضيا (ولما مثلها) اى مثل لم فى هذا القلب والنفى (وتختص) اى لما (بالاستغراق) اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها (وجواز حذف الفعل) اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى لما ادخلها * وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب[٦] وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله * وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب الامير وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم (ولام الامر) هى اللام (المطلوب بها الفعل) وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن[٧] بعد الواو والفاء وثم نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا

٢ فاذا تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه فلا يكون متضمنا لمعنى ان فلا يجزم (واما ماجاء) فى الشعر فللضرورة لاجرائه مجرى الشرط لكونه فى صورته او باعتبار عدم الاعتداد ببعض الاحوال والكيفيات *

٣ فى وجود مدخوله فى اعتقاد المتكلم *

٥ اى وجوده فى اعتقاد المتكلم فى المستقبل *

٥ وفيه اشارة الى بعده فى الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه بالقلب والنفى معا وكونه لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر *

٦ كقد فانه تستعمل فى الاخبار عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير فظهر ان لما النفى قد فعل كما ان لم لنفى فعل *

٧ لانه حصل من اجتماع الواو والفاء واللام المكسورة وحرف المضارعة ماهو ككتف واما ثم فحمل عليهما *

(ولا النهى) هى لا (المطلوب بها الترك) اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى التى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل[٢] على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا اوغائبا اومتكلما (وكلم المجازاة) المذكورة من قبل (تدخل[٥] على الفعلين لسببية) الفعل (الاول ومسببية) الفعل (الثانى) اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا * وفى شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولاشك ان كلم المجازاة لاتجعل الشىء سببا للشىء فالمراد بجعلها الشىء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شىء لشىء بل ملزومية شىء لشىء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولايلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لاخارجا ولاذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لاذهنا ولاخارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم[٦] الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سببا لاكرام عنده (ويسميان) اى هذان الفعلان اولهما (شرطا) لانه شرط لتحقق الثانى (و) ثانيهما (جزاء) من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل (فان كانا) اى الشرط والجزاء (مضارعين) نحو ان تزرنى ازرك (او الاول) فقط مضارعا نحو ان تزرنى فقد زرتك (فالجزم) واجب فى المضارع لدخول الجازم وهو ان اومايتضمنها مع صلاحية المحل

٢ بخلاف اللام فانها لاتدخل على المضارع المعلوم من المخاطب وان كان القياس الدخول لانه لما كثر استعمال حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعر اكثر منه فى النثر *

٣ باعتبار نسبته التى هى جزء مفهومه *

٤ اى يجوز دخولها على الفعلين كما سيظهر من بيان ان الجزاء قد يكون جملة اسمية *

٥ يعنى ان المراد بالسببية هى الملازمة لاكون الاول سببا فى الخارج للثانى والا فقد يكون الامر بالعكس نحو ان كان النهار موجودا فالشمس طلعة *

٦ جمع المكرمة بمعنى الكريمة *

(وان كان الثانى) مضارعا (فالوجهان) اى ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضى والفصل بغير المعمول نحو ان اتانى زيد آته او آتيه (واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا) تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت (او معنى) نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اى لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى * ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل * او منويا كقوله تعالى * ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت (لم يجز الفاء) فى الجزاء لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتنى اكرمتك وان اكرمتنى لم اكرمك * وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير افيه كقولك ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه (وان كان) اى الجزاء (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى (فالوجهان) الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر فى تغيير معناه كما تؤثر فى الماضى فيؤتى بالفاء واثرت فى تغيير المعنى حيث خلصت لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى * وان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه (والا) اى وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع

٢ ولا ينقض القاعدة بقولك ضربتك ان ضربتنى فانه ليس الا الرفع مع كون الجزاء مضارعا لان المتقدم ليس جزاء عند البصريين بل هو دال عليه وكالعوض منه وانما هو جزاء عند الكوفى *

٣ اى بغير حرف لحقت للماضى على مضيه فيشمل ما ولا ويكون الماضى بما ولا داخلا فى قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضى الذى يكون بما ولا حيث يجب فيه الفاء مع انها بغير قد *

٤ اشار الى ان الاول هو الظ لان الظ على الاحتمال الثانى او تقديرا ولذا قال او معنويا مقدرا *

٥ او معنويا مقدرا نسخه *

٦ الضابط ان مدار اتيان الفاء ذلك التاثير المعنوى اعنى قلب الجزاء الى الفاء ولن اثر تأثيرا ناقصا فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء *

٧ لم يقل الماضى الذى بقد اشارة الى ان المراد بغير قد بغير الحروف التى يكون الماضى بعدها محققا لا تأثير فيه للشرط اصلا *

٨ قيل فى اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء فى المضارع بالسين وسوف ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد-

المذكورين

المذكورين (فالفاء) لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتنى اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كلا التقديرين لاتأثير لحرف الشرط فى الماضى فاحتاج الى رابطة وهى الفاء * واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام او مضارع منفى بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمنى والعرض ففى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف الشرط فى الجزاء فاحتاج الى الفاء (ويجئ اذا) التى للمفاجأة (مع الجملة الاسمية) التى وقعت جزاء (موضع الفاء) لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى ﴿وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون (وان) التى ينجزم بها المضارع حال كونها (مقدرة) انما كانت مقدرة (بعد الامر) نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك (والنهى) نحو لاتفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك (والاستفهام) نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه (والتمنى) نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه (والعرض) نحو الاتنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا (اذا) كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم و (قصد السببية) اى سببية ماتقدم له فحينئذ يقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم

- يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وح تدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء *

٢ اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى لفظا اومعنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا اومنفيا بلا *

٣ وعلى اى تقدير نسخه*

٣ وعلى كل تقدير نسخه*

٤ الصواب اسقاطه *

٥ منتهيا *

٦ اعلم ان المنصوب بعد الفاء فى غير النفى ينجزم بعد سقوط الفاء فتقول فى زرنى فاكرمك بالنصب زرنى اكرمك بالجزم ولذا يعطف على المنصوب بالفاء المجزوم نحو فاصدق واكن*

ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به * وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب[٢] غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهى مسببة له فاذا كان المضارع[٤] الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل[٣] ويجعل المضارع الواقع بعدها جزآء فينجزم بها (نحو اسلم تدخل الجنة) فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب وفائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة (و) نحو (لاتكفر تدخل الجنة) اى ان لاتكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة للفعل المنفى لا المثبت (و) لهذا (امتنع[٤] لاتكفر تدخل النار) عند الجمهور (خلافا للكسائى) فانه لايمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور (لان التقدير) على[٥] ماعرفت (ان لاتكفر) تدخل النار وهو ظاهر الفساد * واما عدم[٦] امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف فى هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية * هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى ۞ فهب لى من لدنك وليا يرثنى ۞ فيمن قرأ مرفوعا اى وليا وارثا منى او بالحال كذلك كقوله تعالى ۞ فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر *

*وقال رائدهم[٧] ارسوا نزاولها * فكل حتف امرء يجرى بمقدار[٨]*

٢ واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه بما يصلح جزاء لمضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزاؤه فلذلك لم يقع الجزم فى جواب النفى وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التى يتعلق بها الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختيارى يطلب لذاته *

٣ لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعنى الفعل الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية *

٤ عطف على ماقبلها بحسب المعنى كانه قيل جاز التركيبان المذكوران وامتنع هذا التركيب *

٥ اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض الا تنزل بناصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت على حرف النفى فتفيد الاثبات *

٦ يعنى يجوز ان يضمر المثبت بعد النفى والعكس فيجوز لاتكفر تدخل النار كما يجوز لاتكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لاتسلم تدخل النار كما جاز اسلم تدخل الجنة واما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل *

٧ رائد القوم هو من يتقدم لطلب الماء والكلاء *

٨ اى بقدرة الله تعالى وقضائه*

(الامر)* هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة امر فانهم يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون صيغهما * وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر كما اشتهر فى هذا النوع من الافعال اشتهر فى المعنى المصدرى فاراد النص على المقصود وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه (صيغة يطلب بها الفعل) شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا (من الفاعل) احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (المخاطب) احتراز عن الغائب والمتكلم (بحذف حرف المضارعة) احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد (وحكم آخره) اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء مايقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته بالاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة (حكم المجزوم) اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه مافيه اللام من المجزوم معنى اعطى له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغزوارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة (فان كان بعده) اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه حرف متحرك اسكن آخره وجعل مابقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم

٣ اى الامر المطلق *
٤ احاله على المص اشارة الى مافيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما واما شيوع استعماله فى الامر بالصيغة لا يدل على كونه حقيقة فيه *
٥ اى قبول الفعل *
٦ اى سواء كان غائبا او مخاطبا او متكلما الان كلها الامر باللام فيكون من الاغيار *
٧ لم يقل وحكمه لان وظيفة النحو بيان حكم آخره لكن لو قال وحكمه يراد حكمه من حيث الآخر ايضا بقرينة ان وظيفة النحو بيان حكم الآخر ففى التصريح بالآخر تنصيص على المراد (حرره شوكت)
٨ ليضرب مثلا *
٩ اى حكم آخر المجزوم بقرينة ماقبله *
١٠ الصواب ليضرب كما فى بعض النسخ وليخش وليغز ليكون موافقا للقياس *
١١ فبعد ظرف زمان وكان تامة اذ لا معنى لكون المتحرك بعد الحذف *
١٢ فبعد ظرف مكان وكان ناقصة او تامة فح يحتاج الى اعتبار المحذوف فى قوله اسكن آخره اى حذف حرف المضارعة واسكن آخره (حرره شوكت)

لظهوره وان كان بعده حرف (ساكن وليس) المضارع (برباعى) والمراد بالرباعى ههنا مايكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لاغير (زدت همزة وصل) على مابقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة (مضمومة ان كان بعده) اى بعد الساكن (ضمة) دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح[٢] فانه اذا قيل فى اقتل اقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضى المجهول من الرباعى وبالمضارع المعلوم من الرباعى اذا قيل اقتل بكسر التاء (ومكسورة فيما[٣] سواه) اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لوضم فى مثل اضرب لالتبس بالماضى المجهول من الاضراب ولوفتح لالتبس بالامر منه ولوضم فى اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولوفتح لالتبس بالماضى الرباعى (نحو اقتل) مثال لمايكون بعد الساكن ضمة (واضرب) مثال لمايكون بعده كسرة (واعلم) مثال لمايكون بعده فتحة (وان كان رباعيا ففتوحة) اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع[٤] موجب حذفها وهو اجتماع همزتين فى المتكلم الواحد لاهمزة وصل (مقطوعة) لذلك[٥] بعينه ❁(فعل مالم يسم فاعله)❁ اى فعل المفعول الذى لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى[٦] ملابسة اوعلى حذف مضاف اى فاعل فعله الواقع عليه * ولايبعد ان يراد بالموصول الفعل الذى لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية[٧] (هو ماحذف فاعله) واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد[٨] هنا اكتفاء بذكره فيماسبق (فان كان) الفعل الذى اريد[٩]

٢ اى فتح ما بعد الساكن *
٣ ما عبارة عن الساكن والكلام على حذف المضافين اى فى صورة وجود ساكن سوى ساكن بعده ضمة *
٤ وتحقق مقتضى الرد وهو امتناع الابتداء بالساكن ترك لظهوره بخلاف على فانه لم يرد فيه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها لعدم مقتضى الرد واما نحو اقم فانما ردت طرد اللباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المص له *

٥ اى لانها همزة اصل *
٦ باعتبار انه فاعل فعله *

٧ اى من اضافة العام الى الخاص *
٨ وهو نسخه *
٩ اى فى تعريف مفعول مالم يسم فاعله *

حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (ماضيا)[٢] غيرت صيغته دفعا[٣] للبس بان (ضم اوله وكسر ماقبل آخره)[٤] مثل ضرب ودحرج[٥] واعلم واختير له هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل[٦] فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول المقصود باخف منه (ويضم الثالث مع همزة الوصل) نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب (و) يضم (الثانى مع التاء) مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت (خوف اللبس) هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى (ومعتل العين) اى مايكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من اللفيف فانه لايعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد[٨] عليه مثل عور وصيد * وانما خص[٩] معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى المبنى للفاعل[١٠] منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين فى المبنى[١١] للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا (الافصح) فيه (قيل وبيع) اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها[١٢] بعد حذف حركته فصارا بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل (وجاء الاشمام) وهو فصيح فى نحو قيل وبيع وفى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة

٢ فيه اشارة الى ان المجهول فرع المعلوم *

٣ اى لولم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل *

٤ ان لم يكن مكسورا *

٥ اذ الفعل من ضرورة معناه مايقوم به فالاصل الاسناد اليه ولما حذف فاسند الى المفعول صار غريبا *

٦ لان الاول خروج من الاثقل الى ثقيل بخلاف الثانى

٧ اى الدلالة على غرابة المعنى *

* فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه *

٨ اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب *

٩ من بين سائر المعتلات *

١٠ سهو والصحيح للمفعول *

١١ اى من المضارع من الغموض والاختلاف *

١٢ هذا عند الجزولى وعند المص استثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت فبقى قول وبيع فقلب الضمة كسرة فى اليائى ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرة فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء *

فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذا الموضع * وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين * وقال بعضهم هو ان تأتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف (و) جاء (الواو) ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (ومثله) اى مثل باب الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد (باب) الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو (اختير وانقيد) فى مجىء اللغات الثلث فيه اذتير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلاتفاوت (دون استخير واقيم) اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة (وان كان) اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه (مضارعا ضم اوله) وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج (وفتح ما قبل اخره) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (ومعتل العين) المبنى للمفعول (تنقلب) العين (فيه الفا) ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما

٢ وانما نبهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل*

٣ اى لا يجىء فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام *

وانفتاح ما قبلهما ❁ (المتعدى[٢] وغير المتعدى فالمتعدى)[٣] ❁ من الفعل (ما يتوقف فهمه على متعلق[٤]) اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف[٥] فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى (كضرب) فان فهمه موقوف على تعقل المضروب ولا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان[٦] فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن (وغير المتعدى بخلافه) اى بخلاف المتعدى يعنى لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل (كقعد) فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذ هبت زيدا اوبتضعيف العين نحو فرحت زيدا اوبالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته اوبحرف الجر نحو ذهبت بزيد (والمتعدى يكون) متعديا (الى) مفعول (واحد كضرب) وهذا فى الكلام كثير (والى اثنين) ثانيهما غير الاول (كاعطى و) الى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو (علم والى[٧]) مفاعيل (ثلاثة كاعلم وارى) بمعنى اعلم وهما اصلان فى هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت

او علمت القيام وكذا يصير المتعدى الى ثلثة متعديا الى اثنين فتقول اعلمت زيدا قيام عمرو*

٢ يعنى هذا باب المتعدى وغير المتعدى ولم يقل المتعدى واللازم ليظهر الحصر فيهما*

٣ اى فهم معناه *

٤ اى متعلق معين اى معين كان فاندفع ماقيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التى مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين فى مفهومها بل الى امر ما ولا يصدق التعريف على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل حدث التوقف بعد تجريدها عن الحدث واستعماله فى مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب الوضع*

٥ زاده اشارة الى ان المراد بامر غير الفاعل مايصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة فى التراكيب لانه الذى يتوقف عليه فهمه لا المفهوم الكلى فليس هذا القيد مأخوذا فى مفهوم المتعلق حتى يلزم التكرار فى التعريف*

٦ وانما يتوقف عليها من حيث الوجود*

٧ وقد يصير المتعدى الى اثنين اذا كان من دواخل المبتدأ والخبر متعديا الى واحد او جعل مضمون الجملة مفعولا فتقول فى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد

عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر (و) وهى (انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث) فليست اصلا فى التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هى بواسطة[٢] اشتمالها على معنى الاعلام (وهذه) الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل (مفعولها الاول كمفعول) باب (اعطيت) فى جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا (والثانى والثالث) من مفعوليها (كمفعولى علمت) فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر وفى جواز تركهما معا ❁(افعال القلوب)❁ وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شىء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين[٣] وهى (ظننت وحسبت وخلت) وهذه الثلاثة للظن[٤] (وزعمت) وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم[٥] (وعلمت ورأيت ووجدت) وهذه الثلثة للعلم[٦] (تدخل) اى هذه الافعال (على الجملة الاسمية لبيان ما هى) اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة (عنه) من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال (فتنصب)[٧] اى هذه الافعال (الجزئين) اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها (ومن خصائصها) هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشىء ولا يوجد[٨] فى غيره اى ومن خصائص افعال القلوب (انه اذا ذكر

٢ واما فى انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها و الى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية *

٣ اى الوقوع وعدمه*

٤ اشارة الى ان ظننت وما بعده خبر مبتدأ محذوف وخبر قوله افعال القلوب قوله تدخل*

٥ استعمالا شائعا وقليلا ما تستعمل على خلاف الاصل فى العلم*

٦ وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا*

٧ لان المفعول به مضمون الجملة الحاصلة من الجزئين فهما كالكلمة الواحدة فى افادة المفعول الحقيقى فاجرى اعرابه عليها نفيا للتحكم*

٨ النفى راجع الى القيد وهو الغير فمأله انه يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فهو تفسير الاختصاص بكلا جزئيه ومن لم يتدبر قال انه تفسير لبعض معنى الاختصاص*

احدهما ذكر الآخر) فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا[٢] هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة * ومع هذا[٣] فقد ورد ذلك[٤] مع القرينة على قلة * اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى * ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم * على قراءة ولا[٥] يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذى هو المفعول الاول * واما حذف الثانى فكما فى قول الشاعر

لا تخلنا على غراتك انا * طالما قد وشى بنا الاعداء

اى لا تخلنا جازعين على غراتك الملك بنا فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى (بخلاف باب[٦] اعطيت) فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطى الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى * وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين * بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن * واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل[٧] اى يخل مسموعه صادقا (ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) اى ابطال عملها (اذا توسطت) بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

٢ وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثانى المضاف الى المفعول الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا اعملت زيديته هذا *

٣ اى مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد فى الاستعمال حذف احدهما مع القرينة *

٤ اى حذف احدهما *

٥ وجعل الذين يبخلون فاعله واما على قرأة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله الاول على حذف المضاف اى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا مفعوله الثانى *

٦ انما قال ذلك تنبيها على انها خاصة لهذه الافعال بالنسبة الى باب اعطيت لا مطلقا فانه يجرى فى كل ما كان مفعوله الثانى عين الاول *

٧ من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم *

على التقديرين (الاستقلال الجزئيين) الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها (كلاما) تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التأخر * وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز * وهذه الافعال على تقدير الغائها فى معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم فى ظنى * وفى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر (وفى بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفى بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جائنى زيد احسب وعمرو ولاشك اى الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليها او تأخرت يعنى عنهما * وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (انها تعلق) وتعلقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها (قبل) معنى (الاستفهام) بلا واسطة كما يجئ مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت (و) قبل (النفى) الداخل

٢ بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت او تأخرت*

٣ فيمتنعان عن التاثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما او احدهما*

٤ لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة*

٥ لان عامل الرفع معنوى وعامل النصب لفظى*

٦ فيتحقق معنى الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومعنى*

٧ وكذا معنى زيد قائم ظنى غالب زيد قائم فى ظنى الغالب وما وقع فى الرضى اى ظنى زيدا قائما غالب المقصود منه بيان اصل التركيب لا ان المعنى كذلك*

٨ اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلا خراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأثر بكونه عنهما قلت ذلك منتف من السوق لان كلامنا فى المفعولين*

٩ بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المنبئ لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم*

على معمولها (و) قبل (اللام) اى لام الابتداء الداخلة على معمولها (مثل علمت ازيد عندك ام عمرو) مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها[٢] فوجب التوفيق باعتبار احدهما[٣] لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ[٤] روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال (والتعليق) مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشىء المعلق لا مع الزوج لفقد انه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء[٥] والتعليق[٦] من وجهين احدهما ان الالغاء جائز[٧] لا واجب والتعليق واجب والثانى ان الالغاء ابطال العمل فى اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل فى اللفظ لا فى المعنى

(ومنها) اى ومن خصائص افعال القلوب (انه يجوز ان يكون فاعلها) اى فاعل افعال القلوب (ومفعولها ضميرين) متصلين (لشىء واحد) وانما قلنا متصلين لانه اذ كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو اياك ظلمت (مثل علمتنى منطلقا) وعلمتك منطلقا * ولا يجوز ذلك فى

٢ تغيرها نسخة*
٣ اى احد المقتضيين*
٤ ولا يجوز العكس لانه لا يعلم (ح) ان المعنوى يكون عاملا اولا *
٥ والمراد الالغاء المذكور لتخرج الصور الاجنبية *
٦ مع اشتراكهما فى ابطال العمل *
٧ لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع*

سائر الافعال فلا يقال ضربتنى وشتمتنى بل يقال ضربت نفسى وشتمت نفسى * وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متأثرا واصل الموثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثمه[٢] قالوا ضربت نفسى ولم يقولوا ضربتنى فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما[٣] من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسى فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان * واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما[٤] ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى افعال القلوب فقدتنى وعدمتنى لانهما نقيضا وجدتنى فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجرى[٥] رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشىء واحد كقول الشاعر

ولقد[٦] ارانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وامامى

وكقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (ولبعضها) اى لبعض افعال القلوب ماعدا حسبت وخلت وزعمت (معنى آخر) قريب من معانيها الاول وهى اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لاوجه للتخصيص[٧] بالبعض لان

٢ اى لذلك القصد*
٣ وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والآخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرها بقدر الامكان*
٤ اى الفاعل والمنصوب الاول *
٥ اى فى اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم *
٥ اى اجرى التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رأى فى المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اللفظى وان كان منصوبهما يتعلق الفعل به حقيقة*
٦ اللام ابتدائية اوجواب القسم *
٧ فوصفها بالنقصان وصف بحال المتعلق الذى هو المركب منه ومن المرفوع*

لكل واحد منها معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت (يتعدى به) اى بذلك المعنى الآخر (الى) مفعول (واحد) لا اثنين (فظننت بمعنى اتهمت) من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم[٢] ومنه قوله تعالى ❁ وما هو على الغيب بضنين اى بمتهم (وعلمت بمعنى عرفت) تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس[٣] شئ من غير حكم عليه (ورأيت بمعنى ابصرت) ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة. ومنه قوله تعالى فانظر ما ذى ترى (ووجدت بمعنى اصبت) تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة * ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وخزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن ❁ (الافعال الناقصة) ❁ انما سميت ناقصة لانها لاتتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة (ما وضع) اى افعال وضعت (لتقرير الفاعل[٤] على صفة) اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده * وانما جعلنا التقرير المذكور

٢ بمعنى الادراك المطلق فتكون قريبا من العلم والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق الادراك *

٣ يعنى ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشئ وذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملون فى العلم بنفس الشئ او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين *

٤ فى الرضى تسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا من ان كل فعل لابد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فلا جل هذا لم يعد مرفوعها فى المرفوعات على حدة وادرج فى الفاعل *

٥ بيان لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير *

عمدة فى الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها * ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها * ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر[٣] بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا (وهى) اى الافعال الناقصة (كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتىء) بالهمزة وقيل بالياء (وما برح وما دام وليس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن[٣] كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير[٤] عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا (وقد جاء) فى قولهم (ما جاءت[٥] حاجتك) ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اى لم تكن[٦] هذه

٢ والحق ان هذا تعريف للقدر المشترك بين الافعال الناقصة التى به تمتاز عن سائر الافعال ولاشك انه بالنسبة الى القدر المشترك تمام الموضوع له وانما هو جزء بالقياس الى كل واحد منها والمتبادر من كونها موضوعا لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة عن مدلولها كما ان الفاعل كذلك فذلك التقرير تمام مشترك بين الافعال الناقصة به تمتاز عن سائر الافعال فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه (سيالكوتى)
(رحمة الله عليه)

٣ حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه*

٤ او تتم التسعة بهذا صائرة عشرة*

٥ وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله عنه*

٦ وهى كناية عن عدم حصول المفصول*

على قدر ماتحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية[٢] حاجة صارت حاجتك (و) جاء ايضا (قعدت) ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة (كانها حربة) اى رمح قصير قال الاندلسى لايتجاوز جاء وقعد الموضع الذى استعملهما العرب فيه خلافا للفراء (وتدخل) هذه الافعال وما كان نحوهن (على الجملة الاسمية) المركبة من المبتدأ والخبر (لاعطاء الخبر) اى لاجل اعطائها الخبر (حكم معناها) اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه (فترفع) هذه الافعال الجزء (الاول) لكونه فاعلا (وتنصب) الجزء (الثانى) لشبهه بالمفعول به فى توقف الفعل عليه (مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة) كائنة[٣] (لثبوت خبرها) لاسمها ثبوتا (ماضيا) اى كائنا فى الزمان الماضى (دائما[٤] من) غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا (او منقطعا) نحو كان زيد غنيا فافتقر[٥] (وبمعنى صار) عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف[٦] احد القسمين على الآخر لاعلى ما هو قسم منه كقول الشاعر

* بتيهاء قفر والمطى كانها * قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها *

اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت

٢ والاستفهام انكارى اى لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام *

٣ حال اوصفة اوخبر بعد خبر *

٤ اى دواما ناشئا من عدم دلالة يعنى ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان بل ناشئ من عدم الدلالة *

٥ اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة *

٦ فكانه قيل كان الناقصة منها مايكون لثبوت الخبر للاسم ومنها مايكون بمعنى صار وانما قال من قبيل لان الصريح عطف احد القيدين على الآخر المستلزم لحصول القسمين والمقسم *

فراخا (ويكون فيها ضمير الشأن) هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقول الشاعر * اذا مت كان الناس صنفان شامت[٢] * وآخر مثن بالذى كنت اصنع (وتكون تامة) عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب (بمعنى ثبت) ووقع كقولهم[٣] كانت الكائنة والمقدر كائن وكقوله[٥] تعالى * كن فيكون * (و) تكون (زائدة) وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى * كيف نكلم من كان فى المهد صبيا * اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى * وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها (وصار للانتقال) اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اومن حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان اومن ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا اومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر * ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك من نعمتى تحولن ابؤسا (واصبح وامسى واضحى) تكون (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران

٢ يقال شمت الرجل شما وشماتة اذا فرح ببلية العدو هو خبر مبتدأ محذوف اى احدها ومثن اسم فاعل من اثنى ذكر خيرا واصنع اى اصنعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله*

٣ زاده اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اى الحدوث وقال الرضى فى تفسير قوله تعالى اذا وقعت الواقعة اى حدثت كذا قيل والظاهر انه عطف تفسيرى اشارة الى ان المراد بالثبوت هو الوقوع والحصول فى نفسه لا الثبوت الرابطى اعنى النسبة ولا الدوام والاستمرار (حرره شوكت)

٤ اورد الامثلة الثلثة اشارة الى مجيئها تامة بمنصرفتها*

٥ اعاد من الجار اشارة الى شرفه*

(و)تكون (بمعنى صار) نحو اصبح اوامسى اوضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصباح والمساء اوالضحى على هذه الصفة (و) تكون (تامة) بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح (وظل وبات[٢] لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما) فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت[٣] له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله (وبمعنى صار[٤]) نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صارو قد يجئ[٤] هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما[٥] عن الافعال الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صارو تامة فى مثل قولك آض[٦] اوعاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة[٧] وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهوما بعد الزوال الى الليل* واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين[٨] فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل* وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها[٩] من الملحقات (ومازال) من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة (وما برح بمعناه) من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية (ومافتئ[٤]) ايضا بمعناه (وماانفك) اى ماانفصل (لاستمرار خبرها) اى خبر تلك

٢ مضارع بات يبيت ويبات بيانا ومبيتا وبيوتة بمعنى الكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار*

٣ اى فى الزمان الماضى تركه لان الكلام فى المعانى المخصوصة

٤ مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة*

٥ يعنى لوجمعهما بالافعال الثلثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجئ الكلام تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجئ هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لاعدمه فى نفسه*

٦ اعاده لتأكيد كون كل منها بمعنى صار*

٧ وهو من اول النهار الى الزوال*

٨ من بين الافعال الناقصة*

٩ فالذكر فى الاجمال لكونها ناقصة فى الجملة وعدم الذكر فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد*

الأفعال (لفاعلها) قيل سمى اسمها فاعلا لتنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات (منقبله) اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى مازال زيد اميرا استمر امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفى مأخوذ فى معانى هذه الافعال فاذا ادخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى ونفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا (ويلزمها) اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت (النفى) بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى* تالله تفتؤ تذكر يوسف * اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود منها (وما دام لتوقيت امر) اى تعيينه (بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها فى تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله (ومن ثمه) اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احتاج الى) وجود (كلام) مستقل بالافادة (لانه) حينئذ مع اسمه وخبره (ظرف) والظرف فضلة غير مستقل بالافادة نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام باجلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى

٢ فى الرضى وحذفها لم يسمع الامضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف*

فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام وراءها (وليس لنفى مضمون الجملة حالا) اى فى زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور (وقيل) هى لنفى مضمون الجملة (مطلقا) ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضى نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه (ويجوز تقديم اخبارها) اى اخبار افعال الناقصة (كلها على اسمائها) اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك اوتأخيرها عنها نحو صار عدوى صديقى وان اريد به نفى الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغى ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (وهى) اى الافعال الناقصة (فى تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على تلك الافعال واقعة (على ثلاثة اقسام قسم يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو من كان الى راح) وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع فى الافعال لقوتها (وقسم لا يجوز) تقديم اخبارها عليها (وهو) اى هذا القسم (ما فى اوله) كلمة ما نافية كانت اومصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما فى حيز النفى لانه يقتضى التصدر واما اذاكانت مصدرية

٢ واصله ليس والزموهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا لمخالفتها اخواتها فى عدم التصرف ولايجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف فى العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل متصرف وقال ابو على فى احد قوليه انه حرف*

٣ فانه لوكان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تاكيدا والتقييد بزمان الماضى والاستقبال محتاجا الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به (ح) كذا فى الرضى هذا اذا كان الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان هذا الاختلاف فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك*

(ح) فالنزاع لفظى لان مراد من قال انه لنفى مضمون الجملة حالا انه اذا اطلق يحمل عليه ومراد من قال انه لنفى مضمون الجملة مطلقا انه موضوع له ولاينكر احد من الفريقين ما اقربه الآخر*

فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس[٢] المصدر ويخالف[٣] هذا الحكم (خلافا) ثابتا (لابن كيسان) بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه[٤] باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة[٥] منهم وذلك الخلاف منه (فى غير مادام) لان اداة النفى لما دخلت على الفعل الذى معناه النفى افادت الثبوت فصارت بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى بحسب المعنى (وقسم مختلف فيه) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين فى اصل الفعل صريحا (وهو) اى القسم المختلف فيه كلمة (ليس) فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجانى على انه لا يجوز مراعاة للنفى اذ يمتنع تقديم معمول النفى فيه والبصريون وسيبويه والسيرافى والفارسى على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين فى حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما فى اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان ❁ افعال المقاربة ما وضع[٦])
اى فعل[٧] وضع (لدنو الخبر) اى للدلالة[٨] على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى فى قوله عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لا انك جازم به (او) وضع لدنو الخبر و قرب ثبوته

٢ فكيف يتقدم على مايعلل به امتناع تقديم *
٣ فاعله ضمير راجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز فى الفاعل على ماتقرر فى بحث التنازع *
٤ من كون الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا صريحا *
٥ فلا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا فلا يندرج بعض القسم الثانى فى القسم الثالث *
٦ وهى افعال ناقصة لكنها لما خصت باحكام افردها بالذكر
٧ فسر ما بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقدم امر مشترك فى التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا الابهام *
٨ لما لم يكن الدنو المذكور تمام الموضع له لدخول النسبة والزمان فيما وضعت له والمتبادر مما وضع له تمام الموضع له لم يجعل اللام صلة للوضع وجعلها للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها الذى به تمتاز عن باقى الافعال فلا حاجة الى تقدير الدلالة قال بعض النحاة سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة من باب تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجى واختاره الرضى لكن المص اختار فى الكل معنى الدنو *

للفاعل (حصولا) اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد فى قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب[٢] حصوله (او) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (اخذا فيه) اى دنو اخذ وشروع فى الخبر بان يكون ذلك[٣] الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل فى الخبر بالتصدى لما يفضى[٤] اليه فطفق فى قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب[٥] جزم المتكلم بشروع فيما يفضى اليه (فالاول) اى ما وضع لدنو الخبر رجاء (عسى)[٦] قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف (وهو غير متصرف) حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فى عسى لتضمنه[٧] انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب من معانى الحروف والحروف لا يتصرف[٨] فيها (تقول) على احد استعماليه (عسى زيد ان يخرج) وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجى الذى هو توقع وجود الفعل فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب[٩] صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة * وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم

٢ سبب القرب من حيث الاخبارية *

٣ من حيث الاخبار *

٤ هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والافبالتلبس بجزء منه *

٥ سبب القرب من حيث الاخبار *

٦ وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير المتصل *

٧ وانما قال لتضمنه لان فيه دلالة على الدنو ايضا *

٨ فكذا ما يتضمن معناها *

٩ لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة *

وتقدير المضاف[٢] تكلف وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء[٣] الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعلى هذا عسى تامة * وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بدلا[٤] مما قبله بدل الاشتمال[٥] لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشىء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشىء فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب

(و) تقول على الاستعمال الآخر (عسى ان يخرج زيد) بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة * وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير[٦] يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى *وآخر[٧] وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا (وقد يحذف ان) عن الفعل المضارع فى الاستعمال[٨] الاول تشبيها[٩] لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج

٢ اذ الم يظهر هذا المضاف فى اللفظ اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر *

٣ اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول *

٤ و الفعل قاصر بمنزلة قرب *

٥ بيان اوجه اختيار البدل *

٦ فح يكون بعينه الاستعمال الاول معنى *

٧ يكون غير مستعملا بالاستعمال الاول الا انه قدم الخبر على الاسم *

٨ وهو تقديم الاسم على المضارع *

٩ لاشتراكهما فى كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفى كون ما بعدهما اسما ثم مضارعا *

لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لايذكر فيه ان كقوله * عسى الكرب الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثانى[٢] لعدم مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج (والثانى) اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول (كاد تقول كاد زيد يجىء) فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض[٣] كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدل لالته على الاستقبال المنافى للحال (وقد يدخل ان) على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقوله[٤] قد كاد من طول البلا ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم[٥] الآخر من وجه (واذا دخل النفى على كاد فهو[٦]) اى كاد (كالافعال) اى كسائر الافعال فى افادة ادواة النفى نفى مضمونها[٧] (على القول (الاصح) ماضيا كان او مستقبلا[٨] (وقيل نفيه) اى نفى كاد (يكون للاثبات مطلقا) ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانفيه بدليل[٩] فذبحوها واما فى المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذى الرمة ❁ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❁ رسيس الهوى من حب ميه يبرح ❁ بانه يدل على زوال[١١] رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطئتهم * واجيب عن الاول بان

٢ وهو تقديم المضارع على الاسم *

٣ مشتمل على الخبر ايضا كما فى الاستعمال الثانى لعسى *

٤ هو اول رسم عفا من بعد ما قد انمحى اى هذا رسم دار *

٥ ففى الكلام حذف مضاف *

٦ اى مثلا ليشمل المضارع *

٧ اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليها النفى افادت نفى حصول الحدث الذى هو مدلوله كذلك كاد لنفى قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفى الفعل بالطريق الاولى *

٨ اى على الهيئة الاصلية او مغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لا يصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح *

٩ فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفى القرب عن الذبح الذى يستلزم انتفاء الذبح على وجه ابلغ لزوم التناقض *

١٠ اى محبة المحبين *

١١ وهذا المعنى منافى لمقام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يقع التخطئة *

قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشىء فى وقت وثبوته فى وقت آخر * وعن الثانى فلتخطئة بعض الفصحاء محطى[٤] ذى الرمة وذا الرمة فى تسليمه تخطئته[٢] روى عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عنبسة حدثت ابى بذلك[٣] فقال اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها[٤] (وقيل يكون) اى النفى الداخل على كاد وما يشتق منه (فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال) اى كسائر الافعال فى افادة النفى نفى مضمونه (تمسكا) فى الدعوى الاولى (بقوله تعالى وما كادوا يفعلون) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (و) فى الدعوى الثانية (بقول ذى الرمة ❁ اذا غير الهجر المحبين لم يكد ❁ رسيس الهوى من حب مية يبرح ❁ حين اراد بالنفى الداخل على يكاد انتفاء[٥] قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفى الداخل على يكاد كالنفى الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها[٦] (والثالث) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع فى الخبر (طفق) بمعنى اخذ فى الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب (وكرب) بفتح الراء بمعنى قرب

٢ تخطئتهم نسخه *
٣ اى بان ابن شبرمة خطأه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك *
٤ ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده اى هذه ظلمات لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل فى هذه الآية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لا باثباتها *
٥ وهو يستلزم انتفاء الزوال بوجه ابلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يراها *
٦ فيه وتمسكه عليها نسخه بانه لم يثبتها اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك *

يقال

يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب (وجعل) بمعنى طفق (واخذ) بمعنى شرع (وهب) اى هذه الافعال الاربعة فى الاستعمال (مثل كاد) فى كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد اواخذ اوكرب يفعل اوجعل يقول وقال الله تعالى ۞ وطفقا يخصفان (واوشك) بمعنى اسرع عطف على طفق (وهب) اى اوشك (مثل عسى[٢] وكاد فى الاستعمال) فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ ۞ (فعل التعجب ما وضع[٣] لانشاء التعجب) وفى بعض النسخ افعال التعجب وفى اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كل تقدير[٤] فالتعريف للجنس[٥] المفهوم فى ضمن التثنية والجمع ايضا[٦] فهو ما وضع اى فعل وضع لان الكلام فى قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا وواها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولاشل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت كذلك بعد الوضع او المراد[٧] ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل فى غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل فى الدعاء (وله) اى لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب (صيغتان) احداهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب[٨] (ما افعله و) اخريهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب (افعل به) بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين

٢ وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان الشائع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة *

٣ هذا وضع طار على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار اولطلب الفعل والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب

٤ اى من التثنية والجمع *

٥ وهو ما وضع لانشاء التعجب *

٦ متعلق بقوله للجنس اى كما كان فى تقدير الافراد *

٧ ولا يبعد اخراجه عن التعريف بارادة ما وضع بهيئته لانشاء التعجب وقاتله الله من شاعر وضع للتعجب بخصوص مادته وليس هيئته مجردة عن تلك المادة مفيدة للتعجب *

٨ جعل قوله ما افعله وافعل به تركيبين كما احسنه واحسن به والظاهر انهما وزنان فلا حاجة الى ما ارتكبه من التمحل وفيها اشارة الى ان المراد بالصيغة هنا الهيئة الحاصلة من تقديم الحروف وتأخيرها ومقارنة الزائد والحركة والسكون ومقارنة كلمة قبله ومنصوب بعده *

(وهما) اى فعلا التعجب (غير متصرفين) فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتأنيث وفى بعض النسخ وهى اى افعال التعجب غير متصرفة (مثل ما احسن زيد او احسن بزيد ولا يبنيان) اى فعلا التعجب (الا ما يبنى منه افعل التفضيل) لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب (ويتوصل فى) الفعل (الممتنع) بناء صيغتى التعجب منه من رباعى اوثلاثى مزيد فيه اوثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب (بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه) اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء (ولا يتصرف فيهما) اى فى صيغتى التعجب (بتقديم) اى تقديم جائز فيما عدا صيغتى التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل (وتأخير) اى تاخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتى التعجب فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال * فلا يتغيران كما لا يتغير الامثال * قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى * واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه

٢ يعنى ان الضمير راجع الى الصيغة بتاويل الفعلين والاولى ان يقال غير متصرفين وقس عليه قوله ولا يبنيان ولعدم الاحتياج فى الضمير المجرور فى قوله فيهما فسره بصيغة التعجب *

٣ بيان لمعنى المثل معنى اذا اريد بناء صيغتى التعجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن او قبح او لشدة او ضعف مثلا *

٤ وانما جعل الممتنع مفعولا وفى افعل التفضيل تمييزا لان اسم التفضيل لا يعمل فى الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب *

٥ فى الكشاف المثل فى الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضروبة بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثمة حفظ من التغيير *

ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد[٢](ولا) يتصرف فيهما بايقاع (فصل[٣]) بين العامل[٤] والمعمول نحو ما احسن فى الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كماسبق (واجاز المازنى الفصل بالظرف[٥]) لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله (وما كان ابتداء[٦]) اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول اوذو ابتداء بتقدير المضاف وفى بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر[٧] (نكرة) بمعنى شىء[٨] لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفى سببه(عند سيبويه وما بعدها) اى ما بعد ما (الخبر) من باب شراهر ذا ناب (موصولة[٩]) اى ماموصولة (عند الاخفش والخبر محذوف[١٠]) اى الذى احسن زيدا اى جعله ذا حسن شىء عظيم * وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضى وهو قوى من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد[١١] من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادريك[١٢] ما يوم الدين واما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضى من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اى صار ذا لحم (وبه) اى مجروره (فاعل) لهذا الفعل[١٣](عند سيبويه) والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول

٢ فيكون تأسيسا بهذا الاعتبار *

٣ خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار فى احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر *

٤ انما قيد بذلك لما سيأتى انه سيأتى انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل *

٥ والمراد بالظرف ما يعم الجار والمجرور *

٦ هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التراكيب السابق لما تقرر من المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى *

٧ اى غير محتاج الى التوجيه *

٨ فكان بمعنى ما احسن زيدا شىء من الاشياء لا اعرفه حعل زيد احسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والمنحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى شىء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه *

٩ او موصوفة والجملة صفتها * ١٠ وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده *

١١ لكون منشأ كل منهما الجهل * ١٢ اما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية الثانية مبتدأ خبره او بالعكس والجملة سادة مسد مفعولى ما ادرك علق عنهما بالاستفهام *

١٣ متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادمج عبارته بالمتن فى بيان مذهب سيبويه *

اى بان تقول على ماهو القياس (فلا ضمير) عند سيبويه (فى افعل) لان الفاعل واحد ليس الا (وبه) اى مجروره (مفعول عند الاخفش) لاحسن بمعنى صيره ذا حسن على ان يكون همزة افعل للصيرورة (والباء للتعدية) اى لجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن (او) الباء (زائدة) على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج (ففيه) اى فى الفعل (ضمير) هو فاعله اى احسن انت بزيد اوزيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به * وقال الفراء وتبعه الزمخشرى ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فى شخص ❁ افعال المدح والذم ❁ يعنى الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب (ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء مدح اوذم) فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء (فمنها نعم وبئس) وهما فى الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان[٢] العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر[٣] الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم (وشرطهما) اى شرط نعم وبئس (ان يكون الفاعل معرفا

٢ لثقل الكسرة على حرف الحلق *
٣ بنقل كسرة العين اليه بعد سلب حركته *
٤ فانه يورث الخفة فى الكلمة باعتبار تماثل الحركتين وان كانت الفتحة اخف من الكسرة *

باللام) للعهد الذهنى وهى لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون[٢] اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد (او) يكون (مضافا الى المعرف بها) اى باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا (او) يكون (مضمرا مميزا بنكرة منصوبة)[٣] مفردة اومضافة الى نكرة اومعرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا اوضارب رجل او زيد اوحسن الوجه انت[٤] (او) مميزا[٥] (بما) بمعنى شىء منصوب المحل على التمييز (مثل فنعماهى) اى نعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم فيكون الصلة باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوصة اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه والكسائى ما معرفة تامة[٦] بمعنى الشىء فمعنى فنعما هى نعم الشىء هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام وهى مخصوصة (وبعد ذلك)[٧] الفاعل (المخصوص) بالمدح اوالذم وبعديته انما هى بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله) اى الجملة الواقعة قبله غالبا (خبره) ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير للمبتدأ لقيام[٨] لام التعريف العهدى مقامه (او خبر مبتدأ محذوف) وهو هو (مثل نعم الرجل زيد) فزيد فى هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه

٢ اى انما اختير التفصيل بعد الابهام ولم يفصل ابتدأ ليكون اوقع لشوق النفس الى معرفة المبهم ولصيرورته مذكورا مرتين و المقام يقتضى الاوقعية لان المدح العام مما يستبعد وقوعه *

٣ وصف المنصوبة بمجرد التوضيح التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان يراد به الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قائله الله من شاعر *

٤ متعلق بكل واحد من الامثلة *

٥ وانما اتحد بالتفصيل ردا لمذهب ابى على وسيبويه *

٦ اى غير محتاج الى صلة او صفة او موصوف *

٧ ليحصل التعيين بعد الابهام *

٨ ولا يتمشى هذا فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شى الا ان يقال انه مع تمييزه فى حكم اللام فيكون رابطا *

سئل من هو فقيل زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الثانى جملتان (وشرطه) اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة اوتأويلا وفى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات * ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما (و) قوله تعالى (بئس مثل القوم الذين كذبوا) جواب سؤال مقدر حيث وقع المخصوص اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم (وشبهه) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (متأول) بتقدير مثل الذين كذبوا او بجعل الذين كذبوا صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم (وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل) قوله تعالى (نعم العبد) اى ايوب بقرينة ان ذلك قصته (و) قوله تعالى (فنعم الماهدون) اى نحن (وساء مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام (ومنها) اى من افعال المدح والذم حب فى (حبذا) وهو اى حبذا مركب من حب الشئ او من حب اذا صار محبوبا ومن ذا (وفاعله) اى فاعل هذا الفعل (ذا ولا يتغير) اى حبذا او فاعله اوذا عما هو عليه فلا يبنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى اوجمعا اومؤنثا

٢ والثانية مستأنفة محذوفة
٣ هذا التعميم لئلا يرد نحو قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بايات لان المخصوص فيه ليس من جنس الفاعل حقيقة *
٤ مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لا يهدى القوم الظالمين *
٥ اشاره باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان الموصول ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنى بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ماوهم *
٦ فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقه فى المدح *
٧ لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح والذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا *
٧ بقرينة قوله تعالى والارض فرشناها * ٩ والمشار اليه به الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه فى الخارج *

لجريها مجرى الامثال التى لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند (وبعده) اى بعد حبذا (المخصوص واعرابه) اى اعراب مخصوص حبذا (كاعراب مخصوص نعم) على الوجهين المذكورين (ويجوز ان يقع قبل المخصوص) اى مخصوص حبذا (اوبعده) اى بعد مخصوصه (تمييز اوحال على وفق مخصوصه) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية[٣] وذو الحال هوذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ[٤] الا بعد تمام المدح والمركوب من تمامه فالراكب حال من الفعل لا من المخصوص ❁(الحرف ما دل على معنى فى غيره)❁ اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لايكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه اوبه بل لا بد له فى ذلك[٣] من انضمام امر آخر اليه (ومن ثمه) اى لاجل انه يدل على معنى فى غيره (احتاج فى جزئيته)[٥] للكلام ركنا كان اوغيره (الى اسم) يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة (اوفعل) كذلك نحو قد ضرب (حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل)[٦] اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال (اومعناه) اى معنى الفعل وهو كل شى[٤] استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف

٢ لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ لا ابهام فى المخصوص *

٣ اى فقط فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقى *

٤ اى فى كونه محكوما عليه او به من انضمام امر آخر وهو مايكون هذا المعنى آلة لملا حظته فاذا اضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه اوبه *

٥ بخلاف الاسم والفعل فانه لايحتاج احدهما الى تأتى الكلام *

٦ ولا ينتقض التعريف بحروف العطف مثل جاءزيد وعمرو فانه يوصل جاء الى عمرو لانه لم يوضع لغرض الايصال بل للجمع وانما يلزم الجمع فى بعض المواضع ايصال الفعل اومعناه الايرى انه لاايصال فى عطف الجملة على الجملة *

والجار والمجرور وغير[٢] ذلك (الى ما يليه) سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تأويل الاسم كقوله تعالى * وضاقت عليهم[٣] الارض بما رحبت * اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل اومعناه اى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى ما يليه اولان اثرها[٤] فيما يليه الجر (وهى) اى حروف الجر (من والى وحتى وفى) ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية[٥] لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها (والباء واللام) ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها (ورب وواوها) اى الواو التى تقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح[٦] (وواو القسم وباؤه وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) فالعشرة الاول لاتكون الاحرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا (فمن للابتداء) اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء الغاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية[٧] ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة اومن الزمان[٨] نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها فى مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجى اليه (والتبيين) بالجر عطف على الابتداء اى ويجىء من للتبيين ايضا اى

٢ نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة *
٣ هكذا فى اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الآية وضاقت عليكم فى موضع وحتى اذا ضاقت عليهم فى آخر *
٤ فالجر اسم للاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب والجزم *
٥ عما وقعت فى التراكيب
٦ اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فهى بمعنى رب جارة بنفسها *
٨ الذى يطلق فى اصطلاحهم على المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها على طرفه *
٨ لما كان دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك الوهم بالتعبير المذكور وافاد بلفظ يجىء ان مجيئه للتبيين محقق سواء كان موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتداء كما ذهب اليه الزمخشرى وهو بعيد لان الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له اذ يستحيل كون الشىء مبدأ نفسه *

لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته[٢] صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الأوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان لاستقام المعنى (والتبعض) اى وقد يجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم (وزائدة)[٣] بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لاتكون الا (فى غير) الكلام (الموجب) نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد (خلافا للكوفيين والاخفش) فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم ❁ قد كان من مطر ❁ فاجاب عن استدلالهم بقوله (وقد كان من مطر وشبهه) مما يتوهم منه زيادة من فى الكلام الموجب (متأول) بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر (والى للانتهاء) اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل اوغيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهه اليه باعتبار الشوق والميل (وبمعنى مع قليلا) كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (وحتى كذلك) ان مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية (وبمعنى مع كثيرا) ولم يكتف فى كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة (وتختص) اى حتى (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب

٢ اى علامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله لاظهار المقصود من امر مبهم اى ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه كما يقال للرصين مثلا انه الاوثان بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لايطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لايقع على البعض وانما جاز تقديم من المبنية على المبهم فى مثل اخذت من المال ما يكفى مع ان المقصود ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا الان المبهم الذى فسر بمن التبيينية مقدم تقديرا والذى بعد من عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فتقدير المثال اخذت شيئا من المال ما يكفى كذا فى الرضى فما قيل ان من فى قولنا علم من البيان مالم نعلم لبيان ما لم نعلم لا يصح فاخفظ *

٣ لم يقل وللزيادة لانها تجيء للتأكيد لا للزيادة *

٢ فيكون النائب هو الضمير المستتر وتحقيق المقام يقتضى بسطا فى الكلام اعلم ان جميع حروف الجر مشتركة فى الدلالة على افضاء معنى الفعل وايصاله الى مجرورها فان تمحض لذلك الافضاء من غير دلالة على خصوصية زائدة كالابتداء والظرفية والاستعلاء فذلك الحرف يسمى صلة عندهم ولها اطلاق آخر وهى حروف الجر الذى استعمل اهل اللسان الفعل او شبهه بها والصلة بهذا المعنى لاينافى الدلالة على خصوصية زائدة على معنى الافضاء ككلمة على فى قولهم ابتنى (٣٠٢) الشىء على كذا فانها مع كونها صلة للابتناء لا تخلو عن الدلالة على معنى الاستعلاء وان دل على خصوصية زائدة فهو مسمى باسم تلك الخصوصية كباء الالصاق وباء المصاحبة والاستعانة الى غير ذلك اذا عرفت هذا فباء المصاحبة هى باء الملابسة وهى مايدل على مصاحبة احد المعمولين بالاخر الذى هو المجرور مطلقا سواء كانت تلك المصاحبة فى معنى العامل وان لم يكن فى زمانه كما فى قولهم خرج زيد بعشيرته اذا خرج هو قبل الظهر وعشيرته بعد العصر مثلا او كانت فى زمان العامل وان لم يكن فى نفس العامل كما فى باء البسملة المتعلقة بالافعال الخاصة نحو اقرأ او آكل بسم الله فان الاسم لايكون قارئا او آكلا لكن يكون مصاحبا للمتكلم فى زمان القراءة والاكل وباء الالصاق هو القسم الثانى اعنى مايدل على التصاقهما زمان العامل سواء اشتركا فى نفس معنى العامل كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجه اذا اشتريتهما بصفقة واحدة اولم يشتركا كما فى قولهم مررت بزيد فان زيدا ليس بمشترك لمتكلم لكنهما متلاصقان فى وقت المرور ولذا قالوا ان باء المصاحبة اعم مطلقا من الالصاق وبهذا ظهر ان ماذكره الشارح من المعنى اعنى مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء بيان لمعنى باء المصاحبة فى هذا التركيب بالنظر الى اكثر مواده فافهم (حرره شوكت)

لجواز وقوعهما بعدها (خلافا للمبرد) فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا (وفى للظرفية اى لظرفية مدخوله لشىء حقيقة نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق (وبمعنى على قليلا) كقوله تعالى ولا صلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل (والباء للالصاق) اى لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه (والاستعانة) اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم (والمصاحبة) نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء ولايلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس (والمقابلة) اى لافادة وقوع مجروره فى مقابلة شىء آخر نحو بعت هذا بذاك (والتعدية) اى جعل الفعل اللازم معتديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء * واما التعدية بمعنى ايصال

معنى الفعل الى مفعوله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (والظرفية) نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد (وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم (والنفى) بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر فى هذه الصور (قياسا وفى غيره) اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى (سماعا) سواء لم يكن خبرا (نحو بحسبك زيد) وكفى بالله شهيدا (والقى بيده) اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده اوكان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك بزيد ❁ (واللام للاختصاص) بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس (والتعليل) اى لبيان علة شىء ذهنا نحو ضربت للتأديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك (وبمعنى عن مع القول) نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه (وزائدة) نحو ردف لكم اى ردفكم (وبمعنى الواو فى القسم للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ❁ (ورب للتقليل) اى لانشاء التقليل (و) لهذا وجب (لها صدر الكلام) كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير (مختصة بنكرة) لعدم احتياجها الى المعرفة (موصوفة) ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشىء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو (على) المذهب (الاصح) وهذا مذهب ابى على ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكره من

التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة[٢] وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة (وفعلها) اى فعل رب يعنى الذى تعلق[٣] به رب فعل (ماض)[٤] لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا فى الماضى[٥] نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه (محذوف) اى ذلك الفعل الماضى (غالبا) اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته (وقد تدخل) اى رب (على مضمر مبهم) لا مرجع له (مميز بنكرة منصوبة) على التمييز (والضمير مفرد) وان كان المميز مثنى او مجموعا (مذكر) وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء (خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز) فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء (وتلحقها) اى رب (ما) الكافة المانعة عن العمل (فتدخل) بعد لحوق ما (على الجملة) نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل على الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل (وواوها) اى واو رب فى حكمها (تدخل على نكرة موصوفة) مثل وبلدة ليس بها انيس الا العيافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف (وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل)

اى

٢ فان المجاز المشهور يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز *

٣ يعنى انها حرف جر فلا بد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب البصريين وقال الرضى يقول عندى مذهب الكوفيين اعنى كونه اسما فرب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما فى قولهم اقل رجل يقول كذا *

٤ غالبا ويجوز ان يكون حالا ومستقبلا *

٥ اذ المرء لا يعلم ما سيقع فى الآتى فضلا عن قلته وكثرته

اى فعل القسم فلايقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء (لغير
السؤال) يعنى لايستعمل الواو فى السؤال فلايقال والله اخبرنى
كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء (مختصة بالظاهر)
يعنى الواو مختصه بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم
الله اوغيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله اوورب
الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبته عن رتبة الاصل
وهو الباء بتخصيصة باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته[٢]
(والتاء مثلها) اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها
لغير السؤال (مختصة باسم الله) من الاسماء الظاهرة حطا
لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو بتخصيصها ببعض
المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله
تعالى (والباء اعم منهما)[٣] اى من الواو والتاء (فى الجميع) اى
فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
على المظهر مطلقا اوعلى اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون
عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما
تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لافعلن
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو
بالله لافعلن وبك لافعلن وفى الدخول على المظهر لاتختص
باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من
الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال
الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لامكان التنافى (ويتلقى)

٢ فان الضمير فرع الظاهر
عبر به للاختصار *

٣ ومعنى اعميتها فى الامور
المذكورة انها لا تختص
بوجودها ولا بعدمها بخلاف
الواو والتاء فانهما مختصان
بوجودها *

٢ هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد ولا فرق بينها وبين ان الامن حيث العمل وتفصيل الكلام فى هذا المقام ان القسم الذى لغير السوءال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وح يدخل اللام على الخبر واما جملة اسمية منفية فيلزمها اما اولا او ان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا فى معنى التعجب او المدح يدخلها اللام وحدها وان كان متصرفا لا فى معنى التعجب والمدح فيلزمها مع اللام قد وقد يقدر قد ويكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا كان القسم او كان فى ضرورة الشعر وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام مع نون التأكيد اذا دخلت على نفس المضارع واذا لم يدخل نفس المضارع يكتفى بابهام نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون) وان كان مضارعا حاليا يكون اللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزم فى الماضى ما اولا وفى المضارع استقباليا او حاليا لامع النون او بدونها *

اى يجاب (القسم) الذى لغير السوءال (باللام وان وحرف النفى) اى ما ولا فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم اوفعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى * تالله تفتؤ تذكر يوسف * اى لا تفتؤ واما قسم السوءال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد (ويحذف جوابه) اى جواب القسم (اذا اعترض) اى توسط القسم بين اجزاء الجملة التى تدل على جواب القسم (او تقدمه) اى القسم (ما يدل عليه) اى على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فى هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم

٣ (وعن للمجاوزة) اى لمجاوزة شى وتعديته عن شى آخر وذلك اما بزواله عن الشىء الثانى ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين ٤ (وعلى للاستعلاء) اى لاستعلاء شىء على شىء نحو زيد على السطح وعليه دين ٥ (وقد يكونان) اى عن وعلى (اسمين) ٦ يعلم

٢ فاللام فى الموجبة اسمية كانت نحو والله لزيد قائم اوفعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها اى فى الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا فى المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفى لوجود القرينة كقوله تعالى * تالله تفتؤ تذكر يوسف * اى لا تفتؤ واما قسم السوءال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد

٣ فان العلم وصل الى المتعلم (ذلك) بدون الزوال من المعلم *

٤ فان الدين زال عن المديون بدون الوصل الى الدائن *

٥ كانه تحمل ثقل الدين على عنقه اوظهره * ٦ بمعنى جانب وفوق فيبنيان ح لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن الاضافة بخلاف على نحو من على اى من فوق *

ذلك (بدخول من عليهما) نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه ❁(والكاف للتشبيه) نحو زيد كالاسد (اوزائدة) نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه (وقد تكون) اى الكاف (اسما) بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافته (وتختص) اى الكاف (بالظاهر) اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ❁(ومذ ومنذ) للزمان الماضى او الحاضر فهما (للابتداء فى) الزمان (الماضى) يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفى هو ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ مسافرتى او عدم روءيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن (والظرفية) عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء (فى) الزمان (الحاضر) اى الذى اعتبرته حاضرا وان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر (نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا) اى جميع زمان انتفاء روءيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورائهما

٢ حال من ضمير يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما متلبسين بدخول من ولا يستعملان بدونها كان ذلك علم يعلم به اسميتها فلذلك قال الشارح يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم اذ لا قرينة على تقدير الفعل الخاص *

٣ به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا * من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض *

* بدل اشتمال من قوله للزمان *

فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب[٢] الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رأيته منذ دخول[٣] شهرنا ❁ (وحاشا وخلا وعدا للاستثناء) اى لاستثناء[٤] ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا ❁ (الحروف المشبهة[٥] بالفعل) ❁ وجه شبهها به امالفظا فلانقسامها كالفعل[٦] الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت[٧] وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل تبلغ مبالغ جمع الكثرة وهى (ان وان وكان ولكن وليت ولعل) اخرهما لكونهما[٧] للانشاء بخلاف الاربعة السابقة (لها) اى لهذه الحروف (صدر الكلام) وجوبا ليعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمنى والترجى (سوى ان) المفتوحة (فهى بعكسها) اى بعكس[٩] باقيها على حذف المضاف بان تقتضى عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد فلابد لها من

٢ فان الظاهر ان يكون المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يساعده كون المثالين لهما الا بتكلف *

٣ لاحاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول لان ذلك انما هو فى منذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر *

٤ لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء عن سوء للتنزيه نحو اساء القوم حاشا زيد *

٥ اى اعتبر مشابهتها بالفعل للاعمال *

٦ وكون الاسم ايضا منقسما الى تلك الاقسام لايضر فى تلك المشابهة اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك المشابهة لعدم ثمرتها *

٧ بصيغة الماضى المستعملة للانشاء *

٨ دائما بخلاف الاربعة السابقة فانها ليست كذلك اذ الثلثة ليست للانشاء وكان وان كان لانشاء التشبيه لكنها تجئ للتحقيق والظن والتقريب *

٩ كيلا يلزم كون ان المفتوحة بعكس نفسها لدخولها فى المرجع وانما لم يرجع الضمير الى ما بقى بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق فان الضمير فيهما راجع الى الحروف كلها *

التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما وحينئذ[٢] لو وقعت[٣] فى الصدر اشتبهت بان المكسورة فى صورة الكتابة * وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفى فى ذلك (وتلحقها) اى هذه الحروف (ما) الكافة (فتلغى)[٤] اى تعدل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة (على الافصح) اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم (وتدخل) هذه الحروف (حينئذ) اى حين اذ تلحقها ما الكافة (على الافعال) لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد (وان) المفتوحة (مع جملتها) اى مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها (فى حكم المفرد[٥] ومن ثمه) اى ومن اجل الفرق المذكور (وجب الكسر فى موضع الجمل) اى فى موضع يقتضى الجملة (و) وجب (الفتح فى موضع المفرد) اى فى موضع يقتضى المفرد (فكسرت) ان (ابتداء) اى فى ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم (و) كسرت ايضا (بعد القول) وما يشتق منه لان مقول[٦] القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم (و) كسرت ايضا (بعد) الاسم (الموصول) لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءنى الذى ان اباه قائم (وفتحت) ان حال كونها مع جملتها (فاعلة) نحو بلغنى ان زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مفعولة)[٧] نحو كرهت ان زيدا

٢ اى حين اقتضائها التعلق بشئ آخر *

٣ بان يوقع آخر ما تتم به كلاما نحو ان زيدا قائم بلغنى فيجوز ان يكون بلغنى من تمام الكلام خبرا لان المفتوحة وان يكون جملة مستأنفة وان مكسورة *

٤ اى وجوبا كما يستفاد من الترتب المدلول للفاء *

٥ بتأويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك زيد اى زيديتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها مركبا اضافيا *

* الضمير راجع الى جملتها والمراد باعرابها

* خبر فى موقع الامر وهو ابلغ من لفظ الامر

٦ اذا اريد به المعنى *

٧ والمراد بالمعنوى ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق

شاعر لوجوب كون المفعول مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مبتدأة) نحو عندى انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا (و) حال كونها مع جملتها (مضافا اليها) نحو اعجبنى اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا (وقالوا لولا انك) بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية (لانه) اى مابعد لولا الامتناعية (مبتدأ) وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت * وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول[٢] للفعل الواجب[٣] دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انى معادلك زعمت اى لولا زعمت انى معادلك ولولا انك ضربتنى اى لولا صدر الضرب منك (و) كذا قالوا (لو انك) بفتح الهمزة (لانه) اى ما بعد لو (فاعل) لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اى لو وقع قيامك (فان[٤] جاز) فى موضع (التقديران) تقدير المفرد وتقدير الجملة (جاز الامران) اى الفتح والكسر فى ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مثل من يكرمنى فانى اكرمه) مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمنى فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت فى موضع الجملة وان كان المراد من يكرمنى فجزاؤه[٥] انى اكرمه او اكرامى ثابت له وجب الفتح لانها وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ (و) مثل قول الشاعر (اذا انه عبد القفا واللهازم) مما وقعت بعد اذا[٦] المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معهما مبتدأ محذوف الخبر اى اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت *

❁ وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا ❁ اذا انه عبد القفا واللهازم ❁

٢ فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين *

٣ لان التحضيض انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف *

٤ اورد الفاء اشارة الى انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت *

٥ قيل يرد انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشىء جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشىء لان الفاء يدل على ترتب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية پاداش (سيالكوتى)

٦ فانه يقتضى جملة اسمية فمع الكسر يحصل مقتضاه ومع الفتح يحصل بتقدير الخبر *

قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثانى وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اى همته[٢] ان يأكل ليعظم قفاه ولهازم واللهزمتان عظمان ناتئان فى اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة مافوق الواحد اوبارادتهما مع حواليهما تغليبا[٣] (وشبهه) بالجر[٤] عطف على اذا انه عبد القفا الخ اى مثل[٥] عبد القفا ومثل شبهه وماوجد ذلك فى كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله فان جعلت ماموصولة اوموصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتى تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت مامصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالى تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ماهو من جنس المقول (ولذلك) اى لاجل ان ان المكسورة لا[٦] تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التأكيد فقط (جاز[٧] العطف[٨] على محل اسم) ان (المكسورة) من[٩] جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة (لفظا اوحكما) بالرفع بان يكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت[١١] بعد العلم (مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو) فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما حيث تكون مع ما علمت فيه بتأويل الجملة فصح[١٢] ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله (دون) ان (المفتوحة) فانه لم يجز العطف على محل

٢ وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته مايدخل فى بطنه فقيمته مايخرج من بطنه

٣ كما يجمع الذكر فى قولهم جب مذاكيره لادخال ماحوله فى الجب *

٤ لا بالرفع عطف على مثل من يكرمنى اه وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو*

٥ هكذا فى اكثر النسخ يعنى ان المقى شبيه ما وقع بعد اذا اعنى ان مع مدخولها لانه الممثل به على ماصرح به سابقا بقوله مما وقعت بعد اذا ووجدت فى نسخة بخط الشارح اى مثل اذا انه عبد القفا*

٦ والمفتوحة تغيره *

٧ لادخل لها فى افادة اصل المعنى *

٨ الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط*

٩ علة لجواز العطف بالرفع*

١٠ بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المص بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل بين قوله بالرفع ومايتعلق به اعنى جاز العطف *

١١ اى بعد فعل القلب*

١٢ لانه نائب مناب مفعولين كانا فى الاصل جملة *

اسمه بالرفع فانها لماغيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
(ويشترط) فى العطف على اسم ان المكسورة بالرفع (مضى الخبر)
اى ذكر خبرها قبل المعطوف (لفظا) مثل ان زيدا قائم وعمرو
(او تقديرا) مثل ان زيدا وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو
قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لاشك
ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن
حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل فى رفعه ان ومن حيث
انه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء
فيلزم اجتماع عاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل
(خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى
الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء
كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على
اعراب واحد (ولا اثر لكونه) اى لكون اسم ان (مبنيا) فى
جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا
يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما (خلافا
للمبرد والكسائى) فانهما يجوزان (فى مثل انك وزيد ذاهبان)
العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل
ان فى اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور (ولكن) فى جواز العطف على محل اسمه (كذلك) اى
مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان
معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه

٢ علة الاشتراط *

٣ لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد

٤ اى فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل ان الفتى وزيد ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور *

التأكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم[2] بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها (و) ايضا (لذلك[3]) اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره (دخلت اللام) التي لتأكيد معنى الجملة (مع المكسورة) التي هي ايضا لذلك التأكيد (دونها) اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (على الخبر) متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم[4] (او) دخلت (على الاسم) اي على اسمها (اذا فصل[5] بينه) اي بين الاسم (وبينها) اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا (او) دخلت (على ما) وقع (بينهما) اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل (و) دخول[7] اللام (في لكن) على اسمها او خبرها او على ما بينهما (ضعيف) لانها وان لم تغير[8] معنى الجملة الا انه لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التأكيد وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر * ولكنني من حبها لعميد[9] * (وتخفف) ان (المكسورة) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزمها) بعد التخفيف (اللام) وحينئذ[11] (يجوز الغاؤها) اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها بالفعل كفتح الآخر وكونها

٢ لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها في حكم العدم *

٣ اعاده ولم يكتف بالعطف على جاز العطف ليعلم انه قصد التعليل ولا يتوهم انه بيان حكم من غير التعليل *

٤ اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالي الحرفين فلا يجوز ان لفي الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل في الخبر التأخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلقا بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما

٥ اي وقع الفصل *

٦ وذلك بان لا يقع فصل بينها وبين اسمها ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم توالي الحرفين *

٧ اشارة الى ان قول المصنف في لكن متعلق بمبتدأ محذوف *

٨ وبهذا يظهر انها لا تجامع باقي الحروف لانها تغير معنى الجملة واللام تقتضي بقاء الجملة الخبرية *

٩ اي حزين او شديد المرض

١٠ لكن اللزوم مشروط بان لا يكون بعد ان نفي فان كان يمتنع اللام يقال ان زيدا لن يقوم بلا لام واللام بعد التخفيف لا يدخل الا على الخبر وان كان قبله يدخل على الاسم وما بينهما ايضا *

١١ اي حين اذ كان مخففا *

على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا[٢] واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق[٣] بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا اولكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لايلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل[٤] (ويجوز دخولها) اى دخول المخففة (على فعل من افعال المبتدأ) اى من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين (خلافا للكوفيين في التعميم) اى في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر *

❁ بالله ربك ان قتلت[٥] لمسلما ❁ وجبت عليك عقوبة المتعمد ❁

وهو شاذ عند البصريين (وتخفف المفتوحة) كالمكسورة (فتعمل) عند التخفيف على سبيل الوجوب (في ضمير شأن مقدر) والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى * وان كلا لما ليوفينهم * واعمال المفتوحة[٦] بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر[٧] ترجيح

٢ بل اشير اليه في ضمن جواز الالغاء *

٣ ولم يعكس لان لام الابتداء لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفي ولانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة في المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف *

٤ وح يجب الغاؤها *

٥ كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد *

٦ اى في الملفوظ *

٧ واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف *

الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشأن
حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير
الشأن خبرا لها فتكون عاملة فى المبتدأ والخبر كما كانت
فى الاصل فهى لاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة
وقد لاتكون والعمل فى الظاهر وان كان اقوى من العمل
فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر
فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح[٢] الاضعف على الاقوى
(فتدخل) اى المفتوحة (على الجملة) الصالحة لان تكون مفسرة
لضمير الشأن (مطلقا) سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها
على المبتدأ والخبر او غير داخل (وشذ اعمالها) اى اعمال
المفتوحة المخففة (فى غيره) اى فى غير ضمير الشأن ولكنه قد
حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى الضمير فى السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير
معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر *
فلو انك[٣] فى يوم الرخاء سألتنى * فراقك لم ابخل وانت صديق
(ويلزمها) اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مع الفعل اى
الفعل)[٥] المتصرف بخلاف غير[٦] المتصرف مثل وان ليس للانسان
الا ماسعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم (السين)
فاعل يلزمها نحو علم ان سيكون منكم مرضى (او سوف) كقول الشاعر *

❁ واعلم فعلم المرء ينفعه ❁ ان سوف يأتى كل ماقدرا ❁

(او قد) نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم[٧] ولزوم هذه الامور
الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية[٨] الناصبة وليكون
كالعوض من النون المحذوفة (او حرف النفى) نحو افلا يرون

٢ بل تساويهما بحسب الظ
مع ترجيح الاقوى بحسب
الحقيقة *
٣ يصف نفسه بالموافقة لحبيبه
٤ والزمان الذى لايوجب
الفرقة *
٥ بخلاف ما اذا كانت مع الاسم
٦ لعدم الالتباس ح بالناصبة
لانها مع مدخولها فى حكم
المصدر ولا مصدر لغير
المتصرف *
٧ واحاط بما لديهم واحصى
كل شىء عددا *
٨ لوقوع الالتباس بينهما
اما لفظا فظوا ما معنى فلكونهما
حرفى المصدر وانما حصل
الفرق لان المصدرية لا
تجتمع بهذه الامور اما لفظا
فلعدم جواز الفصل بينها
وبين معمولها لضعفها فى
العمل واما معنى فلان
حروف التنفيس مخلصة
للفعل الى الاستقبال فلذا لا
تجامع الناصبة للفعل لانها
ايضا مخلصة له فيلزم
الاستدراك واما قد فلا
تصحب فعلا دخل عليه ما
يجعله مستقبلا *

ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل[٢] بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى فلانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة (وكان للتشبيه) اى لانشائه وهى حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيد الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف فى الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر (وتخفف) اى كان (فتلغى) عن العمل (على) الاستعمال (الافصح) لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر*

❁ ونحر[٣] مشرق اللون ❁ كان ثدياه حقان[٤] ❁

وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه يعمل على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت[٥] واذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شأن مقدر عندهم كما فى ان المخففة[٦] ويجوز ان يكون[٧] غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعى اليه كما كان فى ان المخففة (ولكن) وهى عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لاكان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون

٢ فى الرضى فى بحث الحروف الناصبة للفعل ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشىء من حروف النفى الا بلا لكثرة دورانها فى الكلام فلابد من التصرف فى عبارة الشعر بان يقول المراد انه لا يحصل فى جميع الصور بمجرده الفرق فانه يجتمع فى بعض الصور*

٣ ويروى وصدر والمعنى واحد *

٤ تثنية حقة حذفت التاء*

٥ وهو خروج المشابهة *

٦ وهو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال ههنا وتخفف وتعمل فتلغى على الافصح ولعبارته فى بحث ضمير الشأن حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت *

٧ ان يقال نسخه *

مابعدها (للاستدراك) ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جائني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لمابينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ (يتوسط) اى لكن (بين كلامين متغايرين) نفيا واثباتا (معنى) اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولهذا اقتصر عليه واللفظى قد يكون نحو جائنى زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لايكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب (وتخفف) اى لكن (فتلغى) عن العمل لخروجها عن المشابهة فاشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ماجريتا عليه * وفى بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ماجاء عن يونس والاخفش من انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضى ولا اعرف له شاهدا (ويجوز معها) مشددة ومخففة (الواو) وهى اما لعطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر[٣] (وليت للتمنى) اى لانشائه فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل[٣] نحو ليت الشباب يعود يوما (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمنى فكانه قيل اتمنى[٥] زيدا قائما اى اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان اى ليت زيدا كان قائما ومتمسكهما قول الشاعر * ياليت ايام الصبا رواجعا * فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبا كانت رواجعا * والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه

٢ ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو لم يجئ افادة ان الحكمين المتغايرين محققان فى نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجئ عمرو بل مجرد دفع توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فيكون للاعراض *

٣ ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء *

٤ ولايدخل على واجب الوقوع فلايقال ليت غدا يجئ *

٥ وهو متعد الى المفعولين *

حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف اى ليت ايام الصبا لنا اى كائنة لنا حال كونها رواجعا (ولعل للترجى) اى لانشائه ولايدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو اومخوف كقوله تعالى (لعلكم تفلحون) ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول (وشذ الجر بها) اى بكلمة لعل كما جاء فى اللغة العقيلية وانشد السيرافى فى ذلك، * وداع دعايا من يجيب الى الندا * فلم يستجبه عند ذاك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب * واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف فى شرحه يعنى انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه اوكان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بماذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لايكون من قبيل اللغة الشاذة والا فلاحاجة الى التأويل بعد ماجزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

(الحروف العاطفة) العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهى (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) بكسر الهمزة (وام ولاوبل ولكن) وعد بعضهم اى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لماقبلها كماذهب بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد نحو جاءنى زيد بل عمرو وماجاءنى زيد بل عمرو ليست منها لان مابعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (فالاربعة الاول للجمع) اعم من ان يكون مطلقا

٢ وماهية الترجى غير ماهية التمنى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى استعمال التمنى فى الممكن والمحال واختصاص الترجى بالممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشىء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله اولا والترجى ارتقاب شىء لاوثوق بحصوله فمن ثمه لايقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شىء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة *

* اعلم ان اسماء هذه الحروف لايجوز حذفها اذا لم تكن ضمير شأن الا فى الشعر على قلة وضعف واما ضمير الشأن فيجوز حذفه فى الشعر كثيرا واما فى غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لايلى الاحرف فعل صريح لكراهة الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد ويجوز ان فى الدار يجلس اخوك واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة اونكرة *

٣ فيجيبك ويمنحك فانه الجواد *

٤ اى من الحروف العاطفة *

اومع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لايكون لاحد الشيئين اوالاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان اومكان * فقولك[٢] جاءنى زيد وعمرو اوفعمرو اوثم عمرو اوحتى عمرو اى حصل الفعل من كليهما لامن احدهما دون الآخر (فالواو للجمع مطلقا لاترتيب فيها) فقوله لاترتيب فيها بيان لاطلاقها اى لاترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لايفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما[٣] (والفاء للترتيب) اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة[٤] (وثم مثلها) اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب مقرونة (بمهلة وحتى مثلها) اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير ان المهلة فى حتى اقل منها فى ثم فهى متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة (ومعطوفها) اى المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها[٥] (جزء) قوى اوضعيف من حيث[٦] انه قوى اوضعيف (من متبوعه) اى متبوع معطوفها (ليفيد) اى العطف بها (قوة) فى المعطوف (اوضعفا) فيه اى ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة * والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولايشترط ذلك فى ثم * وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير

٢ تفريع على المتن*

٣ فتعطف الشىء على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد وعمرو احتمل الثلثة *

٤ اى بشرط عدم المهلة *

٥ فانها موضوعة للتدريج الذهنى *

٦ قيد بذلك ليترتب عليه قوله ليفيد قوة اوضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد الخ *

الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم قدوم ركبان الحجاج على راجليهم وان كان فى بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة * واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشىء كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك[٢] استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يأت فى العاطفة مايلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية * وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزأ لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد المتجاورين[٣] هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزأ من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة اوحكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى (واو واما وام) كل من هذه الحروف الثلاثة (لاحد الامرين) اى[٤] للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد (مبهما) اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل قوله تعالى ❁ ولا تطع منهم آثما[٥] او كفورا الكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ماهو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم

٢ اى بكون الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير مفيدا لذلك العموم كما يفيده الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف *

٣ اى الملاقى والجزء الاخير *

٤ اشارة الى ان اللام فى احد الامرين ليس صلة الوضع لان او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد الامرين مطلقا سواء كان مبهما عند المتكلم فيكون للشك او معلوما عنده قصد بها الابهام على السامع فيكون للتشكيك اولا يكون شاكا ولم يقصد الابهام على السامع فيكون للتفصيل هذا فى الاخبار واما فى الامر فله معنيان التمييز والاباحة فان جاز الجمع بين الامرين والاقتصار على احدهما فهو الاباحة وان تحتم احدهما ولا يجوز الجمع فهو التمييز والحاصل ان مدلول او احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرائن الان استعمالها فى الشك اشيع فلذا بينه المص *

٥ المراد بالاثم ماعدا الكفر بقرينة المقابلة *

فى سياق النفى لامن كلمة او (وام[٣] المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام) اى غير مستعملة بدونها (يليها) اى يذكر بعدها بلا فاصلة (احد المستويين) المستوى (الآخر) يلى الهمزة اى همزة الاستفهام[٤] (بعد ثبوت احدهما) اى احد المستويين عند المتكلم (لطلب التعيين) من المخاطب (ومن ثمه) اى من اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين (لم يجز) تركيب (ارأيت زيدا ام عمرا) فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح * وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه (و) ايضا (من ثمه) اى من اجل ماذكر بعينه (كان جوابها) اى جواب ام المتصلة (بالتعيين) اى بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه (دون نعم اولا) لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد اوعمرو او اجاءك امازيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا

٢ اراد ان يبين الفرق بين الثلثة وبد أبالقريب*
٣ سميت متصلة لان المعطوف والمعطوف عليه فى حكم المعبرين بلفظ واحد وقولك ازيد عندك ام عمرو كقولك ايهما عندك *
٤ تعلقه ببلى قريب من حيث اللفظ بعيد من حيث المعنى وتعلقه بالطلب بالعكس *

وقد يجاب بنفى كليهما لاحتمال الخطأ فى اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثمه فى الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة فى كل موضع الى شرط آخر لايخلو عن سماحة ولو اقتصر على قوله ومن ثمه لم يجز فى اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لايخفى (و) ام (المنقطعة كبل) فى الاضراب عن الاول (و) مثل (الهمزة) للشك فى الثانى والواقع قبلها اما خبر (مثل) قولك (انها لابل ام شاة) اى القطيعة التى اراها لابل وهى جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت فى انها شاة اوشىء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اى بل اهى شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اى بل اعمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثانى (واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما) اى غير مستعملة الامعها يعنى اذا عطف شىء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك (جائزة مع او) يعنى اذا عطف شىء على آخر با ويجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءنى اما زيد اوعمرو ولكن لايجب نحو جاءنى زيد اوعمرو* وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه * وايضا تدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هى ايضا

٢ لان المذكور سابقا حكم واحد لاحكمان حتى يشار لكل منهما استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندى لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا للتكرار *

٣ ولا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة كما فى مثال المتن *

٤ وهذا الفرق بين اوواما مبنى على فرق معنوى بينهما وهو ان وضع اما للتردد الذى من اول التكلم الى تمامه واو اعم فمبنى الكلام مع اما على احد الشيئين اوالاشياء واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه فكذا وان لم يتقدم يجوز ايضا ان يكون المتكلم شاكا اومبهما من اول الامر ويجوز ان يعرضه معنى احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك اوتقصد الابهام فتقول ام عمرو*

للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا * والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك فى اول الكلام كما عرفت * وعن الثانى ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف مابعدها على مابعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو (ولا وبل ولكن) هذه الحروف الثلثه (لاحدهما معينا) اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا للنفى الحكم[3] الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو * وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه الحكم بكلمة بل * واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف الحكم[4] المنفى عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو ما جاءنى زيد بل عمرو اى بل ما جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه * وبعضهم ذهب الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى عنه (ولكن لازمة للنفى)

٢ وفائدته التنبيه على اسقاط ما بعدها بما قبلها وليس ابتداء كلام وفى الرضى عطف الحروف على الحرف غير موجود فى كلامهم ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتداء واما لعطف مدخولها على مدخول الاولى لافادة الشك *

٣ فلا يجئ الا بعد الاثبات اللفظى او المعنوى نحو ما زال زيد قائما الا قاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع بها نادر نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم *

٤ فهى فى النفى والاثبات على طريق واحد *

اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة[٢] لافتكون لايجاب ماانتفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ماقام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات مابعدها وبعد الاثبات لنفى مابعدها نحو جائنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جائنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفى ❁ (حروف التنبيه الا واما وها) ❁ يصدر بها الجمل[٣] كلها حتى لايغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وهازيد قائم وتدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لايغفل المخاطب عن الاشارة التى لايتعين[٤] معانيها الابها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء ❁ (حروف النداء يا اعمها) استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد (وايا وهيا للبعيد واى) بفتح الهمزة وسكون الياء (والهمزة للقريب) وكانه اراد بالقريب ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان[٥] القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب ❁ (حروف الايجاب نعم وبلى واى) بكسرة الهمزة وسكون الياء (واجل وجير وان) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معانى تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب (فنعم مقررة لما سبقها) اى

٢ فى ان ماقبلها يجب ان ان يكون منفيا *

٣ الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية *

٤ لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام بشرط الاستعمال فى الجزئيات وعلى كلا التقديرين ما يدل على تعيين المراد بها الاشارة *

٥ علة لصحة الارادة ومتضمن لوجه الارادة *

٦ وهو ان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد به مايقابل النفى حتى يحتاج الى تكلف فى بلى *

محققة لمضمونه استفهاما كان اوخبرا فهى فى جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى فى جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى فى جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ لست ربنا * وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا[٢] للاثبات المستفاد من انكار النفى وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يازيد اليس لى عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفى

٢ لاتقريرا لما بعد همزة الاستفهام *

(وبلى مختصة بايجاب النفى) يعنى تنقض النفى المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفى مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ماقام زيد اى قد قام اومقرونا به فهى اذن انقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى ۞ الست بربكم قالوا بلى ۞ اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب اقام زيد بلى قام زيد (واى اثبات بعد الاستفهام[٣]) لاشك فى غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجىء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا[٤] مخالف لما ذكره المصنف

٣ موجبا كان اومنفيا *
٤ اى ماذكره ابن مالك بل ماذكره البعض ايضا *

(ويلزمها القسم[٥]) اى لاتستعمل الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلايقال اقسمت اى وربى ولايكون المقسم به الا الرب والله ولعمرى تقول اى وربى واى والله واى لعمرى (واجل وجير) بالكسر والفتح (وان تصديق للمخبر) وفى بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل اوجير اوان للمخبر قد اتاك زيد اولم يأتك[٦] اى قد اتى اولم يأت وجاء ان لتصديق الدعاء

٥ من الشرطين اعنى لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات *

٦ تفسير اجل وجير وان *

ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها ❁ اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا فى قول الشاعر *

❁ ليت شعرى هل للمحب شفاء ❁ من جوى حبهن ان اللقاء ❁

اى نعم اللقاء شفاء للمحب فمجيئها فى هذين الموضعين خلاف ماذكره المص من كونها تصديقا للمخبر ❁ (حروف الزيادة) وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لاتقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لايختل لانها لافائدة لها اصلا فان لها فوائد فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها متهيئا لاستقامة وزن الشعر اولحسن السجع اولغير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والالعدت عبثا ولايجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولاسيما فى كلام البارى تعالى (ان وان) مخففتين (وما ولا ومن والباء واللام فان) بكسر الهمزة وسكون النون تزاد (مع ما النافية) كثيرا لتأكيد النفى نحو ما ان رأيت زيدا اى ما رأيت زيدا (وقلت) اى زيادة ان (مع ما المصدرية) نحو انتظرنى ما ان جلس القاضى اى مدة جلوسه (و) قلت زيادتها ايضا مع (لما) نحو لما ان قام زيد قمت (وان) بفتح الهمزة وسكون النون تزاد (مع لما) كثيرا نحو فلما ان جاء البشر (و) تزاد (بين لو والقسم) المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت (وقلت) زيادتها (مع الكاف) نحو كأن ظبية تعطو الى ناظر السلم ❁ على تقدير

٢ ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله *

٣ دخلت على جملة فعلية او اسمية كقولنا فما ان ظباء جئن وفى هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل وقد زاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الاستفتاحيه *

٤ فالاولى بين القسم ولو وكانه اعتمد على لزوم صدارة القسم *

٥ اوله فيوما توافينا بوجه مقسم لموافاة الملاقاة والضمير للجبية والقسامة الحسن *

٥ وصفت بهذا لامنها بهذا الحال تزداد حسنا *

٦ يروى بنصب ظبية على اعمال كان المخففة وبرفعها على الغائها او اعمالها فى ضمير الشان المحذوف *

رواية ظبية بالجر[٢] (وما) تزاد (مع اذا) نحو اذا ماتخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج (و) مع (متى) نحو متى ماتذهب اذهب (و)مع (اى) نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى (و)مع (اين) نحو اينما تجلس اجلس (و)مع (ان) نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما (شرطا) اى ادوات الشرط (و) مع (بعض حروف الجر) نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقى كما[٣] ان عمرا اخى (وقلت) زيادة ما (مع المضاف) نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت وقيل مافيها[٤] كلها نكرة و المجرور[٥] بعدها بدل منها (ولا) اى كلمة لاتزاد (مع الواو) العاطفة (بعد النفى) لفظا نحو ماجاءنى زيد ولا عمرو اومعنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (و) تزاد (بعد ان المصدرية) نحو قوله تعالى ۞ مامنعك ان لاتسجد اذ امرتك اى ان تسجد (وقلت) زيادة لا (قبل اقسم) نحو قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد و السر فى زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيبرز لذلك فى صورة نفى القسم (وشذت) زيادتها (مع المضاف) كقوله فى بئر لا حور سرى وماشعر ۞ اى فى بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك (ومن والباء واللام تقدم ذكرها)[٦] مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلاحاجة الى تكرارها ۞ (حرفا التفسير اى)[٧] * فهى تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات (وان وهى) اى ان (مختصة بما فى معنى القول) اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر

٢ يعنى انها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحالة الشرطية *

٣ وزيادة ما بعد الكاف الداخلة على ان المفتوحة لازمة لئلا تلتبس بكان من الحروف المشبهة بالفعل *

٤ اى فى هذه الامثلة *

٥ بمعنى شىء وان لم يكن نفيا حقيقة لان المعنى المقصود القسم *

٦ فى بحث حروف الجر *

٧ وعده البعض من الحروف العاطفة لكن اذا وقع بين امرين لهما اعراب على ما فى التسهيل (شرح عصام)

المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلاتقع بعد صريح القول ولابعد ماليس فى معنى القول فهى لاتفسر فى الاكثر الامفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول موءد معناه نحو قوله تعالى ❁ وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت * وقوله تعالى ماقلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسير الما فى قوله تعالى ماامرتنى لانه المفعول الصريح للقول * وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك مايوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا ❁ (حروف المصدر ماوان) ❁ المفتوحة المخففة (وان) المفتوحة المشددة (فالاولان) اى ماوان المفتوحة المخففة (للفعلية) اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تأويل المصدر نحو قوله تعالى ❁ وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ماالمصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية وقال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كماوقع فى نهج البلاغة ❁ بقوافى الدنيا ماالدنيا باقية (وان) المفتوحة المشددة (للاسمية) اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تأويل

٢ جملة مستانفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثالا لما تكون مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد فى الاكثر اذ الواجب ح تأخيره عن وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو يرد كما يتوهم من انها قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الآية فالفاء فى قوله فقوله اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة فى خبر المبتدأ على مذهب الاخفش والعائد الى المبتدأ الاول محذوف اى فيه *

٣ بيان لفائدة قيد فى اكثر *

٤ اى هذا التفسير لبيان الموصوف *

المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك[٢] اوما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر[٣] قدر الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا ❁

(حروف التحضيض هلا والا) مشددتين (ولولا ولوما لها صدر الكلام) لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع (ويلزمها الفعل) وفى بعض النسخ وتلزم الفعل (لفظا) نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا (اوتقديرا) نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولايكون التحضيض[٤] فى الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل مافات ❁(حرف التوقع)❁ والتقريب (قد) سمى بهما لمجيئه لهما فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلابد فيه من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب عن الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اى قد حصل عن قريب ماكنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه (وهى فى المضارع) المجرد عن ناصب

٢ اى فى معنى مصدر خبرها ان لم يكن الخبر مشتقا ولكنه فى معنى المشتق *
٣ اى تعذر مصدر خبرها اوماهو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا *
٤ اذ لامعنى للحض على مافات *

وجازم وحرف تنفيس (للتقليل) اى ينضاف الى التحقيق فى الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت ❁ وقد لعمرى بت ساهرا ❁ (حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام) لاينتقدمهما ما فى حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كامر وتدخلان على الاسمية والفعلية (تقول) فى الاسمية (ازيد قائم و) فى الفعلية (اقام زيد وكذلك هل) تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما اوفعلا بخلاف هل فانها لاتدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الاعلى شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت[٣] الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة[٤] (والهمزة اعم تصرفا) اى التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل (تقول ازيدا ضربت) بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت (و) تقول (أتضرب زيدا وهو اخوك) باستعمال الهمزة لاثبات مادخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان المستفهم[٦] عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف

٢ اى على استعمال غير فصيح *
٣ امامن الحنو بمعنى الميل اومن الحنين بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الالف اى الالفة والمعانقة در آغوش كرفتن *
٤ حال معللة اى لاجل ذهولها عن الفعل *
٥ اى مابعدها ما كان ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما ينحتون وقد تجىء للانكار الابطالى اى ان مابعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا خطاب للقائلين بان الملائكة بنات الله وكان المشركون يستنكفون من البنات فيختارون لانفسهم الذكور ومع ذلك ينسبون اليه تعالى الاناث فانكر الله ذلك منهم *
٦ اذ لامعنى فى الاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضى فانه امر خفى *

فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه (و) تقول (ازيد عندك
ام عمرو) بجعل الهمزة معادلة لأم المتصلة فانه لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى
الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق وتقع هل
مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد
لانها للاضراب عن السوءال الاول واستيناف سوءال آخر بام
المقدرة[٢] بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو فى تقدير
بل اعندك عمرو (و) تقول (اثم اذا ماوقع وافمن كان واومن
كان) بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة
(دون هل) اى بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف
تصرفها ❁(حروف الشرط[٣] ان ولو واما لها صدر الكلام) للامر
(فان للاستقبال وان دخل على الماضى ولو عكسه[٤]) يعنى هى
للماضى وان دخل على المستقبل وفى بعض النسخ فان للاستقبال
ولو للمضى * ومعناه[٥] ان ان للاستقبال سواء دخلت على
المضارع او الماضى نحو ان تكرمنى اكرمك وان اكرمتنى
اكرمتك فمعنى المثال الثانى بعينه معنى المثال الاول يعنى
ان وقع منك اكرامى[٦] فى الاستقبال وقع منى ايضا اكرامك
فيه* وكذلك لو للمضى على ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت
ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اى لو وقع منك ضربى فى الماضى
فقد وقع منى ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان فى المستقبل
نحو قوله تعالى ولأمة[٧] مؤمنة[٨] خير من مشركة ولو اعجبتكم[٩]* واعلم
ان المشهور ان لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهذا لازم معناها
فانها موضوعة لتعليق حصول امر فى الماضى لحصول امر آخر

٢ ببل وبالهمزة نسخه *

٣ اى الحروف الدالة على الشرط وهو تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى *

٤ اى لحصول ما دخلت عليه فى الاستقبال *

٥ اى ليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضى *

٦ مضاف الى المفعول *

٧ مع ما بها من خساسة الرق وفكة الخطر *

٨ اى من امرأة مشركة مع ما لها من شرف الحرية ورفعة الشأن *

٩ بجمالها ومالها ونسبها وبغير ذلك *

مقدر[٢] فيه[٣] وما كان حصوله مقدرا[٤] فى الماضى كان منتفيا فيه[٥] قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتنى لاكرمتك فقد علقت[٦] حصول الاكرام فى الماضى بحصول مجئ مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا[٧] وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم * واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول مع[٨] انتفاء اللازم ليستدل[٩] به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد * ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثانى وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما[١٠] ذكره معنى يقصد اليه فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هنا استدلال فانك اذا قلت لو جئتنى لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب ان انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ * ولها استعمال ثالث[١١] وهو ان يقصد بيان استمرار شئ[١٢] غير بط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهاننى لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام (وتلزمان) اى ان ولو (الفعل لفظا)[١٣] كما مر من الامثلة (او تقديرا) نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون انتم[١٤] فاحد وانتم

٢ اى مفروض صفة حصول *
٣ ظرف الحصول او حال من ضمير مقدر *
٤ حال من المستتر فى مقدرا *
٥ بناء على الوف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين
٦ فالمعنى المطابقى هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامى
٧ اى الاكرام والمجئ *
٨ ولذا لا يحتاج الى استثناء نقيض الثانى *
٩ اى باللزوم المقارن بانتفاء اللازم *
١٠ وهو انتفاء الاول لانتفاء الثانى *

١١ وعليه ورد قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه *
١٢ فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين *
١٣ اى الشرط واما الجزاء فقد يكون جملة اسمية *
١٤ الصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه *

مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تأكيدا[٢] لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل[٣] والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده (ومن ثمه) اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما (قيل) بعد (لو) المحذوف فعلها (انك بالفتح) لا بالكسر (لانه) اى ان مع معموليه (فاعل) للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة (و) قيل (انطلقت بالفعل) اى بصيغة الفعل (موضع منطلق) اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد (ليكون) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كالعوض) من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شىء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره (وان كان جامدا) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جاز) وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا (لتعذره) اى تعذر وقوع الفعل فى موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام ۞ فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله فى موضعه (واذا تقدم القسم اول الكلام) اى فى اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك فى لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط (على الشرط) متعلق بتقدم (لزمه الماضى)

٢ على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون *
٣ ولانه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد*

اى لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا (لفظا او معنى) ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اى الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اى فى الجواب (وكان الجواب للقسم) فقط (لفظا) لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط (مثل والله ان اتيتنى) مثال للماضى لفظا (اولم تأتنى) مثال للماضى معنى (لاكرمتك وان توسط) اى القسم بين اجزاء الكلام (بتقديم الشرط) عليه (اوغيره) اى تقديم غير الشرط (جاز ان يعتبر) القسم ويلغى الشرط (و) ان (يلغى) القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم (كقولك انا والله ان تأتنى آتك) فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه (وان اتيتنى والله لاتيتك) وانما اورد فى هذا المثال الشرط بصيغة الماضى على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط الماضى فى الشرط فى صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثانى مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار

٢ لتقوى القسم بالتصدر وضعف بالتوسط *

الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثانى على غير ترتيبه ففى
كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثانى اختلاف[٢] بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه
وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضى تقديم المثال
الثانى على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له بقدر[٣] الامكان
على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالهما (وتقدير
القسم كاللفظ) اى كالتلفظ به اومقدره كملفوظه فى صدر الكلام
فلزم فى الشرط الذى بعده المضى وكان الجواب للقسم نحو قوله
تعالى (لئن اخرجوا[٤] لايخرجون) اى والله لئن اخرجوا فالشرط
ماض ولايخرجون جواب القسم فانه لوكان جزاء الشرط لكان
الجزم بحذف النون اولى به اى لايخرجوا وكذا قوله تعالى (وان
اطعتموهم انكم لمشركون) اى والله ان اطعتموهم انكم
لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لوكان
جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء
يجب فيها الفاء (واما للتفصيل[٥]) اى تفصيل ما اجمله المتكلم فى
الذكر نحو قولك جاءنى اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو
فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله[٦] فى الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان
يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد
حيث يكون المذكور ضدا لغير المذكور لدلالة احد الضدين
على الآخر كقوله تعالى * فاما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون
ماتشابه * فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه

٢ فى كون احدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه *

٣ قيد بقدر الامكان لتخلل جواز اعتبار القسم ولو عكس لم يتصل اصلا *

٤ اللام فيه موطئة اعلم انه ان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة متسخ موطئة اى ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك لئن اتيتنى لآتيتك ويجوز والله ان آتيتنى لآتيتك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجىء باللام الموطئة تنبيها على القسم المقدر من اول الامر وقد يجىء من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون *

* قيد الملفوظ بذلك لان المقدر لايكون الا فى صدر الكلام *

٥ كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد لعلم المخاطب بمجىء الاخوة *

٦ وكون اما للتفصيل قول بعض وتكلف فيما لم يتعدد بتقدير ما يجعله متعددا ورجح الرضى ان اما لاستلزام شىء لشىء مع التفصيل فى الاغلب وقد يتجرد عن -

مقدر اى واما الذين ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء[٣] فى جوابها وسببية الاول للثانى (والتزم حذف فعلها[٤]) الذى هو الشرط (وعوض بينها) اى بين اما (وبين فائها) الواقعة فى جزائها (جزء مما فى حيزها) اى حيز فائها او حيز اما الان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق (مطلقا) اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه[٥] مطلقا (وقيل القائل المبرد (هو) اى ما وقع بينها وبين فائها (معمول) الشرط (المحذوف) عملا (مطلقا) اى معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان تقديره على المذهب الاول مهما[٦] يكن من شىء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شىء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شىء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا (وقيل) القائل هو المازنى (ان كان) ما يتوسط بين اما وفائها (جاز التقديم) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور (فمن) قبيل القسم (الاول)

وهو

- التفصيل قول المص اما بيان لما هو الاكثر او اختيار لقول البعض *

* ولم يبين كونه للاستلزام لانه يعلم من كونها من حروف الشرط *

٢ والحاكم نسخه *

٣ فانها لا يجوز ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهى سببية فتدل على كونها للشرط *

٤ لكثرة استعمالها فى الكلام ولكونها تفصيل وهو مقتض لتكررها فيؤدى الى الاستثقال ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة فى جميع المواضع *

٥ اى سواء كان المانع من التقديم الفاء او وجد مع مانع آخر *

٦ مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شىء بيان لمهما لزيادة التعميم *

وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء (والا) اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيزان لا يعمل فيما قبلها (فمن) قبيل القسم (الثانى) وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لا ما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثانى هذا تقرير الكلام اذا كان مابعد اما منصوبا[٢] * واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شىء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثانى مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف * واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفائها[٣]

٢ اذا كان المتوسط ماسوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر فجريان التقدير الثانى فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم على ان اليتيم معمول لفعل الشرط *

٣ اى الكلام على المذهب الثانى *

منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها ❁ (حرف الردع كلا) ❁ الردع هو الزجر و المنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا رد عا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا تجاب الى ذلك (وقد جاء) اى كلا (بمعنى حقا) والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بنى لكون لفظه كلفظ كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان الحق به تحقيق مضمون الجملة كالحق بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية ❁ (تاء التأنيث الساكنة) لا المتحركة لانها مختصة بالاسم (تلحق) الفعل (الماضى) لتكون من اول الامر علامة (لتأنيث المسند اليه) فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله و انما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب و اصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانهما كالحرف الاخير مما تلحقان به (فان كان) اى المسند اليه اسما (ظاهرا غير) مؤنث (حقيقى فمخير) اى فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اى الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكر فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التأنيث (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما

ع واذا كانت بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام مابعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام مابعدها وكان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لا تستقل اى كلا لا تقل اوليس الامر كذا *

٣ والمراد بالمتحركة ما تكون لمجرد التأنيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التأنيث *

ع بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل *

الزيدان وقاموا الزيدون ومن النساء (فضعيف) لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور (واذا) الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي[3] حروف اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث * وفي شرح الرضى هذا ماقاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال مامر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما ❁(التنوين)❁ في الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمي مابه ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهي في الاصطلاح (نون ساكنة) اى بذاتها[4] فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله (تتبع حركة الآخر) اى آخر الكلمة فان هذه النونات او آخر تلك الكلمات لاتوابع حركات او آخرها * وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة[5] بين آخر الكلمة والتنوين * فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل (لا لتأكيد الفعل) فخرج به نون التأكيد الخفيفة * ولا ينتقض التعريف

٢ اى التثنية والجمعين *

٣ ولكونها حروفا جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث *

٤ فالمتحركة ساكنة في الاصل فلا يرد ان تعريف التنوين غير جامع لخروج النون المتحركة *

٥ لان الحركات يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف كما بين في محله *

بالنون فى نحو يارجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها فى الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى (وهو) اى التنوين (للتمكن) وهو[٢] مايدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين فى منع الصرف وحينئذ لايتصور[٣] معناه فى غير المتصرف (والتنكير) وهو الفارق بين المعرفة[٤] والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اى اسكت سكوتا[٥] تاما فى وقت ما واماصه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت[٦] الآن واما التنوين فى نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن[٧] *قال الشارح الرضى وانا لاارى منعا[٨] من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين فى رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن (والعوض) وهو مالحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما[٩] على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى كل واحد وامثال ذلك (والمقابلة) وهو مايقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف والتاء فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه مايقابل النون فى ذلك فزيد التنوين فى آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا

٢ وفسر الرضى التمكن بكون الاسم معربا فعلى هذا يوجد معناه فى غير المنصرف ايضا *

٣ وان تصور صورته للضرورة والتناسب فهى داخلة فى تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم *

٤ من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل *

٥ اى سكوتا عن كل كلام *

٦ وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اى المسكوت عنه فحاصله افعل السكوت عن هذا الحديث فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث *

٧ لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد *

٨ فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا فانه يدل عليهما *

٩ بيان لوجه تناسبهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر *

امرأة تثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلميتين العلمية والتأنيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده فى غير او آخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب[٢] لحمل التنوين عليه (والترنم) وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها للحروف والكلمات الواقعة فى اثنائها جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغنى به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعانى وهو اما يلحق القافية المطلقة وهى ما كان رويها[٣] متحركا مشبعا باشباع حركته لواحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما فى قول الشاعر *

❁ اقلى اللوم عاذل والعتابن ❁ وقولى ان اصبت لقد اصابن ❁

فروى هذا البيت الياء وحصل باشباع[٤] فتحها الالف وعوض عن هذه الالف عند التغنى تنوين الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهى ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت هذه مقيدة لتقيد الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر *

٢ بمشاركته النون فى كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر

٣ وهو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا *

٤ تخلل فى الغراء ما دل على الجزاء *

٥ الاشباع لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغنى *

۞ وقائم الاعماق[٢] خاوى المخترقن[٣] ۞ مشتبه الاعلام لماع الخفقن[٥] ۞

فان روى القافية فى هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغنى بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالى لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بالحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به * واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعانى بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجى موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعانى ففى عده تنوين الترنم من اقسام الحروف التى هى من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل

(ويحذف) اى التنوين وجوبا[٧] (من العلم)[٨] حال كونه (موصوفا بابن) حال كون الابن (مضافا الى علم آخر) نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة[١٠] استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك[١١] قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه[١٢] انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من

٢ جمع عمق بمعنى اطراف المفازة *

٣ اى الطريق المسة *

٤ جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق *

٥ الخفق بالسكون اضطراب الشراب حرك للضرورة والمراد به الى اب الخافق نعت بالمصدر *

٦ وهو ان توازن اجزاء الشعر باجزاء البحر والموازنة ان يقابل حروف اجزاء الشعر بحروف اجزاء البحر متحركاتها سواء توافقت فى خصوص الحركة ولا وسواكنها بسواكنها والعبرة بالحروف الموجودة فى التلفظ دون الخط تنزيل الغرض فى الشىء منزلة معناه *

٧ اخذه من الاستمرار المستفاد من المستقبل هذا فى السعة واما فى الضرورة فقد لا يحذف كقوله جارية من قيس من تعلب وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القراءة الشاذة احد الله الصمد *

٨ والمراد بالعلم اعم من الكنية واللقب والاسم فتقول ابو بكر بن محمد بلا تنوين *

٩ وصفا نحويا لكن بشرط الاتصال كما هو المتبادر الخ فلا يحذف فى زيد الظريف ابن عمرو وبشرط كون الثانى مذكرا فلا يحذف فى زيد ابن فاطمة *

١٠ لالالتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف لجواز تحريكه بالكسرة على ما هو الاصل فى الساكن *

١١ فالعلم اعم من ان يكون صريحا او كناية عنه *

١٢ اى من هذا البيان *

الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لايحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة[٢] حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانه لاتحذف حيث ماكانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم ❁ (نون التأكيد) ❁ قسمان (خفيفة ساكنة) لانها مبنية والاصل فى البناء السكون (ومشددة مفتوحة) لثقلها وخفة الفتحة (مع غير الالف) اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع[٣] اى الالف الفاصلة بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما الشبيهة[٤] فيهما بنون التثنية (تختص)[٥][٦] اى نون التأكيد (بالفعل المستقبل) الكائن (فى) ضمن (الامر[٧] نحو اضربن) بالتخفيف واضربن بالتشديد (والنهى) نحو لاتضربن (والاستفهام) نحو هل تضربن (والتمنى) ليتك تضربن (والعرض) نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا (والقسم) نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات للدلالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لايؤكد الا ما يكون مطلوبا (وقلت) اى نون التأكيد (فى النفى) فلا يقال زيد ما يقوم الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى (ولزمت) اى نون التأكيد (فى مثبت القسم) اى جوابه المثبت لان القسم محل التأكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم

٢ بخلاف البنت فانه لايجب الحذف مع البنت بل فيه وجهان اجودهما عدم الحذف

٣ الاضافة لادنى ملابسة*

٤ فى كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف *

٥ اى فى التثنية والجمع*

٦ جملة مستأنفة او خبر بعد الخبر لقوله نون التأكيد

٧ اعم من ان يكون بغير اللام او باللام لان وضعه لتأكيد طلب حصول شىء اما فى الخارج او فى الذهن والمطلوب لا يكون ماضيا ولا حالا *

بل جائز (وكثرت) اى نون التأكيد (فى مثل اما تفعلن) اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره ❁ (وماقبلها) اى ماقبل نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة (مع ضمير المذكرين) وهو الواو (مضموم) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشدة كلمة اخرى اولثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ماذكر (و) مع ضمير (المخاطبة) وهو الياء (مكسور) ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين اولثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة (و) ماقبلها (فيما عدا ذلك) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان اومخاطبا والمؤنث الغائبة (مفتوح) طلبا للخفة وظاهر ان ماعدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله (وتقول فى التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان) بمنزلة الاستثناء عنه فتقول فى المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان فى جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات (ولاتدخلهما) اى التثنية وجمع المؤنث النون (الخفيفة) للزوم التقاء الساكنين على غير حده (خلافا ليونس) فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما فى الوقف وليس بمرضى عند الاكثرين (وهما) اى النون الثقيلة والخفيفة (فى غيرهما) اى فى غير التثنية

٢ لان ما قبله فيهما الف لافتحة *
٣ اى عن الحكم بفتح ماقبلها *
٤ يلتبس نسخه *
٥ على كلا المذهبين لعدم كون الثانى مدغما *
٦ اذا كان اولهما حرف لين
٧ اى معفوا *

وجمع المؤنث (مع الضمير البارز)[٢] اى واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كالمنفصل) اى كالكلمة المنفصلة يعنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء اوتحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النونين بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث[٣] ماذكر ومع غيرهما على ضربين[٤] امامع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن ياقوم بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة فى اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن ياامرأة بحذف الياء كماحذفت فى اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم[٥] الواو المفتوح ماقبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ماقبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل (فان لم يكن) اى الضمير البارز وهو فى الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش (فكالمتصل) اى فالنون كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (ومن ثمه) اى لاجل[٦] انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل (قيل هل ترين) فى هل ترى كما يقال هل تريان هذا مثال لغير الباز الذى تحركت لامه بالفتح كما ينتح مع المتصل (و) هل (ترون) فى مثل ترون

٢ حال من غيرهما *

٣ من اللحوق فى الثقيلة المكسورة بعد الف التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس *

٤ والمراد من الضربين كونهما كالمنفصل وكالمتصل *

٥ عطف على فتقول *

٦ غير الشارح الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة *

باسقاط[٢] نون الجمع والحاق نون التأكيد وضم الواو وكضمها فى لم تروا القوم هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لاجل النون (و) هل (ترين) فى هل ترين باسقاط نون الواحدة واثبات الياء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال مافيه ضمير بارز يكسر لاجل النون (واغزون) عطف على هل ترين لاعلى ترين اى ومن ثمه قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا (واغزن) فى اغزوا بحذف الواو المضموم ماقبلها كما قيل اغز والقوم (واغزن) فى اغزى بحذف الياء المكسور ماقبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب[٣] تصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه (و) النون (المخففة تحذف للساكن) اى لالتقاء الساكن الذى بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين كقول الشاعر *

❁ لاتهين الفقير علك ان ❁ تركع يوما والدهر قد رفعه ❁

اى لاتهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ماقبلها لتدل عليها والالكان الواجب ان يقال لاتهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا (و) تحذف ايضا المخففة (فى) حال (الوقف) على ما الحقت به[٤] تخفيفا اذا ضم او كسر ماقبلها كما تحذف التنوين لذلك (فيرد ماحذف) لاجل المخففة كما اذا لحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن

٢ لانه علامة الاعراب ونون التأكيد يقتضى البناء *

٣ بعد اسقاط مثال المثنى وجمع المؤنث *

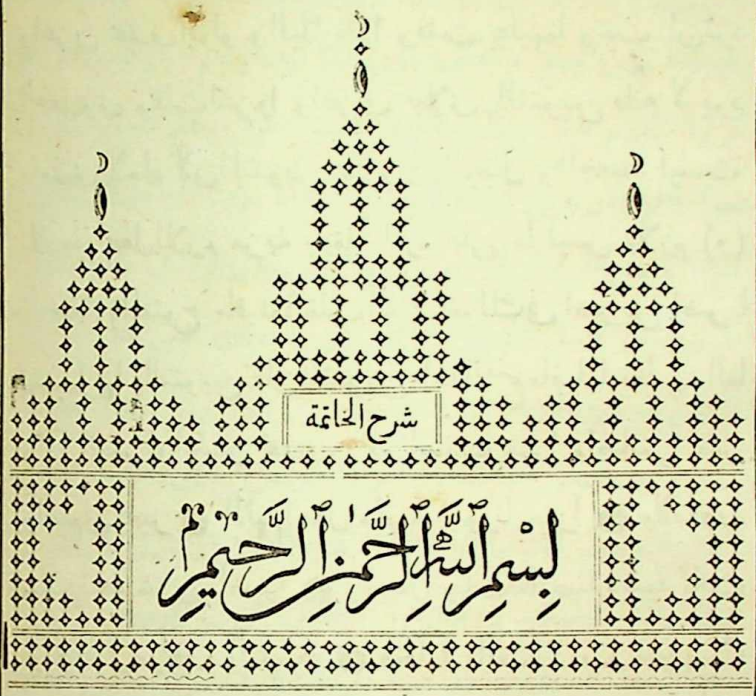
٤ التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوح ماقبلها تقلب الفا *

واغزن بحذف الواو والياء فاذا وقفت عليهما وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه[٢] لا يرد ماحذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم (و) المخففة (المفتوح ماقبلها تقلب الفا) كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ماقبلها تقلب الفا واذا انضم اوانكسر تحذف نحو اصبت خيرا واصابنى خير واختم لى بخير ❁ اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ❁ ولاتلحق بنامن تبعة شرورناضيرا ❁ واجعل نونات نقايصنا خفيفة كانت اوثقيلة فى مواقف الندامة ❁ منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة ❁ وصل على من كانت شفاعته فى محوارقام الضلالات كافية ❁ وعن مضرة شفاعة اسقام الجهالات شافية ❁ وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه ❁ قد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض ❁ العبد الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض ❁ عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية ❁

تمت

٢ اى حال الوقف فتقول قاض ورام ولاتقول قاضى ورامى باعادة الياء *

بحمد سبحانه وتعالى قد كمل طبع هذا الشرح الشريف والايضاح اللطيف المسمى بالفوائد الضيائية على الكافية وهى فى علم دقائق علم النحو كافية وافية بنظارة احقر عباد الله البارى محمد صابر بن ملا حماد القزانى فى اوائل ذى القعدة لسنة اثنتين وثلثمائة والف



اللهم يسر علينا كشف دقائق المشكلات ❁ ووفقنا بسط حقايق المعضلات ❁ وصل على اشرف الموجودات ❁ محمد المبعوث الى كافة المخلوقات ❁ وعلى آله وصحبه الحائين على الحسنات ❁ والناهين عن المعاصى والسيئات (امابعد) فان بعض اخوانى من خلص احبابى وهو سمى الرسول وبين الفضلاء مقبول قال المحل الذى سيجىء ذكره لا يخلو عن الاشكال فارجو منك ان تطالع فيه على مقتضى الحال ثم عليك ارسال مطالعتك الى والايصال فاطعت كلامه واستعفت حاجته وشرعت مرامه متوكلا على الله الوهاب انه ملهم الصواب واليه المرجع والماب* قال الشارح الشهير بمولانا جامى التحرير ❁ عامله الله تعالى بلطفه الخطير ❁ فى آخر شرحه للمختصر المنسوب الى ابن الحاجب المشتهر فى المشارق والمغارب (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة) التبعة بكسر الباء بمعنى

المتبوع كالطلبة بكسر اللام بمعنى المطلوب والجار والمجرور متعلق بصفة ضير المقدرة اى ضيرا ناشيا وقدم رعاية لامر السجع ويمكن ان يكون المراد من التبعة المؤاخذة كما قال صاحب المنار فى احكام القتلى وجملة الامر ان يوضع عنه العهدة وقال الشارح ابن ملك المراد من العهدة ههنا لزوم ما يوجب التبعة والمؤاخذة (شرورنا) جمع شر وهو معروف مجرورة مضافا اليها لتبعة (ضيرا) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية وهو بمعنى الضرر منصوب على انه مفعول لا تلحق والمراد من متبوع شرورنا الشيطان الرجيم بقرينة المقام كما لا يخفى على ذوى الافهام فيكون حاصل المعنى على التقدير الاول اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بناضيرا ناشيا من الشيطان الرجيم كيلا يضر بخاتمتنا وعلى التقدير الثانى ولا تلحق بنا من مؤاخذة شرورنا ضيرا فبسبب المؤاخذة يلزم منا امر عظيم * وفى بعض النسخ ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا خيرا بالحاء المعجمة والياء المثناة التحتية مكان ضير المذكور فاعله وقع سهوا من قلم الناسخ اذ لا وجه له * ولا يخفى لطف عبارة خاتمة امورنا خيرا وعبارة ولا تلحق بنا حيث ذكرنا من قبل وكذا لا يخفى لطف ذكر الشر بعد ذكر الخير حيث ذكر فى الآية الكريمة كذلك (واجعل نونات) بالجر مفعول اول لاجعل مضاف الى (نقايصنا) جمع نقيصة وهى العيب كذا فى المختار والمراد من نونات نقايصنا المعاصى بقرينة المقام ايضا * ويمكن ان يوجد المناسبة بين نونات يقايصنا وبين المعاصى من حيث ان اولهما نون

وميم وهما قريبان فى المخرج فهذه المناسبة كافية فى الارادة
المذكورة (خفيفة كانت او ثقيلة) صغيرة كانت او كبيرة لان الخفيفة
صغيرة والثقلية كبيرة كما لا يخفى (فى مواقف الندامة) الجار
مع المجرور متعلق بلفظ جعل * ويمكن ان يكون الجار مع
المجرور فى محل النصب على انه حال من المفعول الاول المذكور
وانما قال فى مواقف الندامة لان المرء يرى سيئاته فيها (منقلبة)
منصوب على انه مفعول ثان لاجعل (بالفى آداب عبوديتك)
الجار مع المجرور متعلقة بمنقلبة والمراد من انقلاب النونات بالفى
آداب العبودية انقلاب المعاصى والسيئات الى الحسنات
بقرينة المقام ايضا * ويمكن ان يوجد المناسبة ايضا بين الفى
الآداب والحسنات من حيث ان اولهما الف وحاء وهما من
حروف الحلق (على نهج الاستقامة) الجار مع المجرور صفة
لعبوديتك ووقع سجعا للفظ الندامة فيكون حاصل المعنى
اللهم اجعل معاصينا صغيرة كانت او كبيرة فى مواقف الندامة
منقلبة بحسناتنا من حيث عبوديتنا اليك على نهج الاستقامة
فيكون جميعها حسنات فتدخل تحت وعد قولك ۞ فاما من ثقلت
موازينه فهو فى عيشة راضية ۞ وتخرج عن وعيد قولك ۞
واما من خفت موازينه فامه هاوية وعلى تقدير ان يكون
الجار مع المجرور فى مواقف الندامة فى محل النصب على
انه حال من المفعول الاول يكون حاصل المعنى اللهم اجعل
معاصينا صغيرة كانت او كبيرة حال كونها مرئية فى مواقف
الندامة منقلبة بحسناتها الخ * ولا يخفى ايضا لطف عبارة نونات
نقايصنا خفيفة كانت او ثقلية وعبارة منقلبة بالفى حيث ذكرنا

من

من قبل وكذا لايخفى لطف ذكر الاستقامة بعد ذكر الالف حيث ان الالف مستقيمة (وصل) فعل امر من فعل (على) حرف جر (من) موصول (كلمة) مرفوعة مبتدأ مضاف الى (شفاعته) وهى مجرورة على انها مضاف اليها لكلمة والضمير المجرور عائد الى الموصول (فى محوارقام الضلالات) الجار والمجرور متعلق بلفظ (كافية) وهى مرفوعة على انه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره صلة للموصول المذكور (وعن مضرة) وهى معروفة (شناعة) وهى الفظاعة مجرورة لكونها مضافا اليها لضرورة (اسقام) جمع سقم بضم السين وسكون القاف وفتحهما وهو المرض مضاف اليها لشناعة (الجهالات) وهى مجرورة لكونها مضافا اليها لاسقام والجار مع المجرور متعلق بلفظ (شافية) وهى مرفوعة على انه خبر بعد خبر للمبتدأ المذكور وقدم الجار مع المجرور فى الفقرتين على متعلقهما لامر السجع * وفيه بحث لان بالتأخير يوجد ويرعى امر السجع ايضا اللهم الا ان يقال قدما لامر السجع والتخصيص فيكون حاصل المعنى اللهم صل على من كلمة شفاعته كافية فى محوارقام الضلالات وشافية عن مضرة شناعة اسقام الجهالات وهو سيدنا محمد عليه السلام بقرينة المقام ايضا ولا يخفى لطف عبارة كلمة وعبارة كافية وشافية حيث ان الكافية والشافية يبحث فيهما عن الكلمة وهما كتابان لابن الحاجب وكذا لايخفى لطف ذكر شافية بعد ذكر الاسقام حيث ان السقم يكون صحيحا بالشفاء وكذا لا يخفى لطف ذكر الجهالات بعد ذكر الضلالات حيث ان الجهالات ضلالات وكما لا يخفى لطف اضافة ارقام الى الضلالات حيث اشار الى

كون الضلالات مرقومة محوية وكذا لايخفى لطف اضافة اسقام
الى الجهالات حيث اشار الى كون الجهالات اسقاما (وعلى آله
واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه) لايخفى ان هذا القول
مستغن عن البيان (قد) للتحقيق (استراح) فعل ماض (من كمد)
الكمد الحزن المكتوم كذا فى المختار والجار مع المجرور
متعلق باستراح (الانتهاض) مجرور مضاف اليه لكمد قال فى
المختار استنهض لأمر كذا امره بالنهوض له والنهوض القيام
والاستواء (لنقل) الجار مع المجرور متعلق بالانتهاض (هذه
الشرح) مجرور مضاف اليه بنقل (من السواد الى البياض)
الجار مع المجرور فيهما متعلق لنقل (العبد) مرفوع فاعل
استراح (الفقير) مرفوع صفة العبد (عبد) مرفوع على انه عطف
بيان للفظ العبد (الرحمن) مجرور مضاف اليه لعبد (بن
محمد الجامى) مرفوع تقديرا على انه صفة نسبية لعبد الرحمن
(وفقه) فعل ومفعول (الله) فاعل وفق (سبحانه) سبحان كلمة
تنزيه طويلة البيان لا يليق بهذا المختصر (فى وظائف)
جمع وظيفة وهى معروفة (عبوديته) مجرورة مضاف اليها لوظايف
الجار مع المجرور متعلق بوفقه والضمير المجرور راجع الى
عبد الرحمن (للاعراض) بكسر الهمزة وسكون العين المهملة
مصدر من باب الافعال الجار مع المجرور متعلق بوفقه ايضا
(عن مطالبة) الجار مع المجرور متعلق بالاعراض (الاعواض)
جمع عوض مجرورة مضاف اليها لمطالبة من قبيل اضافة المصدر
الى مفعوله (والاغراض) بفتح الهمزة وسكون الغين المعجمة
جمع غرض مجرورة معطوفة على مطالبة فيكون حاصل المعنى

قد استراح العبد الفقير عبد الرحمن الجامى عن حزن القيام والاستواء لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض والمراد من قوله قد استراح الخ بيان ان الشارح من هو وان شرحه لله تعالى لا للاعواض ولا للاغراض ولا يخفى ايضا لطف عبارة السواد والبياض بعد ذكر كد الانتهاض حيث اشار الى ان كد انتهاضه للنقل فى النهار والليل جميعا المأخوذين بالاشارة بلفظى السواد والبياض ❁ اللهم بيض وجوهنا فى الدنيا ولا تجعلنا فى الآخرة من اهل الاعراض واحفظنا من شر اهل الاغراض فانك كريم مستغن عن الاعواض ❁

*** والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ***

صحيفة	سطر	خطا	صواب
٢٣	٢٠	ولمان	ولما
٣٤	١	مرت	مررت
٤٤	١	منعمهما	منعهما
٤٧	٦	معدل و	معدول
٩٣	٧	عنده	عنه
١٠٨	٢٢	خرجب	خرجت
١١٠	٢٣	المبدأ المبدأ	المبدأ
١٢٢	٢٢	وكذا المفعول	وكذا المفعول
١٤٩	٥	صفية غر	صفة غير
١٦٠	٢٢	الدر	الدار
١٦١	٢	عى (عى	على (على
١٧٨	١٦	وخى	ورحى

صحيفه	سطر	خطا	صواب
٢١٥	٢٣	على	عن
٢٢٠	١٦	المذكور	المذكر
٢٢٧	٢٣	كلمه	كلمة
٢٣٦	٧	يها	بها
٢٤٥	٧	جمله	جملة
٢٤٩	٩	وغدوة	غدوة
٢٥١	٢٣	الهعدية	العهدية
٢٦٧	٧	اذا	اذا كان
٢٨٢	٦	بالوسيط	بالوصيط
٢٩٤	٣	متشاوَه	منشاوَه
——	١٨	الصغة	الصفة
٢٩٥	٢٠	اعتبار	اعتبر
٢٩٧	٦	فيكن	فيكون
٢٩٨	٢٣	يعير	يعبر
٣١٣	١٤	مفعومها	مفهومها
٣٢٤	٢٣	لتحركها	لتحركهما
٣٢٥	٤	فمه	فهمه
——	١٧	اوبالق	اوبالف
٣٢٨	١٥	اى	ان
٣٣١	١٠	ماذى	ماذا
٣٣٣	١	اليا	اليها
٣٤٣	١٨	او المرد	او المراد
٣٥١	٣	والتبعض	والتبعيض
٣٥٢	١٨	بالياء	بالباء
٣٥٥	٨	بتخصيصة	بتخصيصه
٣٥٩	٤	الحروفى	الحروف
٣٧٣	٦	الثلثه	الثلثة
٣٧٦	٢١	البشر	البشير